

واحدة بمساعدة رجل أو ولد واحد أن تطيع من البقعة بأربعة ألوان مقداراً في الساعة يساوى . ما كان يطبعه من قبل ٢٠٠ رجل (١) . وقبل اختراع آلة هويتنى للغزل سنة ١٧٥٣ كان فصل رطل من القطن عن البذور يتطلب عمل يوم في المتوسط ، ولكن بفضل هذه الآلة تستطيع زنجية أن تنظف ١٠٠ رطل من القطن يومياً ، ثم زادت كمنافية عملية الحاج بعد ذلك . لقد كان إنتاج رطل من القطن الشعير يتكلف ٥٠ سنتاً فأصبح يباع الآن بعشر سنتات ويدربحاً أكبر (أى ينطوى على مقدار أكبر من العمل الذى يؤدي بدون مقابل) . وفى الهند يتم الحلج بأداة يقال لها churce ونصفها آلة والنصف الآخر عدة يدوية ، ويستطيع بها رجل واحد وامرأة واحدة تنظيف ٢٨ رطلاً فى اليوم . ومنذ سنوات قلائل اخترع الدكتور فوربس «شوركا» جديدة يستطيع بها رجل وطفل تنظيف ٢٥٠ رطلاً . وإذا استخدمت الثيران أو القوة البخارية أو قوة الماء لإدارة هذه الآلة لاستطاعت ست عشرة منها تجرها الثيران أن تؤدي فى اليوم عملاً كان يقوم به من قبل ٧٥٠ شخصاً (٢) . والمحراث البخارى الذى يتكلف ٢ بنسات فى الساعة يقوم بعمل ٦٦ رطلاً يتكلفون ١٥ شلن فى الساعة . وإنى أعود إلى هذا المثال لسكى أوضح لبساً فى الأمر . إن الشلنات الخمس عشرة أعدد من أن تكون تعبيراً بالنقود عن جميع العمل الذى يقوم به ٦٦ رجلاً فى الساعة . فإذا كانت نسبة العمل الفائض إلى العمل الضرورى ٠.٣٠٠/ . لآتج هؤلاء فى ساعة واحدة قيمة قدرها ٣٠ شلناً مع أن معادل أجورهم أى ١٥ شلناً يمثل عمل ٣٣ ساعة فقط . لنفرض أن آلة تتكلف مقدار الأجور السنوية التى يتقاضاها ١٥٠ عاملاً تحمل محلهم أى ٢٠٠٠ جنيه مثلاً فإن هذا المبلغ ليس التعبير بالنقود عن عمل هؤلاء العمال المائة والخمسين الذى يضيفونه إلى الشئ الذى يتناولونه بعمالهم . إن هذا المبلغ يعبر فقط عن ذلك الجزء من عمل السنة وهو الجزء الذى اشتغلوا خلاله لأنفسهم وتقاضوا عنه أجوراً . ومن جهة أخرى فالقيمة النقدية الآلة وهى ٣٠٠٠ جنيه تعبر عن كمية العمل المسدولة فى إنتاج الآلة بغض النظر عن النسب التى تمثل كلا من أجور العمال والعمل الفائض الذى يستحوذ عليه الرأسماليون . ونتيجة لذلك فبرغم أن الآلة تتكلف نفس المقدار من قوة العمل المتجهم فيها أقل بكثير دائماً من مبلغ العمل الحى الذى تحمل محله (٣) .

(١) تودى الطباعة بالآلات إلى التوفير فى مواد الصباغة .

(٢) A paper reae by Dr . Watson, repoeter on products to the government of India, pefore the Society of Arts, April ٢١, ١860 .

(٣) هذه العوامل العلماء ( الآلات ) يتجهها عمل أقل بكثير من ذلك الذى يحل محله ، حتى ولو كانت لها

نفس القيمة النقدية ، ( ريكاردو ص ٤٠ ) .

إذا نظرنا إلى الآلات على أنها وسيلة لاغير لترخيص المنتج لكان حد استعمالها أن إنتاجها يتكلف أقل من العمل الذي يحل استخدامها محله وهذا التحديد أضحى فيما يختص برأس المال. وبما أن رأس المال لا يدفع ثمن العمل المبذول وإنما يدفع قيمة قوه العمل فإن فائدة الآلات بالنسبة لرأس المال يحدها الفرق بين قيمة الآلة وقيمة قوه العمل التي تحل الآلة محلها. وبما أن تقسيم يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض يتباين في البلاد المختلفة، بل إنه يختلف في البلد الواحد في فترات مختلفة أو يختلف أثناء الفترة الواحدة في فروع مختلفة من الصناعة، وبما أن الأجور الحقيقية التي يتناولها العامل قد تكون أحياناً دون قيمة قوته على العمل أو أعلى من هذه القيمة - تبع ذلك أن الفرق بين ثمن الآلات و ثمن قوه العمل التي تحل الآلات محلها قد يتفاوت إلى حد كبير برغم ثبات الفرق بين كمية العمل اللازم لإنتاج الآلة وبين كمية العمل الكلية التي تحل الآلات محلها<sup>(١)</sup>. إلا أن الفرق الأول هو الذي نفقه إنتاج السلعة في نظر الرأسمالي والذي يؤثر في أعماله عن طريق ضغط المنافسة. وهذا هو السبب الذي من أجله اليوم يحدث أحياناً اختراع آلات لا تستعمل إلا في أمريكا الشمالية كما نوا في القرن السادس عشر يصنعون آلات في ألمانيا لا يمكن استعمالها إلا في هولنده، وكما حدث من أن اختراعات فرنسية كثيرة في القرن الثامن عشر لم تستعمل إلا في إنجلترا وحدها. حينما تستخدم الآلات في البلاد الأقدم عهداً في بعض فروع الصناعة فإنها تخلق فائضاً من العمل في فروع أخرى بحيث أنه في الأخيرة تهبط الأجور دون قيمة قوه العمل الأمر الذي يعوق استخدام الآلات ويجعله مستحيلاً من وجهة نظر رأس المال (الذي لا يتأتى ربحه من إنقاص العمل المستخدم وإنما من إنقاص العمل الذي يدفع عنه أجر). وفي السنوات الأخيرة تناقص استخدام عمل الأطفال في بعض فروع الصناعة الصوفية بإنجلترا، بل وانتهى تماماً في حالات متفرقة. فما السبب في هذا؟ السبب أن قوانين المصانع تتطلب استعمال نوبتين من الأطفال تعمل أولاهما ٦ ساعات، وثانيتها ٤ ساعات، أو تتطلب تشغيل كل منهما ٥ ساعات ولكن الوالدين يرفضون أن يبيعوا أطفالهم ممن يعملون نصف الوقت بأقل مما يدفع لمن يشتغلون الوقت الكامل، ولهذا السبب حلت الآلات محل الأولين<sup>(٢)</sup>. وقبل تحريم استخدام عمل

(١) لهذا يكون مجال استخدام الآلات في المجتمع المصاعى مختلفاً جداً عنه في المجتمع البورجوازي .

(٢) يحتفظ الذين يستخدمون العمل بنوعين أو مجموعتين من الأطفال من دون الثالثة عشرة... والواقع نجد طائفة من رجال الصناعة وهم أصحاب صناعة غزل الصوف نادراً ما يستخدمون الآن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثالثة عشرة، وبمعنى آخر الذين يشتغلون نصف الوقت. وقد أدخل هؤلاء الآلات جديدة متحسنة من مختلف الأنواع تعمل تماماً محل الأطفال (دون ١٣)، وسأذكر عملية واحدة للدلالة على هذا النقص في عدد الأطفال =

النساء والأطفال عن هم دون العاشرة من أعمارهم في المناجم لم ير الرأسماليون ما يتنافى مع الآداب العامة في استخدام النساء والفتيات العاريات وإلى جانب الرجال أحيانا ، بل وجدوا هذا الأمر في صالحهم المالى ولم يقلعوا عنه ويلجأوا إلى الآلات إلا بعد صدور هذا التحريم. لقد اخترع الأمريكيون آلة لقطع الحجر ولكن الانجليز لا يستعملونها لأن ذلك ، والتعس،<sup>(١)</sup> الذى يقطع الحجر بيده يتقاضى أجراً على نسبة صغيرة من عمله بحيث أن الآلات تزيد من تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى الرأسمالى<sup>(٢)</sup> . ولا يزال القوم في إنجلترا يستخدمون النساء أحيانا في جر القوارب التى تسيّر في القنوات<sup>(٣)</sup> . ذلك لأنهم يدركون فعلا مقدار العمل اللازم لإنتاج الخيل والآلات بينما نفقة الإبقاء على النساء في صفوف الجانب الفاض من السكان حشيلة جداً . وهكذا لا نجد في بلد آخر خلاف إنجلترا مثل هذا التبيد لقوة عضلات الإنسان مع أن هذه البلاد موطن الآلات .

### (٣) النتائج الأولية للصناعة الآلية بالنسبة إلى العامل

أوضحنا أن الانقلاب في أدوات العمل كان نقطة الابتداء في الصناعة الكبيرة . وأن هذه الأدوات أصابها أعظم انقلاب فعال في ظل نظام الصناعة الآلية . وقبل أن نبث كيفية اندماج المادة الانسانية في هذا الجهاز الموضوعى يحسن بنا أن ندرس بعض ما ترتب على الانقلاب المذكور من آثار بالنسبة إلى العامل .

— استحوذ رأس المال على قوة عمل إضافية .

### استخدام النساء والأطفال

بقدر ما تقضى الآلات على الحاجة إلى بذل مقدار كبير من القوة العضلية فإنها تصير وسيلة لاستخدام العمال من ذوى القوة الجنائية الضئيلة نسبياً ومن لم يكتمل نموهم الجنائى

---

== وفيها ترتب على إضافة جهاز يقال له Piecing-machine إلى الآلات الموجودة يمكن الآن لشخص ( تزيد عمره عن الثالثة عشرة ) أن يقوم بعمل ٦ أو ٤ من الذين يشتغلون نفس الوقت ... وقد شجع نظام نصف الوقت اختراع Piecing machine ، تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ .

(١) كلمة ، ، تعس ، ، تستعمل في قاموس الاقتصاد السياسى الانجليزى للدلالة على العامل الزراعى !

(٢) ، ، يمكن أحيانا ألا تستعمل الآلات حتى يرتفع العمل ، ، ( ويقصد بالعمل الأجور ) - ريكاردو

( مصدر سابق ص ٥٧٩ ) .

(٣) تقرير مؤتمر العلوم الاجتماعية بأدنبرة ، أكتوبر ١٨٦٣ .

ولهذا كان عمل النساء والأطفال الفصل الأول في كتاب الاستغلال الرأسمالي للآلات ! هذه البديل القوي عن العمل والعمال سرعان ما تحول إلى أداة لزيادة عدد العمال الأجراء عن طريق استخدام كافة أفراد أسرة العامل بدون تمييز من حيث الجنس والسن ، واعتصب العمل الشاق من أجل الرأسمالي الوقت المعد للعب الأطفال وللرأة كي تؤدي وظائفها المنزلية وورقتها الفراغ في البيت (١) .

كانت قيمة قوة العمل يعينها وقت العمل الذى يلزم للبقاء على الأسرة العاملة لا الذى يلزم للمحافظة على العامل البالغ . وإذ تلتقى الآلات بأفراد أسرة العامل فى سوق العمل فانها توزع قيمة قوة عمل الرجل عليهم وبذا تهبط بقيمتها . قد يكلف شراء قوة عمل أسرة من أربعة أفراد أكثر مما كان يتكلفه قبلاً شراء قوة عمل رب الأسرة . ولكن المشتري يشتري أربعة أيام عمل بدلا من يوم واحد فيهبط الثمن بنسبة مبالغ زيادة . فائض عمل الأربعة على فائض عمل الفرد الواحد . وعلى ذلك فلنكى تتمكن الأسرة من الحياة يتعين عليها لا أن تعمل بحسب بل وأن تقدم العمل الفائض لرأس المال . هكذا نرى أن الآلات إذ تزيد من مقدار المادة البشرية وهى المجال الأساسى للاستغلال الرأسمالى (٢) ، فانها تعمل فى الوقت نفسه على زيادة درجة هذا الاستغلال .

(١) أثناء الأزمة النفطية التى سببتها الحرب الأهلية الأمريكية بعثت الحكومة البريطانية بالدكتور ادورد سميت . إلى لا نكشير وشيثير وغيرهما للبحث فى الحالة الصحية لعمال مناعة القطن ، وقد رفع تقريره الذى أشار فيه إلى أنه من الوجهة الصحية وبنس النظر عن إبعاد العمال عن جو المصنع ، كان للازمة مزايا عدة فقد توافر للأمهات الوقت لارضاع أطفالهن بدل تسميم هؤلاء البؤساء باعنائهم Godfrey's Cordial ، ونوافر لهم الوقت لتعلم الطهى وإن كان تعلمهم هذا الفن جاء فى وقت لم يجدن فيه ما يؤكل وهو الأمر الذى يؤسف له ! ولكن التمرير أوضح كيف أن رغبة رأس المال فى الامتداد الذى جعلته يضم إلى سلطانه العمل الذى كان من الواجب تخصيصه للبيت والأسرة . وقد كان للازمة ميزة أخرى إذ تعلم بنات العمال الحياكة فى مدارس خاصة . وهكذا كان لا بد من ثورة أمريكية وأزمة عالمية كى يتسنى لبنات الطبقة العاملة اللاتى يصنعن الغزل للعالم كله أن يتعلمن كيف يمكن الملابس . (٢) ترتب على استخدام النساء بدل الرجال والأطفال مكان البالغين حدوث زيادة كبيرة فى عدد العمال . فقد حلت بنات ثلاث يتراوح أجر الواحدة مهن فيما بين ٦ ، ٨ شلنات عمل رجل بالغ أجره بين ١٨ ، ٤٥ شلناً فى الأسبوع ، Thomas De Quincey, The Logic of Political Economy. London, 1845, note to p. 147. وإذ من غير الممكن الاستغناء عن بعض وظائف الأم تماماً كترية الأطفال وإرضاعهم تعين إيجاد وسائل عمل على هذه الوظائف إلى حد ما ، وكذلك تعين الحصول على العمل اللازم للأسرة من حيث الحياكة وإصلاح الملابس عن

وحتى من وجهة الشكل غالباً ما يشبه الطالب على عمل الأطفال الطلب على العيد السود كما تعبر عنه إعلانات الصحف الأمريكية . ومن الأمثلة لذلك ما يقوله أحد مفتشى المصانع الانجليز « استرعى نظرى إعلان فى صحيفة محلية بمدينة من أهم المدن الصناعية فى منطقة عملى وفيما يلى صورة من هذا الإعلان ( مطلوب ١٢ - ٢٠ من الأحداث ممن لا يبدو عليهم أنهم دون الثالثة عشرة من العمر - الأجر الأسبوعى ٤ شلنات - تقدم الطلبات الخ ) (١) والعبارة التى وضعنا تحتها خطأ تشير إلى حقيقة كون قانون المصانع ينص على عدم اشتغال من هم دون الثالثة عشرة من أعمارهم سوى ست ساعات فى اليوم . ولما كان الطبيب المختص هو الذى يحدد سن الطفل لهذا يطلب صاحب المصنع أحداثاً يبدو عليهم أنهم يزيدون عن الثالثة عشرة من العمر . وقد لوحظ فى الإحصائيات الانجليزية عن العقدين الأخيرين هبوط مفاجئ يدعو إلى الدهشة فى عدد الأطفال ممن هم دون الثالثة عشرة ، ويقول مفتشو المصانع إن هذه الظاهرة راجعة إلى الأطباء المختصين الذين لا يقدررون أعمار الأحداث على حقيقتها وذلك رغبة منهم فى مساعدة أصحاب الأعمال وموافقة رغبات الوالدين . وفى حى بتال جرين السىء السمعة بلندن يعقد سوق فى صباح أيام الإثنين حيث يتقدم أطفال من كلا الجنسين ومن سن التاسعة فافوق يعرضون أنفسهم للايجار لدى أصحاب صناعة الحرير فى لندن . « والأجر المعتاد شلن وثمانى بنسات فى الأسبوع ( وهذا نصيب الوالدين ) وبنسان لنفسى وللشأى . ويسرى العقد لمدة أسبوع .

إن المنظر الذى نشاهده فى هذه السوق واللغة التى تسمعها هناك مما يدعو إلى الخجل تماماً (٢) . ولا يزال يحدث فى انجلترا أن تأخذ النساء الأطفال من بيت العمل ويؤجرونهم مقابل شلنين وست بنسات فى الأسبوع (٣) . وبرغم التشريع لا يزال بانجلترا ألفا ولد على

---

طريق شراء السلع الجاهزة . ونتيجة لهذا يتضمن خفض المجهود فى العمل المنزلى زيادة فى إلتفاف القود ، وبذلك تزيد نفقات إلتاج أسرة العامل حتى توازن الدخل التزايد . وفضلا عن هذا يصبح من المستحيل الاقتصاد والنصد فى استخدام غذاء الأسرة وإعداده . هذه المسائل التى يخفيها الاقتصاد السيايى الرسمى عن الأنظار تجد أدلة وائرة عليها فى تقارير مفتشى المصانع ولجنة تفغيل الأطفال ، وأهم من ذلك فى التقارير عن الصحة العامة .

(١) A. Redgrave, in Reports of Inspectors of Factories, October 31 1858, p. p. 40 - 41

(٢) Children's Employment Commission, Fifth Report, London, 1866, p. 81 note 31

(٣) Ibid, Third Report, London, 1864, p. 53, note 15.

الأقل باعهم والدوهم كى يقوموا بمهمة آلات حية لكنس المداخن وذلك برغم توافر العدد التى تقوم مقام هؤلاء العمال الأحياء<sup>(١)</sup>. لقد أحدثت الآلات ثورة فى العلاقات القانونية بين شارى قوة العمل وبائعها . وهى الثورة التى بسببها فقدت العمالية كلها حتى مظهر التعاقد بين أفراد أحرار ، وقد اتخذ البرلمان الإنجليزى من هذا التغيير ذريعة يبررها تدخل الدولة فى نظام المصانع . وحينما يحدد التشريع عمل الأطفال بست ساعات فى صناعة ما لم ينفذ فيها هذا القيد من قبل ؛ ترتفع أصوات أرباب المصانع بالشكوى ويعلنون أن بعض الوالدين يسحبون أطفالهم من الصناعة الخاضعة للتنظيم حتى يبيعوهم حيثما تسود « حرية العمل » ويقصد بهذا الأماكن التى يرغم فيها أطفال لما يبلغوا الثالثة عشرة من أعمارهم على أداء العمل كما يفعل البالغون وبذلك يحصلون على أجر أفضل ولكن لما كان رأس المال كالعدة التى تستخدم فى التسوية بمعنى أنه يعتبر من حقوقه الطبيعية أن توجد المساواة فى حالات استغلال العمل ، لهذا يصبح تقييد عمل الأطفال فى فروع من الصناعة سبباً فى تعميم نفس الشيء فى الفروع الأخرى .

سبق أن ذكرنا الانحطاط الجثمانى الذى يصيب الأطفال وصغار السن والعاملات وهو الانحطاط الناجم من استخدام الآلات أولاً بصفة مباشرة فى المصانع التى تقوم لممارسة الإنتاج بالآلات ، وثانياً بطريقة غير مباشرة فى كل فرع من فروع الصناعة يخضع للاستغلال من جانب رأس المال . ويكفى الآن أن نشير هنا إلى نقطة واحدة وهى ارتفاع نسبة الوفيات بين صغار أطفال الطبقة العاملة بدرجة مخيفة . فى إنجلترا ١٦ من مراكز التسجيل حيث نسبة الوفيات بين الأطفال الذين فى السنة الأولى من العمر لا تزيد عن ٩٠٠٠ سنوياً فى كل ١٠٠٠٠٠ ( وهى ٧٠٤٧ فقط فى جهة واحدة ) ، وفى ٢٤ جهة النسبة أكثر من ١٠٠٠٠٠ ولكنها دون ١١٠٠٠٠ ؛ وفى ٣٩ جهة بين ١١٠٠٠٠ ، ١٢٠٠٠٠ ، وفى ٤٨ جهة بين ١٢٠٠٠٠ ١٣٠٠٠٠ ، وفى ٢ : جهة أكثر من ٢٠٠٠٠ ، وفى ٢٥ جهة أكثر من ٢١٠٠٠٠ ؛ وفى ١٧ جهة أكثر من ٢٢٠٠٠٠ ، وفى ١١ جهة أكثر من ٢٣٠٠٠٠ ، كما تزيد النسبة عن ٢٤٠٠٠٠ فى هو وولفرهبتين وآشتن لين وبرستن ، وأكثر من ٢٥٠٠٠٠ فى بوتنام وستكبورت وبردافورد ؛ ٢٦٠٠٠٠ فى وسبتش ، ٢٦٠١٢٥ فى منشستر<sup>(٢)</sup> . وجاء فى تحقيق طبي رسمى أجرى سنة ١٨٦١ أنه إذا أسقطنا من حسابنا الأحوال المحلية فان ارتفاع نسبة الوفيات

(١) Children's Employment Commission, Fifth Report, p. 22 note 137.

Sixth Report on Public Health, London 1864, p. 34.

(٢)

يرجع في الأغلب إلى تشغيل النساء وبعيداً عن بيوتهن مما يترتب عليه إهمال الأطفال وسوء تربيتهم ، كما يعزى كذلك إلى عدم ملائمة الغذاء ونقصه وإعطاء المخدرات الخ . وإلى ضعف في العاطفة يدفع الأمهات أحياناً إلى تجويع أطفالهن بل وتسميمهم (١) . ومن جهة أخرى تجد نسبة الوفيات منخفضة جداً في الجهات الزراعية حيث استخدام النساء في أدنى حد (٢) ، وقد دل تحقيق جرى سنة ١٨٦١ على أمر لم يتوقعه أحد ذلك أنه في بعض الجهات الزراعية البحتة المجاورة لبحر الشمال كانت نسبة الوفيات بين الأطفال الذين لم يتجاوزوا السنة الأولى من أعمارهم مساوية لمثيلاتها في أسوأ المناطق التي تقوم فيها المصانع . إزاء هذا أرسلت الحكومة الدكتور جوليان هنتر لإجراء تحقيق في تلك الجهة يتضمنه التقرير السادس عن الصحة العامة (٣) ، وكان المظنون حتى ذلك العهد أن هذه الظاهرة راجعة إلى الملاريا وغيرها من الأمراض التي تتميز بها الجهات المنخفضة والتي تكثر بها المستنقعات ، ولكن أظهر التحقيق العكس إذ اتضح أن السبب الذي قضى على الملاريا وهو تحويل الأراضي التي كانت مستنقعات في الشتاء ومراعى جافة في الصيف إلى أراض لزراعة القمح ، كان في الحقيقة السبب في ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال إلى هذه الدرجة غير العادية (٤) . وقد أجمع على هذا الرأي الأطباء المحليون الذين سألهم الدكتور هنتر . لقد سبب الانقلاب في أسلوب الزراعة إدخال النظام الصناعي ، وكانت النساء المتزوجات اللاتي يعملن في جماعات مع الأولاد والبنات يؤجرن للفلاح عن طريق رجل يقال له « المتعهد » إذ يتعاقد عن جماعة بأسرها . « وأحياناً تسافر هذه الجماعات إلى أما كن تبعد أميالاً عن القرية التي يقطنها ، وإنك لتلقاهم صباحاً ومساءً وقد ارتدين ملابس قصيرة مع البلاطى والأحذية وأحياناً السراويل وتبدو عليهن القوة والصحة بشكل مدهش ولكن تبدو عليهن تلك الروح المعتادة من فساد الخلق وعدم الاهتمام بالآثار الخطيرة التي يجلبها جهنم لهذه الحياة العاملة المشغلة على الأطفال البؤساء

(١) إن تحقيق سنة ١٨٦١ ، أظهر أنه بينما في الظروف التي سبق وصفها يهلك الأطفال الصغار بسبب الإهمال وسوء التربية المترتبين على الأعمال التي تقوم بها أمهاتهم ، فإن الأمهات يصبحن إلى حد مؤلم وقد فقدن طبيعتهم إزاء نسلهن ، فلا يعبأ كثيراً بموتهم وأحياناً . . . يلجأون إلى أساليب مباشرة لتحقيقه ، ، - التقرير السادس عن الصحة العامة ( لندن ١٨٦٤ ) .

(٢) شرحه ص ٤٥٤

Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the Excessive (٣)  
Mortality of Infants in Some Rural Districts of England. p.p. 454-463,

(٤) التقرير السادس عن الصحة العامة ( لندن ١٨٦٤ ) ص ٣٥ ، ٤٥٥ - ٤٥٦ .

الذين يتألمون ويذرون في البيت ، (١) فهنا تظهر كافة الظواهر التي تتميز بها مناطق المصانع مع فارق واحد وهو أن وأد الأطفال سرّاً أكثر حدوداً وعادة إعطاء الأطفال جرعات من المخدر أوسع انتشاراً (٢) . وقد كتب الدكتور سيمون الموظف الطبي بالمجلس الخصوص والمشرف على تحرير التقارير عن الصحة العامة ، يقول : لعل ما أعلمه عن هذه الشرور يسرر الشك ( العميق ) الذي أنظر به إلى التوسع في استخدام النساء البالغات في الصناعة ( شرحه ص ٣٧ ) وقال مفتش المصانع المستر بيكر في تقرير له : « إنه ليكون لمن سعادة المناطق الصناعية في إنجلترا حقاً لو حرم علي أية امرأة متزوجة لها أسرة العمل في أي مصنع من مصانع المنسوجات » (تقارير ٣١-١-١٨٦٢ ص ٢٩- كان بيكر في وقت ما طبيباً) .

وإذ أسهب إنجلترا وغيره من الكتاب في وصف الانحطاط الخلقى الناجم من استغلال النساء والأطفال فاني أكتفي بالإشارة العابرة . أما عن الجذب الفكري الذي ينجم بطريقة غير طبيعية من تحويل مخلوقات آدمية غير ناضجة إلى آلات تصنع فائض القيمة ( وهذا الجذب حالة متميزة بوضوح عن الجهل الطبيعي الذي يجعل الذهن فارغاً دون أن يقضى على خصبه الطبيعي ومقدرته على النمو ) - أقول إن هذا الجذب أرغم البرلمان البريطاني في النهاية على أن يصبر على مصاحبة التعليم الأولى لاستخدام الأطفال دون سن ١٤ ، « الاتاجي » ، وذلك في فروع الصناعات الخاضعة لقوانين المصانع . وإن روح الاستغلال الرأسمالي لتلعب واضحة في الطريقة المضحكة التي صيغت بها ما تعرف في قوانين المصانع باسم مواد التعليم ، وذلك لعدم وجود نظام إداري فأصبح هذا التعليم الاجباري وهماً ، وهذه الروح تدل عليها معارضة أصحاب المصانع للواد هذه وكذلك الخليل التي يعمدون إليها للتهرب في القانون . ويقع اللوم في هذا على السلطة التشريعية وحدها لإصدارها هذا القانون الخادع المطاط الذي يبيننا ينص على تعليم الأطفال الذين يشتغلون بالمصانع لا يتضمن أي نص يضمن تحقيق هذا الهدف اللهم

Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the Excesive Mortality (١)  
of Infants in some Rural Districts of England. p. 456,

(٢) هناك زيادة مطردة بين العال والعاملات في استهلاك الأفيون ، والحال لا يختلف في المناطق الزراعية عنه في الجهات الصناعية وذلك في نفس البلد الواحد . « إن توسيع نطاق بيع الأفيون ... هو الهدف العظيم الذي يرى إليه بعض تجار الجملة النشيطين ، وهذه المادة تعتبر في نظر بائعي العقاقير في المقدمة بنسبة غيرها ، ( شرحه ص ٤٥٩ ) . والأطفال الذين تعودوا على تناول جرعات من هذه المادة ، تضامت أجسامهم حيث كبروا وصاروا رجالاً ، أو أصبوا أشبه « بالقرود » ، ( شرحه ص ٤٦٠ ) — هكذا ترى كيف انتظمت الهند والصين من إنجلترا .



إلا بالقول بأن الأطفال يوضعون في أيام معينة من كل أسبوع لساعات معينة (قدرها ثلاث) في اليوم داخل مكان يقال له مدرسة وأن على رب العمل أن يتسلم كل أسبوع شهادة موقفاً عليها من المدرس أو المدرسة ممن يتولون هذا الأمر<sup>(١)</sup>. وكثيراً ما حدث قبل صدور قانون المصانع المعدل سنة ١٨٤٤ أن وقع المعلمون والمعلمات على شهادة الانتظام في الدراسة برسم علامة الصليب لأنهم كانوا يجهلون القراءة أنفسهم. وحدث مرة أن زرت مكاناً يقال له مدرسة ويمنح شهادات تدل على انتظام الأطفال وقد راغى جهل المعلم فقلت له: اسمح لي ياسيدي أن أسأل إن كنت تعرف القراءة؟ فأجاب: إلى حد ما! ولكني يبرحقه في منح مثل هذه الشهادات أضاف قائلاً: وعلى أي حال فاني خير من تلاميذي. ولما كان قانون سنة ١٨٤٤ في صدد الاعداد لم يفتم المفتشين أن يبينوا الحالة المخجلة للمدارس والتي كانوا مضطرين إلى الموافقة على شهاداتها التي تمنحها طبقاً للقانون، وقد عمدوا منذ صدور القانون على أن يحنوا أن يكتب المعلم الأرقام واسمه ولقبه بخط يده<sup>(٢)</sup>. ويذكر سيرجون كسكيد مفتش المصانع باسكتلنده بعض تجارب مماثلة عرضت له وكانت المسز آن كيلين صاحبة أول مدرسة توجهنا لزيارتها. وحين طلبت منها هجاء اسمها أسرعت بذلك فأخطأت إذ بدأت اسمها بالحرف C بدلا من K ثم صححت خطأها في الحال قائلة إن اسمها يبدأ بالحرف التالي. ولما ألقيت نظرة على توقيعها في الشهادات لاحظت أنها تهجى اسمها بطرق مختلفة، بينما لم يدع خطها موضعاً للشك في عدم صلاحيتها للتدريس. وقد اعترفت بنفسها أنها لا تستطيع استعمال السجل... وفي مدرسة ثانية رأيت غرفة الدراسة ١٥ قدم في الطول، ١٠ أقدام في العرض، وتضم ٧٥ طفلاً ينطقون بشيء لا يمكن فهمه<sup>(٣)</sup> ثم قال بعد ذلك: ولا يقتصر الأمر على هذه الأما كن التعسة حيث يمنح للأطفال شهادات بالحضور بينما لم يحصلوا على تعليم له قيمته، بل إن المدارس التي يتوافر فيها مدرس كفف. تتحد عوامل تجعل عمله غير ذي نفع ومن ذلك ازدحام الأطفال من كافة الأعمار إذ تبدأ أعمارهم من الثالثة، كما يرجع الأمر كذلك إلى بعاسة الحياة التي يحياها هذا المعلم إذ اعتماده على البنسات التي يحصل عليها من أكبر عدد من الأطفال يستطيع زجهم في هذا الفراغ. يضاف إلى هذا قلة الأثاث ونقص

Leonard Horner, Reports of Inspectors of Factories, June 30 (١): 1857, p. 17.

Ibid, October 31, 1855, p. p. 18 - 19

(٢)

Sir John Kincaid, Reports of Inspectors of Factories, October 31, 1858, p. p. 31-32.

(٣)

الكتب والمواد الضرورية للتدريس ، والأثر السيء من هذا الجو الخائق الصاحب . لقد زرت مدارس كثيرة حيث رأيت صفوفاً من الأطفال لا يعملون شيئاً مطلقاً وهذا ما تسميه الشهادة المدرسية حضوراً وتتحدث البيانات الإحصائية عن هؤلاء الأطفال بأنهم متعلمون<sup>(١)</sup> ويذل أصحاب المصانع في اسكتلنده قصارى جهدهم كي يستغنوا عن خدمات الأطفال الذين يتعين توجيههم إلى المدرسة » ولا يحتاج الأمر إلى حجج أخرى كي تثبت أن عدم ميل أصحاب المصانع للقانون يحرم الأطفال من كلا العمل والتعليم الذي ينص عليه قانون المصانع<sup>(٢)</sup> . وتبدو المسألة في صورة محزنة أليمة مزعجة في المصانع التي تقوم بطبع المنسوجات القطنية وغيرها ، وهذه المصانع تخضع لقانون مصانع خاص ينص على ما يأتي : يجب قبل التحاق كل طفل بعمل طبع أن يكون قد حضر المدرسة ٣ يوماً على الأقل وما لا يقل عن ١٥٠ ساعة وذلك خلال الشهور الست السابقة لأول يوم يتسلم فيه العمل ، وفي خلال فترة العمل بمجال الطبع يجب عليه أن يتوجه إلى المدرسة مدى ٣٠ يوماً و ١٥٠ ساعة خلال كل فترة تالية طولها ستة أشهر .... يكون التوجه إلى المدرسة فيما بين ٨ صباحاً ، ٦ مساءً : أى دراسة تقل عن ساعتين ونصف الساعة أو تزيد عن ٥ ساعات في اليوم الواحد لن تحسب من بين الساعات الخمسين والمائة . في الأحوال العادية يحضر الطفل إلى المدرسة في الصباح وبعد الظهر مدى ٣٠ يوماً في كل منها ٥ ساعات يومياً ، فإذا انقضت المدة بعد إتمام الساعات الخمسين والمائة فانهم يعودون إلى عملهم حيث يبقون إلى انقضاء الشهور الست حيث تبدأ دورة ثانية من التوجه إلى المدرسة ويلازمون الدرس حتى يدركوا المطلوب . . . وكثير من الأطفال ممن حضروا عدد الساعات المطلوب ، حين يعودون إلى المدرسة بعد انقضاء ستة شهور في العمل يكونون في نفس الحالة التي كانوا عليها لما التحقوا بالمدارس كأولاد بمصانع الطبع أى أنهم فقدوا ما تعلموه في الفترة الأولى التي التحقوا خلالها بالمدرسة . . . وفي مصانع طباعة أخرى تتوقف مواظبة الأطفال في المدرسة على مطالب العمل في المؤسسة ، يتكون عدد الساعات المطلوب كل ستة شهور بواسطة دورات كل منها ما بين ٣ ، ٥ ساعات في وقت واحد وقد تمتد مدى الشهور الست كلها . . . فمثلاً قد يذهب الطفل إلى المدرسة في أحد الأيام من ٨ إلى ١١ صباحاً وفي يوم آخر من ١ إلى ٤ مساءً ، وقد لا يذهب الطفل إلى المدرسة ثانية مدى أيام عدة بعدها يحضر فيما بين الثالثة والسادسة مساءً . ثم يواظب على الحضور مدى ٣ أو ٤

Leonard Horner, Reports etc. October 31, 1857, p.p. 17—18 (١)

Sir, John Kincaid, etc. October 31, 1856, p. 66.

(٢)

أيام أو أسبوع، ثم لا يتوجه إلى المدرسة ثلاثة أسابيع أو شهراً، وبعد ذلك في الأيام وأثناء الساعات التي يراها صاحب العمل ملاءمة، وهكذا يتأرجح الطفل بين العمل والمدرسة حتى يتم الساعات الخمسين والمائة، (١).

وإذا تمكنت الآلات من استخدام نسبة ساحقة من النساء والأطفال فإنها استطاعت أخيراً أن تحطم المقاومة التي واجه بها العمال المذكور خلال عهد المصانع اليدوية لا استبدال رأس المال (٢).

### ب — إطلاقة يوم العمل

برغم أن الآلات أقوى وسيلة لزيادة إنتاجية العمل ففي الصناعات التي تبدأ بفرض سلطانها عليها تصبح في أيدي رأس المال أقوى أداة لإطالة يوم العمل أكثر من حدوده التي تفرضها الطبيعة. ويرجع هذا إلى أنها من جهة تخلق أحوالاً جديدة تسمح لرأس المال أن يرخي العنان الكامل لما له من ميول لا تتغير في هذا الاتجاه، كما أنها من جهة أخرى تهيء دوافع جديدة تزيد من نهمه في استغلال عمل الغير.

ونلاحظ أولاً في الآلات أن حركات أدوات العمل تكسب حياة مستقلة خاصة بهاتف إزاء حياة العامل. إن الآلات نوع من حركة دائمة صناعية قد تظل تعمل بدون توقف إن

#### A. Redgrave, Reports of Inspectors of Factories, October (١)

31, 1857, p.p. 41—42. وفي الصناعات التي نفذ فيها قانون المصانع الأصلي (لا القانون المشار إليه في النص والمتعلق بمصانع الطبع) أمكن التنبؤ إلى حد ما على العقبات التي كانت قائمة في سبيل تنفيذ المواد الخاصة بالتعليم. وفي الصناعات غير الخاضعة للقانون لا تزال السيادة لوجهة نظر المستر J. Geddes أحد أصحاب مصانع الإجاج، وقد قال للمستر هرايت أحد أعضاء لجنة التحقيق، « يبدو لي أن الضرر الأكبر من التعليم والذي تمتع به جانب من الطبقة العاملة خلال السنوات القلائل الماضية شر، وهو خطير الأثر إذ يجعلهم مستقلين،، لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، لندن ١٨٦٥ ص ٢٥٨.

(٣) حدثني المستر E أحد رجال الصناعة أنه استخدم الآلات فقط لتشغيل الأنوال البخارية... وهو يؤثر في المتزوجات وبخاصة أولئك اللاتي هن أسرات تعتمد عليهن ليعلمها، فبؤلاء على قدر كاف من الانتباه والاروة أكثر من غير المتزوجات، وهن مضطرات إلى بذل أقصى ما لديهن من جهد عبي يحصلن على ضروريات. وهكذا يصاح تحويل فضائل المرأة إلى مافيه إبتاؤها، وهكذا نجد أن كل ما في طبيعتها من مراعاة للواجب ومن رقة يستخدم وسيلة لاسترقاقها وإيلامها،، Ten-hours Factory Bill, a Speech of Lord Ashley, March, 15 London, 1844, 20

لم تصطدم ببعض العوائق من جانب مساعديها الآدميين ، ومن هذه العوائق نواحي الضعف الجثمانى نبيهم وكذلك إرادتهم . وللآلات عن طريق الرأسماليين وبصفتها رأس مال شعور وإرادة ، وعلى ذلك فالذى يحركها دافع كامن فيها يرمى إلى أن يخفض إلى الحد الأدنى المقاومة التى تلقاها من القيود الطبيعية والمرنة برغم ذلك والتى تتوافر فى المادة البشرية التى تعمل الآلات عن طريقها<sup>(١)</sup> . وفضلا عن هذا فمقاومة هذه المادة البشرية تقلل منها السهولة الظاهرية التى يتميز بها العمل بواسطة الآلة ، وكذلك يقلل منها استخدام النساء والأطفال وهم أكثر مرونة وأشد طاعة من الرجال<sup>(٢)</sup> .

وأينا أن إنتاجية الآلات تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم القيمة التى تنقلها الآلة إلى السلعة التى تم صنعها . فكلما غالت حياة الآلة عظم مقدار المنتجات التى تنقل الآلة قيمتها اليه وبذلك يقل ذلك القدر من قيمتها المنقول إلى السلعة الواحدة . وواضح أن الحياة العامة للآلة تتوقف على طول يوم العمل ، أو مدى عملية العمل اليومية مضروباً فى عدد الأيام التى تجرى فيها .

ولا يتأثر بلى الآلة بدقة حساسية مع الوقت الذى تستعمل فيه . وحتى لو حدث ذلك فإن الآلة التى تعمل ١٦ ساعة فى اليوم خلال ٧ ½ سنوات تعمل خلال نفس الفترة وتنقل إلى المنتج الكلى نفس المقدار من القيمة كما لو أنها اشتغلت فقط ٨ ساعات فى اليوم لمدة ١٥ سنة ، ولكن فى الحالة الأولى تكون السرعة التى يعاد بها إنتاج قيمة الآلة ضعفها فى الحالة الأخيرة ،

(١) ، «منذ أن عم استخدام الآلات الكثيرة الكلفة استغلت الطبيعة البشرية إلى أكثر من متوسط قوتها ،»

Robert Owen : Observations on the Effects of the Manufacturing System الطبعة الثانية لندن ١٨١٧ .

(٢) ان الانجليز الذين يميلون إلى أن يعدوا الشكل الظاهرى للشئ سبباً له يقولون إن طول يوم العمل فى المصانع نتيجة مرتبة على الحملة الواسعة لحطف الأطفال والتى قام بها الرأسماليون فى بيوت العمل وملاجئهم الأيتام خلال العهد الأول من نظام المصانع ، وهى الحملة التى زودتهم بمادة بشرية وبيرة لا تبدى مقاومة . إليك ما يقوله فيلد ( من أبواب المصانع ) ، « واضح أن ساعات العمل الطويلة يسببها الحصول على عدد كبير من الأطفال اليتامى من مختلف أنحاء البلاد بحيث صار أصحاب الأعمال فى غير ذى حاجة إلى العمال ، وبجهد أن سادت عادة الحصول على هذه المواد الادمية التسعة بهذه الطريقة استطاعوا فرضها على جيرانهم بقدر أكبر من البسر .»

J. Fielden : The Curse of the Factory System, London, 1836 p, 11

ويحدثنا المقتس سولدرز ( تقارير سنة ١٨٤٤ ) عن عمل النساء فيقول ، « بين العالمات تجد بعض النسوة وقد اشتغلن أسابيع متوالية ( مع استثناء أيام فترات ) من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل ولم ينان سوى ساعتين لوجبات الطعام بحيث أن وقت الفراغ لمن ٦ ساعات يومياً خلال ٥ أيام وهو ما يمتحن إليه للتوجه إلى بيوتهم والنوم ثم العودة إلى العمل...»

ويستطيع الرأسمالي بهذه الآلة أن يضع في جيبه في ٧١ سنوات مقداراً من فائض القيمة يعادل ما يحصل عليه في ١٥ سنة لو استعملت الآلة بنصف السرعة فقط ،

وبلى الآلة المادى نوعان ؛ أولها ناشيء عن استعمالها الفعلي كالقطعة النقدية تبلى من كثرة التداول . أما النوع الثانى فنتيجة لعدم الاستعمال كالسيف يصدأ وهو في غمده . ويتناسب النوع الأول تناسباً مباشراً مع استعمال الآلة ، بينما يتناسب النوع الأخير تناسباً عكسياً إلى حد ما مع استعمالها (١) .

وتعرض الآلة إلى جانب ذلك لما يقال له البلى الأدنى ، فهى تفقد قيمتها التبادلية بالنسبة التى يمكن بها الحصول على آلات مماثلة بسعر أرخص ، أو بنسبة المنافسة التى تتعرض لها من جانب آلات أخرى خير منها صنعة (٢) . ففى كلا الحالتين لا تعود قيمتها تتجدد بالمقدار الفعلى من وقت العمل الضرورى الذى تنطوى عليه ، وإنما يعينها مقدار وقت العمل الضرورى الذى تتطلبه إعادة إنتاجها أو إعادة إنتاج آلة أفضل منها . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن قيمتها تهبط بدرجة أكثر أو أقل . فكلما قلت الفترة التى يعاد فيها إنتاج قيمة الآلة الكلية قل خطر تعرضها لهذا البلى الأدنى . وحينما تستخدم آلات لأول مرة فى أى فرع من فروع الإنتاج فسرعان ما تتوالى الوسائل الجديدة التى يمكنها إعادة إنتاج مثل هذه الآلات بسعر أرخص (٣) وكذلك تستخدم بالمثل التحسينات المختلفة الواحد بعد الآخر وهى تحسينات لا تمس فقط أجزاء منفصلة من الجهاز وإنما تشمل تركيب الآلة بأكملها . ونتيجة لهذا نجد أنه فى الأيام الأولى من حياة الآلة يكون فعل هذا الدافع على زيادة يوم العمل عظيم النشاط (٤) . وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن استغلال عدد مضاعف من العمال خلال فترة معلومة

(١) .. يجب .. الأذى للأجزاء المتحركة الدقيقة فى الجهاز المعنى ، وذلك نتيجة عدم العمل واللفاظ ،

( يورد ص ٢٨ ) .

(٢) يحدثنا غزال منشتر المشار إليه أن ما يجب من أجل تآكل الآلات ، يرد به تغطية الحصاد التى تنجم دائماً من استبدال الآلات قبل أن تبلى واحلال أخرى جديدة وأفضل صنعة مكانها ، ، (التيمن ٢٦ نوفمبر ١٨٦٢)

(٣) قدروا بصفة إجمالية أن أول آلة تصنع تتكلف خمسة أمثال الآلة الثانية بإباح ص ٢١١ .

(٤) إن التحسينات التى أدخلت منذ زمن ليس بالبعيد على الاطارات اللازمة لعمل العباك كانت كبيرة بحيث أن آلة فى حالة جيدة تكلف ١٢٠٠ جنيه، يمت بستين جنماً بعد ذلك بسنوات قليلة . . . . . وقد توالى التحسينات بسرعة بحيث أن آلات كثيرة أهملت ولما يتم صنعها والسبب فى ذلك أن تحسينات جديدة جعلتها غير ذات منفعة ، — المصدر السابق ص ٢٢٣ — فى تلك الفترة من التقدم السريع العاصف زاد صناع patent net يوم العمل من ثمانية ساعات إلى ٢٤ ساعة مع اتباع نظام العمل نوبتين ( شرحه ) .

من يوم العمل يتطلب مضاعفة ذلك الجزء من رأس المال الثابت المستثمر في الآلات والمباني وكذلك مضاعفة ذلك الجزء المستثمر في المواد الأولية والمواد المساعدة الخ. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا زاد طول يوم العمل أمكن مواصلة الانتاج على نطاق واسع مع بقاء مقدار رأس المال المستثمر في الآلات والمباني بدون تغيير (١) وعلى ذلك لا يقتصر الأمر على ازدياد القيمة الفائضة بل يقل كذلك ما ينفق من المال في سبيل الحصول عليها . ويحدث هذا بطبيعة الحال — بدرجة أكثر أو أقل — مع كل زيادة في يوم العمل ، ولكن التغيير أعظم وضوحاً في المثل الحالى نظراً لأن ذلك الجزء من رأس المال والذي تحول إلى أدوات عمل له الغلبة والسيادة بدرجة أعظم (٢). وتقدم الصناعة الآلية يحدد جانباً متزايداً باستمرار من رأس المال ويكون ذلك على شكل تتمكن فيه قيمته من التوسع الذاتي من جهة ، كما أنه من جهة أخرى يفقد قيمته الاستيعالية وقيمه التبادلية حينما ينقطع اتصاله بالعمل الحى . لقد قال المستر آشورث — من كبار رجال صناعة القطن — للاستاذ و . سينيور ما بلى : « حينما يضع العامل مجرفته كافاً عن العمل لجعل خلال تلك الفترة رأس مال مقداره ثمانية عشر بنس عديم الفائدة ، وحينما يغادر أحد عمالنا المصنع فإنه يجعل دون نفع رأس مال كلفنا ١٠٠٠٠٠ من الجنيهات (٣) . أهذا خيال فقط ؟ وهل يصح رأس مال تكلف ١٠٠٠٠٠ جنيهه عديم النفع لحظة واحدة ؟ ياله من أمر فظيع إذ يغادر أى من رجالنا المصنع ! إن ازدياد المجال الذى تعمل فيه الآلات ( الأمر الذى يدركه سينيور كما علمه آشورث ) يجعل الزيادة في يوم العمل أمراً مرغوباً فيه ، (٤)

(١) من الواضح أنه خلال تقلبات الأسواق واتساع الطاب وتفاقمه المتتالين تنشأ على الدوام حالات قد تجعل رجل الصناعة يستخدم مقداراً إضافياً من رأس المال الساكن بدون أن يستخدم رأس مال ثابت . . . إذا أمكن تشغيل مقادير اضافية من المادة الخام دون أن تترتب على ذلك نفقات إضافية للمباني والآلات ،،

R. Torrens : On Wages and Combinations, London, 1834, p. 63.

(٢) إن ما ذكرناه في المتن إنما أوردناه بقصد إتمام البحث ، ولسكنى لن أعرض لمعدل الربح أى النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى المستثمر إلا في الكتاب الثالث .

(٣) Senior : Letters on the Factory Act, London, 1837, pp. 13-14

(٤) « إن النسبة الكبيرة من رأس المال المتداول ورأس المال الثابت تجعل ساعات العمل الطويلة أمراً مرغوباً فيه ، . وبازدياد استعمال الآلات الخ ، تعظم التوافع على إطالة ساعات العمل على أن ذلك الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها أن تجعل نسبة كبيرة من رأس المال الثابت تغل ربحاً مجزياً ، ( شرحه ص ١١-١٣ ) . . . وثمت نفقات معينة تستمر نسبتها كما هي سواء استغل المصنع وقتاً تصيراً أو الوقت كله ، ومن أمثال هذه النفقات الايجار والرسوم والضرائب =

ان الآلات تنتج القيمة الفائضة ولا يحدث هذا لأنها تعمل بطريقة مباشرة على خفض قيمة قوة العمل وبطريقة غير مباشرة على ترخيصها عن طريق ترخيص ثمن السلع التي تدخل في إعادة انتاج هذه القيمة — نقول انها لا تنتج القيمة الفائضة لهذه الأسباب وحدها بل لأن الآلات حين تستخدم لأول مرة في احدى الصناعات تحول العمل الذي يستخدمه صاحبها إلى عمل ذي قوة كاملة عالية الدرجة، وترفع القيمة الاجتماعية المنتجة فوق قيمتها الفردية وبذا تمكن صاحب رأس المال من أن يجعل نسبة أصغر قدرأ من قيمة منتج اليوم تحل محل قيمة قوة عمل اليوم الواحد . وفي أثناء هذه الفترة الانتقالية التي يشغل فيها استخدام الآلات نوعاً من المركز الاحتكاري تكون الأرباح عالية إلى درجة غير عادية ، ويبدل صاحب رأس المال جهده كي يحصل على أعظم الفائدة من فرص الاستغلال المتاحة له خلال هذه الأيام الأولى للعب ، وذلك بإطالة يوم العمل إلى أقصى حد ممكن . إن عظم الربح يزيد من حدة شبيهة الرأسمالي في سبيل الحصول على ربح أكثر .

وإذ يعم استعمال الآلات في فرع مخصوص من الصناعة تهبط القيمة الاجتماعية لمنتج الآلة إلى مستوى قيمته الفردية وبهذا يتحقق فعل القانون الذي بمقتضاه لا تنشأ القيمة من قوى العمل التي أحل الرأسمالي الآلات محلها ، وإنما بالعكس تنشأ عن قوى العمل التي يستخدمها فعلاً في العمل بالآلات . إن القيمة الفائضة إنما تنشأ فقط عن الجزء المتغير من رأس المال ، وقد رأينا أن مبلغ القيمة الفائضة يعينه عاملان : معدل القيمة الفائضة وعدد العمال الذين يستخدمون في نفس الوقت الواحد . وفي خلال طول معلوم من يوم العمل يتحدد معدل القيمة الفائضة بالنسبة التي ينقسم طبقاً لها يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض . ويتوقف عدد العمال الذين يستخدمون في نفس الوقت الواحد على النسبة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت . وواضح الآن أنه مهما كان استعمال الآلات عاملاً في زيادة فائض العمل على حساب العمل الضروري وذلك بزيادة إنتاجية العمل ، فإن هذه النتيجة إنما تتحقق فقط بإنقاص عدد العمال الذين يستخدمهم مقدار معلوم من رأس المال . إن استعمال الآلات يحول جزءاً من رأس المال الذي كان متغيراً من قبل إلى آلات أي إلى رأس مال ثابت لا ينتج قيمة فائضة ما . ومثال ذلك أنه من المستحيل أن تحصل من عاملين على قيمة فائضة تعادل ما تمتصه منها من ٢٤ عاملاً . فإذا كان كل من الأربعة وعشرين عاملاً يشتغل ١٢ ساعة في اليوم وينتج ساعة من فائض العمل فإن هؤلاء جميعاً ينتجون ٢٤ ساعة من فائض العمل بينما مجموع عمل الرجلين عبارة عن ٢٤ ساعة

---

والتأين ضد الحرين راجور عدة خدم دائمين واستهلاك الآلات فضلاً عن مصاريف أخرى على المنشأة الصناعية، وهي مصاريف تزيد نسبتها إلى الأرباح كلما تناقص الانتاج،، ( تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ١٩ ) .

فقط . ونتيجة لهذا يوجد تناقض كامن في استخدام الآلات لإنتاج القيمة الفائضة ، ذلك لأن الآلات تستطيع أن تزيد أحد عاملي القيمة الفائضة وهو معدلها وذلك فقط بانقاص العامل الآخر وهو عدد العمال . هذا التناقض الكامن يكشف عن ذاته بمجرد أن تصبح قيمة السلعة التي تنتجها الآلة هي الأداة الاجتماعية التي تنظم قيمة كافة السلع التي من نفس النوع ، وذلك بفضل تعميم استخدام الآلات في صناعة معلومة . وأكثر من ذلك فهذا التناقض هو الذي يدفع رأس المال ( وإن لم يشعر الرأسماليون بطبيعة الدوافع التي تحركهم )<sup>(١)</sup> إلى إطالة يوم العمل على سبيل التحويض عن النقص في العدد النسبي للعمال وذلك بالزيادة في فائض العمل المطلق ، إلى جانب الزيادة في فائض العمل النسبي .

وهيئة الأسلوب الرأسمالي في استخدام الآلات دوافع جديدة قوية للزيادة المفرطة في يوم العمل ، كما يحدث تغييراً أساسياً في كل من وسائل العمل وطابع جهاز العمل الاجتماعي بطريقة تتحطم بها كل مقاومة أو معارضة لهذا الاتجاه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تخلق الآلات فائضاً من العمال<sup>(٢)</sup> يضطر إلى الخضوع لسيطرة رأس المال ، وذلك لأنها من جهة تمد يد الرأسمالي إلى طبقات من العمال لم تكن يبالغة إياها من قبل ، ومن جهة أخرى تحرر العمال الذين تحل محلهم ، وإن هذا يفسر لنا ظاهرة من أبرز الظواهر في تاريخ الصناعة الحديثة ، ويفسر الطريقة التي بها تضع الآلات حداً لسكافة القيود الأدبية والطبيعية المفروضة على طول يوم العمل . وهذا يفسر التناقض الاقتصادي وهو أن أقوى أداة لتقصير وقت نبت أنها سبيل يجعل كل لحظة من وقت العامل وأسرته تحت تصرف صاحب رأس المال ، وذلك بقصد العمل على تحقيق تراكم رأس المال . لقد أرخى أرسطو أعظم مفكرى العصور القديمة العنان لخياله فقال : لو أن كل أداة بمجرد أن ندعوها للعمل أو بمحض إرادتها تؤدي العمل الذي يناسبها كما تحرك مخترعات ديدالس من تلقاء ذاتها ، نقول لو أن نول الغزل يقوم بعملية الغزل من تلقاء ذاته ، إذن لانتفت الحاجة إلى الصبيان يستخدمهم المعلنون أو إلى العبيد يعملون لساداتهم ،<sup>(٣)</sup> كذلك امتدح الشاعر الإغريقي الذي عاش في أيام شيشرون

(١) سشرح في الجزء الأول من الكتاب الثالث السبب الذي من أجله يجز عن إدراك ذلك التناقض الكامن الرأسماليون ورجال الاقتصاد السياسي الذين غرهم أسلوب التفكير الرأسمالي .

(٢) من أجل الخدمات التي أُنشدها ريكاردو أنه أدرك أن الآلات ليست سبيلاً لإنتاج السلع بحسب ، بل إنها كذلك وسيلة لإيجاد ، وعدد فائض عن الحاجة من السكان ، .

(٣) F. Biese, Die Philosophie des Aristoteles, vol Berlin 1842, p. 408.



المجلة المائية لطحن الغلال (والتي تعد الشكل الأولى لكافة الآلات الإنتاجية) واعتبر أن هذا الاختراع منح الحرية للأرقاء الإناث وكان بداية العصر الذهبي وهؤلاء كانوا وثنيين مساكين يعيشون في الظلام، لا يعرفون شيئاً عن الاقتصاد أو المسيحية كما كشف عن ذلك باستيا الذكي وسلفه ماك كولوخ الأكثر منه كفاءة، فمثلاً لم يدركوا أبداً أن الآلة خير طريقة ممكنة لإطالة يوم العمل. لعلمهم كانوا يغضون الطرف عن الاستعباد الواقع على رجل واحد إذ كان هذا سيلاً يؤدي إلى تقدم آخر ولكن لم يخطر ببالهم أن يدعوا إلى استعباد الجماهير لكي يحولوا بعضاً من أنصاف المتعلمين والدهماء إلى أساطين في الصناعة والتجارة..

### ح - زيادة هبة العمل

تؤدي الآلات في يد رأس المال إلى زيادة شديدة في طول يوم العمل، وهذا الأمر على ما رأينا يحدث رد فعل من جانب المجتمع الذي يرى سيئاته مهددة فيعمد إلى تحديد ساعات العمل بنص القانون. وإذا يحدد القانون يوم العمل يزداد ملاحظناه من ازدياد حدة العمل في ظل عهد الآلات بروزاً ووضوحاً. عند تحليل فائض القيمة المطلق عنينا أولاً بمدى نطاق العمل ومدته مع افتراض أن حدته ثابتة. وعلينا الآن أن نبحث كيف يتسنى لزيادة حدة العمل أن تعوض النقص في مدى امتداده، أي ندرس الدرجة التي يمكن بها زيادة حدة العمل.

من الطبيعي أنه بقدر درجة انتشار استعمال الآلات وبقدر ما يكتسب العمال من خبرة نتيجة تعودهم استخدامها، يسهل العمل بحيث تنمو حدته كما لو أن ذلك يحدث وفقاً لقانون طبيعي، ولهذا نجد خلال نصف قرن بانجلترا أن الزيادة في طول يوم العمل سارت جنباً إلى جنب مع حدة العمل بالمصنع. وواضح أنه إذا تعلق الأمر بعمل يتعين أدائه يوماً بعد يوم لفترة غير محدودة وباتظام تام لا بد أن نصل إلى نقطة عندها لا يتفق امتداد يوم العمل مع الزيادة في حدة العمل بحيث أن الزيادة في يوم العمل لا يمكن إدارتها إلا عن طريق خفض حدة العمل، وبالعكس لا يمكن زيادة الأخيرة إلا بتقصير يوم العمل. وبمجرد أن أرغم الغضب من جانب الطبقة العاملة الدولة على تحديد طول يوم العمل بطريقة قانونية وتنفيذ ذلك في كافة المصانع بمعناها الصحيح، استخدم رأس المال كل قوته وكرس جهوده لغاية أخرى وهي إنتاج فائض القيمة النسبي عن طريق الإسراع بتنمية الصناعة الآلية مادام قد استحاله عليه أن يزيد من إنتاج فائض القيمة عن طريق زيادة يوم العمل. وفي الوقت ذاته تبع ذلك تغيير في صفة فائض القيمة النسبي. ويمكن القول بوجه عام إن طريقة إنتاج فائض القيمة النسبي تنحصر في أن نمو إنتاجية العمل يمكن العامل أن ينتج مقداراً أكبر في

فترة معلومة مع بذل نفس القدر من العمل ، وبعد التغيير — كما كان الشأن قبل وقوعه — يضاف الى المنتج الكلي خلال خلال فترة معلومة من وقت العمل نفس المقدار من القيمة ، غير أن هذه القيمة التبادلية غير المتغيرة تنتشر ظلها على مقدار من القيمة الاستيعابية أكبر عن ذى قبل الأمر الذى يترتب عليه هبوط قيمة السلعة الفردية . ويختلف الأمر حينما يحتم القانون تقصير يوم العمل إذ حينئذ يتوافر دافع قوى للغاية على تنمية إنتاجية العمل والاقتصاد فى استخدام أدوات الانتاج ، ويتوافر الباعث على حمل العامل على بذل مقدار أكبر من العمل خلال وقت معلوم ، وعلى زيادة حدة العمل ، وعلى التقليل من أى فجوات فى وقت العمل ما وسع الجهد ذلك . وبكلمة واحدة نقول إن العامل يرغب أن يكشف عمله أى يزيد من حدته وكثافته على أن ذلك هو السبيل الوحيد أمامه فى ذلك اليوم الذى قلل القانون من مداه . ومعنى هذا التكميف - كما هو فى الواقع — أداء كمية أكبر من العمل خلال فترة معلومة من الوقت ، ويجب أن يقاس وقت العمل لاحسب مداه فقط بل وكذلك حسب كثافته (٢) بحيث أن ساعة من يوم العمل الذى طوله ١٠ ساعات تتضمن الآن عملاً أكثر أى بذلاً أكبر لقوة العمل مما كانت تتضمنه ساعة فى ذلك اليوم الذى كان طوله ١٢ ساعة ، وبذلك يكون للنتج الآن قيمة أكبر مما كان لمنتج ساعة وخمس الساعة . وبصرف النظر عن الزيادة فى فائض القيمة النسبى عن طريق زيادة إنتاجية العمل . فإن ٣١ ساعة من العمل الفائض ، ٦٣ ساعة من العمل الضرورى تنتج الآن للرأسمالى نفس الكمية من القيمة التى كانت تنتجها من قبل ٤ ساعات من العمل الفائض وثمانية ساعات من العمل الضرورى .

وعلىنا أن نسأل الآن : ما الكيفية التى تزيد بها حدة العمل ؟  
يرجع أول أثر لحفض يوم العمل إلى فعل ذلك القانون الواضح الذى يقول إن طاقة قوة العمل على بذل الجهد تتناسب تناسباً عكسياً مع ساعات العمل ، وعلى ذلك - فى حدود معينة - تجد أن الخسارة من ناحية الوقت يعوضها كسب من ناحية النشاط أو الطاقة ، فرأس المال يعمل على أن يجعل من طريقة دفع الأجر سبيلاً لحمل العامل على أن يبذل فعلاً مقدار أكبر من قوة العمل (٢) .

(١) هناك بطبيعة الحال فوارق من حيث درجة حدة العمل فى فروع الانتاج المختلفة وهذه إلى حد ما على الأقل يعوض كل منها الآخر كما أوضح ذلك آدم سميث من زمن طويل ، والفضل فى هذا راجع إلى اعتبارات أقل شأناً خاصة بكل نوع من العمل . ولكن استخدام وقت العمل كقياس للقيمة يتأثر بهذا من حيث أن مدة العمل وحدته تعبران متضادان لنفس الكمية من العمل ويسلبد أو يفنى كل منهما الآخر .

(٢) تنطبق هذه الملاحظة بصفة خاصة على نظام العمل بالقطعة وهى الطريقة التى سندرسها فى القسم السادس من هذا الكتاب .

وفما يختص بالصناعات التي تلعب فيها الآلات دوراً بسيطاً، كما هو الشأن في صناعة الفخار، تقدم لنا قانون المصانع دليلاً مقنعاً على أن لتقصير يوم العمل أثراً واضحاً في زيادة انتظام العمل وتجانسه واستمراره ونشاطه<sup>(١)</sup>. ولكن بدا من الأمور المشكوك فيها إدراك هذه النتيجة في المصانع التي تستحق هذه التسمية ذلك أن اعتماد العمال فيها على الحركة المستمرة والمتجانسة للآلات أوجد منذ زمن طويل أدق نظام ممكن. وعلى ذلك حين تقدمت الاقتراحات في سنة ١٨٤٤ لتخفيض يوم العمل من ١٢ ساعة أجمع كافة أصحاب المصانع تقريباً « على أن رؤساء العمل في مختلف الأقسام حريصون ألا يضيع العمال وقتاً، بحيث أنه ويكاد يكون من غير الممكن أن يزيد من بقطعة العمال وانتباههم في أداء العمل، وعلى ذلك فع بقاء سرعة الآلات والأحوال الأخرى ثابتة دون تغيير فإن من السخف أن تتوقع أية نتيجة هامة من زيادة انتباه العمال وذلك في أي مصنع تديره إدارة جيدة<sup>(٢)</sup>. ولكن التجارب أثبتت بطلان هذه الحجة، ففي ٢٠ أبريل سنة ١٨٤٤ بدأ المستر ر. جاردنر العمل ١١ ساعة يومياً بدلاً من ١٢ ساعة في مصنعيه الكبيرين بجهة برستن، ثم أعلن نتيجة تلك التجربة بعد انقضاء عام على البدء فيها فقال «حقيقاً نفس المقدار من المنتجات بنفس التكاليف، ولم تختلف أجور العمال بوجه عام في اليوم ذي الأحد عشرة ساعة عما كانت عليه في ظل اليوم المكون من ١٢ ساعة<sup>(٣)</sup>. إني أغض الطرف عن التجارب التي أجريت في أقسام الغزل والتشيط إذ في هذه زادت سرعة الآلات بمقدار ١/٣، ولكن في قسم النسيج لم يطرأ أي تغيير على الأحوال الموضوعية التي يتم فيها الانتاج، عدا إقصاء ساعات العمل اليومية، وكانت النتيجة كالآتي:

كان متوسط أجر العامل أسبوعياً ١٦ بنس، ١٠ شلن فيما بين ٦ يناير، ٢٠ أبريل سنة ١٨٤٤ مع العمل ١٢ ساعة في اليوم، وكان ٣١ بنس، ١٠ شلن من ٢٠ أبريل إلى ٢٩ يونية سنة ١٨٤٤ مع اتباع نظام اليوم ذي الأحد عشرة ساعة<sup>(٤)</sup>. وبهذا

(١) « تقارير مفتش المصانع »، سنة ١٨٤٤، ورابع السنة المنس في ٣٠ أبريل ١٨٤٥ ص ٢٠-٢ :

(٢) نفس المصدر ص ١٩ - لما كانت الأجور حسب نظام النقط لم تتغير، فإن الأجر الأسبوعي كان يتوقف على الكمية المنتجة .

(٣) شرحه ص ٢٢ .

(٤) شرحه ص ٢١ - لعب العمر الأدب دوراً بالغاً في التجارب المشار إليها آنفاً، وقد قال للعمال مفتش المصانع « إن روحنا المعنوية أعلى، وأماننا الجراء. وهو الخروج مبكرين في الليل . إن روحاً من النشاط والبهجة تصود المصنع كله، من أصغر عامل إلى أكبر قاسماً، ويستطيع كل منا أن يساعد الآخر إلى حد كبير، » .

(٤ - ٢٣)

زاد مقدار المنتج في ١١ ساعة عما كان عليه في ١٢ ساعة ، وذلك نتيجة لاطراد انتظام العمل وزيادة الوفرة في الوقت من جانب العمال . فبينما حصل العمال على نفس الأجر وكسبوا ساعة من الفراغ ، حقق صاحب رأس المال نفس الكمية من المنتجات ووفر على نفسه نفقات في الفحم والغاز الخ خلال ساعة واحدة كل يوم . وقد أجريت تجارب مماثلة في مصانع السادة هوروكس وجاكسون ، وحالفها نفس النجاح (١) .

ويهيء خفض ساعات العمل الأحوال الذاتية التي يتطلبها تكثيف العمل ، وذلك بقدر ما يزيد من طاقة العامل على بذل مقدار أكبر من النشاط في وقت معلوم . وحالما يحتم القانون اتباع يوم أقصر مدى يعتمد رأس المال إلى استخدام الآلات بانتظام بقصد امتصاص كمية أكبر من العمل خلال وقت معلوم ، ويتم هذا الأمر إما بتسهيل الآلات أي زيادة سرعتها ، وإما بتوسيع المجال الذي يؤدي فيه العامل عمله أي بتكليفه الإشراف على مقدار أكبر من الآلات . وتحسين تركيب الآلات ضروري إلى حد ما حتى يتسنى زيادة الضغط الواقع على العامل ، ولكن هذه التحسينات تعد من جهة أخرى أمراً لا بد أن يصحب حدة العمل بطريقة تلقائية ، ذلك أن تحديد يوم العمل يضطر الرأسمالي إلى الاقتصاد الشديد في نفقات الإنتاج . إن التحسين في الآلة البخارية يزيد من عدد ضربات المكبس piston في الدقيقة الواحدة كما يسمح في الوقت ذاته ونتيجة الاقتصاد في استخدام القوة المحركة بتوسيع نطاق إدارة الآلات بواسطة نفس المحرك ونفس المقدار من الفحم ، بل وبأقل من ذلك . والتحسين في الأداة الناقلة يقلل الاحتكاك كما يهبط بقطر وثنقل عامود المحور إلى الحد الأدنى الممكن . وأخيراً فالتحسينات في الآلات العاملة إما أن تزيد من سرعتها وكفايتها بينما تقلل من حجمها كما هو الحال في التول البخاري الحديث ، وإما تزيد من مدى وعدد العدد العاملة بينما تزيد من حجم الهيكل الخارجي كما هو الحال في آلات الغزل التي تعرف الواحدة منها باسم البغلة ، وإما تزيد من مرونة حركة ونقل هذه الأدوات العاملة نتيجة تغييرات تافهة في التفاصيل مثل التغييرات التي سببت منذ خمسين عاماً زيادة سرعة البغلة ، التي تدور بنفسها بمقدار الخمس مما كان عليه الأمر من قبل .

ويعود تاريخ خفض يوم العمل إلى ١٢ ساعة بانجلترا إلى سنة ١٨٣٢ ؛ وقد صرح أحد أرباب المصانع الإنجليز سنة ١٨٣٦ بما يلي : إن العمل الذي يقوم الآن في المصنع أعظم بكثير مما كان قبلاً ... إذا قيس بالحال منذ ٣٠ أو ٤٠ عاماً خلت ... نظراً لزيادة الانتباه والنشاط وبذل المجهود مما يتطلبه ازدياد سرعة الآلات بدرجة عظيمة (١) . وقد ذكر

اللورد شافنبري البيانات الآتية في سنة ١٨٤٤ أمام مجلس العموم وأيدها بالأدلة والوثائق فقال :

« إن العمل الذي يقوم به أولئك الذين يشتغلون في الصناعة ثلاثة أمثال ما كان عليه في بداية أمثال هذه العمليات . لا شك أن الآلات قامت بالعمل الذي لولاها كان يتطلب سواعد الملايين من الناس ، ولكنها في الوقت ذاته ضاعفت من عمل أولئك الذين تتحكم فيهم حركاتها الخفيفة ... ففي سنة ١٨١٥ كان تتبع زوج من آلة البغلة التي تغزل القطن رقم ٤٠ بحساب ١٢ ساعة في يوم العمل يتضمن ضرورة السير مسافة ٨ أميال ، وفي سنة ١٨٣٢ زادت المسافة مع غزل نفس المقدار من القطن إلى ٢٠ ميلاً ، ثم زاد أكثر من ذلك بعدئذ وفي سنة ١٨٣٥ (١) كان الغزال يضع يومياً ١٢٠ قطعة stretches على كل من هذه البغلات ومجموع ذلك ١٦٤٠ في اليوم . وفي سنة ١٨٣٢ كان يضع علي كل بغلة ٢٢٠٠ أى ٤٤٠٠ في اليوم ، وزاد العدد سنة ١٨٤٤ إلى ٣٤٠٠ للبغلة الواحدة ، ٤٨٠٠ للثنتين في اليوم الواحد ، وفي بعض الحالات يزيد مقدار المطلوب من العمل عن ذلك ... ولدى وثيقة أخرى وصلت إلى سنة ١٨٤٢ جاء فيها أن العمل يزيد باطراد — لا بسبب عظم المسافة التي يتعين على الغزال أن يمشيها فحسب ، بل ومن حيث تضاعف كمية البضائع المنتجة ، بينما الأيدي العاملة أقل عدداً بالنسبة إلى ما كانت عليه ، وعلاوة على ذلك بسبب نوع أخط من القطن في الغزل مما يزيد من صعوبة العمل به ... وقد حدثت زيادة عظيمة في العمل داخل غرفة التمشيط فقيها يقوم شخص واحد بالعمل الذي كان يقسمه اثنان من قبل . وفي حجرة الغزل حيث يستخدم عدد هائل من الأشخاص وبخاصة من الإناث ... زاد العمل خلال السنوات القلائل الأخيرة بنسبة ١٠٪ . نظراً لازدياد سرعة الآلات في الغزل . وقد كان عدد اللفات hanks المغزولة في الأسبوع ١٨٠٠ (١٨٣٨) فارتفع الرقم إلى ٣١٠٠٠ سنة ١٨٤٣ . وفي سنة ١٨١٩ كان عدد picks في النسيج بالثول البخارى ٦٠ في الدقيقة الواحدة ، فأصبح ١٤٠ سنة ١٨٤٢ مما يدل على زيادة كبيرة جداً في العمل ، (٢) .

ونظراً لهذه الدرجة العالية التي بلغتها حدة العمل في ظل سيادة قانون الإثني عشرة ساعة بدا نوع من التبرير لدعوى أرباب المصانع من حيث أن أى تقدم في ذلك الاتجاه مستحيل ، وهذا يتضمن أن أى تقص بعد ذلك في يوم العمل معناه نقص في الإنتاج . وما يبدو من

(١) لعل هذا الرقم خطأ مطبعي وصوابه ١٨١٥ أو ١٨٢٥ .

Lord Ashley, op. cit., pp. 6—9 passim.

(٢) .

طابع الصحة والوجاهة على حججهم نستطيع أن نلحس من هذا البيان المعاصر الذى سطره مفتش المصانع ليونارد هورنر ذلك الرجل الذى لم يفتر عن نقد أصحاب المصانع ، والآن بما أن الكمية المنتجة يجب فى الأغلب أن تنظمها سرعة الآلات فلا بد أنه من صالح صاحب المصنع أن يدير الآلة إلى أقصى حد ممكن يتفق مع الشروط الآتية وهى : المحافظة على الآلات من الفساد السريع ، والمحافظة على نوع السلعة المصنوعة . وطاقة العامل على تتبع الحركة بدون إجهاد أعظم مما يستطيع أن يتحملة . ومن العضلات العظيمة الأهمية التى يتعين على صاحب المصنع أن يجد لها حلا هو أن يهتدى إلى أقصى معدل للسرعة يستطيع إدارة الآلات مع مراعاة الشروط السالفة الذكر . فغالبا ما يحدث أن يجد أن السرعة فاقت الحد السليم الواجب ويرى أن التوقف والعمل الردىء لا يعادلان السرعة المتزايدة وبذا يضطر إلى التقليل منها . وعلى ذلك وصلت إلى النتيجة التالية وهى أنه إذا اهتدى صاحب المصنع إلى الحد الأقصى السليم من السرعة فلن يكن فى الإمكان أن ينتج فى ١١ ساعة ما يتم إنتاجه فى ١٢ ساعة . ورأيت كذلك أن العامل الذى يتناول أجره حسب نظام القطعة يبذل أقصى ما لديه من جهد يتفق مع قدرته على مواصلة العمل بنفس المعدل والدرجة (١) . وعلى ذلك نقول إن استنتاج هورنر معناه — برغم التجارب التى أجراها جاردنر وسواه — أن العمل بعد ذلك على خفض يوم العمل إلى ما دون ١٢ ساعة يؤدى بالضرورة إلى انقاص كمية المنتج (٢) .

وبعد انقضاء عشر سنوات أورد الرأى الذى عبر عنه سنة ١٨٤٥ ليدل به على أنه قدر بأقل من الحقيقة مرونة الآلات وقوة العمل الإنسانية إذا استخدمنا لأقصى حد عن طريق الخفض الإجبارى ليوم العمل .

لنرجع الآن إلى الفترة التالية لسنة ١٨٤٧ حين سرى مفعول قانون العشر ساعات فى مصانع المنسوجات القطنية والصوفية والحريية والتيلية بانجلترا .

وزادت سرعة المغازل على آلات نوى ولف الألياف *throistles* ٥٠٠ دورة فى الدقيقة وعلى البغلة ١٠٠٠ ، ومعنى هذا أن سرعة مغزل الآلة *throistle* وقد كانت ٤٥٠٠ مرة فى الدقيقة سنة ١٨٣٩ صارت الآن (١٨٦٣) ٥٠٠٠ ، وأن سرعة مغزل البغلة كانت ٥٠٠٠ فأصبحت ٦٠٠٠ فى الدقيقة ، أى أن الزيادة بمقدار العشر فى الحالة الأولى وبنسبة الخمس فى الحالة الثانية (٣) . وقد كتب جيمس ناسميت المهندس المدنى المشهور

(١) ، تقارير مفتشى المصانع ، ، ربيع السنة المنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ومن أكتوبر ١٨٤٤ إلى أبريل ١٨٤٥ ص ٢٠

(٢) نفس المصدر ص ٢٢ .

(٣) تقارير مفتشى المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٦٢ .

في باتر بروف القريبة من منشستر إلى ليونارد هورنر سنة ١٨٥٢ موضحاً ماهية التحسينات التي أدخلت على الآلة البخارية فيما بين عامي ١٨٤٨ ، ١٨٥٢ . وبعد أن لاحظ أن قوة الآلات البخارية مقدرة بالأحصنة التي قدرتها الإحصائيات الرسمية طبقاً لقوة الآلات المائلة سنة ١٨٢٨<sup>(١)</sup> إن هي إلا قوة إسمية فقط ولا تصلح إلا كدليل عام على قوتها الحقيقية، تابع كلامه قائلاً « إنى لعلى ثقة أننا نحصل من نفس وزن الآلة على عمل يزيد عن المتوسط بمقدار ٥٠ ٪ لأنه في حالات كثيرة نجد أن الآلات البخارية المائلة التي كانت تنتج ٥٠ حصاناً بخارياً في الأيام التي حددت فيها السرعة بمقدار ٢٢٠ قدماً في الدقيقة ، أصبحت الآن تقل نحو ١٠٠ ..... ويمكن الآن أن تدير الآلة البخارية ذات المائة حصان بخارى بقوة أعظم مما كان عليه الحال قبلاً ، وهذا راجع إلى التحسينات التي أدخلت على صتعمها وطاقته الغلايات وتركيبها الخ .... ورغم أن نسبة عدد الأيدي العاملة إلى القوة البخارية كما هو الحال في الفترات الماضية ، فإن نسبة العمال إلى الآلات أصبحت أقل عن ذي قبل<sup>(٢)</sup> . وقد استخدمت مصانع المملكة المتحدة سنة ١٨٥٠ ما مقداره ١٣٤٠٣١٧ من الأحصنة البخارية الإسمية لإدارة ٢٥٨٠٣٨٠٧١٦ مغزل ، ٣٠١٩٤٤٥ نول ! وفي سنة ١٨٥٦ بلغ عدد المنازل والأنوال ٣٣٣٥٠٣٠٥٨٠ ، ٣٦٩٢٠٥٠ على التوالي . فلو بقيت القوة البخارية على ما كانت عليه سنة ١٨٥٠ لاحتاج الحال إلى ١٧٥٠٠٠٠ من الأحصنة البخارية سنة ١٨٥٦ ، ولكن تدل الإحصائيات الرسمية على أن المطلوب كان ١٦١٩٤٢٥ أى أقل مما يحسب على أساس سنة ١٨٥٠ بمقدار ١٠٠٠٠٠ حصان بخارى<sup>(٣)</sup> ، تدل الحقائق التي أظهرها إحصاء (١٨٥٦) على أن نظام المصانع يزداد زيادة سريعة ، وأن هناك عدداً أقل من الأيدي العاملة بالنسبة إلى الآلات مع أن نفس العدد من العمال يستخدم الآن بالنسبة إلى الأحصنة البخارية كما كان الحال قبلاً ، وأن الآلة البخارية تستطيع أن تدير آلات ذات زنة متزايدة مع الوفرة في القوة والوسائل الأخرى ، وأن في الإمكان زيادة كمية العمل عن

(١) تغير ذلك في الإحصاء البرلماني لسنة ١٨٦٢ ، ففي تلك الوثيقة يذكر الحصان البخارى الحقيقي للآلات البخارية الحديثة والعتلات المائتية بدلاً من الحصان البخارى الاسمي ( أنظر الحاشية الهابطة عن الحصان البخارى ) وعلاوة على ذلك فلم تعد المنازل المزدوجة داخلة بين منازل الغزل كما كان الحال في إحصاءات ١٨٣٠ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ .  
وإن حالة معامل الأموان أضيفت GGG وتجد تمييزاً بين مصانع الجوت والقنب من جهة ومعامل الكتان من جهة أخرى ، وأخيراً يذكر التقرير لأول مرة نسج الجوارب .

(٢) تقارير - ١٨٥٦/٦٠/٣١ ص ١٣-١٤ ، - ٢٠ ، سنة ١٨٥٣ ص ٢٣ .

(٣) شرحه ص ١٤ - ١٥ .

طريق التحسينات في الآلات ؛ وفي أساليب الصناعة بواسطة زيادة سرعة الآلات وأسباب أخرى متنوعة ، (١) وأكثر من هذا ، إن التحسينات العظيمة التي أدخلت على الآلات من كل نوع زادت قوتها الانتاجية كثيراً ... ولا شك أن تقصير ساعات العمل ... كان الدافع على هذه التحسينات . وقد ترتب على هذه التحسينات وعلى ازدياد المجهود الذى يقوم به العامل أن ما كان يتم إنتاجه في اليوم الطويل أصبح في الإمكان إنتاجه في الأيام التي قصرت (بمقدار ساعتين أو بنسبة السدس) (٢) .

وتكفي الحقيقة الآتية لبيان مقدار زيادة ثروة أصحاب المصانع وهي زيادة سارت جنباً إلى جنب مع عظم حدة استغلال قوة العمل ، فقد كان متوسط الزيادة النسبية في مصانع القطن الإنجليزية وغيرها ٠.٣٢ / فيما بين ١٨٣٨ ، ١٨٥٠ فصارت ٠.٨٦ / فيما بين ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ وبرغم عظم التقدم الذى لمستته الصناعة البريطانية خلال السنوات الثمان من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٦ حين بدأ مفعول يوم العمل ذى العشر ساعات ، فإنه أقل من التقدم الذى حدث خلال السنوات الست (١٨٥٦ — ١٨٦٢) . ومثال ذلك أن مصانع الحرير سنة ١٨٥٦ كان بها ١٠٩٣٧٩٩ مغزلاً ، ٩٢٦٠ نولاً فارتفعت الأرقام إلى ١٠٣٨٨٥٤٤ ، ١٠٧٠٩ على التوالي ، بينما هبط عدد الأيدي العاملة من ٥٦١٣١ إلى ٥٢٩٢٩ في نفس الفترة . ومعنى هذا زيادة قدرها ٠.٢٦٩ / في المغازل ، ٠.١٥٦ / في الأنوال ، وذلك في الوقت الذى هبط فيه عدد العمال بنسبة ٠.٧ / وزاد عدد المغازل في مصانع الصوف من ٨٧٥٨٣٠ إلى ١٠٣٢٤٥٤٩ (وهي زيادة قدرها ٠.٥١٢ /) فيما بين ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ ، وبلغ عدد المغازل (سنة ١٨٦٢) ١٠٣٨٩١٧٢ (بنقص قدره ٠.٢٧ /) . فإذا طرحنا عدد المغازل المزوجة وهي واردة في إحصاء سنة ١٨٥٦ وليست في إحصاء سنة ١٨٦٢ لرأينا أن عدد المغازل يظل ثابتاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ أنه بعد سنة ١٨٥٠ تضاعفت سرعة المغازل والأنوال في حالات كثيرة . ففي سنة ١٨٥٠ بلغ عدد الأنوال البخارية بمصانع الصوف ٣٢٦١٧ فأصبح ٣٨٩٥٦ سنة ١٨٥٦ ، ٤٣٠٤٨ سنة ١٨٦٢ ، وكان عدد العمال في السنوات الثلاث المذكورة هكذا على التوالي : ٧٩٧٣٧ ، ٨٧٧٠٤ ، ٨٦٠٦٣ وهذه

(١) المصدر السابق ص ٢٠

(٢) تقارير مفتشى المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ ص ٩ - ١٠ . أنظر كذلك تقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٦٠

ص ٣٠ وما بعدها .



الأرقام تشمل الأطفال من دون الرابعة عشرة من العمر وكانت عدتهم ١٣,١٧٨,١١,٢٢٨,٩٩٥٦ في نفس السنوات . ونرى من ذلك أنه برغم ازدياد عدد الأنوال في سنة ١٨٦٢ بالقياس إلى ما كان عليه سنة ١٨٥٦ فهناك نقص في عدد العمال تقابله زيادة في عدد الأطفال (١).

وقد قال المستر فراند في جلسة مجلس العموم بتاريخ ٢٧ أبريل ١٨٦٣ د علمت من مندوبي ١٦ جهة بمقاطعتي لانكشير وشيشير وهم الذين أتحدث بالنيابة عنهم أن العمل بالمصانع يتزايد باستمرار نتيجة التحسينات التي أدخلت على الآلات ، فبينما في الأيام الماضية كان عامل واحد ومساعدان له يرعون نولين أصبح عامل واحد بمفرده يرعى ثلاثة أنوال . وليس من غير المألوف أن يعهد إليه أمر أربعة أنوال ، وهكذا يتضح من الحقائق أن أقل من عشر ساعات تتضمن عمل إثني عشرة ساعة . ومن هذا يتضح المدى الهائل الذي بلغته زيادة الأرهاق الواقع على عمال المصانع خلال السنوات العشر الأخيرة (٢).

وبرغم أن مفتشي المصانع امتدحوا بحق النتائج الطيبة التي نجمت عن قانوني ١٨٤٤ ، ١٨٥٠ فانهم برغم ذلك قد اعترفوا أن خفض يوم العمل سبب زيادة حدة العمل وهي الأمر الذي كانت له من قبل آثار سيئة بالنسبة إلى صحة العمال وطاقتهم تبعاً لذلك . د يدو لي أن الزيادة المفرطة في الوفاة من أمراض الرئة ، وهو الأمر الذي أشار إليه الدكتور ج . جرينهاو في تقرير له عن هذا حديثاً ، إنما ترجع إلى مايسود مصانع القطن والصوف والحري من حالة الاضطراب المجهدة التي لا بد منها لتمكين العامل من مراقبة الآلات بطريقة تدعو

(١) تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٢ ص ١٠٠ ، ١٣٠ .

(٢) بواسطة نول بخاري حديث يعمل النزال الآن في الأسبوع الذي طوله ٦٠ ساعة ٢٦ قطعة من نوع وطول وعرض معينة وذلك باستخدام نولين ، بينما لم يكن ليستطيع من قبل أن يصنع بواسطة الأنوال البخارية القديمة أكثر من ٤ قطع . وقد هيئت نفقة كل قطعة بعد سنة ١٨٥٠ من ٩ ٢ إلى ١٥ بنس - ، منذ ثلاثين عاماً مضت ( ١٨٤١ ) لم يكن يطلب من النزال معه ثلاثة من الصبيان الذين يلحمون الخيوط المقطوعة أن يرعى أكثر من بعتين بهما ٣٠٠ - ٣٢٤ مغزلاً . أما في الوقت الحاضر ( ١٨٧١ ) فعليه أن يرعى بمساعدة خمسة من الصبيان ٢٣٠٠ مغزلاً . وينتج ( من النزال ) ما لا يقل عن سبعة أمثال ما كان ينتجه سنة ١٨٤١ .

Alexander Redgrave, factory inspector. «Journal of Arts» January 5, 1872.

للرضاء وهي الآلات التي زادت سرعتها خلال السنوات القلائل الأخيرة،<sup>(١)</sup> وبما لا يحتمل الجدول مطلقاً أن ميل رأس المال نحو زيادة حدة العمل على سبيل التعويض بعد تحريم إطالة يوم العمل، وأن ميله إلى أن يجعل من كل تحسين في الآلات وسيلة فعالة لاستخلاص أعظم ما يقدر عليه من قوة العمل — إن هذا الميل سيؤدي قبل انقضاء وقت طويل إلى حالة تجعل خفض يوم العمل أكثر مما هو حادث الآن أمراً محتوماً<sup>(٢)</sup>. ومن جهة أخرى فتقدم الصناعة البريطانية السريع منذ سنة ١٨٤٨ حتى الوقت الحالى أى خلال الفترة التي ساد فيها يوم العشر ساعات، يفوق التقدم الذي حدث فيما بين عامي ١٨٣٣، ١٨٤٧ حينما كان يوم العمل ١٢ ساعة، وإن التقدم الذي شاهدهته الصناعة خلال عهد يوم العشر ساعات يزيد عنه في فترة يوم الإثني عشرة ساعة أكثر مما يزيد التقدم الحادث في عهد يوم الإثني عشرة ساعة عن التقدم الذي حدث خلال الخمسين عاماً التالية لقيام نظام المصانع لأول مرة وهي الخمسين عاماً التي لم يكن هناك خلالها أية قيود قانونية على يوم العمل<sup>(٣)</sup>.

(١) تقاوير مفتشى المصانع، ٣١ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) بدأت الآن (١٨٦٧) في لانكشير حركة بين عمال المصانع الغرض منها تقرير يوم عمل طوله ٨ ساعات -

(٣) يوضح الجدول المذكور في الصحيفة (٣٦١) الزيادة في إنتاج المصانع البريطانية منذ سنة ١٨٤٨ . انظر

الكتب الورقاء : Statistical Abstract of the United Kingdom

رقم ٨، ١٣، لندن ١٨٦١، ١٨٦٦ . في لانكشير كانت نسبة الزيادة في عدد المصانع : ٠/٠٤ ( ١٨٣٩ - ١٨٥٠ )  
٠/٠١٩ ( ١٨٤٦ - ١٨٥٠ ) ، ٠/٠٣٣ ( ١٨٥٦ - ١٨٦٢ ) ، بينما نلاحظ في الفترات الثلاث أن عدد العمال زاد  
بصفة مطلقة وتقص بصفة نسبية ( تقاوير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٦٣ ) . وتشغل لانكشير المحل  
الأول في الصناعة القطنية . ويدل على أهمية الدور الذي تلعبه هذه المقاطعة في عمال الغزل والمنسوجات عموماً أن  
٤٥٢ /٠ - من مجموع مصانع المنسوجات في إنجلترا وويلز واسكتلندا وإرلندة نجد في لانكشير وفيها ٠/٠٨٣٠٣ .  
من المنازل ، ٨١٠٤ /٠ - من مجموع الأنوال البخارية ، ٧٢ /٠ - من الأحصنة البخارية ، ٥٨٠٢ /٠ - من العاك  
( نفس المصدر ص ٦٢ - ٦٣ ) .

إنتاج المصانع البريطانية — الكمية الصادرة

١٨٦٥	١٨٦٠	١٨٥١	١٨٤٨	
				قطن
١٠٣٠٧٥١٠٤٥٥	١٩٧٠٣٤٣٠٦٥٥	١٤٣٠٩٦٦٠١٠٦	١٣٥٠٨٣١٠١٦٣	غزل
٤٠٦٤٨٠٦١١	٦٠٢٩٧٠٥٥٤	٤٠٣٩٢٠١٧٦	—	خيط حياكة
٠١٥٠٣٣٧٠٨٥١	٢٠٧٧٦٠٢١٨٠٤٢٧	١٠٥٤٣٠١٦١٠٧٨٩	١٠٠٩١٠٣٧٣٠٩٣٠	قماش
				كتان وقنب
٣٦٠٧٧٧٠٣٣٤	٣١٠٢١٠٠٦١٢	١٨٠٨٤١٠٣٣٦	١١٠٧٢٢٠١٨٢	غزل
٢٤٧٠٠١٣٠٥٢٩	١٤٣٠٩٩٦٠٧٧٣	١٢٩٠١٠٦٠٧٥٣	٨٨٠٩٠١٠٥١٩	قماش
				حرير
٨١٢٠٥٨٩	٨٩٧٠٤٠٣	٤٦٢٠٥١٣	٤٦٦٠٨٢٥	غزل
٢٠٨٦٩٠٨٣٧	١٠٣٠٧٠٢٩٣	١٠١٨١٠٤٥٥	—	قماش
				صوف
٣١٠٦٦٩٠٢٦٧	٢٧٠٥٣٣٠٩٦٨	١٤٠٦٧٠٠٨٨٠	—	غزل
٢٧٨٠٨٣٧٠٤٣٨	١٩٠٠٣٨١٠٥٣٧	٢٤١٠١٢٠٠٩٧٣	—	قماش

القيمة الصادرة (بالجنيهات الإنجليزية)

١٨٦٥	١٨٦٠	١٨٥١	١٨٤٨	
				قطن
١٠٠٣٥١٠٠٤٩	٩٠٨٧٠٠٨٧٥	٦٠٦٣٤٠٠٢٦	٣٠٩٣٧٠٨٣٢	غزل
٤٦٠٩٠٣٠٧٩٦	٤٢٠٠٤١٠٥٠٥	٢٣٠٤٥٤٠٨١٠	١٦٠٧٥٣٠٣٦٩	قماش
				كتان وقنب
٢٠٥٠٥٠٤٩٧	١٠٨٠١٠٢٧٢	٩٥١٠٤٢٦	٤٩٣٠٤٤٩	غزل
٩٠١٥٥٠٣١٨	٤٠٨٠٤٠٨٠٣	٤٠١٠٧٠٣٩٦	٢٠٨٠٢٠٧٨٩	قماش
				حرير
٧٦٨٠٠٦٧	٩١٨٠٣٤٢	١٩٥٠٣٨٠	—	غزل
١٠٤٠٩٠٢٢١	١٠٥٨٩٠٣٠٣	١٠١٣٠٣٩٨	٧٧٠٧٨٩	قماش
				صوف
٥٠٤٢٤٠٠١٧	٣٠٨٤٣٠٤٥٠	١٠٤٨٤٠٥٤٤	٧٧٦٠٩٧٥	غزل
٢٠٠١٠٢٠٢٥٩	١٢٠١٥٦٠٩٩٨	٨٠٣٧٧٠١٨٣	٥٠٧٣٣٠٨٢٨	قماش

## (٤) المصنع

رأينا في بداية هذا الفصل كيف تزيد الآلات من مقدار المادة الآدمية المدة للاستغلال وذلك بضم عمل النساء والأطفال ، وكيف تستولى على حياة العامل بأسرها بفضل إطالة يوم العمل إلى ما وراء الحدود المعتدلة ، وكيف تقيم نظاما يتم في ظله أداء مقدار أكبر من العمل في فترة أقل من الزمن وبعبارة أخرى كيف أصبحت الآلات وسيلة لزيادة حدة استغلال قوة العمل . ولنأخذ الآن في دراسة المصنع في أرقى أشكال تطوره ونموه . يصف الدكتور يور المصنع الأوتوماتيكي بأنه « تعاون مشترك من طوائف كثيرة من العمال البالغين والأحداث ويقومون فيه برعاية مجموعة من الآلات الإنتاجية بما يسعهم من جهد ومهارة وتحركهم جميعاً قوة مركزية ، ويتحدث عنه من جهة أخرى بأنه « جهاز آلي كبير ، مكون من أعضاء ميكانيكية وعقلية مختلفة تعمل كلها في اتحاد وانسجام متصلين لإنتاج شيء مشترك ، وتخضع كلها لقوة محرك تنظم نفسها بذاتها ، وكلا الوصفين أبعد عن التشابه في الوصف الأول ينظر إلى العامل الجماعي على أنه الذات ويعامل الجهاز الأوتوماتيكي على أنه الموضوع ، أما في الوصف الآخر فيصبح هذا الجهاز الذات بينما لا يزيد العمال عن كونهم الأعضاء أو العناصر الواعية المرتبطة في انسجام مع أعضاء الجهاز الآلي غير الواعية ، وهم خاضعون مثلها لقوة محرك مركزية . وينطبق الوصف الأول على كافة الوسائل الممكنة لاستخدام الآلات على نطاق واسع ، بينما يعد الثاني من مميزات نظام المصانع الحديث أى الطريقة الرأسمالية في استعمال الآلات ، ولهذا يفضل يور أن يصف الآلة المركزية التي تبدأ منها الحركة بأنها حاكم مستبد فيقول « في تلك الصلات الواسعة تجمع قوة البخار الكريمة حولها ألوفا من الأتباع على استعداد لتلبية رغبتها » ( مصدر سابق ص ١٨ ) .

تنتقل مهارة العامل في استعمال العدة إلى الآلة ، وتحرر طاقة العدة على أداء وظيفتها من القيود التي تفرضها عليها قوة عمل العامل وهذا يقضى على الأساس الفني الذي يرتكز عليه تقسيم العمل في ظل نظام الصناعة اليدوية . فبدلاً من هذا الشكل الهرمي من العمال المتخصصين وهو ما يميز به تقسيم العمل في ظل الصناعة اليدوية ، نجد في المصنع الأوتوماتيكي اتجاهها نحو التسوية بين الأعمال التي يتعين على مساعدي الآلات أداؤها ( مصدر سابق ص ٣١ ، وانظر كذلك « فقرة الفلسفة ، تأليف كارل ماركس ص ١٤٠ — ١٤١ ) . وكذلك نجد أن الفوارق الطبيعية من حيث السن والجنس تحل محل الفوارق الاصطناعية بين العمال الذين يؤدون العمليات التفصيلية .

ويعود تقسيم العمل إلى الظهور في المصنع الأوتوماتيكي أولاً على هيئة توزيع العمال بين الآلات المتخصصة ، وتوزيع جماهير منهم على مختلف أقسام المصنع حيث يشتغلون على آلات متشابهة قد وضعت جنباً إلى جنب ، وهكذا نجد تعاون العمال من الشكل البسيط ، فالمجموعة المنظمة التي تميزت بها الصناعة اليدوية حلت محلها علاقة بين رئيس عمال وبعض معاونين والفارق الرئيسي إنما هو بين العمال الذين يرعون فعلاً آلات التشغيل بما في ذلك بعض العمال الذين يعنون بجهاز الحركة ويمدونه بالوقود من جهة وبين أولئك الذين يساعدون هؤلاء العمال من جهة أخرى ، وأغلب هؤلاء المعاوين لهم من الأطفال . ويدخل في عداد المساعدين أولئك الذين يقتصر عملهم على إمداد الآلات بالوقود . وإلى جانب هاتين الطائفتين المذكورتين آنفاً نجد جماعة قليلة عملها العناية بالآلات بوجه عام والمحافظة عليها في حالة جيدة وتشمل هذه الطائفة المهندسين ومختلف أنواع الميكانيكيين الخ . وهؤلاء الأخيرون يكوونون طبقة عليا من العمال بعضهم ممن حصل على تدريب علمي والبعض الآخر من رجال الحرف الحاذقين ، فهم طبقة متميزة عن عمال المصنع وإنما تضاف إليهم وتجمع معهم (١) . هذا التقسيم للعمل قبي بحث .

ولا بد لمن يريد أن يشتغل على آلة أن يتدرب عليها منذ الصغر حتى يتعلم أن يوفق بين حركاته وحركة الجهاز الأوتوماتيكي المتشابهة المستمرة . ونظراً لأن الآلات المختلفة في المجموعة الواحدة تعمل في وقت واحد وبانسجام واتفاق لهذا يتطلب التعاون القائم على أساس استعمال الآلات توزيع الجماعات المختلفة من العمال على الآلات المختلفة بالمصنع . ولكن الصناعة الميكانيكية لا تجعل هذا التوزيع روتيناً ثابتاً كما هو الحال في الصناعة اليدوية ، بل إنها لتقضي على الحاجة الداعية إلى مثل هذا (٢) . ذلك أنه لما كانت الحركة الكلية لا تصدر

---

(١) يستند تشريع المصانع البريطاني من دائرة مفعوله طبقة العمال المذكورة أخيراً لأنهم حسب القانون لا يعتبرون من العمال operatives بينما Parliamentary Returns تضم إلى دائرة الأخيرون المهندسين والميكانيكيين وهيئة الإدارة والكتابة وعمال المراسلة الخ - وبعبارة أخرى جميع من في المكان عدا صاحب المصنع . ويبدو أن مثل هذا الاضطراب محاولة متممة لتعميق النتائج الاحصائية ، ومن السهل إعطاء أمثلة عن مثل هذا العرض الخاطيء في حالات أخرى .

(٢) يعترف يور بهذا فيقول إنه «في حالة الحاجة» ، يمكن نقل العمال من آلة إلى أخرى حسب إرادة المدير ثم يصرح وقد ملكته نشوة الفوز ، «إن مشال هذا التغيير يتعارض مع الأسلوب القديم المتبع الذي يقسم العمل ويهدد إلى عاملة بتهيئة رأس الآلة وإلى أخرى بسن طرفها ،» . وكان يحسن به أن يسأل نفسه عن السبب الذي من أجله يتحولون في المصنع الأوتوماتيكي عن هذا الأسلوب القديم ، في وقت الحاجة فقط .

عن العامل وإنما تصدر عن الآلة لهذا يمكن نقل العمال وتغييرهم من آلة لأخرى دون أن يؤدي ذلك إلى توقف أو تعطيل عملية العمل . وأبرز مثل لذلك نظام التناوب الذي اتبعه أصحاب المصانع الإنجليزي خلال ثورتهم من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٠ . وأخيراً فالسرعة التي يتعلم بها الأحداث العمل على الآلة سبب آخر يجعل من الضروري تدريب طبقة مخصوصة من العمال تنحصر وظيفتهم في كونهم عمالاً على الآلات<sup>(١)</sup> . وأما فيما يختص بعمل عمال البنائين Hodmen ففي الإمكان أن تحل محله الآلات إلى حد ما<sup>(٢)</sup> ، ونظراً لبساطة هذا العمل الكبير ليس من الصعب إجراء تغيير سريع ودائم في الأفراد المثقلين بعبء هذا العمل الممل .

وبرغم أن الآلات توضع حداً — حسب التعبير الفني — للنظام القديم في تقسيم العمل ، إلا أن هذا النظام يظل قائماً بالمصنع فترة من الوقت على أنه تقليد موروث عن الصناعة اليدوية ثم يأخذ بعد ذلك أن يتعدل شكله بحيث لا يلبث أن يصبح وسيلة أبتشع من ذلك لاستغلال قوة العمل . فبعد أن كان العامل يتخصص طيلة حياته في الاشتغال بآلة واحدة ، تؤدي عملية جزئية ، يصبح العامل وقد تخصص مدى حياته في خدمة آلة تقوم بعملية جزئية ، فالآلات يُساء استخدامها كما تحوّل العامل منذ طفولته إلى مجرد جزء من أجزاء آلة تؤدي

---

(١) في أثناء كساد التجارة — كما حدث أثناء الحرب الأهلية الأمريكية — تحمل البورجوازية العمال على القيام بأشق أنواع العمل كبناء الطرق الخ . وقد اختلفت ، الورش الأهلية ، البريطانية التي أنشأت سنة ١٨٦٢ وما بعدها لتشغيل عمال الصناعة القطنية المتعطلين ، عن زميلتها الفرنسية التي فتحت سنة ١٨٤٨ من هذه الناحية وهي أن العمال في الأخيرة كانوا يؤديون عملاً غير اتساجي على نفقة الدولة بينما قام العمال في الأولى بأداء أعمال إنتاجية بالمدرب لصالح البورجوازية ولقاء أجر أقل من أجور العمال النظاميين الذين أخذ الأولون بذلك في منافستهم ، ولقد تحسن المظهر الجثماني لعمال الصناعة القطنية بلا شك . . . . . وإلى لأعزو ذلك . . . . . فيما يختص بالرجال إلى أداء أعمال المنافع العامة في الهواء الطلق ، . . . . . والاشارة هنا إلى عمال المصانع في برستن حيناً حلوا على العمل في مستنقع برستن (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٥٩) .

(٢) اليك مثال لهذا . فند صدر قانون سنة ١٨٤٤ أدخلت في الصناعة الصوفية آلات الغرض منها أن تحل محل الأطفال . وحين يتعين على الأطفال المتنازين أي أطفال أصحاب المصانع أنفسهم أن يدرسوا برنامجاً كساعدين في المصنع فإن هذا الذي لم يكتشف بعد والمعد لتفريغ الميكانيكيين يتدين بتقديم رافع . . . . . لعل الغلات التي تدور بنفسها في مثل الخطر الذي يترتب على أي نوع آخر من الآلات ، ومعظم الحوادث الناجمة منها تصيب الأطفال الصغار بسبب أنهم يزحفون تحت آلات البغلة وهي في حالة حركة وذلك لكي ينظفوا أرض المكان . وقد فرضت غرامات على بعض المشرفين على الآلات لهذا السبب دون أن يصحبه ذلك أي نفع عام . فلو أن مختري الآلات استمعوا لاختراع آلة للكفس لوفروا هذا العمل على الأطفال ولزاد ذلك من أساليبنا في حماية العمال ، ( تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٦٣ ) .

عملية تفصيلية<sup>(١)</sup>. وهذه الطريقة لا يقف الأمر عند خفض نفقات توالد العامل وتكاثره إلى حد كبير. بل يكمل اعتماده على المصنع (أى على الرأسمالي بمعنى آخر). وهنا يتعين علينا أن نميز بين الإنتاجية المتزايدة بسبب نمو وتطور عملية الإنتاج الاجتماعية وبين الإنتاجية المتزايدة التي ترجع إلى استغلال الرأسماليين لهذه العملية.

في الصناعة اليدوية والحرف اليدوية يستعمل العامل عدة وتصدر عنه حركات أداة العمل وهو جزء من جهاز حي، أما في المصنع فإنه يستخدم آلة وتخضع حركته لحركاتها، كما أنه لا يعدوان يكون جزءاً ملحقاً بجهاز عديم الحياة مستقل عنه. وإن الروتين الممل المترتب على هذا الكد المتصل والذي تتكرر فيه نفس العملية الميكانيكية بلا انقطاع يشبه عذاب سيئفس — فهذا العمل الكادح يرتد كالصخر على رأس العامل المتعب على الدوام،<sup>(٢)</sup>. وإلى جانب الأثر السيء للعمل على الآلة مما يتعرض له الجهاز العصبي، فإن هذا العمل يعوق نشاط العضلات المتعدد النواحي ويحول دون حرية النشاط الجثماني والعقلي<sup>(٣)</sup>. وحتى تخفيف العمل يصبح وسيلة للتعذيب لأن الآلة لا تحرر العامل من عمله وإنما تسلب عمله من عنصر اللذة والاهتمام به. إن هناك أمراً مشتركاً بين كافة أنواع الإنتاج الرأسمالي من حيث كونها عمليات عمل يراد بها تحقيق التمدد الذاتي لرأس المال، وذلك الشيء المشترك هو أن العامل لا يستعمل أدوات العمل ولكن أدوات العمل هي التي تستخدمه، ولكن هذا الوضع المقلوب يصبح حقيقة فنية مادية في نظام الإنتاج بالآلات وحده إذ في ظله تقف أداة العمل أثناء عملية العمل لإزاء العامل بوصفها رأس مال أو عملاً ميثاً يتحكم في قوة العمل الحية ويمتص دما. في الصناعة الكبيرة القائمة على أساس الإنتاج بالآلة يتم انفصال القوى إلى

---

(١) قارن هذا بنظرية برودون الغريبة وهو الذي، ويفسر، الآلات لاعلى أنها تأليف بين وسائل العمل بل على أنها تأليف بين عمليات تفصيلية الغرض منه منفعة العامل نفسه.

(٢) J. P. Kay, M. D., : The Moral and Physical Conditions of The Working Classes etc. 1832 p. 8 وهو من دعاة حرية التجارة العاديين المتغائلين يلاحظ، «أن الرجل الذي يقضى ١٥ ساعة يومياً في الاشراف على حركات الجهاز الآلي المتشابهة تنهك قواه أكثر مما لو استخدم نشاطه الجثماني في مثل هذه الفترة من الوقت. وهذا الاشراف الذي يصبح أن يكون تدريباً نافعاً للذكاء لولا إطالة مدته أكثر من اللازم، يؤدي في الأجل الطويل وبسبب الأفرار إلى تحطيم العقل والجسم على حد سواء»

G. de Molinari : Etudes Economiques, Paris, 1848

(٣) فردريك إنجلز : مصدر سابق ص ٢١٦ .

قوى لرأس المال تسلط على العمل . إن المهارة الخاصة التي يتصف بها كل عامل فردي على الآلة تتضام حتى تصبح عنصراً عديماً الشأن إذا قيس بالعلم وقوى الطبيعة الهائلة وكتلة العمل الاجتماعي وهي العناصر التي تندمج كلها في النظام الآلي والذي تتولد منه « قوة » صاحب العمل . هذا الرجل الذي تمتاز في ذهنه الآلات باحتكاره لها ، يحدث العمال باحتقار إذا ما نشب بينه وبينهم نزاع فيقول لهم إن عليهم أن يذكروا أن عملهم نوع منحنط من العمل الحاذق يمكن الحصول على مثله بسهولة وبقدر قليل من المران والتدريب . إن الآلات التي يملكها رب العمل تلعب في عملية الإنتاج دوراً أعظم أهمية من عمل العامل ومهارته وهما الأمران اللذان يستطيع العامل العادي أن يتعلمهما في ظرف ستة أشهر (١) .

هذا الخضوع الفنى من جانب العامل لحركة أداة العمل ، وهذا التكوين الخاص للهيئة العاملة ( من أفراد من مختلف الأعمار ومن الجنسين ) ؛ نقول إن هذين الأمرين يخلقان نوعاً من نظام المعسكرات يتحول إلى نظام مصانع كامل ينطوى على تطور تام لعملية الإشراف ومعنى هذا انقسام الفئة العاملة إلى عمال عاديين ومشرفين برافقون عملهم ، أى إلى أنفار وضباط في الجيش الصناعي . « كانت الصعوبة الرئيسية ( في المصنع الأوتوماتيكي ) تنحصر في تدريب المخلوقات الآدمية على أن تتخلص من عادات العمل غير المنتظمة الغالبة عليها ، وأن توفق بينها وبين انتظام حركة الجهاز الآلى المعقد . وقد كان خلق وتنفيذ قانون ناجح للنظام بالمصنع يلائم ضروريات العمل النشط المنتظم فيه من أعظم وأنبيل ما قام به أركريت . وحتى اليوم نجد من المستحيل تقريباً أن نحول الأشخاص الذين تجاوزوا سن البلوغ إلى عمال بالمصنع نافعين ، برغم أن هذا النظام قد كمل تنظيمه والعمل قد خف إلى الحد الأقصى (٢) . هذا القانون الذى يطبق بالمصنع ليس إلا صورة كاريكاتورية لذلك التنظيم الاجتماعى لعملية العمل وهو التنظيم الذى يصبح ضرورياً حين يجرى التعاون على نطاق واسع وحين تعمل أدوات العمل المشترك وهي على هيئة آلات ( وهذا القانون الذى يصوغ فيه رأس المال سلطانه على العمال عبارة عن نظام تشريعى خاص خلو من توزيع الساطات والأساليب النيابية

---

The Master Spinners' and Manufacturers' Defence Fund, Report of the Committee, Manchester, 1854, p. 17 وسرى فيما بعد أن رب العمل يستعمل أسلوباً خرقيناً يتعرض لخطر أن يفقد العمال !

(٢) (بور - ص ١٥) إن أى رجل درس حياة أركريت لا يسهه أن يصف ذلك الحلاق المرهوب بالنبل . فن مختصرى القرن الثامن عشر يعد الرجل بلا شك على رأس النصوص فيما يختص باختراعات الآخرين ، كما أنه ليس من أحط الأنواع .



التي تحبها البورجوازية كثيراً في ميادين أخرى) . في ظل هذا النظام تحل العقوبات التي يقيد بها مقدم العمال في دفتره محل سوط مقدم العميد . وبطبيعة الحال تتخذ هذه العقوبات شكل غرامات تفرض وخصم من الأجور ، ويتم هذا الأمر الذي ابتدعه مشرع المصانع الشبيه بليكرجس بحيث تكون مخالفة التعليمات واللوائح أكثر ربحاً للرأسمالي من مراعاتها<sup>(١)</sup> .

(١) لانجد في غير المصنع دليلاً واضحاً على الرق الذي تفرضه البورجوازية على البروليتاريا ، ففي المصنع يضع القانونو الواقع حداً للحرية إذ على العامل أن يكون بالمصنع في الخامسة والنصف صباحاً ، ولو تأخر دقيقة أو اثنتين فرضت عليه غرامة ، فان بلغ التأخير عشر دقائق لم يسمح له بالدخول إلا بعد الانتهاء من تناول الإفطار وبدأ بوضع ربع أجر اليوم . إن عليه أن يأكل ويشرب وينام حسب الأوامر التي تصدر إليه . . . إن الصفارة المتبذرة تخرجه من فراشه وتجعله يترك الفطور والنعناء . وماذا يحدث منذ أن يدخل المصنع ؟ هناك تجد صاحب المصنع مشرعاً مطلق السلطان يصدر التعليمات حسب إرادته وهواه ويغير قانونه ويضيف إليه أشياء كإبريد ، وحتى لو وضع السخف على هذه اللوائح لقات الخناكم للعامل : ما دمت قد تعاقدت بمحض إرادتك الحرة فعليك أن تنفذ التعاقد . . . إن هؤلاء العمال يحكم عليهم بأن يطأروا رؤسهم للسوط فعلاً وبجوازاً مدى الحياة منذ سن التاسعة حتى الممات (فردريك انجلز ، مصدر سابق ص ٢١٧ ما بعدها ) . وسأقدم مثلاً عملاً نقوله للمحاكم واحدهما تقدمه لنا شفيد في أواخر سنة ١٨٦٦ . فهناك وقع عامل عقداً لسنتين في إحدى مصانع الصلب ثم حدث أن تنازع مع صاحب المصنع وخرج من العمل وهنا قاضاه الآخر وحكمت عليه المحكمة بالحبس شهرين للاخلال للعقد (ولو أن صاحب العمل هو الذي أدخل بالتعاقد للحكم أمام المحكمة المدنية ولما زاد جزاؤه عن غرامة يدفعها ) . فلما انقضت المدة طالب رب العمل العامل بتنفيذ العقد بينهما فأبى الأخير وقدم إلى المحكمة حيث صدر عليه من جديد ولو أن المترشي أحد قضاة المحكمة أعلن أن من القضاة القانونية أن يعاقب الرجل من وقت لآخر على نفس الجريمة الواحدة . والذين أصدروا الحكم قضاة يجلسون في محكمة من أرقى محاكم لندن . وإليك مثال آخر من ولتشير في نهاية نوفمبر سنة ١٨٦٣ وهو خاص باضرب ٣٤ نماجاً في مصنع يملكه رجل يدعى Harrup ، ويرجع الاضرب إلى طريقة الرجل في الاستقطاعات التي يفرضها مقابل التأخير في الصباح وهي : ٦ بقسات عن دقيقتين ، شلن عن ثلاث دقائق ، ١٠ شلن عن عشر دقائق - أى بمعدل ٩ شلنات في الساعة وأربعة جنيهات ونصف الجنيه في اليوم مع أن متوسط أجر النسيج منهم ١٠ بنس ، ١٢ شلن في الأسبوع . وكان هاراب يستخدم طملاً ينفخ في صفارته وكان الأخير يفعل ذلك قبل الساعة السادسة صباحاً فإذا لم يوجد العمال عند باب المصنع في تلك اللحظة أغلقت الأبواب . وقد صرح المضربون أنهم يطالبون بوضع ساعة في البناء بدلا من استخدام تلك الصفارة . وقد رفع الرجل الدعوى على ١٩ امرأة وفتاة فصدر الحكم على كل منهن بدفع عرامة قدرها ٦ بقسات مضافة إلى المصاريف وقدرت بعشرين ونصف شلن ، ولما عاد هاراب إلى بيته شبعه الجهور بالصغير دليلاً على السخط والغضب . ومن الأمور التي يميل إليها أصحاب المصانع فرض الغرامات على العمال في حالة وجود عيوب في المادة الخام ، وقد سببت هذه الطريقة إضرابات في مصانع الفخار سنة ١٨٦٦ . وتذكر لنا تقارير لجنة تشغيل الأطفال (١٨٦٣ - ١٨٦٦) أمثلة عن حالات استغرقت الغرامات فيها أجر العامل وأصبح مديناً لرب العمل . وإليك ما يقوله المفتش مستر باركر عن مهارة أرباب المصانع في خصم الأجور وقاضيت

وسنكتفي هنا بالإشارة العابرة إلى الأحوال المادية التي يجرى فيها العمل بالمصنع فأعضاء الحواس المختلفة يصيبها الأذى بسبب رفع درجة الحرارة بطريقة اصطناعية ، وبسبب تلوث الهواء بالأجزاء المنتثرة من المادة الأولية ، وبسبب الصوت الذي يصم الأذان الخ - وهذا إلى جانب الإصابات والوفيات التي تحدث بانتظام شبيه بانتظام توالى الفصول الأربع ، والتي ترجع إلى ازدحام الآلات وتجمعها جنباً إلى جنب<sup>(١)</sup> . والاقتصاد في استخدام وسائل الإنتاج الاجتماعية يتحول في أيدي رأس المال وفي ظل نظام المصانع إلى طريقة لسلب العامل من الضروريات الحيوية وهو يؤدي عمله ، ذلك أنه محروم من الفراغ والهواء والضوء والحماية لشخصه من العناصر الضارة غير الصحية التي تصاحب العملية الإنتاجية ، ولن نقل شيئاً عن الطريقة التي يحرم بها من كل العناصر التي تهيب له الراحة أثمنه العمل<sup>(٢)</sup> . هل كان

== أخيراً صاحب مصنع للنسوجات القطنية لأنه عمد في هذه الأيام الصعبة إلى استقطاع ١٠ بنسات من بعض صغار العمال لأجل أن يدفع ثمن شهادة الجراح ( مع أنه دفع فيها ٦ بنسات ) ومع أن القانون لا يجزّل له سوى استقطاع ٣ بنسات لهذا الغرض ، وجرى العرف ألا يدفع العامل عنها شيئاً ... وقد نما إلى خبر شخص آخر يرغم كل طفل يشتغل لديه على دفع ثلث مقابل تعليمه مهنة الغزل وخفائها بمجرد أن يشهد الجراح بصلاحيته لهذه المهنة ، . إنه يعتقد أن الاضطرابات التي كثر حدوثها في تلك الأيام والتي يعجز الرأي العام عن تعليلها لا بد أن لها أسباباً خفية . والمستر يكر يشرهنا إلى إضراب النساكين الذين يشتغلون على الأنوال البخارية في دارون وهو الاضراب الذي حدث في يونيو سنة ١٨٣٦ ( أنظر تقارير مفتش المصانع بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٣٦ ص ٥٠ - ٥١ ) وعلى القارئ ملاحظة أن هذه التقارير تتغلى دائماً التواريخ الرسمية .

(١) لا ريب أن ما كفته قوانين المصانع من حماية ضد أخطار الآلات كان له أثر طيب ولكن هناك أسباباً للحوادث لم يكن لها وجود منذ عشرين عاماً وتتلخص في ازدياد سرعة الآلات مما يستدعي أن تكون حركة الأصابع أسرع وأحذق في امساك الخيط المتقطع . ويرجع جانب كبير من الحوادث إلى رغبة العمال في أداء عملهم بسرعة . وعلينا أن نذكر ان استمرار حركة الآلات ذو أهمية قصوى في نظر رجال الصناعة لأن التوقف دقيقة معناه تبيد القوة المحركة وضياح للاثنتاج ولهذا يحرص المقدمون على أن تظل الآلات في حركة دائمة . ويرغم أن تنظيف الآلات وهي في حالة الدوران محرم بشدة الا أن العادة السائدة في معظم المصانع ان لم يكن كلها أن يقوم العمال بعملية التنظيف أثناء دوران الآلات ، وهذا السبب وحده وقعت ١٠٦ حادثة في الشهور الست الماضية ويخصص يوم السبت للتنظيف الكامل ، وإذا يحرص العمال على أداء ذلك العمل بسرعة لهذا تزيد الحوادث في أيام الجمعة ويخاصة في أيام السبت ونسبة الزيادة ( القياس إلى الأيام الأخرى ) ١٣ ٪ في أيام الجمعة ، ٢٥ ٪ في أيام السبت وإذا راعينا مسألة ساعات العمل لوجدناها ٧ ٪ مقابل ١٠ ٪ في الأيام الأخرى أى الزيادة على متوسط الأيام الخمسة الأخرى تبلغ ٦٥ ٪ . ( تقارير مفتش المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩ و ١٥ و ١٦ و ١٧ ) . هذه الحاشية خلاصة وافية لما أوردته المؤلف ) .

(٢) سأوضح في الباب الأول من الكتاب الثالث الخلة التي شها أصحاب المصانع ضد مواد القانون التي ترى

غورييه مخطئاً حين قال عن المصنع إنه « شكل مخفف من سجن المجرمين » ؟ (١) .

### (٥) الصراع بين العامل والآلة

يرجع تاريخ الصراع بين الرأسمالي والعامل الأجير إلى عهد نشأة رأس المال، وظل ناشئاً خلال عصر الصناعة اليدوية (٢) . ولكن العامل لم يصبح في حرب مع أدوات العمل ذاتها أي الصورة المادية التي يتجسم فيها رأس المال - إلا منذ بدأ استخدام الآلات الميكانيكية، فهو تأثر ضد هذا الشكل المخصوص من أدوات الإنتاج لأنها الأساس المادى الذى تقوم عليه طريقة الإنتاج الرأسمالية . وخلال القرن السابع عشر شهرت كل أوروبا تقريباً ثورة ضد آلة لنسج الشرائط والصفانر ، وقد حدث اختراع هذا النول في ألمانيا . وقد جاء ما أتى في كتاب للأسقف الإيطالى لانثيولوتى صادر بالبندقية عام ١٦٣٦م (وإن كان قد كتب سنة ١٥٧٩) : « منذ

== إلى حماية العمال، من الآلات الخطيرة . ويكفى هنا أن أقتبس بعض ما فى التقرير الرسمى الذى كتبه انغلتس ليونارد هورتر ، سمعت بعض أصحاب المصانع يتحدث بخفة لا يمكن تيررها عن حوادث مثل ضياع إصبع ويصفها بأنها مسألة تافهة . إن حياة العامل ومستقبله يتوقان كثيراً على أصابعه بحيث أن فقدان أحدها مسألة خطيرة بالنسبة إليه . وما سمعت هذه الملاحظات غير المذبذبة توجهت بالموال الآتى : لنفرض إنك احتجت إلى عامل زيادة عما لديك وتقدم لك عاملان متساويان فى الكفاية ولكن أحدهما فقد لإهامه أو خصمه ، فأيهما تلحق بخدمتك ؟ ولم يتردد أحد مطلقاً فى الاجابة ، . وفى نفوس رجال الصناعة ، سوء ظن خاطيء ضد ما يسمونه التشريع ذا الطابع الانسانى المتكلف الكاذب ، . . . تقارير . . . ٣١ أكتوبر ١٨٥٥ - لقد كان أصحاب المصانع هؤلاء أذكاء ، وكانت لديهم أسباب جيدة فى تأييدهم الحماسى لثورة ملاك العبيد !

(١) فى المصانع التى خضعت زمنأ أطول من غيرها لقانون المصانع بما فيه من قيود على ساعات العمل ومن نظليات أخرى مختلفة ، زالت كثير من المساوىء السابقة . ونفس تحسين الآلات ، وتطلب تحسناً فى تشييد المباني، وهذه ميزة للعمال . ( تقارير . . . ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١٩ ) .

(٢) أنظر مثلاً John Houghton : Husbandry and Trade Improved,

London, 1827 وكذلك The Advantages of the East Indian Trade, 1720 وأيضاً John Bellers (مصدر سابق) - وأنظر الفقرة التالية ، من سوء الحظ أن أصحاب العمل masters وعملهم فى حرب دائمة ، فهذه الأولين أداء العمل بأرخص ما يمكن ولا يتورعون عن استخدام أى حيلة أو طريقة لتعقيق ذلك ، أما الآخرون فلا يدعون فرصة لمضايقه مخدمهم حتى يقبلوا طلبات أعلى يقدمونها ( العمال ) .

An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions,  
The Rev. Nathaniel Forster ( و هو فى صف العمال ) 1767 pp. 61—60

( ٢٤ - ٢ )

خمسین عاما رأى أنطون مولر من أهل دانزج آلة هناك تنسج ما بين أربع وست قطع مرة واحدة . وإذ خشي مجلس المدينة تعطل عدد كبير من العمال بسبب هذا الاختراع أمر بتعطيل الآلة ودبر وسيلة خفية لحرق مخترعها أو إغراقه . واستخدمت تلك الآلة في ليدن سنة ١٦٢٩ فأثارت شغبا بحيث اضطرت مجلس المدينة إلى تحريم استعمالها ، وقيد مجلس الولايات استعمالها بقرارات أصدرها في ١٦٢٣ ، ١٦٢٩ الخ ثم أجاز ذلك القرار الصادر في ١٥ ديسمبر ١٦٥١ بشروط معينة . وذكر بوكهورن في كتابه « النظم السياسية » ، المنشور سنة ١٦٦٣ ما يلي عن هذه الآلة ، منذ عشرين عاما اخترعت بالمدينة - ليدن - آلة يستطيع بها رجل واحد أن يصنع مقدارا أكبر من الأشرطة وبطريقة أحسن مما كان يفعل كثيرون في نفس الفترة من الزمن . أدى ذلك إلى اضطرابات محلية وشكوى من جانب النساجين مما حمل مجلس المدينة على تحريمها . وقد مُنعت في كولومبيا (١٦٧٩) ، كما سبب إدخالها في إنجلترا حوالى ذلك الوقت اضطرابات بين طوائف العمال ، وقد أصدر الإمبراطور في ١٩ فبراير ١٦٨٥ أمرا بتحريمها في ألمانيا . وأمر سانتو همبرج بحرقها علناً . وجدد شارل السادس القرار السابق ( ٩ فبراير ١٧١٩ ) . ولم يُسمح بها في سكسونيا علناً إلا سنة ١٧٦٥ . هذه الآلة التي أحدثت مثل هذه الضجة كانت مقدمة لآلة الغزل والنول البخارى ، وبذا كانت إيذانا بالثورة الصناعية التي حدثت في القرن الثامن عشر . وقد كان في استطاعة أى ولد لم تتوافر له الخبرة اللازمة أن يدير ذلك النول بكافة مكانيكه وذلك بمجرد تحريك عصا ذات البمين وذات الشمال . وفي أرقى أشكالها أنتجت تلك الآلة ما بين ٤٠ ، ٥٠ قطعة مرة واحدة . وحوالى سنة ١٦٣٠ حدث شغب انتهى بتدمير ورشه تدور بقوة الريح سبق أن أقامها هولندى على مقربة من لندن ، واستمر الشعب حتى نهاية القرن الثامن عشر يقاوم أمثال هذه المعامل وهي مقاومة لقيت تأييد البرلمان ولم يمكن التغلب عليها إلا بصعوبة . وفي ١٧٥٨ أنشأ إيفرت أول آلة لجز الصوف تدار بقوة الماء فأحرقها مائة ألف عامل تعطلوا ، وقدم ٥٠٠٠٠ عامل ممن كانوا يعيشون على جز الصوف التماساً إلى البرلمان ضد مصنع أركريت وآلات التمشيط التي اخترعها . وفي المناطق الصناعية بإنجلترا خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر سبب استخدام الآلات ( وبخاصة على هيئة الأنوال البخارية ) اضطرابات تعرف باسم حركة كُلد هدفها تدمير الآلات واتخذتها الحكومة المكونة من أمثال سدموت وكسليه ذريعة لإجراءات شديدة ورجعية للغاية ضد الطبقة العاملة . وكان لا بد للعمال من قدر كافٍ من الخبرة والوقت ليفرقوا بين الآلات أى أدوات الإنتاج المادية ذاتها وبين استخدام رأس المال للآلات أى الشكل الاجتماعى .

الذى تستعمل فيه أدوات الإنتاج (١) .

ومنازعات الأجر داخل مملكة الصناعات اليدوية تفترض مقدماً وجود هذه الصناعة كما أن المنازعات غير موجهة ضدها ، وإذا كانت هناك مقاومة لانتشار النظام الصناعي فإن مصدرها التقابلات الطائفية والمدن ذوات الامتيازات وليست مقاومة من جانب العمال الأجراء . وينظر كتاب عصر الصناعة اليدوية إلى تقسيم العمل في الغالب على أنه وسيلة لتعويض نقص في العمال لا على أنه وسيلة للتخلص ممن يشتغلون فعلا . وهذا التمييز واضح . لنفرض أن إنجلترا تحتاج ١٠٠٠٠٠٠٠٠ شخص كي يغزلوا بواسطة العجلات العتيقة القطن الذى تغزله الآلات الميكانيكية الآن بمساعدة نصف مليون شخص ، فليس معنى هذا أن الآلات حلت محل هذه الملايين التى لم يكن لها وجود مطلقاً بل معناه أنه لو أردنا استبدال آلات الغزل الميكانيكية بعمال لاحتاج الأمر إلى ملايين كثيرة . وإذا قلنا إن الأنوال البخارية عطلت ٨٠٠٠٠٠ نساج فانا لا نقصد الإشارة إلى الآلات التى يمكن فقط أن يحل محلها عدد محدود من العمال ، وإنما نشير إلى عدد محدود قد حلت الآلات محله فعلا وألقت به إلى عرض الطريق . وفى عصر الصناعة اليدوية كانت الحرفة اليدوية هى الأساس برغم كونها غير متصلة الحلقات ، ولم يكن مستطاعاً أن تشبع منتجات ذلك العدد الصغير نسبياً من عمال المدن الذين كانوا من مخلفات العصور الوسطى ، مطالب الأسواق الجديدة بالمستعمرات ، وفتحت المصنوعات اليدوية بمغناها الصحيح مجالات جديدة من الإنتاج لأهل الريف الذين طردوا من الأرض حين تحطم النظام الإقطاعي . وفى الوقت ذاته كانوا ينظرون إلى تقسيم العمل والتعاون فى الورشة من وجهة النظر الإيجابية أى أنهما جعلوا العامل المشتغل فعلاً أكثر إنتاجية (٢) . حقيقة سبب تطبيق

(١) فى الصناعات القديمة الأسلوب نجد حتى اليوم أن ثورات العمال ضد الآلات تتخذ مظهراً وحشياً ، وقد حدث هذا مثلاً بين خراطى المبارد بشفيلد سنة ١٨٦٥ .

(٢) يفهم سير جيمس ستوارت الآلات بهذا المعنى ، وعلى ذلك أعد الآلات طريقة لزيادة عدد المجددين (زيادة فعلية) بدون أن تترتب على ذلك نفقات تغذية العدد الاضافى . . . ففى أى ناحية يختلف تأثير الآلات عن التأثير الناجم من وجود سكان جدد ؟ An Inquiry into the Principles of Political Economy ، لندن ١٧٦٧ ، ص ١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ( الكتاب الأول ، الفصل التاسع ) - وتجذب ببق أكثر بساطة لأنه يقول إن الآلات تحمل محل ، ، تعدد الزوجات ، ، ويمكن تقبل هذا الرأى بخصوص بعض أنحاء الولايات المتحدة ومن جهة أخرى يقول Piercy Ravenstone فى كتابه

Thoughts on the Funding System and its Effects

( لندن ١٨٢٤ ص ١٥ ) : ، ، يندر استخدام الآلات بنجاح لاختصار العمل الذى يقوم به الفرد ، لأن إنشاءها يؤدي إلى ضياع وقت أكثر من الوقت الذى يوفره استخدامها . إن فائدتها تظهر حين تساعد آلة واحدة عمل الألف =

تعاون على الزراعة وتركيز وسائل الإنتاج في أيدي أفراد قلائل ثورات واسعة فجائية في طريقة الإنتاج وبالتالي في أحوال المعيشة ووسائل العمل لأهل الريف — وذلك في بلاد كثيرة قبل بدء عصر الصناعة الكبيرة بوقت طويل . ولكن هذا الصراع كان في منشئه صراعاً بين كبار الملاك وصغارهم أكثر منه بين رأس المال والعمل الأجير . ومن جهة أخرى لما كانت أدوات العمل والأغنام والحيول الخ تطرد العمال من الأرض ، كان يحدث الالتجاء المباشر إلى القرية كهدية للثورة الصناعية . ففي أول الأمر كان العمال يطردون من الأرض ثم تأتي بعد ذلك الأغنام . وهذا التفات الكبير على الأرض كما حدث بانجلترا كان الخطوة الأولى لإقامة الزراعة على مدى كبير (١) . وعلى ذلك في البداية كان لهذه الثورة في الزراعة مظهر ثورة سياسية أكثر من أي شيء آخر . وحين تصبح أدوات العمل على هيئة آلات ميكانيكية فهناك تبدأ المنافسة المباشرة بينها وبين العامل (٢) ، والتوسع الذاتي لرأس المال بواسطة الآلات يتناسب تناسباً مباشراً مع عدد العمال الذين حطمت الآلات وسائل عيشهم - ويرتكز نظام الإنتاج الرأسمالي بأسره على حقيقة كون العامل يبيع قوة العمل كسلعة ، وبفضل تقسيم العمل تتخصص هذه القوة وتهبط إلى منزلة مهارة في استعمال عدة مخصوصة . وبمجرد أن يصبح توجيه العدة من عمل الآلة الميكانيكية تحتفي القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية لقوة عمل العامل . يصبح العامل غير قابل للبيع كالورق النقدي الذي لا تعود له قوة إبراء قانونية . هذا الفريق من الطبقة العاملة والذي تحول بسبب الآلات إلى فائض من السكان ( أي فريق لا تعود هناك حاجة مباشرة إليه لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال ) إما أن يتحطم في الصراع غير المتساوي القوة بين الحرف القديمة والصناعة اليدوية القديمة من جهة وبين الصناعة الآلية من جهة أخرى ، وإما أن يفيض على فروع الصناعات التي يسهل الوصول إليها فيغمر سوق العمل وبذلك يهبط بثمن قوة العمل إلى ما دون قيمتها . والمفروض أن من أساليب التعزية لهؤلاء العمال الذين أصبحهم الفقر أن آلامهم إلى حد ما ليست أكثر من مشاق مؤقتة ، وكذلك بالتدرج تسيطر الآلات على

---

== ولهذا نهى أوسع انتشاراً في البلاد الجديدة الازدحام بالسكان حيث يوجد قزم من أشد الناس خوفاً . . . إن استعمالها ليس سببه قلة السكان ، وإنما سهولة استخدامها للعمل في مجموعات كبيرة . . .

(١) ينطبق هذا أيضاً على ألمانيا ، فحينما لا تزال الزراعة موجودة على نطاق واسع وبخاصة في الولايات الشرقية فالصوب راجع إلى نظام Bauern—legen الواسع الانتشار منذ القرن السادس عشر وبخاصة منذ سنة ١٦٤٨ . ( يقصد بهذه الكلمة إلغاء السيد الاتطاعى لما منحه من أرض للفلاح ثم إدماجها في مزرعته ) .

(٢) يقول ريكاردو ( ص ٤٧٩ ) ، « إن الآلات والعمل في تناقض دائم » .

ميدان الإنتاج كله بحيث يخفف مدى وحدة آثارها المدمرة . وكل من هاتين التعزيتين تعادل الأخرى وتنفيها . حين تغزو الآلات ميداناً من الإنتاج يبطئه فانها تحدث فاقة مزمنة بين العمال الذين عليهم منافسة الآلات ، وحين يكون الانتقال سريعاً فان أثر الآلات هائل شديد . وإن التاريخ لا يقدم لنا مشهداً أكثر إيلاماً للنفس من التحطم التدريجي الذي أصاب النساجين اليدويين بالجلترا وهي عملية استغرقت عقوداً عدة وتمت نهائياً حوالي سنة ١٨٣٨ ومات كثيرون منهم جوعاً بينما واصل الكثيرون منهم البقاء يعولون أنفسهم وأسراتهم بأجر قدره بنسان ونصف البنس في اليوم الواحد (١) . ومن جهة أخرى كان للآلات القطنية الإنجليزية تأثير شديد الوقع في الهند فقد جاء في تقرير الحاكم العام (١٨٣٤ - ٣٥) « يكاد الشقاء لا يجد مثيلاً له في تاريخ التجارة فسهول الهند تغطيها عظام نساجي القطن ، ولا ريب أن الآلات إذ حولت النساجين من هذا العالم «المؤقت» لم تفعل أكثر من أنها سببت «متاعب مؤقتة» ، ولكن هذا التأثير «المؤقت» دائم في الحقيقة نظراً لانتشار الآلات باستمرار إلى فروع جديدة من الإنتاج . ويقال بوجه عام إن الطريقة الرأسمالية للإنتاج تكسب حالات العمل ومنتج العمل مظهراً مستقلاً وغيرواً إزاء العمال ، ولكن حينما تستخدم الآلات فانها «تثبت دعائم تناقض فاحش» (٢) . ولهذا نرى استخدامها تصحبه ثورة العمال لأول مرة ضد أدوات العمل . هذا العداء المباشر بين الطرفين يزداد وضوحاً حين تقع المنافسة بين الآلات من جهة

(١) طال أمد المنافسة بين الغزل اليدوي والغزل بالنول البخاري في إنجلترا قبل صدور قانون الفقراء الجديد (١٨٣٤) ، والسبب في ذلك تقديم الاعانة الخارجية للعمال الذين هبطت أجورهم دون الحد الأدنى . ونستطيع أن نستدل على المنافسة بين العمل الانساني والآلات من الأسئلة التي وجهتها « لجنة الهجرة » ، إلى المستر تيرنر (القيس بيلدة ولمسلو بمقاطعة شيشير سنة ١٨٢٧) . « ألم يحل النول البخاري محل النول اليدوي » ، « بلا شك ، وكان من المستطاع أن تزداد هذه الظاهرة لولا أن أرغم الغزاليون اليدويون على قبول خفض في الأجور » ، « ولكن أليس معنى رضوخ العامل أنه قبل أجوراً غير كافية وبذا ينظر المساعدة من الأبرشية ؟ » ، « نعم ، والواقع أن المنافسة بين النول اليدوي والنول البخاري أثبتت عليها الاعانات التي تدفع للفقراء . هذا الفقر المذل هو المنفعة التي عادت على العامل المجد من استخدام الآلات ، فهو من منزلة الميكانيكي المحترم والذي يتمتع بقدر من الاستقلال إلى مرتبة ذلك النحس الذي يجيش على خبز الصدقة » ،

A Prize Essay on the Comparative Merits of Competition and Co-operation, London 1824, p. 29.

(٢) « ونفس السبب الذي قد يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة قد يجعل في الوقت ذاته السكان فائضين: عن الحاجة ويحط من أحوال العامل» ، (ريكاردو ص ٤٩) . وفي نفس الفقرة يشرح لنا ريكاردو معنى «إيرادات الدولة» ، ومنها نعلم أنه يقصد إيرادات ملاك الأراضي والرأسماليين وهم الذين يمد ذلك الاقتصادى ثروتهم للعناصر =

والحرف اليدوية أو الصناعة اليدوية القديمة من جهة أخرى ولكن ، حتى في داخل نطاق الصناعة الكبيرة ، نجد أن التحسينات الدائمة في الآلات وتطور النظام الآلي لها تأثير مائل . إن الغرض من تحسين الآلات تقليل العمل اليدوي ؛ وضمان أداء عملية أو إتمام حلقة في صناعة بمساعدة جهاز حديدي بدلا من جهاز آدمي<sup>(١)</sup> . وكذلك ، إن استخدام القوة في الآلات المدارة باليد حتى ذلك الوقت عمل يكاد يحدث كل يوم ... والتحسينات الصغرى في الآلة بقصد توفير القوة وإنتاج عمل حسن وزيادة العمل والحلول محل الطفل أو الأثني أو الرجل ، هي تحسينات دائمة ، ورغم أنها قد تبدو في الظاهر غير عظيمة الأهمية فلها نتائج هامة نوعاً<sup>(٢)</sup> ، وكذلك حينما تتطلب عملية ما مهارة وضبط يد من نوع خاص فإنها تسحب بأسرع ما يمكن من يد العامل المعرض لعدم الانتظام ويعهد بها إلى آلة تنظم نفسها بنفسها بحيث يستطيع طفل أن يشرف عليها<sup>(٣)</sup> ، ولكن النظام الآلي يقضى على العمل الحاذق تدريجياً<sup>(٤)</sup> ، ويبدو أثر التحسينات في الآلة لا في أنها لا تجعل ثمت حاجة إلى استخدام نفس المقدار من عمل الأفراد البالغين كما كان الحال قبلا فحسب بقصد تحقيق نتيجة معينة ولكن في إحلال نوع من العمل الإنساني محل الآخر : كالعامل غير الحاذق مكان الحاذق ، وعمل الصبيان محل عمل البالغين ، وعمل المرأة بدلا من عمل الرجل — وهذا أمر يحدث اضطراباً جديداً في معدل الأجور<sup>(٥)</sup> . والأثر الناجم من إحلال البغلة الميكانيكية مكان البغلة العادية هو

---

— التي تتكون منها ثروة الشعب ، ان لكل تحسين في الآلات هدفاً وميلاً دائمين نحو الاستغناء التام عن عمل الانسان أو خفض ثمنه بإحلال النساء والأطفال محل الذكور البالغين ، أو استخدام العمال غير الحاذقين مكان الحاذقين ( يور ١٣ ص ٣٥ ) .

(١) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ ص ٤٣

(٢) تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٥

(٣) يور ( ص ١٩ ) ، وتتحصر المزية الكبرى لاستخدام الآلات في عمل الطوب في استقلال رب العمل تماماً عن العمال الحاذقين ، ( لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١٨٠ رقم ٤٦ ) - ويقول المستر ستاروك مراقب قسم الآلات في سكة حديد الشمال الكبرى ، بعد بناء القاطرات الخ ، في كل يوم يقل استخدام العمال الانجليز الشهيرة الكفة ، ويزداد إنتاج الورش في إنجلترا بفضل استعمال العدد ، وهذه العدد يتولاها طبقة منحة من العمال ... كان العمل الحاذق فيما مضى ينتج بحكم الضرورة كافة أجزاء الآلات ، أما الآن فيقوم بهذا العمال الأقل هدفاً ومهارة وهم يستخدمون عدداً طيبة أفصد بها آلات المهندسين من أمثال المخارط وآلات التسوية والمخارط الخ ، ،

Royal Commission on Railways, London, 1867 Minutes of Evidence. nn. 17,862 and 17,863.

(٤) يور ص ٢٠ . (٥) شرحه ص ٣٢١



التخلص من الجانب الأكبر من النساجين الرجال واستيقاء البالغين والأطفال (١).

أما كيف أصبح النظام الآلي مرناً إلى حد غير عادي بفضل تجميع الخبرة العملية وطابع الشمول الكامن في الآلات والتقدم المتصل في الناحية الفنية - نقول إن هذا دل عليه التقدم الذي حققه ذلك النظام تحت ضغط يوم العمل الأقصر أمداً عن ذي قبل . ولكن من ذا الذي كان يستطيع أن يحلم عام ١٨٦٠ - وهي أشد سنى صناعة القطن بإنجلترا رخاء - بمدى سرعة تحسين الآلات في السنوات الثلاث التالية وذلك تحت ضغط الحرب الأمريكية ، أو يحلم بمدى طرد العمل اليدوى بنفس الدرجة ! ولتذكر مثلاً أو اثنين ، مقتبسين من تقارير مفتشى المصانع . ذكر أحد رجال الصناعة بمنشستر ما يأتي : كان لدينا قبلاً ٧٥ آلة تمشيط ولكنها أصبحت الآن ١٣ فقط تؤدي نفس القدر من العمل .... وعدد العمال قل بمقدار أربعة عشر عاملاً فوفرنا من الأجور ١٠ جنيهات كل أسبوع ، والوفر في العادم من القطن المستهلك يعادل ١٠٪ . . . . وقيل لي في مصنع آخر للغزل الرفيع في منشستر إن الزيادة في السرعة واستخدام عمليات آلية سببا خفصاً في العدد بقدر الربع في قسم وأكثر من النصف في قسم آخر ، كما أن إدخال آلة التمشيط هبط بعدد العمال في غرفة التمشيط كثيراً ، ووفر مصنع آخر للغزل ١٠٪ من الأيدي العاملة . وذكر السادة جيلور الغزلون بمنشستر أن نفقاتهم في قسم التنظيف هبطت بمقدار الثلث بسبب استخدام الآلات الجديدة ، وحدث نفس الأمر في غرفة الغزل . وأكثر من هذا إن ما يخرج من مصانعهم من الغزل يجعل في إمكان رجال الصناعة الآخرين إنتاج كمية أكبر من القماش وبشمن أرخص مما كانوا ينتجون عن طريق استخدام الغزل الذي استعملت فيه الآلات القديمة (٢) . والخفص في عدد الأيدي العاملة مع الإنتاج المتزايد يحدث في الحقيقة على الدوام ، ففي مصانع الصوف بدأ الخفص منذ زمن ولا يزال مستمراً . وقال ناظر مدرسة بجوار رودشديل إن الهبوط في عدد التلميذات لا يرجع إلى الضيق لحسب ، بل وإلى التغييرات التي حدثت في الآلات والتي ترتب عليها خفص بنسبة ٧٠٪ . في عدد من يشتغلون بعض الوقت (٣) . ويوضح الجدول التالي

(١) شرحه ص ٢٣ .

(٢) تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ من ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) شرحه ص ١٠٩ - كان من أثر التحسين السريع في الآلات خلال الأزمة القطنية أن تمكن أصحاب المصانع الإنجليزية من إغراق السوق العالمية على أثر الحرب الأهلية الأمريكية . خلال التسور الست الأخيرة من عام ١٨٦٦ كانت المنسوجات تكاد لا تجد شارباً . وبعد ذلك بدأ إرسال البضائع إلى الهند والصين بما زاد الاغراق سوءاً ، فلجأ أصحاب المصانع في بداية ١٨٦٧ إلى طريقهم المعتادة وخفصوا الأجور بمقدار ٥٪ . ثار العمال وأعلنوا ( وهم على

(ص ٣٧٧) تتأجج تلك التحسينات التي أدخلت على الآلات في الصناعة القطنية بانحطاطها والتي ترقبت على الحرب الأهلية الأمريكية . ففيما بين ١٨٦١ ، ١٨٦٨ اختفى ما لا يقل عن ٣٣٨ مصنعا للقطن ، وبعبارة أخرى تركز عدد أكبر من الآلات الأكثر إنتاجية في أيدي عدد أصغر من الرأسماليين . لقد هبط عدد الأنوال البخارية بمقدار ١٠٢٠٥٤١ بيننا نقص عدد العمال المستخدمين ما تنتجه . وأخيراً زاد عدد المغازل بمقدار ١٠٢٠٥٤١ بينما نقص عدد العمال المستخدمين بمقدار ٥٠٥٠٥ ، وهكذا زادت الفاقة ، المؤقتة ، التي عاناها العمال بسبب الأزمة القطنية وتحولت إلى فاقة دائمة بسبب التحسين السريع المستمر في الآلات . ولكن وظيفة الآلات لا تقف عند حد كونها منافساً قوياً مستعداً على الدوام لأن يجعل العمال الأجراء ، فائضين عن الحاجة ، بل إنها كذلك قوة معادية مباشرة للعمال الأجبر وينظر إليها الرأسمالي على أنها كذلك ويستخدمها بهذا المعنى . وهي تستخدم كأقوى سلاح للتغلب على المقاومة التي تبديها الطبقة العاملة من وقت لآخر ضد أوتوقراطية رأس المال<sup>(١)</sup> . ويقول جاسكل إن الآلة البخارية كانت منذ البداية الأولى خصماً للقوة الآدمية مكن الرأسمالي من أن يقاوم بنجاح دعاوى العمال المتزايدة التي هددت بايقاع نظام المصانع في أول أمره في أزمة<sup>(٢)</sup> . وفي الإمكان وضع كتاب كامل عن تاريخ الاختراعات منذ سنة ١٨٣٠ والتي كانت سلاحاً في يد رأس المال ضد الطبقة العاملة . وفوق كل شيء ينطبق هذا الأمر على آلة الغزل المعروفة باسم البغلة والتي استهلت عهداً جديداً في النظام الآلي<sup>(٣)</sup> automatic . وفي شهادة ناسميث مخترع المطرقة البخارية أمام لجنة اتحادات العمال جاء ما يلي بصدد التحسينات التي أدخلها في الآلات بسبب إضراب المهندسين الواسع النطاق والطويل الأمد سنة ١٨٥١ ، والمظهر الذي يميز

---

== حق من الناحية النظرية) أن السبيل الوحيد للخلاص من الأزمة إنما يكون بخفض وقت العمل أي بمجمله أربعة أيام في الأسبوع . وبعد أن قاوموا وقتاً طويلاً اضطر قادة الصناعة إلى الموافقة على العمل وقتاً قصيراً بنفس الأجر السابقة في بعض الجهات وبخفضها بمعدل ٥ /- في جهات أخرى .

(١) ، والعلاقة بين رب العمل والعمال في حرف عمل القوارير من الصوان المنفوخ ، كانت حالة من الاضراب المزمع ، ومن هنا يجيء الدافع على صنع الزجاج المضغوط حيث تقوم الآلات بالعمليات الرئيسية . وفي نيوكاسل شركة كانت تصنع من النوع الأول ٣٥٠٠٠٠ رطل فأصبحت تنتج اليوم ٣٠٠٠٠٠٠٥٠٠ من الأبطال من الزجاج المضغوط . (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ ص ٢٦٢ ، ٢٦٣) .

(٢) Gaskell : The Manufacturing Population of England, London; 1833, pp. 3—4.

(٣) بسبب الاضرابات في معامل صنع الآلات قام المستر فيريرين بتطبيقات هامة للماية للآلات في بناء الآلات .

### عدد المصانع

١٨٦٨	١٨٦١	١٨٥٨	
٢٠٤٠٥	٢٠١٧٥	٢٠٠٤٦	إنجلترا وويلز
١٣١	١٦٣	١٥٢	اسكتلنده
١٣	٩	١٢	إرلنده
٢٠٥٤٩	٢٠٨٨٧	٢٠٣١٠	المملكة المتحدة

### عدد الأنوال البخارية

٣٤٤٠٧١٩	٣٦٨٠١٣٥	٣٧٥٥٥٩٠	إنجلترا وويلز
٣١٥٨٦٤	٣٠٠١١٠	٢١٥٦٣٤	اسكتلنده
٢٥٧٤٦	١٠٧٥٧	١٠٦٣٣	إرلنده
٣٧١٠٣٣٩	٣٩٩٠٩٩٢	٣٩٨٠٨٤٧	المملكة المتحدة

### عدد المغازل

٣٠٠٤٧٨٠٢٢٨	٢٨٠٣٥٢٠١٥٢	٢٥٠٨١٨٠٥٧٦	إنجلترا وويلز
١٠٣٩٧٠٥٤٦	١٠٩١٥٥٣٩٨	٢٠٠٤١٠١٢٩	اسكتلنده
١٢٤٠٢٤٠	١١٩٠٩٤٤	١٥٠٠٥١٢	إرلنده
٣٢٠٠٠٠٠٠١٤	٣٠٠٢٨٧٠٤٩٤	٢٨٠٠١٠٠٣١٧	المملكة المتحدة

### عدد الأشخاص المستخدمين

٣٥٧٠٠٥٢	٤٠٧٠٥٩٨	٣٤١٠١٧٠	إنجلترا وويلز
٣٩٠٨٠٩	٤١٠٢٣٧	٣٤٠٦٩٨	اسكتلنده
٤٠٢٠٣	٢٠٧٣٤	٣٠٣٤٥	إرلنده
٤٠١٠٦٤	٤٥١٠٥٦٩	٣٧٩٠٢١٣	المملكة المتحدة

لتحسينات الميكانيكية الحديثة إدخال the self — acting tool machinery . إن ما يتعين على العامل أدائه وما يستطيع ولد عمله إنما هو الإشراف فقط على العمل الجميل الذى تقوم به الآلة . لقد تم الاستغناء تماماً عن طائفة العمال الذين يعتمدون على مهارتهم بصفة خاصة . فمن قبل كنت استخدم أربعة أولاد مقابل كل ميكانيكى ، وبفضل الارتباطات الميكانيكية الجديدة خفضت عدد الرجال من ١٥٠٠ إلى ٧٥٠ مما نجمت عنه زيادة بالغة فى أرباحى . . ويقول يور عن آلة لطبع البفطة « وأخيراً بحث الرأسماليون فى ميدان العلم عن وسيلة للخلاص من هذه العبودية الى لا تطاق<sup>(١)</sup> وسرعان ما عادوا ثانية للجلوس فى مركزهم الشرعى للحكم وهو مركز الرئيس على الأعضاء الأقل شأنًا . . وقال عن اختراع آخر لترتيب السداة سبب إضراباً « خيل لهؤلاء المستائين أنهم متحصنون فى مراكر منيعة وراء خطوط تقسيم العمل القديمة ، فما لبثت الصفوف أن انهارت وخطوط الدفاع وقد صارت غير ذات نفع بسبب الخطط الميكانيكية الجديدة ، واضطروا إلى التسليم حسب الإرادة . . أما عن اخراع البغلة ذات الحركة الآلية الذاتية فقال « إنه كشف يقدر له أن يعيد النظام إلى صفوف الطبقات العاملة فى الصناعة ... لقد أثبت هذا الاختراع صدق المذهب الذى قال إنه حينما يستخدم رأس المال العلم فان يد العمل المتمردة تتعلم الهدوء والدعة ، ( يور ص ٣٦٨ — ٣٧٠ ) . وبالرغم من أن كتاب يور نشر سنة ١٨٣٥ حيث لم يكن نظام المصانع متقدماً نسبياً ، فانه لا يزال أعظم تعبير كلاسيكى عن روح المصنع من حيث قسوتها السافرة وصراحتها التى تخفى متناقضات العقلية الرأسمالية عديمة الذكاء . فمثلا بعد توسع فى بيان المذهب، الذى يرى « أن رأس المال يستطيع بمساعدة العلم أن يعوّد يد العامل المتمردة على الرضوخ دائماً . تراه يثور غضباً لأن العلوم الطبيعية الميكانيكية تتهم بأنها تعرض نفسها للرأسمالى الغنى كأداة لمضايقة الفقراء . وبعد أن ألتى عظمة طويلة أبان فيها المزايا التى تعود على العمال من التقدم السريع فى الآلات ، حذرهم من التمرد والإضراب لأن هذين يعجلان بتحسين الآلات وتقدمها . « إن الاضرابات العنيفة التى من هذا النوع تظهر الإنسان القصير النظر فى صورة حقيرة لشخص يعذب نفسه ، ولكنه — قبل هذا بصفحات — يقول العكس « لولا المصادمات والإضرابات العنيفة الناجمة من وجهات نظر خاطئة بين عمال المصانع ، لزداد نمو نظام المصانع بطريقة أسرع وأكثر نفعاً لكل من يعنيه الأمر » . والآن تأتى هذه العبارة الداعية إلى العجب ، ولحسن حظ المجتمع فى مناطق صناعة القطن بربطانيا العظمى فان التحسينات فى الآلات تحدث تدريجاً . ويقال خطأ عن التحسين فى الآلات « إنه يخفض معدل أرباح البائعين وذلك بأن

(٤) ويراد بهذا شروط عقودهم مع العمال وهى الشروط التى رأى فيها أصحاب رؤوس الأموال عبثاً كبيراً .

تعمل محل جانب منهم وبذا يزيدون عن الحاجة إذا ما قيس ذلك بالطلب على عملهم. من المؤكد بأنه يزيد الطلب على عمل الأطفال ويرفع معدل أجورهم، ومن جهة أخرى يدافع الكاتب عن انخفاض أجور الأطفال بحجة أن هذا الأمر يمنع والديهم من إرسالهم إلى المدرسة في سن مبكرة جداً. إن هذا الكتاب كله تبرير ليوم عمل ذى طول غير محدود، وروحه الحرة تذكرنا بأحلك أيام العصور الوسطى حين كان التشريع يحرم استخدام الأطفال ممن في سن الثالثة عشرة أكثر من إثني عشرة ساعة في اليوم. وبرغم هذا فإنه يدعو عمال المصنع إلى أن يشكروا العناية الإلهية التي أتاحت لهم بفضل الآلات الوقت الفراغ للتفكير في مصالحتهم الخالدة، (بور ص ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٢٨٠ و ٣٢١ و ٢٨١ و ٤٧٥).

## ٦ - نظرية التعويض فيما يختص بالعمال الذين تحمل عملهم الآلات

ذهب كثير من الاقتصاديين البورجوازيين أمثال جيمس مل وماك كولوخ وتورنس وسينيور وجون ستيوارت مل الخ إلى أنه حين تطرد الآلات عمالاً يترتب على هذا أن يتحرر في نفس الوقت مقدار من رأس المال يكفي لاستخدام عدد مساوٍ من العمال (١).

لنفرض أن رأسمالياً يستخدم ١٠٠ عامل أجر كل منهم ٢٠ جنياً سنوياً وليكن ذلك في مصنع لعمل الأبسط، ومعنى هذا أن رأس المال المتغير ٣٠٠٠ جنياً في السنة. ولنفرض أنه طرد ٥٠ عاملاً واحتفظ بالباقيين ليعملوا بمساعدة الآلات التي كلفته ١٥٠٠ جنياً، وتبسيط الأمر لن ندخل في حسابنا مسألة المباني والفحم الخ. وسنفرض أن نفقة المادة الخام التي استهلكتها ٣٠٠٠ جنياً في السنة (٢) سواء قبل استخدام الآلات أو بعد ذلك). ألم يتحرر رأس مال بهذه التحويل؟ في ظل الطريقة السابقة للصناعة كان المجموع الكلي لرأس المال وهو ٦٠٠٠ جنياً مكوناً من نصفين أحدهما ثابت والآخر متغير، وبعد التحويل يتكون من ٤٥٠٠ جنياً من رأس المال الثابت (٣٠٠٠ للحواد الأولية، ١٥٠٠ للآلات)، ومن ١٥٠٠ من رأس المال المتغير فهذا الأخير الذي ينفق على قوة العمل الحية يعادل الآن ربع رأس المال الكلي لا نصفه. وبناء على هذا نجد أن جانباً من رأس المال بدلاً من «تحرره»

(١) كان ريكاردو في الأمر يرى هذا الرأي، ولكن ما لبث بعد وقت أن أنكره، وذلك بفضل ما اتصف

به الرجل من روح عدم التحيز وحب الحق في العلم (الفصل ٣١. عن الآلات).

(٢) أرجو التارى. أن يلاحظ أن المثل الذى أضره للتوضيح إنما هو على نسق الأمثلة التي يضرها أولئك

الاقتصاديين الذين ذكروا آنفاً.

يحبس بحيث لا يعود صالحاً لشراء قوة عمل ، وهذا يتحول رأس المال المتغير إلى رأس مال ثابت . وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رأس المال البالغ ٦٠٠٠ جنيه لن يستخدم بعد ذلك أكثر من ٥٠ عاملاً ، ويتناقص عدد العمال الذين يستخدمون في العمل كلما حدث تحسين في الآلات . فإذا كانت الآلات التي أدخل استعمالها حديثاً تكلف أقل من قوة العمل ومن الأدوات التي حلت هذه الآلات محلها ( وليكن ١٠٠٠ بدلاً من ٥٠٠ ) فإن يتحول رأس مال متغير قدره ١٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ثابت يطلق سراح رأس مال مقداره ٥٠٠ جنيه . وبفرض ثبات معدل الأجور السنوي فإن هذا المبلغ الأخير يهيء عملاً لحوالي ١٦ عاملاً بينما يبلغ المطرودون من العمل ٥٠ عاملاً ، وحقاً لأقل من ١٦ عاملاً ، لأنه إذا أريد استخدام هذا المقدار كرأس مال فيجب الآن أن يتحول جزء إلى رأس مال ثابت وما يتبقى من ذلك ينفق على قوة العمل .

وحتى لو فرضنا أن صنع الآلات الجديدة يهيء عملاً لعدد أكبر من صانعي الآلات ، فهل في هذا تعويض عن عمال الأبسطه الذين طردوا من عملهم ؟ في أحسن الظروف يستخدم صنع الآلات عدداً من العمال أقل مما يسبب استعمالها طرده وتعطله . إن مبلغ الخمسة جنيه الذي كان قبلاً عبارة عن أجور العمال الذين استغنى عنهم الآن أصبح يمثل على هيئة آلات (١) قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة في عمل هذه الآلات (٢) أجور الميكانيكيين الذين صنعوها (٣) فائض قيمة من نصيب «مخدومهم» . وأكثر من هذا حين يتم صنع الآلات فليس من حاجة إلى تجديدها إلا إذا بليت . فإذا كان لابد من إبقاء أكبر عدد من الميكانيكيين في حالة عمل ، استتبع هذا أن تحمل الآلات محل العمال في مصنع الأبسطه بعد الآخر . والواقع إن هؤلاء المعتذرين لا يشيرون إلى هذا النوع من تحرير رأس المال . إن الذي يفكرون فيه إنما هو وسائل عيش العمال المطرودين . في المثال السابق لا يمكن إنكار أن الآلات لا تقف عند حد تحرير خمسين عاملاً وبذا تجعلهم تحت تصرف الغير ، لأنها كذلك تقطع صلتهم بوسائل عيش قيمتها ١٥٠٠ جنيه ، وبذلك «تطلق سراح» هذا المقدار من وسائل العيش ، ومعنى هذا أن الآلات تحول وسائل عيش العامل إلى رأس مال لاستخدام العامل . فأنت ترى من ذلك أن طريقة التعبير هي كل شيء ، وفي استطاعتنا أن نخفي الأشياء الرديئة تحت ستار أسماء طيبة . نطلقها عالياً .

وطبقاً لهذه النظرية فوسائل العيش البالغ قيمتها ١٥٠٠ جنيه كانت رأس مال يتمدد بفضل عمل الخمسين عاملاً الذين طردوا ، ويظل رأس المال هذا غير مستخدم ولا يستريح إلا إذا كشف وجهاً جديداً للاستثمار يستطيع فيه الخمسون عاملاً المشار إليهم أن يستهلكوه بطريقة

إنتاجية ، وعلى ذلك لابد من أن يتقابل رأس المال والعامل ثمانية أعجلا أو آجلا وبذلك يحدث التعويض . ونتيجة لهذا وطبقاً لهذه النظرية فهذه الآلام التي يعانها العمال الذين تحل محلهم الآلات آلام زائلة مثلها كمثل طيبات هذا العالم .

ولكن بصدد العمال المطرودين فإن الـ ١٥٠٠ جنيه في وسائل العيش لم تكن أبداً رأس مال حقيقة . فالذي كان يواجههم كرأس مال كان مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه الذي تحول الآن إلى آلات . وإذا دققنا النظر في الأمر رأينا أن الـ ١٥٠٠ جنيه لا تمثل أكثر من جزء من الأبسطة التي أنتجها سنوياً أولئك العمال المطرودون يدفع لهم كأجور من قبل صاحب العمل على هيئة نقود بدلا من دفعه لهم عينا . فبالأبسطة وقد تحولت إلى ١٥٠٠ جنيه كانوا يشترون وسائل عيش بهذا المقدار . وعلى ذلك لم توجد وسائل العيش بالنسبة لهم على هيئة رأس مال ولكنها كانت على هيئة سلع ، وكانت علاقتهم بهذه السلع علاقة مشترين لا أعمال أجراء . حقيقة كون الآلات « حررتهم » من وسائل الشراء معناها أنها حولتهم من مشترين إلى غير مشترين ومن هنا يتناقص الطلب على هذه السلع . هذا كل ما في الأمر . وإذا كان هذا الطلب المتناقص لا يوضه ازدياد الطلب في نواح أخرى فلا بد من هبوط سعر سوق السلع . وإذا حدث هذا الهبوط لمدة طويلة وعلى نطاق واسع لترتب عليه طرد العمال المشتغلين في إنتاج هذه السلع . وجانب من رأس المال الذي كان مخصصاً من قبل لإنتاج وسائل العيش الضرورية عليه أن يبحث الآن عن شكل آخر للإنتاج من جديد . وحينئذ نجد أنه أثناء هبوط أثمان السوق وإخراج العمال المشتغلين بإنتاج وسائل العيش الضرورية « يتحررون » كذلك من جانب من أجورهم . وعلى ذلك فبدلاً من أن يثبت أولئك المعتذرون أنه حين تحرر الآلات العامل من وسائل العيش تعمل في الوقت نفسه على تحويل هذه الوسائل إلى رأس مال لاستخدام العامل بعد ذلك ، تراهم بفضل تمسكهم بقانون العرض والطلب يثبتون العكس وهو أن الآلات تلقي بالعمال إلى عرض الطريق لا في ذلك الفرع من الصناعة الذي تستخدم فيه الآلات بل وفي الفروع التي لم يتم استخدام الآلات فيها .

إن الحقائق الصحيحة التي يعبر عنها المتفائلون الاقتصاديون بالأسلوب المتقدم هي كالآتي:  
حين تخرج الآلات من الورشة تلقى بهم في سوق العمل حيث يعملون على زيادة عدد من هم فعلاً تحت تصرف الرأسمالين لاستغلالهم . وحين ندرس تجمع رأس المال (الباب السابع) سنرى أن هذا التأثير الناجم عن الآلات والذي يقال إنه نوع من التعويض للطبقة العاملة ، ليس في الحقيقة سوى سوط عذاب بشع . ويكفي هنا أن نقول إن من يطردون من أحد فروع الصناعة يمكنهم السعي للحصول على عمل في فرع آخر . فإذا وفقوا وتجددت بالتالي

العلاقة بينهم وبين وسائل العيش التي تحررت حين إخراجهم ، فهذا التجديد راجع إلى تدخل رأس مال فائض جديد يطلب الاستثمار لأرأس المال القديم المستثمر من قبل في تشغيلهم لأن الأخير قد - ول الآن إلى آلات . ولو وجدوا عملا ، فما أضال آمالهم ! هؤلاء التعماء الذين شوهم تقسيم العمل لا يساؤون إلا قليلا بعد إخراجهم من دائرة عملهم القديم بحيث لا يجدون العمل إلا في أنواع منحة وفي فروع من الصناعة شديدة الازدحام من فيها وأجورها دون الحد الواجب<sup>(١)</sup>. وسنة بعد أخرى يجذب كل فرع من الصناعة مجرى جديداً من العمال الذين يحتاج إليهم ملء المحال الشاغرة وتميئة سبل التوسع . وحالما تحرر الآلات بعض العمال الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعملون في فرع معين من الصناعة ، يعاد توزيع الفرقة الإضافية من العمال بنفس الطريقة وتمتصها فروع أخرى . وفي خلال عملية الانتقال هذه يملك أغلب الضحايا الأصاين .

ومما لا يحتمل الرب أن الآلات في حد ذاتها غير مسؤولة عن « فصل » العمال عن وسائل العيش . إنها تعمل على رخص المنتج وزيادته في الفرع الذي تسيطر عليه ، ولا يكون لها مؤقتاً تأثير على مجموع وسائل العيش التي يتم إنتاجها في فروع أخرى من الصناعة . وبعد استخدامها فإن لدى المجتمع نفس المقدار من وسائل العيش للعمال الذين حلت محلهم الآلات إن لم يكن أكثر منه وذلك بغض النظر عن المقدار الهائل من المنتج السنوي الذي يبدده غير العاملين . هذه هي النقطة المركزية للاقتصاديين من يلتزمون الأعذار والمبررات ! فعندهم لا وجود للمتناقضات والعداوات التي تصحب استخدام الآلات بالطريقة الرأسمالية ، لأن هذه المتناقضات والعداوات لا تنشأ عن الآلات ذاتها بل عن الطريقة الرأسمالية لاستخدام الأخيرة ! وعلى ذلك بما أن الآلات تعمل على تقصير يوم العمل بينما يطيله الاستعمال الرأسمالي لها ، وبما أنها في حد ذاتها فوز للإنسان على قوى الطبيعة ، وهي بذاتها تعمل على زيادة ثروة الشخص المنتج بينما الأسلوب الرأسمالي في استعمالها يؤدي إلى فقره — لهذا

---

(١) يلاحظ أحد أتباع ريكاردو في معرض الرد على سخافات ج . ب - ساي ، حيث يكون تقسيم العمل قد وصل درجة طيبة من النمو ، وحيث لا تتوافر مهارة العامل إلا في ذلك الفرع المخصوص الذي حدث فيه اكتسابها فإن العامل نفسه نوع من الآلة . لهذا لا فائدة البتة في ترديد القول بطريقة البيغاء أن الأشياء تميل لأن تجد مستواها . حين نلتفت حولنا لا نرى إلا أنها عاجزة عن إيجاد مستواها لعهد طويل وإيها إذا توصلت إلى إيجاد هذا المستوى فإنه يكون دائماً دون ما كان عليه عند بدء العملية ،،

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand, etc, London, 1821, p. 72.



يقنع الاقتصادى البورجوازى بالقول بأننا إذا تأملنا الآلات فى حد ذاتها ألقينا أن هذه المتناقضات الواضحة شىء ظاهرى لا وجود لها فى ذاتها وبالتالى فى النظرية الاقتصادية . وهكذا يوفر على نفسه عناء إعمال الفكر وينسب الغباء إلى خصمه الذى يهاجم الآلات ذاتها لا الاسعمال الرأسمالى لها . ولا يحاول الاقتصادى البورجوازى بطبيعة الحال أن ينكر بعض الضيق المؤقت الذى يصيب العمال الذين يطردون من أعمالهم ، ولكن — كل خير له مشقته ! إنه لا يستطيع أن يتصور طريقة لاستغلال الآلات سوى الطريقة الرأسمالية ، ونتيجة لهذا فاستغلال الآلة للعامل كاستغلال الأخير لها تماماً . وعلى ذلك نرى هذا الاقتصادى يعتقد أن أى امرئ يحاول أن يفهم الماهية الحقة للأسلوب الرأسمالى فى استخدام الآلات ليس سوى عدواً لاستعمال الآلات إطلاقاً ، وخصماً للتقدم الاجتماعى (١) . مثل هذا التعليل جدير ببيل سيكس « حضرات المخلفين ، لا شك أن رقبة هذا التاجر الرحالة قد قطعت ولكن ليس هذا خطأى ، إنه خطأ ارتكبه السكين ! فهل يجب علينا بسبب هذا الضيق المؤقت أن نلغى استخدام السكين ؟ هل ترون ذلك أنفسكم ؟ أين تكون الزراعة والحرف بغير السكاكين ؟ أليس السكين كذلك مصدر شفاء فى أيدي الجراح ، ومنبع المعرفة فى أيدي عالم التشريح ؟ وأكثر من هذا أليس عوننا لنا فى موائد الحفلات ؟ إذا ألقيم السكين ألقيم بنا فى هوة الهمجية (٢) . »

برغم أن الآلات تطرد العمال فى الفرع الذى تستخدم فيه . فإنها قد تؤدي إلى زيادة العمالة فى فروع أخرى ؛ ولكن لا علاقة لهذا الأثر بما يقال له نظرية التعويض . بما أن ما تنتجه الآلة كإيردة من القماش مثلاً ، أرخص من مثيله الذى يتم إنتاجه باليد ، فهنا نصل إلى هذه الحقيقة كقانون عام : إذا ظل المقدار الكلى من السلع التى تنتجها الآلات متبالم مع المقدار الكلى من السلع التى يتم إنتاجها فى ظل نظامى الحرف اليدوية والصناعات اليدوية وهو ما حلت الآلات محله ، نقص المقدار الكلى من العمل الذى استخدم فى الإنتاج . والزيادة فى مقدار العمل اللازم لإنتاج أدوات العمل كالآلات والفحم الخ يجب أن تكون أقل من

---

(١) إن ما كولوخ من أساطين هذا النوع من البلاهة ، أنظر إليه كيف يتحدث وهو يتظاهر ببساطة طفل فى الثامنة من عمره ، « إذا كان من المصلحة العمل على تنمية حذق العامل بحيث يستطيع بنفس المقدار من العمل أو بأقل منه إنتاج كمية من السلع تزداد على الدوام ، فلا بد أن يكون من المصلحة أيضاً لو أنه انتفع بما تهبه له الآلات من مساعدة تمكنه من بلوغ تلك النتيجة ، » ( مبادئ الاقتصاد السياسى ، لندن ١٨٣٠ ص ١٦٦ ) .

(٢) لقد سبب مخترع آلة الغزل خراب الهند — وإن لم تنزع عنا ضلوعنا بصفة خطيرة ، ، — « نير » عن الملكية ، ، والمسوي تير يخطط بين آلة الغزل والتول البخارى — وإن لم تنزع منا ضلوعنا بصفة خطيرة !

النقص في مقدار العمل الذي ينتج من استخدام الآلات . ولو كان الأمر خلاف هذا لكان ما تنتجه الآلة غالباً كالشيء الذي ينتجه العمل اليدوى أو أعلى منه . ولكن الواقع أن الكمية الكلية من السلع التي ينتجها بواسطة الآلات عدد أصغر من العمال لا تنظر مساوية للكمية الكلية من السلع التي كان العمل اليدوى ينتجها من قبل ، وإنما نجد زيادة في الانتاج . لنفرض أن ٤٠٠,٠٠٠ ياردة من المنسوجات التي تصنع بالآلات ينتجها عدد من العمال أقل من عدد الذين ينتجون ١٠٠,٠٠٠ ياردة من المنسوجات المصنوعة بالأنوال اليدوية . هنا تتجسم في المنتج الذي هو أربعة أمثال الثاني مادة أولية أكبر أربع مرات وعلى ذلك ينبغي أن يزيد إنتاج المادة الأولية أربعة أمثال . ولكن الأمر مختلف فيما يتعلق بأدوات العمل كالمباني والفحم والآلات الخ ، فالحد الذي يمكن أن يزداد إليه العمل الإضافي اللازم لإنتاجها يتغير تبعاً للفرق بين كمية السلعة التي هي من إنتاج الآلة وبين كمية نفس السلعة التي يستطيع نفس العدد من العمال أن يصنعوها باليد . ومن هنا فالزيادة في استخدام الآلات في أى فرع من فروع الصناعة تلونها أولاً زيادة في الإنتاج في الفروع الأخرى التي تمدفرتنا بأدوات الإنتاج ، أما عن مدى الزيادة الناجمة من هذا في عدد العمال المستخدمين في العمل فيتوقف (مع فرض بقاء يوم العمل وحدته دون تغيير) على تكوين رأس المال المستثمر أى على النسبة بين جزئيه الثابت والمتغير ، وهي نسبة تتفاوت إلى حد كبير مع مدى استخدام الآلات في الصناعات التي نبحث أمرها . فقد زاد عدد العمال في مناجم الفحم والمعادن زيادة هائلة نظراً للتقدم الذي حدث في الصناعة الميكانيكية بانحتراف برغم أن الزيادة في المعدنين كانت أقل سرعة في العقود الحديثة نتيجة لاستخدام آلات جديدة في المناجم (١) . حين تظهر الآلات يظهر معها نوع جديد من العمل ألا وهو عمل أولئك الذين ينتجونها ، وإنما نسلم أن صناعة الآلات تدسع باطراد في هذا الفرع من الانتاج (٢) . وبخصوص المادة الأولية (٣) . فلا شك

(١) يدل إحصاء سنة ١٨٦١ ( ج ٢ لندن ١٨٦٣ ) على أن عمال مناجم الفحم بانجلترا وويلز بلغ عددهم ٢٤٦,٦١٣ منهم ٧٣,٥٤٥ دون سن العشرين ، ١٧٣,٠٦٧ فوق هذه السن . ومن بين الأولين ٨٣٥ شخصاً تتراوح أعمارهم بين خمس وعشر سنوات ، ٣٠,٧٠١ فيما بين العاشرة والخامسة عشرة ، ٤٢,٠١٠ فيما بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة . وبلغ عدد العمال في مناجم الحديد والعاث والرصاص والزنك وغيرها من المعادن ٣١٩,٢٢٢ .

(٢) عدد المشتغلين ( ١٨٦١ ) بانجلترا وويلز في إنتاج الآلات ٦٠,٨٠٧ ( بما في ذلك أصحاب المصانع والكتيبة الخ ) والوكلاء ومن يتجرون في هذه الصناعة . ولكن الأرقام لا تشمل منتجي الآلات الصغيرة كالآلات الحياكة ولا منتجي العدد التي تستعمل في الآلات العاملة مثل المغازل الخ . وكان المجموع الكلى للمهندسين المدنيين ٣٢٢٩ (٣) بما أن الحديد من أهم المواد الخام أذكر أن عدد عمال هذه الصناعة بانجلترا وويلز بلغ ١٢٥,٧٧١ (١٨٦١) منهم ١٢٣,٤٣٠ من الذكور ، ٢٣٤١ من الإناث ، ومن الأولين ٨١٠ ، ٣٠ دون سن العشرين ، ٩٢,٦٢٠ فوق هذه السن .

مطلقاً أن التقدم الهائل في غزل القطن أدى إلى توسيع مزارعه بالولايات المتحدة وبذا شجع لا تجارة الرقيق الإفريقية بحسب بل وكذلك تربية العبيد الى صارت من الصناعات الرئيسية في دول العبيد الواقعة على الحدود . لقد ارتفع عدد العبيد بالولايات المتحدة من ٦٩٧,٠٠٠ ( حسب أول إحصاء عمل سنة ١٧٩٠ ) إلى ٤ ملايين ( ١٨٦١ ) . وبالمثل سبب قيام الإنتاج الآلي في صناعة المنسوجات الصوفية تحويل الأراضي الزراعية إلى مراعي للأغنام بالتدرج مما ترتب عليه إخراج العمال الزراعيين بالجملة من الأرض فأصبحوا فائضين عن الحاجة ، وفي الوقت الذي نكتب فيه هذا تخضع إرلنده لهذه العملية إذ في السنوات العشرين الأخيرة ( منذ ١٨٤٠ ) نقص سكانها بما يقرب من النصف ولا يزال التناقص آخذاً مجراه لكي يهبط عدد السكان إلى الحد الذي يكون أكثر ملاءمة لمصالح الأراضي الإيرلنديين وأصحاب مصانع المنسوجات الصوفية من الإنجليز .

حينما تستخدم الآلات في أي من المراحل الأولى أو الوسطى في عملية العمل قبل أن يتم صنع الشيء ، تتزايد غلة المادة في تلك المراحل وبذلك يزداد الطلب على العمل في الحرف أو الصناعات اليدوية التي يزودها الإنتاج بالآلات بما تحتاج إليه . فالغزل بالآلات جعله رخيصاً متوافراً إلى حد أن النساجين بواسطة الأنوال اليدوية استطاعوا في أول الأمر أن يشتغلوا طول الوقت بدون زيادة نفقاتهم مما سبب ارتفاع مكاسمهم<sup>(١)</sup> . لهذا تدفق العمال على صناعة نسج القطن وانتهى الأمر بأن النساجين البالغ عددهم ٨٠٠,٠٠٠ والذين يرجع وجودهم إلى آلات الغزل ( jenny, throstle, mule ) ، طردوا من عملهم بواسطة النول البخاري . كذلك بفضل وفرة القماش المصنوع بالآلة استمر عدد التريزة والخياطات في الزيادة إلى أن اخترعت آلة الخياكة .

وبقدر ما تزداد المواد الخام والمنتجات المتوسطة وأدوات العمل الخ في كميته حين يتم إنتاجها بواسطة الصناعة الميكانيكية بمساعدة مقدار أقل نسبياً عن ذي قبل ، فان صياغة (صنع) هذه المواد الخام والمنتجات المتوسطة تنقسم فروعاً لاعد لها ومعنى هذا أن فروع الإنتاج الاجتماعية تصبح أكثر عدداً وتنوعاً . فالصناعة الميكانيكية تسير بالتقسيم الاجتماعي للعمل

(١) ، في نهاية القرن الماضي وبداية الحالى بلغت أرباح أسرة من أربعة أشخاص بالنين ومغطين ٤ جنينات في الاسبوع على أساس العمل ١٠ ساعات في اليوم . وإذا كان هناك ضغط على العمل استطاعت الأسرة أن تكسب أكثر من ذلك ... لقد كانوا من قبل ذلك يماسون عدم كفاية المعروض من النول ، ، ( جاسكيل ص ٢٥ - ٢٧ ) ( م - ٢٥ )

الى حد أبعد كثيراً جداً مما تفعل الصناعة اليدوية ، لأنها تزيد إلى حد أبعد إنتاجية الصناعات التي تغزوها أكثر مما فعلت الصناعة اليدوية .

والنتيجة المباشرة للآلات أنها تزيد فائض القيمة وتزيد في الوقت نفسه مجموع المنتجات التي يتجسم فيها فائض القيمة . وإلى جانب عملها على زيادة المادة التي تعيش عليها الطبقة الرأسمالية وأذناها فانها تعمل كثيراً على تكبير هذه الطبقات الاجتماعية . فثروتها المتزايدة وكون عدد أصغر نسبياً من العمال يتطلبهم الآن لإنتاج ضروريات الحياة ، يؤديان من جهة إلى نشوء حاجات جديدة مترفة ، ومن جهة أخرى إلى ظهور وسائل إشباع هذه الحاجات . يتحول قدر أكبر من المنتج الاجتماعي إلى منتج فائض ، وجانب متزايد من هذا المنتج الفائض يعاد إنتاجه ويستهلك بطرق أكثر سفسطة وتنوعاً . وبعبارة أخرى نجد زيادة في إنتاج أدوات الترف (١) ، وهذه السفسطة وهذا التنوع في المنتجات ينشئان كذلك من العلاقات الجديدة في السوق العالمية وهي العلاقات التي تخلفها الصناعة الكبيرة . لا يقف الأمر عند حد تبادل مقادير أكبر من أدوات الترف الأجنبية بالمنتجات المحلية ، بل يضاف إلى ذلك أن مقادير أكبر من المواد الأولية والمنتجات المتوسطة تستخدم كأدوات إنتاج في الصناعات المحلية . ونظراً لهذه الأحوال الجديدة في السوق العالمية يتزايد الطلب على العمل في صناعة النقل التي تنقسم أقساماً فرعية عدة (٢) .

وازدیاد الطلب على أدوات الإنتاج ووسائل العیش الى جانب هبوط نسبي في عدد العمال ، يؤدي إلى امتداد العمل في نواح من الصناعة لا توتق منتجاتها كالترع والأحواض والأنفاق والجسور الخ ، ثمارها إلا في المستقبل البعيد . وعلى أساس الآلات أو كنتيجة للثورة الصناعية العامة التي أحدثتها الآلات ، تنشأ فروع جديدة تماماً من الإنتاج وبالتالي ميادين عمل جديدة . ولكن نصيب هذه في الإنتاج الكلي أبعد من أن يكون هاماً حتى في أعظم البلدان نمواً وتقدماً . وعدد العمال الذين يشتغلون فيها يتناسب تناسباً مباشراً مع ما تولده من الطلب على أبسط أنواع العمل اليدوي . ومن الصناعات الرئيسية التي من هذا النوع اليوم مصانع الفساز والتلغراف والتصوير الفوتوغرافي والملاحة البخارية والسكك الحديدية . ويدل إحصاء سنة ١٨٦١ على أنه كان بانجلترا وويلز ١٥٠٢١١ شخص في صناعة

(١) أظهر لنا انجلز في كتابه ( حالة الطبقة العاملة ... ) سوء حال الكثيرين من العمال المشتغلين في إنتاج

الكاليات وأدوات الترف ، وتستطيع الحصول على تفاصيل أوفى عن هذا الموضوع من تقارير لجنة تدخيل الاطفال .

(٢) بلغ عدد الذين يعملون ( ١٨٦١ ) في البحرية التجارية بانجلترا وويلز ٩٤٠٦٦٥ شخصاً .

الغاز، ٢٣٦٩ في التلغرافات، ٢٣٦٦ في التصوير الفوتوغرافي، ٣٥٧٠ في السفن البخارية .  
٧٠,٥٩٩ في السكك الحديدية منهم ٢٨,٠٠٠ من غير الحاذقين وهيئة الإدارة والكتابة . وعلى  
ذلك يبلغ مجموع جميع الأفراد المشتغلين في هذه الصناعات الخمس ٩٤,١٤٥ .

وأخيراً، نظراً لزيادة الإنتاجية زيادة تدعو إلى الدهشة في ميدان الصناعة الكبيرة  
( مصحوبة بزيادة استغلال قوة العمل في كافة مجالي الإنتاج الأخرى ) ففي الإمكان استخدام  
نسبة متزايدة من الطبقة العاملة في أغراض غير إنتاجية وهذا تعود إلى الظهور طبقة الأرقام  
المنزلية القديمة تحت اسم جديد وهو « الخدم »، من كلا الجنسين . وحسب إحصاء ١٨٦١ كان  
عدد سكان إنجلترا وويلز ٢٠,٠٦٦,٢٤٤ منهم ٩,٧٧٦,٢٥٩ من الذكور ، ١٠,٢٨٩,٩٦٥  
من الإناث . وإذا طرحنا من هذا الرقم عدد أولئك الذين يحول كبر أو صغر سنهم دون  
قيامهم بالعمل ، والنساء والأحداث والأطفال وغير المنتجين ، والأشخاص الذين يشتغلون  
بالمسائل الفكرية كوظني الحكومة ورجال الدين والمحامين والجنود الخ ، والذين ينحصر  
عملهم في استهلاك عمل الغير على هيئة ريع أرض أو فائدة الخ ، وأخيراً الفقراء الذين يتناولون  
الإعانات ثم المتشردين والمجرمين الخ ، لتبقى لدينا ٨ ملايين شخص من الجنسين ومن كافة  
الأعمار بما فيهم الرأسماليون الذين يشتغلون فعلاً في التجارة والمالية وما إليهما . ومن هذه  
الملايين الثمان نجد الآتي :-

#### أشخاص

١٠٠٩٨٠٢٦١	{	عمال زراعيون ( بما فيهم الرعاة وخدم المزارع والخادمت اللاتي يعشن في بيوت المزارعين )
٦٤٢٠٦٠٧ ( منهم ١٧٧,٥٩٦ من الذكور فوق سن الثالثة عشرة )	{	المشتغلون في مصانع القطن والصوف والكتان والقنب والحريير والجوت ، وفي عمس الجوارب والدنتلا بالآلات ) .
٥٦٥,٨٣٥	{	المشتغلون في مناجم الفحم والمعادن .
٣٩٦,٩٩٨ ( منهم ٣٠٠,٥٠١ من الإناث )	{	في معامل الصناعات المعدنية ( أفران الصهر الخ ) وفي الصناعات المعدنية .
١,٢٠٨,٦٤٨ (١)	{	طبقة الخدم .

(١) ومجموع لأشخاص الذين يشتغلون في مصانع المنسوجات والمناجم عددهم ٨,٤٤٢ ١,٢٠٨، والذين يعملون في =

## (٧) نظام المصانع يجتذب العمال ويؤثر بهم

### الأزمة التي هدمت في تجارة القطن

يعترف جميع الاقتصاديين من لهم وزن بما لا استخدام الآلات من آثار مدمرة بالنسبة لعمال الحرف والصناعات اليدوية القديمة التي تأخذ الآلات في منافستها، وتراهم - باستثناء نفر قليل منهم - ينعون ما يرضخ له عمال المصانع من عبودية . ولكن ما الذي يخشونه في النهاية ، إنهم ليصرحون أنه بعد انقضاء حكم الإرهاب الذي تتميز به الآلات حين يبدأ استخدامها ويتسع نطاقه ، تنتهي الآلات بزيادة أرقاء العمل ! بلى ، يلذ للاقتصاد السياسي أن يعلن هذه النظرية السكرية وهي أنه بعد انقضاء فترة من النمو وفوات مرحلة انتقال ، أقصر أم أطول ، يصبح في استطاعة المصنع القائم على أساس إنتاج الآلة والذي بلغ أتم مراحل النضج - أن يستغل من العمال عدداً أكبر من العدد الذي أتى به في الأصل إلى عرض الطريق<sup>(١)</sup> . (وهي نظرية كريهة في نظر ذوي الميول الإنسانية ، حتى لو اعتقدوا أن الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج مقدر له الدوام ) .

==مصانع النسيج والصناعات المدنية ١٠٠٣٩,٦٠٥ والعدد في كلتا الحالتين أقل من عدد المشتغلين بالخدمة المنزلية ...  
يألفها من نتيجة رائعة ولدها الاستغلال الرأسمالي للآلات الميكانيكية !

(١) ومع هذا يرى Ganilh أن النتيجة النهائية للصناعة الميكانيكية أنها تسبب نقصاً مطلقاً في عدد أرقام العمل من يمتطع على حسابهم أن يعيش عدد متزايد من يدهم . القوم الأمناء وأن يعوا ، قائلتهم لبدغ الكمال ، . وبقدر ضآلة فهمه لحركة الإنتاج إلا أنه على أي حال يشعر أن الآلات لا بد أن تكبرن نظاماً ذات نتائج ضارة إذا كان استعمالها يحول الماملين إلى فقراء مستجدين ، ولكن تطورها لا يلبث أن يعيد إلى الحياة عدداً من أرقاء العمل أكثر من ذلك الذي قضت عليه وقتلته . ولا نستطيع أن نترك تماماً بلاهة هذا الرأي إلا بأن نتمن أنواله ذاتها . . . . . نقص الطبقات التي حكم عليها بأن تدمر وتستهلك ، وتضعاف الطبقات التي توحه العمل والذي تعمل على الترفيه والتخفيف عن المساكين . كلهم . . . . . كما تستحوذ على كافة المزايا الناجمة من خفض نفقة العمل ، ومن وفرة المنتجات ، ومن رخص سلع الاستهلاك . فمن هذا الاتجاه يرتفع الجنس البشري إلى أعلى تصورات البقرية ، وينفذ إلى أعماق الدين الخفية ، ويقيم قواعد الأخلاق اللئيمة . . . ( وهي الفوائد التي بمقتضاها تستحوذ الطبقات العاملة على كافة المزايا الخ ) ، وقوانين الحرية ، ( والمفروض أنها الحرية التي بمقتضاها يحكم على طبقات معينة ، بأن تدمر وتستهلك ) ، والقوة والطاعة والدولة والواجب والانسانية ، . . .

Des Systèmes d'économie politique, etc., second edition, Paris, 1821, vol. 11, p. 224. See also p. 212.

حقيقة نلاحظ في حالات معينة كما في مصانع الصوف والحريز الإنجليزية أنه في مرحلة مخصوصة من النمو والتطور يكون الامتداد العظيم في المصانع مصحوباً بنقص مطلق - لانسبي حسب - في عدد العمال فيها . في سنة ١٨٦٠ أمر البرلمان بإجراء تعداد خاص لجميع المصانع بالمملكة المتحدة فذكر المفتش بيكر أن منطقة إشرافه (وتشمل لانكشير ، شيشير ، يوركشير) بها ٦٥٣ مصنعاً في ٥٧٠ منها : أنوال بخارية ٨٥٠٦٢٢ ، مغازل ربما فيها مغازل الازدواج) ١٤٦١٩١٩١٤٦ ، قوة بخارية ٢٧٤٣٩ (حصاناً بخارياً) ، قوة مائية ١٣٩٠ حصاناً بخارياً . مستخدمون ٩٤١١٩ . وفي سنة ١٨٦٥ صارت الأرقام هكذا على التوالي : ٩٥١٦٣ ، ٣١٠٢٥٠٧٠٠ ، ٢٨٠٩٢٥ ، ١٤٤٥ ، ٨٨٠٩١٣ ، ومن هذا يرى أنه خلال تلك الفترة بلغ النقص في عدد الأنوال البخارية ١١ / . والمغازل ٣ / . والقوة البخارية ٥ / . ، في عدد المستخدمين ٥٠ / (١) وفيما بين ١٨٥٣ ، ١٨٦٢ حدث توسع كبير في الصناعة الصوفية الميكانيكية بينما ظل عدد عمالها ثابتاً ، وهذا يرينا إلى أي حد حل استخدام آلات جديدة محل عمل مرحلة سابقة (٢) . وفي حالات معينة تكون الزيادة في عدد عمال المصانع ظاهرة فقط ، وسببها ضم القروع المساعدة في الصناعة تدريجياً ، وليس توسيع نطاق المصانع القائمة . ومثال ذلك أن « الزيادة في الأنوال البخارية وعدد من تستخدمهم من العمال في صناعة القطن (البريطانية) فيما بين ١٨٣٨ ، ١٨٥٦ كان السبب فيها امتداد هذا الفرع من الصناعة . أما في الصناعات الأخرى فالسبب استخدام القوة البخارية في أنوال نسج السجاجيد والدتلا والتيل وهي الأنوال التي كانت تدار قبلاً بواسطة الإنسان ، (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٦) . ومن هنا كانت الزيادة في عدد عمال المصانع في تلك الحالات مجرد تعبير عن نقص

(١) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٥٨ وما بعدها - ولكن في الوقت نفسه كانت الوسائل لاستخدام عدد متزايد من العمال موجودة على هيئة مصانع جديدة تدرها ١١٠ وبها ١١٠٦٢٥ من الأنوال البخارية ، ٦٢٨١٧٥٦ من المغازل ٢٦٩٥٠ من الأحصنة البخارية ( من القوة البخارية والقوة المائية ) ، شرحه ، ، .

(٢) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٧٩ - في ختام ديسمبر سنة ١٨٧١ قال مفتش المصانع أ . روجر اف في محاضرة ألقاها في New Mechanics Institution والذي ، استرعى اهتباى منذ زمن ما طرأ من التغيير على مظهر مصانع الصوف . فقد كانت من قبل مملأ بالنساء والأطفال ، أما الآن فيبدو كأن الآلات تقوم بالعمل كله . هنا سألت أحد رجال الصناعة تفسيراً لهذه الظاهرة فقال : في ظل النظام القديم كنت أستخدم ٦٣ شخصاً ، وبعد استعمال الآلات الجديدة خفضت عدد الأيدي العاملة إلى ٢٣ ثم استطعت بعد ذلك أن أهبط العدد الأخير إلى ١٣ نتيجة لتغييرات جديدة واسعة النطاق ، ، .

في عدد العمال السكلى. وأخيراً نلاحظ أن هذه الإحصائيات تغفل هذه الحقيقة وهى أنه فى كل مكان (عدا صناعات المعادن) نجد العناصر الغالبة التى تتكون منها طبقة عمال المصانع عبارة عن الأحداث (من لم يبلغوا الثامنة عشرة) والنساء والأطفال. ولهذا من السهل أن ندرك أنه برغم أن أساليب الإنتاج الآلية تحل محل جماهير من العمال فعلا، فقد يحدث بفضل بناء معامل جديدة أو توسيع الموجود منها فى صناعة مدبوغة أن يصبح عمال المصانع فى النهاية أكثر عدداً من عمال الصناعة اليدوية أو رجال الحرف اليدوية ممن أخرجتهم الآلات فى الأصل من أعمالهم وحلت محلهم. لنفرض مثلاً أنه فى ظل طريقة الإنتاج القديمة يستخدم كل أسبوع رأس مال قدره ٥٠٠ جنيهه يتكون من ٢ رأس مال ثابت، ٣ رأس مال متغير بمعنى أن ٢٠٠ جنيهه تخصص لأدوات الإنتاج، ٣٠٠ جنيهه تنفق على قوة العمل. (وليسكن باعتبار جنيه واحد عن كل رجل). فإذا استخدمنا الآلات تعدل تكوين رأس المال السكلى. لنفرض أن ٤ رأس مال ثابت والخمس عبارة عن رأس مال متغير أى أن ١٠٠ جنيهه تنفق على قوة العمل. فعلى ذلك يكون ثلثا العمال الذين كنا نستخدمهم قبلاً قد طردوا. فإذا اتسع المصنع بحيث أنه مع ثبات الأحوال الأخرى — يرتفع رأس المال من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيهه، وهنا يصبح عدد العمال ثلاثمائة أى كما كان قبل انثورة الصناعية. وإذا زاد رأس المال بعد ذلك ٢٠٠٠ جنيهه صار لدينا ٤٠٠ عامل أى بزيادة الثلث عما كان عليه الحال فى ظل طريقة الإنتاج الأصلية. لقد حدثت زيادة مطلقة قدرها ١٠٠ فى عدد العمال، ولكن حدث نقص نسبي قدره ٨٠٠ أى بالنسبة إلى رأس المال السكلى ذلك أنه فى ظل الأحوال القديمة كان رأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيهه يهيم عمالاً إلى ١٢٠٠٠ عامل بدلاً من ٤٠٠، ومن هذا نرى أن النقص النسبي فى عدد العمال المستخدمين يتمشى مع الزيادة المطلقة فى عددهم. لقد فرضنا فى المثال السالف الذكر أنه بينما يزداد رأس المال السكلى لا يطرأ تغيير على تكوين عنصره بسبب حدوث أى تغيير فى أحوال الإنتاج. ولكننا علمنا أنه مع أى تقدم فى طريقة الإنتاج بالآلة يزداد رأس المال الثابت (أى الجزء المكون من الآلات والمواد الخام الخ) بينما ينقص الجزء المتغير (الذى ينفق على قوة العمل). ونعلم كذلك أنه ما من نظام إنتاج نجد فيه التحسينات مستمرة وتكوين رأس المال عرضة لأمثال هذه التغييرات السريعة كما فى نظام المصانع. ولكن هذه التغييرات تتخللها فترات توقف لا يحدث فيها تغيير خلاف الامتداد السكى على الأساس الفنى القائم. فى مثل هذه الفترات يزداد عدد العمال المستخدمين. فى سنة ١٨٣٥ كان المجموع السكى لعمال مصانع القطن والصوف والكتان والحريز بالمملكة المتحدة ٣٥٤,٦٨٤ فقط بينما بلغ عدد الغزالين على الأنوال البخارية (من الجنسين ومن سن



الثامنة فافوقها) ٢٣٠٠٠٠٠٠ ( ١٨٦١ ) . وبالتأكيد لا تبدو هذه الزيادة كبيرة حين نتذكر أنه في سنة ١٨٣٨ بلغ عدد الغزاليين على الأنوال اليدوية بإنجلترا ٨٠٠٠٠٠٠ ( بما في ذلك أفراد أسرهم ، يشتغلون معهم )<sup>(١)</sup> ؛ ولا نقول شيئاً عن عدد الغزاليين على الأنوال اليدوية في آسيا وفي القارة الأوربية ممن أخرجهم النول البخارى من العمل .

وفي الملاحظات الإضافية القلائل التي سأوردها ، سأشير إلى أحوال مادية محسوسة ظلت حتى الآن خارج نطاق عرضنا النظرى للوضوع .

طلما اتسع نطاق الصناعة الميكانيكية في أى فرع من الصناعة على حساب الحرف اليدوية القديمة أو نظام الصناعة اليدوية فإن تقدمها الظاهر محقق كتقدم الجيش المزود بالبنادق الحديثة أمام آخر لا يملك من السلاح سوى السهام والرمح . هذه الفترة التي تقوم فيها الآلة بغزو الميادين التي تعمل فيها ذات أهمية حاسمة نظراً للأرباح العالية بشكل غير معتاد والتي يمكن جنبها في مثل هذا العهد . هذه الأرباح لا يقتصر أمرها على أنها مصدر للأسراع بعملية التجميع الرأسمالى ، بل إنها لتجذب إلى ذلك المجال المحبوب للإنتاج جانباً كبيراً من رأس المال الاجتماعى الإضافى الذى يتكون باستمرار ويبحث دوماً عن وجوه جديدة للاستثمار . هذه المزايا الخاصة التي تنسبها تلك الفترة للافتتاحية تتجدد باستمرار في فروع الإنتاج التي تدخلها الآلات لأول مرة . ولكن بمجرد أن يبلغ نظام المصانع قدراً طيباً من الإتساع والانتشار والنضوج ، وبعبارة أخرى بمجرد أن تقوم الآلات بإنتاج أساسه الفنى ( الآلات ) ، وبمجرد أن يتعرض استخراج الفحم والحديد وصياغة المعادن وتغيير نظام النقل إلى انقلاب فيها — وبكلمة واحدة ، بمجرد أن تستقر قواعد الأحوال الإنتاجية العامة الملائمة للصناعة الكبيرة . فإن هذه الطريقة في الإنتاج تكسب مرونة أى مقدرة على الامتداد المفاجئ السريع لا تحد منها سوى القيود التي يفرضها عرض المواد الأولية وطاقة الأسواق . ولكن لا تستطيع الآلات أن تسبب زيادة مباشرة في مورد المواد الأولية . ومثال ذلك أن اختراع الحلج أدى إلى زيادة في إنتاج القطن الخام<sup>(١)</sup> . ومن جهة أخرى نرى أن رخص المنتجات التي تصنعها الآلات ، والانقلاب في طرق النقل

---

(١) شكلت لجنة ملكية للتحقيق في مسألة الآلام التي يعانيها النساجون بالأنوال اليدوية ، ورغم الاعتراف بما يقاسرون من ضيق وإبداء الأسف له ، ترك أمر تحسين حالتهم للظروف وتقلبات الزمن بما نأمل الآن ( بعد عشرين عاماً ) ، أن يكون قد بحا آلامهم ويؤسهم تقريباً ، ومن المحتمل أن يكون ذلك بفضل اتساع نطاق استخدام النول البخارى في الوقت الحاضر ، ، — تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٥ .

(٢) ونصنف في الكتاب الثالث طرفاً أخرى تؤثر بها الآلات في إنتاج المواد الخام .

المواصلات ، يصبحان أساحة لغزو الأسواق الأجنبية . حين تدمر الآلات إنتاج الحرفة اليدوية في البلاد الأخرى فإنها تحوّلها إلى ميادين تمدّها بالمادة الأولية ، وهكذا أرغمت جزر الهند الشرقية على إنتاج القطن والصوف والقنب والجوت والنيلة الخ لبريطانيا العظمى (١) . وكما أنه في البلاد التي تستقر فيها الصناعة الكبيرة تصبح أعداد من العمال فائضة عن الحاجة ، فكذلك ينمى تقدم الصناعة الميكانيكية الهجرة واستعمار البلاد الأجنبية التي تصير مواطن لإنتاج ما تحتاج إليه الدولة الأصلية من مواد أولية وهذه الطريقة توافرت استراليا مثلا على إنتاج الصوف (٢) . وهنا ينشأ تقسيم دولي جديد للعمل بحيث تصبح بلاد المواطن الرئيسية للصناعة الميكانيكية وتتحول أخرى إلى الانتاج الزراعي . هذا الانقلاب ترتبط به تغييرات انقلابية في الزراعة لا حاجة بنا إلى بحثها في هذا الموضوع (٣) .

وبناء على اقتراح من المستر غلادستون أمر مجلس العموم في ١٧ فبراير سنة ١٨٦٧

(١) صادرات القطن والصوف من الهند إلى بريطانيا العظمى مقدرة بالأرطال

١٨٤٦	١٨٦٠	١٨٦٥	
٣٤٠٥٤٠٠١٤٣	٢٠٤٠٩٤١٠١٦٨	٤٤٥٠٩٤٧٦٠٠	القطن
٤٠٥٧٠٠٥٨١	٢٠٠٢١٤٠١٧٣	٢٠٠٦٧٩٠١١١	الصوف

(٢) صادرات الصوف إلى بريطانيا العظمى من : - ( مقدرة بالأرطال )

١٨٤٦	١٨٦٠	١٨٦٥	
٢٠٩٥٨٠٤٥٦	١٦٠٥٧٤٠٣٤٥	٢٩٠٩٢٠٠٦٢٣	مستعمرة الرأس
٢١٠٧٨٩٠٣٤٦	٥٩٠١٦٦٠٦١٦	١٠٩٠٧٣٤٠٢٦١	أستراليا

(٣) إن تقدم الولايات المتحدة ذاتها الاقتصادي من تمار الصناعة الكبيرة في أوروبا وبخاصة إنجلترا . واليوم ( ١٨٦٦ ) يجب اعتبار الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية مستعمرة أوربية .

صادرات القطن من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى ( بالأرطال )

١٨٥٢	١٨٥٩	١٨٦٢	١٨٤٦
٧٦٥٠٦٣٠٠٥٤٣	٩٦١٠٧٠٧٠٢٦٤	١٠١١٥٠٨٩٠٦٠٨	٤٠١٠٩٤٩٠٣٩٣

بإجراء إحصاء عن المقادير المكلية من الحبوب والقمح والدقيق من جميع الأنواع التي استوردتها وصدرتها المملكة المتحدة فيما بين ١٨٣١ - ١٨٦٦ ، وتجسد في ( صحيفة ٣٩٤ ) خلاصة نتائج الإحصاء ، وقد أوردنا الدقيق بمقيار أرباع القمح .

إن الطاقة الكبيرة على الامتداد التي يتميز بها نظام المصانع ، والطريقة التي بها يزيد من الإنتاج بخطوات سريعة ، واعتماده على السوق العالمية - تقول إن في هذا كله دافعاً على تنمية الإنتاج فتمتلئ الأسواق ، ويتلو ذلك أن يصبح الطلب غير متلاءم نسبياً مع الإنتاج وبذا تتعرض الصناعة للشلل . وتصبح حياة الصناعة وقد تميزت بفترات متتالية من النشاط المعتدل ، الرخاء ، الإفراط في الإنتاج ، الأزمة ، والركود . وبفضل هذا التوالى الذي يترى في حلقات الدورة الصناعية فإن ما تفرضه الصناعة الميكانيكية على عمل العامل من عناصر عدم اتئاً كدوا الاستقرار تصبح الآن مظاهر عادية مألوفة . وإذا استثنينا فترات الرخاء ألفينا الرأسماليين في تنافس عنيف دائم فيما بينهم في سبيل الحصول على مكان بالسوق ، ويتناسب حجم نصيب كل منهم تناسباً مباشراً مع رخص منتجه . هذه الحاجة إلى الرخص تسبب تنافساً بين الرأسماليين في

صادرات الحبوب الخ من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى

١٩٦٢	١٨٥٠	بالهنددويت
٤١٠٣٣٠٣٥٠	١٦٠٢٠٢٠٣١٢	القمح
٦٠٦٢٤٠٨٠٠	٢٠٦٦٩٠٦٥٣	القمير
٤٠٤٣٦٠٩٩٤	٢٠١٧٤٠٨٠٦	القرطم
٧٠١٠٨	٣٨٨١٧٤٩	الشوفان
٧٠٢٠٧٠٣١١	٢٠٨١٩٠٤٤٠	الدقيق
١٩٠٥٧١	١٠٠٥٤	Buckwheat
١١٠٦٩٤٠٨١٨	٥٠٤٧٣٠٦٦	الذرة
٧٠٦٧٥	٢٠٠٣٩	Bere أو Bigg (نوع من الشعير)
١٠٠٢٤٠٨٢٢	٨١١٠٦٢٠	الحصص
٢٤٠٣٧٠١٣٧	١٠٨٣٢٠١٧٢	الفول
١٤٠٠٧٣٠٣٥١	٢٠٠٣٦٥٠٨٠٦	المجموع الكلى

استخدام آلات أكثر تحسيناً قادرة على أن تحل محل قوة العمل ، وفي تطبيق وسائل جديدة للانتاج . وعلاوة على ذلك تأتي اللحظة التي يحاولون فيها خفض ثمن السلع عن طريق انقاص الأجور دون قيمة قوة العمل . (١)

فترات كل منها خمس سنوات ، وسنة ١٨٦٦

١٨٤٦—٥٠	١٨٤١—٤٥	١٨٣٦—٤٠	١٨٣١—٣٥	المتوسط السنوي
٧٧٦,٥٥٣	٢,٨٤٣,٨٦٥	٢,٣٨٩,٧٣٠	١,٠٩٦,٣٧٣	الوارد ..... (بالربع)
١,٥٥,٤٦١	١,٣٩,٠٥٦	٣٥١,٧٧٠	٢٣٥,٣٦٣	المصادر ..... (بالربع)
٨,٦٢١,٠٩٦	٢,٧٠٤,٨٠٩	٢,١٣٧,٩٥٩	٨٧١,١١٠	زيادة الوارد على الصادر
<b>السكان</b>				
٢٧,٧٩٧,٥٩٨	٢٧,٢٦٢,٥٦٩	٢٥,٩٢٩,٥٠٧	٢٤,٢٦١,١٠٧	المتوسط السنوي في كل فترة
٠,٣١٠	٠,٠٩٩	٠,٠٨٢	٠,٣٦	متوسط الكمية من التمخ الخ (بالربع) والذي يستهلكه الفرد زيادة عما يستهلك من الانتاج المحلي
١٨٦٦	١٨٦١—٦٥	١٨٥٦—٦٠	١٨٥١—٥٥	المتوسط السنوي
١٦,٤٥٧,٣٤٠	١٥,٠٠٩,٨٧١	١٠,٩٢٦,٢	٨,٣٤٥,٢٣٧	الوارد ..... (بالربع)
٢١٦,٢١٨	٣,٢٠٧,٥٤	٣٤٠٠,٥٠	٣,٧٠٤,٩١	المصادر ..... (بالربع)
١٦,٢٤١,١٢٢	٢٤,٧٠٧,١١٧	١,٠٥٧٢,٤٦٢	٨,٠٣٧,٧٤٦	زيادة الوارد على الصادر
<b>السكان</b>				
٢٩,٩٣٥,٤٠٤	٢٩,٣٨٤,٤٦٠	٢٨,٣٩,٥٤٤	٢٧,٥٧٢,٩٢٣	المتوسط السنوي في كل فترة
٠,٥٤٣	٠,٥٤٣	٠,٣٧٢	٠,٢٩١	متوسط الكمية من التمخ الخ (بالربع) والذي يستهلكه الفرد زيادة عما يستهلك من الانتاج المحلي

(١) في يولييه سنة ١٨٦٦ رفع الخدامون في ليستر القماساً إلى Trade Societies بالتجزئة وفيما يلي بعض ما جاء فيه « منذ عشرين عاماً تعرضت صناعات الأحمذية في ليستر لانتاج سببه استعمال التسمير بدلا من التفرير ، وكان في الامكان إذ ذاك الحصول على أجور طيبة ، وتنامت الشركات المختلفة في أيها تنتج أفض الأناوع ، ولكن ما لبثت =

والزيادة في عدد عمال المصنع تسببها زيادة أسرع ومتناسبة في مبلغ رأس المال المستثمر في المصانع ، ولكن هذه العملية تستمر فقط خلال فترات الرخاء والركود من الدورة الصناعية ، وفضلا عن هذا فيتها تتوقف باستمرار بسبب التقدم التقني الذي يحل أحيانا محل العمال وأحيانا يطردهم من المصنع بصفة واقعية . هذه التغييرات من حيث الكيف والتي تصيب الانتاج بالآلة تعمل باستمرار على طرد العمال من المصنع أو إغلاق أبوابه دون العمال الجدد . بينما مجرد امتداد كمي بحث المصانع يؤدي إلى استخدام عمال جدد وهي عملية تسير جنباً إلى جنب مع عملية طرد الآخرين . وهكذا العمال عرضة باستمرار للطرد والجناب ، وفي الوقت نفسه هناك تغييرات غير منقطعة في جنس هذه الفرق المجتدة وعمرها ومهارتها . وفي استطاعتنا أن نتخيل مصير عامل المصنع إذا قمنا باستعراض سريع لما حدث في الصناعة القطنية في إنجلترا . ففيما بين ١٧٧٥ ، ١٨١٥ أصيبت هذه الصناعة بالركود لمدة خمس سنوات فقط ، وخلال هذه الفترة الأولى وطولها خمس وأربعون سنة كان لأصحاب المصانع الإنجليز احتكار الآلات والسوق العالمية . ثم أصيبت الصناعة بالركود ( ١٨١٥ - ٢١ ) وأعقبه رخاء في ١٨٢٣ ، وفي سنة ١٨٢٤ أُلغيت القوانين المعروفة باسم Combination Laws فالتسع نطاق نظام المصانع بوجه عام ، وفي سنة ١٨٢٥ حدثت أزمة وتميزت سنة ١٨٢٦ بانتشار اللقافة والاضطرابات بين عمال الصناعة القطنية ، ثم حدث تحسن معتدل سنة ١٨٢٧ وشهدت سنة ١٨٢٨ زيادة عظيمة في استعمال الأنوال البخارية والتصدير ، وزادت الصادرات

== المنافسة أن اتخذت شكلاً أوأأأأ وهو محاولة كل شركة أن تبيع بضمن دون ماتبع به غيرها ، وسرعان ما بدت النتائج العنارة لهذا العمل في خفض الأجور وكان الخفض سريعاً كسحاً بحيث أن شركات كثيرة تدفع الآن تلك الأجور التي كانت تدفعها من قبل . ومع هذا يبدو أن كل تغيير في مستوى الأجور تصعبه زيادة في الأرباح . وحتى أوقات الركود يستغلها أرباب المصانع لجنى أرباح استثنائية عن طريق خفض الأجور إلى أقصى حد وبعبارة أخرى عن طريق السرقة المباشرة لوسائل عيش العمال . ولا ضرب مثلاً لذلك ، والفقرة التي اعترفت اقتباساً تتق بالآزمة التي تعرضت لها صناعة نسيج الحرير في كوفرتي . ويبدو من المعلومات التي حصلت عليها من أرباب الصناعة والعمال أنه لا شك أن الهبوط في الأجور أعظم مما تقتضيه طبيعة المنافسة من جانب المنتجين الأجانب أو من ناحية الظروف الأخرى . . . . إذ تشتغل أغلبية النسيج بأجور خفضت بمقدار ٣٠ - ٤٠ ٪ . فنذ خمس سنوات كانت أجرة قطعة

بنس شلن بنس شلن

ألدتلا ٦ أو ٧ شلنات ، فأصبحت اليوم ٣ ٣ أو ٦ ٣ ، وثمن العمل الآخر الآن شلنان أو شلنان وثلاث بنسات مقابل ٤ شلنات وثلاث بنسات من قبل . ويبدو أن الخفض في الأجر قد سار إلى حد أهد ما هو ضروري للطلب الآخذ في الازدياد . والواقع أن الخفض في نفقة النسيج في حالة أنواع كثيرة من الشرائط ، لم يكن مصحوباً بهبوط مماثل له في ثمن بيع الصلعة المصنوعة ، — لجنة تشغيل الاطفال ، التقرير الخامس ١٨٦٦ ، ص ١١٤ رقم ٠١

سنة ١٨٢٩ إلى حد بالغ وبخاصة ما كان منها إلى الهند إذ فاق الصادر إليها في الأعوام السابقة . وفي ١٨٣٠ امتلأت الأسواق وعم أفتقر ثم حدث ركود مستمر فيما بين ١٨٣١ ، ١٨٣٣ . وفي هذا الوقت سحب احتكار التجارة مع الشرقيين الأوسط والاقصى ( الهند والصين ) من يد شركة الهند الشرقية . وشهد عام ١٨٣٤ امتداداً عظيماً للمصانع وفي استخدام الآلات وحدثت كذلك ندرة في العمل ، وشجعت قوانين الفقراء الجديدة هجرة العمال الزراعيين إلى الجهات الصناعية وجرى بالعدد الوفير من الأطفال من المقاطعات الزراعية إلى المدن . وذهت تجارة الرقيق الأبيض . وتميزت سنة ١٨٣٥ بأعظم الرخاء ولكن في الوقت نفسه كان الغزولون على الأنوال اليدوية يموتون جوعاً ، وساد الركود في ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ وحدثت أزمة أعقبتها انتعاش سنة ١٨٣٩ ، ولكن في سنة ١٨٤٠ حل الركود العظيم ووقعت الاضطرابات مما استدعى تدخل الجيش وقامى عمال المصانع شديداً في عام ١٨٤٠ ، ١٨٤٢ . وفي ١٨٤٢ طرد أصحاب المصانع العمال حتى يحملوا الحكومة على إلغاء قوانين الغلال ، وتدفع ألوف العمال على مدن لانكشير وبوركشير فطردهم الجيش وقدم زعمائهم للحاكم في لانكستر . وعم الفقر سنة ١٨٤٣ ثم حدث انتعاش سنة ١٨٤٤ وتلاه رخاء عظيم سنة ١٨٤٥ واستمر خلال الشهور الأولى من ١٨٤٦ ثم بدت علائم رد الفعل . ألغيت قوانين الغلال ووقعت أزمة في عام ١٨٤٧ وخفضت الأجور بمقدار ١٠٪ أو أكثر ، ودام الركود في سنة ١٨٤٨ ووضعت منشستر تحت حماية السلطات العسكرية . بعد ذلك حدث انتعاش ( ١٨٤٩ ) ، ورخاء ( ١٨٥٠ ) وتميزت سنة ١٨٥١ بهبوط في الأمن والأجور وانتشار الاضطرابات . وفي سنة ١٨٥٢ هدد أصحاب المصانع بأن يأتوا بعمال أجنب . ثم ارتفعت الصادرات سنة ١٨٥٣ . وحدثت في برستن اضطراب وانتشرت الفاقة لمدة ثمانية أشهر ، ثم حل الرخاء . سنة ١٨٥٤ وغمرت الأسواق . وفي سنة ١٨٥٥ انتهت أنباء الإفلاس من الولايات المتحدة وكندا وأسواق آسيا الشرقية . رخاء كبير سنة ١٨٥٦ ، وأزمة في ١٨٥٧ . بدأ التحسن سنة ١٨٥٩ . وزاد عدد المصانع ، وشهدت سنة ١٨٦٠ ذروة صناعة القطن الإنجليزية ، وامتلأت أسواق الهند وأستراليا وغيرها إلى حد أن الكميات المنتجة لم يتم تصريفها تماماً حتى سنة ١٨٦٣ . وقعت إنجلترا معاهدة تجارية مع فرنسا وحدث توسيع هائل في المصانع واستخدام الآلات ، وفي سنة ١٨٦١ استمرت فترة التوسع زماناً ثم جاء هبوط وشبت الحرب الأهلية الأمريكية وقل مقدار القطن الخام ، وأصبح الانهيار كاملاً فيما بين ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ .

ويستحق تاريخ المجاعة القطنية أن تتوسع بشأنه قليلاً ، ونرى من دراسة أحوال السوق العالمية في عامي ١٨٦٠ ، ١٨٦١ أن هذه المجاعة كانت ذات نفع بالنسبة إلى أصحاب

المصانع إلى حد ما ، وناقى الاعتراف بهذا فى تقارير غرفة منشستر التجارية وأعلن ذلك كل من المرستون ودرينى فى البرلمان . وأيدت الحوادث وجهة النظر هذه ( تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٣٠ ) . لاشك أنه من مصانع القطن البالغ عددها ٣٨٨٧ فى سنة ١٨٦١ كان كثير منها ذا حجم صغير . وجاء فى تقرير المفدش ا . رد جراف الذى شملت منطمة إشراده ٢١٠٩ مصنع كان ٢٩٢ منها أى ١٩٪ . تدار بقوة بخارية تقل عن ١٠ أحصنة بخارية لكل منها ، ٣٤٥ منها أو ١٦٪ . ذات قوة ما بين ١٠ ، ٢٠ حصاناً بخارياً ، وفى ١٧٣٢ منها قوة بخارية أكثر من ٢٠ حصاناً ( شرحه ص ١٩ ) . ولم تزد أغلبية المصانع الصغيرة عن أما كن بسيطة للغزل بنيت خلال الرواج الذى حدث سنة ١٨٥٨ والسنوات التالية وقد أقامها فى الغالب المضاربون الذين كان أحدهم يقدم القطن ، وآخر الآلات ، وثالث المباني ، ويدبرها جماعة من ذوى الموارد المالية الصغيرة . وقد ساء حال معظم هذه المصانع الصغيرة وكان من الممكن أن يصيبها نفس المصير أثناء الأزمات التجارية التى أوقعتها الأزمة القطنية ، وبرغم أن هذه المصانع الصغيرة تلك عدد المصانع الكلى إلا أن رأس مالها صغير بالنسبة إلى مجموع رأس المال المستثمر فى صناعة القطن . أما عن مدى التوقف فتدل الإحصائيات الصحيحة أنه فى أكتوبر سنة ١٨٦٢ تعطل من المغازل ٣٠٠٠٪ . ومن الأنوال ٥٨٪ . ويلاحظ أن هذه الأرقام خاصة بالصناعة بوجه عام ويجب تعديلها إذا تعلق الأمر بجهات خاصة . وكانت مصانع قليلة جداً تشتغل كل الوقت ( ٦٠ ساعة فى الأسبوع ) أما الأغلبية فتشتغل جزءاً من الوقت . وحتى فى حالة العدد الصغير نسبياً من العمال الذين يشتغلون كل الوقت وبمعدلات الأجور حسب نظام القطعة ، فقد أنقصت الأجور الأسوعية نظراً لاستخدام القطن الردى . محل الجيد . وإحلال القطن المصرى محل قطن سى أيلند فى معامل الغزل الرفيع ، وقطن سورات ( بشرق الهند ) محل القطن الأمريكى والمصرى ، والمزيج من نفاية القطن وسورات مكان القطن الخالص . وقصر ألياف قطن سورات وقذارته وسهولة تقطع فتنته واستخدام كافة أنواع المواد الثقيلة مكان الدقيقى الناعم فى تجميع خيوط السداة . كل هذه قللت من سرعة الآلات أو من عدد الأنوال التى يستطيع النساج الواحد الإشراف عليها ، وزادت من العمل بسبب العيوب فى الآلات ، وخفضت أجر القطعة بخفض الإنتاجية واشتغل العمال كل الوقت بقطن سورات فأضاعوا ٢٠٪ ، ٣٠٪ . وأكثر من ذلك . ويمكن أن نفهم بسهولة حالة العمال الذين كانوا يشتغلون ٣ ، ٣٠ ، ٤ أيام ( ولكن معظم أصحاب المصانع خفضوا أجر القطعة بنسبة ٥٪ ، ٧٠٪ ، أو ١٠٪ ) . أو ٦ ساعات فقط فى اليوم . وبعد أن حل تحسين نسبي فى سنة ١٨٦٣ لم يستطع كثير من النساجين والغزاليين الخ

بنس شلن بنس شلن بنس شلن بنس شلن  
أن يكسب الواحد منهم أكثر من ٤ ، ٣ ، ١٠ ، ٣ ، ٦ ، ٤ ، ١ ، ٥  
ه شلنات وبنس واحد الخ في الأسبوع (تقارير... ٣١ أكتوبر ١٨٦١ ص ٤١ - ٤٥) وحتى  
حينما كانت الأحوال السائدة بين النساكين داعية إلى الرئاء استخدم أصحاب المصانع قواهم في  
خفض الأجور .

وظل سيف إمكان الخفض معلقاً على رؤوس العمال كعقاب لهم على انحطاط نوع السلعة  
التامة الصنع وإن كان السبب في هذا رداءة المادة الأولية واستخدام آلات غير صالحة  
وهكذا . وحينما كان صاحب المصنع المؤجر للعامل في نفس الوقت تراه يدفع الإيجار  
باستقطاعه من هذه الأجور الهزيلة . ويحدثنا المفتش رد جراف عن عمال يدرون آلتين من  
نوع البغلة ويتقاضون أجراً قدره ٨ شلنات وأحد عشر بنساً في نهاية الأسبوعين مع اشتغالهم  
كل الوقت ، ومن هذا المبلغ يخضم رجل الصناعة إيجار مسكن العامل ولكنه يعيد إليه  
نصف الإيجار منه وبذا يأخذ هؤلاء العمال ٦ شلنات ، ١١ بنساً . وفي أما كن كثيرة .  
تراوحت أجور عمال هذا النوع من ٥ إلى ٩ شلنات في الأسبوع ، وأجور النساكين من  
شلنين إلى ٦ شلنات في الأسبوع ، وذلك خلال القسم الأخير من عام ١٨٦٢ ( شرحه ٣١  
أكتوبر ١٨٦٣ ص ٤١ - ٤٢ ) وحتى في حالة اشتغال العمال جانباً من الوقت كان الإيجار  
يستقطع من أجورهم ( شرحه ص ٥١ ) . ولهذا لا ندهش إذا انتشر نوع من حمى المجاعة في  
لاكشير . وثمت أمر آخر وهو الثورة التي حدثت في عملية الإنتاج على حساب العمال ،  
فأجريت التجارب على أجسامهم كتلك التجارب التي يجريها علماء الطبيعة على أجسام الضفادع .  
ويقول المستر رد جراف : ولو أني ذكرت مكاسب العمال الفعلية في المعامل المتعددة فهذا  
لا يستمتع أنهم يكسبون نفس المبلغ أسبوعاً بعد آخر ، فهم يخضعون للتقلبات الناجمة من  
التجارب التي يجريها رجال الصناعة باستمرار ... وترتفع مكاسب العمال وتهبط تبعاً لنوع  
القطن وما يترج به ، فأحياناً تكون ١٥٪ . من مكاسبهم السابقة وإذا بها تهبط في أسبوع أو  
اثنين من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ « ( شرحه ص ٥٠ - ٥١ ) . لم تجر هذه التجارب على حساب  
وسائل عيش العامل لحسب ، بل كان عليه أن يدفع الثمن من حواسه الخمس كلها . ويشكو  
العمال الذين يشتغلون بقطن سورات كثيراً ، وهم يذكرون لى أنهم حين يفتحون بالات القطن  
تتصاعد رائحة لا تطاق تسبب المرض ..... وفي غرف المزج والتشيط يتصاعد الغبار  
والقاذورات مما يسبب السعال وصعوبة التنفس ... وكذلك تحدث قذارة قطن سورات تهيجاً  
مما يسبب مرضاً للجسم ... ونظراً لقصر الألياف يُستخدم مقدار كبير من الغراء الحيواني .



والنباقي ... والنزلة الشعبية أكثر انتشاراً بسبب الغبار . وحين يخرج النسيج اللحمة من المكوك تنكسر وهذا يسبب المرض وسوء الهضم ، ( شرحه ص ٩٢-٩٣ ) . وكان استخدام المواد الثقيلة مكان الدقيق مصدر ثراء لأصحاب المصانع المحترمين إذ مكثهم ذلك من زيادة وزن الغزل ، وبذلك تزن ١٥ رطلا من المادة الأولية ٢٦ رطلا بعد غزلها ، ونقرأ ما يلي في تقارير مفتشى المصانع (٣٠ أبريل ١٨٦٤) : إن التجارب استفادت من هذا الإجراء . لقد سمعت من مصدر طيب عن قماش وزنه ٨ أرطال مصنوع من ١/٥ رطل من القطن ، ٢/٣ رطل من الغراء ، وعن قماش وزنه ١/٥ رطل منها رطلان من الغراء . وفي أنواع أخرى من الأقمشة أضيف أحياناً نحو ٥٠ ٪ من الغراء بحيث أن رجل الصناعة يفخر حقيقة أنه يثرى عن طريق بيع القماش بضمن يقل في الرطل عما دفعه في الغزل المستوع منه القماش . ( مصدر سابق ص ٢٧ ) . ولكن كان على العمال أن يتحملوا أشياء أخرى إلى جانب التجارب التي يجربها أصحاب المصانع داخل المعامل والتي تقوم بها البلديات خارج المعامل ، وهذه الشورور منها خفض الأجور أو التعطل التام ، والعوز والإحسان ، وخطابات الملق التي يلقيها أعضاء مجلسي اللوردات والموموم ، والإناث البائسات اللاتي تعطلن بسبب المحاجة القطنية وبذا أصبحن طريدات المجتمع ، وبرغم انتعاش التجارة ووفرة العمل يظل حال أولئك النسوة دون تغيير . وفي البلدة عدد من المومسات الشابا أكثر مما عرفت في العشرين عاماً الأخيرة (١) .

هكذا نجد أنه خلال الخمس وأربعين عاماً الأولى من حياة صناعة القطن البريطانية ( ١٧٧٠ - ١٨١٥ ) شاهدنا أزمة وركوداً في خمس سنوات فقط ، ولكننا نذكر أن هذه كانت الفترة التي تمتعت فيها تلك الصناعة باحتكار السوق العالمية والفترة الثانية ( ١٨١٥ - ١٨٣٠ ) وطولها ثمانية وأربعون عاماً تشمل فقط عشرين سنة من الإلتعاش التجاري والرخاء مقابل ثمانية وعشرين عاماً من الركود . وخلال السنوات الخمس عشرة الممتدة من ١٨١٥ إلى ١٨٣٠ بدأت أوروبا والولايات المتحدة في منافسة إنجلترا . ومنذ سنة ١٨٣٣ اتسع نطاق الأسواق الآسيوية بالقضاء الشامل على النساجين البندويين الهنود ( وهي العملية التي قيل لها « تدمير الجنس البشري » ) . ومنذ إلغاء قوانين الغلال أي خلال الفترة ( ١٨٤٦ - ١٨٦٣ ) نجد ثمان سنوات من الإلتعاش التجاري والرخاء مقابل تسع سنوات من الركود . ومن الحاشية التي نوردتها (٢) . نستطيع أن نحكم على حالة عمال صناعة القطن الذكور خلال فترة الرخاء .

(١) من خطاب كتبه المعتر هاديس كبير رجال الهيئة التنفيذية في بولتن ( تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ) .

ص ٦١ - ٦٢ ) .

(٢) في ربيع سنة ١٨٦٣ أصدر عمال الصناعة القطنية في لانكشير الخ. القاسم الغرض منه تشجيع تكوين جمعية

## ٨ - الثورة التي أهرسها تقدم الصناعة الكبيرة وذلك في الصناعة

### البيروية والحرف البيروية والصناعة المنزلية

#### ١ - اهتمام المعايير القائم على أساس الحرفة البيروية وتقسيم العمل

وأينا كيف تقضى الآلات على التعاون القائم على نظام الحرفة اليدوية ، وكيف يقضى ذلك على شكل من الصناعة اليدوية المرتكز على أساس تقسيم عمل الحرفة اليدوية . ومن أمثلة النوع الأول آلة الحصاد التي تحل محل الحاصدين اليدويين ، ومثل بارز عن النوع الثاني آلة عمل إبر الحياكة . ويحدثنا آدم سميث أن ١٠ رجال في عهده كانوا ينتجون أكثر ٤٨٠٠٠ إبرة في اليوم وذلك بفضل تقسيم العمل ، أما اليوم فآلة واحدة تنتج ١٤٥٠٠٠٠ في يوم من ١١ ساعة ، وتستطيع امرأة أو فتاة بالاشراف على أربع من هذه الآلات أن تخرج ٦٠٠٠٠٠٠

== تنظيم الهجرة ، وقرأ في الانهاس ولا ينكر إلا القايلون أن الهجرة الكبيرة من جانب المصانع ضرورية أساسية لفهمهم من هذه الحالة للنقطة التي تردوا فيها الآن ، وكى توضح أن استمرار الهجرة أمر مطلوب في كل وقت إذ بدونها يستحيل عايم المحافظة على حالتهم في الاوقات العادية ننترف بلغت النظر إلى الحقائق الآتية : قدرت الاحصائيات الرسمية في سنة ١٨١٤ قيمة صادرات البضائع القطنية بـ ١٧٠٦٦٥٠٣٠٨ جنيه بينما القيمة الحقيقية بالسوق ٢٠٠٧٠٠٨٢٤ . وفي سنة ١٨٥٨ صارت الأرقام ١٢١٠٦٨١٠١٢٠١٨٢٠١٠٢٢٢٠١٠٤٣٠٠٠ على التوالي بمعنى أن ثثرة أمثال الكمية تنبع بما لا يزيد عن ضعف النصف السابق لإقليلا . ولو كانت الظروف تسمح لاوردنا الاسباب التي أدت إلى هذه النتائج السيئة بالنسبة إلى البلاد عمراً وأرباب المصانع بوجه خاص ، ويكفي أن نقول الآن إن أوضح سبب هو وفرة العمل الذي لولاه ما أمكن لصناعة ذات آثار مدمرة كهذه أن تستمر ، والتي تتطلب اتساع السوق باستمرار حتى لا تصاب بالدمار . وقد تتوقف معاملنا في فترات ركود التجارة وهي فترات لا يد من حدوثها في ظل الاحوال الحالية ولكن عقل الانسان لا ينفك عن التفكير . وبرغم اعتمادنا بأننا دون الحقيقة حين نقدر عدد من غابروا هذه البلاد بمت ملايين خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة ، إلا أنه بسبب الزيادة الطبيعية في السكان وإحلال الآلات محل العمل بقصد ترخيص الانتاج يصبح من المستحيل على عدد كبير من الذكور البالغين في أشد الاوقات رخاء أن يجدوا عملاً في المصانع بأى شروط مهما كانت ،، ( تقارير ٠٠٠ أبريل ١٨٦٣ ص ٥١ - ٥٢ ) . وسترى في فصل ٧ كيف حاول أصحاب المصانع خلال نكبة الصناعة القطنية أن يحولوا دون هجرة عمال المصانع ، واستخدموا في ذلك كافة الطرق التي قدروا عليها ، بل إنهم طلبوا من الدولة التدخل في الامر .

إبرة يوماً أو أكثر من ٣ ملايين في الأسبوع . (١) وبقدر ماتحل آلة واحدة محل التعاون أو الصناعة اليدوية فيها ذاتها تصالح أساساً للصناعة الحرفية اليدوية ، ولكن الأخيرة على هذا الوضع الجديد تصالح مجرد انتقال إلى صناعة المصنع وهي التي تنشأ عادة حالماتحل القوة الميكانيكية كالبخار والماء محل عضلات الإنسان ، بصفتها القوة المحركة للآلة . ولا يستطيع المشروع الصغير أن يمزج بالقوة المحركة الآلية عن طريق البخار إلا بطريقة منعزلة وكظاهرة مؤقتة زائلة ، كما حدث في بعض فروع الإنتاج بمرمنجهام ، أو بفضل استعمال العدد الكالورية في بعض فروع صناعة الغزل (٢) . الخ وفي صناعة غزل الحرير بكوفتري قاموا بتجربة مصانع الأكواخ ، ، فبنيت صفوف من الأكواخ حول ميدان قام في وسطه بيت به الآلة التي تتصل بالأنوال في الأكواخ . وكان أصحاب الأكواخ يدفعون شلنين وست بنسات مثلاً عن كل نول مقابل استخدام البخار . وكانوا يدفعون بالأسبوع سواء كانت الأنوال في حالة عمل أو عاطلة . واحتوى كل كوخ على عدد يتراوح بين نولين وستة أنوال وهي أحياناً ملك للعمال ، أو تشتري بطريق الائتمان أو تستأجر . دام الصراع بين المعمل الكوخى والمصنع بمعناه الصحيح أكثر من ١٢ عاماً وانتهى بدمار شامل أصاب ٣٠٠ معمل من النوع الأول ، (تقارير مفتشى المصانع ٣١ / ١٠ / ١٨٦٥ ص ٦٤) . وحيث لم تكن طبيعة العملية تتطلب من بادىء الأمر إنتاجاً على نطاق واسع فإننا نجد أن الصناعات الجديدة التي قامت في العقود الحديثة كعمل الظروف وأقلام الصلب الخ مرت بوجه عام في مراحل قصيرة من الإنتاج الحرفى اليدوى وإنتاج الصناعة اليدوية قبل أن تصل إلى مرحلة إنتاج المصانع . وتحول مثل هذا النوع من أصعب الأمور حيناً لاينحصر إنتاج السلعة التامة الصنع بواسطة الصناعة اليدوية في سلسلة متدرجة من العمليات المتطورة وإنما ينحصر في تعدد عمليات لا اتصال فيما بينها . وكان هذا مثلاً عقبة كبيرة في حالة صنع الأقلام الصلبة . وعلى كل فنذ حوالى ١٥ سنة اكتشفت آلة أوتوماتيكية تقوم بست عمليات كل منها منفصلة عن الأخرى . وخاصة بعمل الأقلام وذلك في وقت واحد . وبلغ الثمن الإجمالى لأقلام الصلب ( ١٨٢٠ ) بواسطة إنتاج الحرف اليدوية ٧ جنيهه ، ٤ شلنات ثم صار ٨ شلنات بواسطة الصناعة اليدوية ، وهو اليوم ما بين ٢ ، ١ شلن بفضل الصناعة الميكانيكية (٣) .

(١) لجنة تشغيل . . . التقرير الرابع ١٨٦٤ ص ١٠٨ رقم ٤٤٧ .

(٢) إن تكرار نظام الحرفة اليدوية على أساس الآلة أمر شائع بالولايات المتحدة . ونتيجة لهذا حيناً يقع حتماً الانتقال إلى نظام المصانع فإن التركيز الذى يتلوه يسير بخطوات واسعة جداً بالقياس إلى أوروبا بل وإنجلترا .

(٣) كان تأسيس أول مصنع على نطاق واسع لمعمل الأقلام الصلبة في برمنجهام على يد المرسير جيلوت =

( م — ٣٦ )

### ب - رد الفعل لنظام المصانع على الصناعة اليدوية والصناعات المنزلية

بتقدم نظام المصانع وقيام الثورة الملائمة له في الزراعة لم تتغير الفروع الأخرى من الصناعة من حيث اتساع نطاق إنتاجها فحسب ، بل حدثت تغييرات في صفتها وماهيتها . فالتعيين يصبح في كل مكان أحد مبادئ الصناعة الميكانيكية ، وهذا ينحصر في تحليل عملية الإنتاج إلى المظاهر التي تتكون منها . وفي حل المشاكل الناجمة إذن بتطبيق العلوم الطبيعية كالميكانيكا والكيمياء الخ . وعلى ذلك تدخل الآلات في الصناعات اليدوية مبتدأة بعملية تفصيلية ثم بأخرى وهكذا . ويصحب هذا التنظيم المستقر لهذه الصناعات اليدوية وهو ما كان ملائماً لتقسيم العمل قديماً ، وتتلو ذلك عملية من التغيير المتواصل . وفضلاً عن هذا يحدث تعديل أساسي في تكوين العامل الجماعي أو بعباراة أخرى في هيئة العمال المتحدة . وبخلاف ما كان حادثاً أثناء عصر الصناعة اليدوية فتقسيم العمل هنا يقوم الآن على أساس استخدام النساء والأطفال من كافة الأعمار والعمال غير الحاذقين حيثما أمكن ، وبعبارة أخرى استخدام العمل الرخيص ، كما يقول التعبير الإنجليزي على سبيل التمييز . وينطبق هذا الأمر لا على الإنتاج المتحد على نطاق كبير ( سواء استخدمت الآلات أم لا ) ، بل وعلى مايقال له الصناعة المنزلية سواء جرت في بيوت العمال فعلاً أو في ورش صغيرة . هذه الصناعة المنزلية الحديثة لايربطها سوى الإسم بالنوع القديم منها الذي كان يفترض مقدماً وجود حرفة يدوية مدنية مستقلة ، وطائفة مستقلة من الفلاحين ، وفوق هذا كله مسكناً للعامل وأسرته . لقد تحول النوع القديم إلى فرع خارجي من المصنع الميكانيكي . وفضلاً عن الأعداد الوفيرة من عمال المصنع وعمال الصناعة اليدوية وأهل الحرف اليدوية من يخضعهم رأس المال لسيطرته المباشرة ، فإنه يحرك بواسطة خيوط غير منظورة جيشاً آخر مكوناً من العمال المنزليين المنتشرين في كافة أرجاء المدن الكبرى والريف . ومن أمثلة ذلك أن في مصنع السادة تيلي بلوندرى ٩٠٠ عامل ، بينما هناك ٩٠٠٠ آخرون يستخدمون بصفة عمال منزليين وهم موزعون في أرجاء الريف ( لجنة تشغيل ... التقرير الثاني ١٨٦٢ ص ٥٨ رقم ٤١٥ ) .

وفي الصناعة اليدوية الحديثة تجد أن استغلال قوة العمل الرخيصة غير الواضحة يتميز بأنه أشد ابتعاداً عن الحياء منه في المصانع بمعناها الصحيح ، لأن الأولى يعوزها غالباً الأساس .

---

== وبلغ إنتاجه السنوي (١٨٥١) أكثر من ١٨٠ مليوناً تستهلك ١٢ طناً من الصلب . وتحتكر برمنجهام هذه الصناعة وتنتج الآن آلاف الملايين سنوياً . وحسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان عدد الأفراد ١٤٢٨ منهم ١٢٦٨ من الإناث من سن الخامسة فما فوقها .

الفنى لإنتاج المصنع ، وإحلال الآلات محل القوة العضلية بحيث يصير العمل سهلاً من الوجهة الجثمانية . وفى نفس الوقت تجد النساء والأطفال الذين يعملون فى الصناعة اليدوية الحديثة خاضعين لتأثير كثير من المواد السامة دون ما نظر إلى النتائج التى تترتب على مثل هذا العمل . وتلقى الاستغلال فى الصناعة المنزلية أكثر شناعة منه فى الصناعة اليدوية ذلك أن تفرق العمال يضحف من قوة مقاومتهم . وأكثر من هذا تجد أن فى الصناعات المنزلية الحديثة تتوسط رب العمل والعامل طائفة من الطفيليين متعطشة للدماء مليئة بالجشع . وثبت أسباب أخرى يعزى إليها ذلك الاستغلال الشائن الذى يتعرض له العمال فى الصناعة المنزلية ذلك أن على الأخيرة أن تنافس نظام المصانع أو الصناعة اليدوية فى نفس الفرع من الإنتاج ، كما أن الفقر من جهة أخرى يجعل العامل سلبياً من أشد الظروف اللازمة له . وسبب آخر وهو ازدياد عدم الانتظام فى استخدام هؤلاء العمال ، وأخيراً فالمنافسة تبلغ حدداً الأقصى بين هؤلاء العمال الذين يجعلهم الصناعة والزراعة الكبيرتان « فائضين عن الحاجة » . والاقتصاد فى وسائل الإنتاج ( الأمر الذى يصير فى أول الأمر منظماً فى نظام المصانع ويوجد منذ البداية متفقاً مع أشد مظاهر الإسراف فى قوة العمل ومع حرمان العمال من الظروف اللازمة فى العادة لمواصلتهم العمل ) - هذا الاقتصاد تبدو أشد مظاهره تناقضاً وفتكاً بوضوح متزايد بنسبة عكسية إلى درجة تنمية الإنتاجية الاجتماعية للعمل ، والأساس الفنى لعملية العمل المتحدة .

### (ج) الصناعة البرورية الحديثة

سأضرب أمثلة قلائل لتوضيح ما سبق وإن كان القارىء حقيقة يعلم الكثير منها أثناء بحثنا يوم العمل . يقوم بالجانب الأكبر من العمل الثقيل اللازم للصناعة المعدنية فى برمنجهام وما يجاورها ٢٠.٠٠٠ طفل وحدث تساعدهم ١٠.٠٠٠ امرأة . وترى النساء والأطفال يعملون فى ورش القماش ومصانع الزراير التى لا تتوافر فيها الشروط الصحية ( ويستخدم الأطفال الآن فعلاً فى صناعة قطع المبارد بشفيلد ) . ويطلق اسم بيوت الذبح ( السلاخانات ) على بعض بيوت لندن المشتغلة بطبع الصحف والكتب ، وذلك بسبب ما يتعرض له عمالها بالغلون والأحداث من أشد صنوف العمل إرهاقاً ؛ ويقع مثل هذا الإرهاق المفرط فى صناعة تجليد الكتب ، وضخاياه فى الغالب من النساء والفتيات والأطفال ( لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ٣ رقم ٢٤ ، ص ٦ رقم ٥٦٠٥٥ ، ص ٧ رقم ٥٩ و ٦٠ ) . ويحدث تشغيل الصغار فى صنع الحبال الشاق ، وفى العمل الليلي بمناجم الملح ومصانع الشمع اليدوية وغيرها من مصانع المواد الكيماوية وكذلك الحمال فى صناعة غزل الحرير حيث

لا تستعمل الأنوال التي تديرها القوة البخارية ، فترى الصغار يشتغلون فوق طاقتهم إلى حد شنيع (١) . وترتيب الخرق من أبيض وأقندر أنواع العمل التي يشتغل فيها الفتيات الصغار والنساء وأقلها أجراً . ونعلم أن انجلترا إلى جانب إنتاجها الكبير من الخرق ، تعد مستودع هذه التجارة للعالم أجمع وهذه تندفق عليها من اليابان وأبعد دول أمريكا الجنوبية وجزر كناريا . ولكن ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ومصر وتركيا وبلجيكا وهولندا البلاد الرئيسية التي تزودها بهذه المادة التي تستخدم في التسميد وصنع مراتب الأسرة وعمل الورق . وعن طريق عمال هذه الحرفة ينتشر الجدري وغيره من الأمراض المعدية وهم أول ضحايا هذه الأوبئة (٢) . وثبت مثال آخر عن العمل المرهق المؤذى بصورة وحشية بالنسبة إلى العامل منذ طفولته ، ونقصد به - فضلاً عن استخراج الفحم والمعادن عموماً عمل القرميد والطوب ، إذ تجد أن الآلات التي اخترعت حديثاً لا تستعمل بانجلترا في هذه الصناعة إلا في حالات ومواضع متفرقة ( كتب هذا حوالي عام ١٨٦٦ ) ويستمر العمل فيما بين شهري مايو وسبتمبر من الساعة ٥ صباحاً حتى ٨ مساءً ، وحيثما يجري التجفيف في العراق يكون العمل غالباً من ٤ صباحاً حتى ٩ مساءً . وإن يوماً من العمل يبدأ في الخامسة صباحاً وينتهي في الساعة مساءً ليعد يوماً ، مخفضاً ، أو معتدلاً . ويستخدم الأطفال من كلا الجنسين ومن سن السادسة بل والرابعة ، وهؤلاء يكادحون مثل البالغين بل ومدة أطول أحياناً . وتزيد حرارة الشمس من شدة الإرهاق والإعياء . وفي حقل معد لصنع القرميد بموزلي كانت امرأة في الرابعة والعشرين من عمرها تصنع في اليوم ٢٠٠٠ قطعة بمساعدة فتاتين صغيرتين تحملان إليها الطين وتكومان القرميد وتحملان يومياً ١٠ أطنان يطلعن بها المنحدرات الزلقة لمناجم الطين من عمق قدره ٣٠ قدماً ثم تسيران مسافة أفقية قدرها ٢١٠ من الأقدام . من المستحيل على طفل أن يمر في مطهر حقل الطوب دون أن يصيبه الانحطاط الخاطئ ... واللذة المنحطة التي يتعودون سماعها والعادات السيئة التي يشون في أحضانها — كل هذا يجعلهم في المستقبل فئة منبوذة منجلة لا تعرف القانون والنظام . وأسلوب المعيشة مصدر مخيف للانحلال . وضارب الطوب وهو عادة عامل حاذق ورئيس مجموعة ، يمد السبعة الذين يعملون تحت إمرته بالمأكل والمسكن في كوخه وسواء كانوا من أسرته أو لم يكونوا ، ترى الرجال والأولاد والفتيات ينامون

(١) لجنة تشغل ... التقرير الخامس ص ١١٤ - ١١٥ رقم ٦ و ٧ - ويبدو عضو اللجنة هذه الملاحظة الحكيمه وهي أنه بينما تحمل الآلات في الجهات الأخرى عمل الانسان ، فهنا يحمل الأطفال عمل الآلات .

(٢) يتضمن التقرير الثامن عن الصحة العامة ( لندن ١٨٦٦ ، ملحق ص ١٩٦ - ٢٠٨ ) وصفاً لتجارة الخرق به تفصيلات عدة .

سويًا في كوخ ذي غرفتين ، أو ثلاث على سبيل الاستثناء ، وكلها بالطابق الأرضي وورديته التهوية . ويشتم الإرهاق بعد عمل اليوم بحيث لا يراعى هؤلاء قواعد الصحة أو النظافة أو اللياقة . هذا نظام يربط الفتيات منذ الطفولة إلى طائفة منبوذة من الأوشاب فيمتلأن خشونة وجفاء ويتعلمن أنهن صرن نسوة ولما يبالغن سن المراهقة . وإذا يرتدين الأسماك القذرة وتعمرى سيقانهن إلى ما فوق الركبة بكثير وتلوث القاذورات وجوههن ، تراهن يتعلمن ازدراء كافة مشاعر اللياقة والحجل . وفي أوقات وجبات الطعام يستلقين على ظهورهن في الحقل ويراقبن الأولاد وهم يستحمون في التربة المجاورة . وإذا ينتهى اليوم الشاق يرتدين أحسن ملابسهن ويصحبن الرجال إلى الحانات . هذه الطبقة من الناس يسودها أشد ألوان الإفراط منذ الطفولة . وأسوأ ما فى الأمر أن ضاربي الطوب يملكهم اليأس من أنفسهم ، حتى أنه قيل لتأسيس إن محالته - سين مستوى مصانع الطوب كأنها محاولة لرفع حال الشيطان ( لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١٦ رقم ٩٦ و ٩٧ ، ص ١٣٠ رقم ٣٩ و ٦١ — انظر كذلك التقرير الثالث ١٨٦٤ ص ٤٨ ، ٥٦ ) .

أما عن الطريقة التي يتم بها الاقتصاد الرأسمالي فى النفقات فى الصناعة اليدوية الحديثة ( وأدخل فيها كافة الورش عدا المعامل بمناها الصحيح والتي تجرى فيها الصناعة على نطاق كبير ) فاننا نجد مادة وفيرة فى التقارير عن الصحة العامة ( الرابع ١٨٦١ ، السادس ١٨٦٤ ) حيث يقصر خيال الروائيين عن الوصف الذى نلقاه فيها للورش وبخاصة محل عمل الملابس بلندن . كتب الدكتور سيمون العضو الطبى بالمجلس المخصوص والمحضر الرسمى لتقارير الصحة العامة ، أظهرت فى تقريرى الرابع ( ١٨٦٣ ) استحالة إصرار العمال عملياً على ما يعد أول حق صحى لهم أى تحرر العمل من الأحوال غير الصحية التي يمكن تجنبها ، مهما كان نوع العمل الذى يجمعهم فيه رب العمل وما دام الأمر متوقفاً عليه . وأشرت أنه بينما يعجز العمال عملياً عن تحقيق هذا العدل الصحى لا يحصلون على أى عون فعال من رجال الإدارة الصحية الذين يؤجرون لهذا العمل ... إن الألم الجثمانى الذى لا ينتهى الناجم من عملهم يؤدى بغير مانع إلى تعذيب ألوف العمال رجالاً ونساءً وتقصير أمد حياتهم (الصحة العامة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ، ص ٣١ ) . ولتوضيح أثر غرف الورش على الصحة يورد الدكتور الجدول التالى عن الوفيات : (١) .

(١) التقرير السادس ص ٣٠ - يلاحظ الدكتور أن الوفيات بين الخياطين والبطاعين بلندن فيما بين سن ٣٥ و ٣٥ أكثر بكثير فعلاً مما يدل عليه الجدول لأن أصحاب الأعمال يأتون من المناطق الزراعية بعدد كبير من الشبان

عدد العمال من كافة الأعمار في الصناعات كل على حدة			الموازنة بين الصناعات فيما يختص بالصحة		نسبة الوفيات في كل ١٠٠.٠٠٠ رجل في الصناعات المذكورة بين الأعمار الواردة بالجدول
٩٥٣٢٦٥	الزراعة بالجلترا وويلز	سن ٢٥ - ٣٥	٣٥ - ٤٥	٤٥ - ٥٥	
٢٢٣٠١ رجل ١٢٣٧٩ امرأة	الحاكة في لندن	٧٤٣	٨٠٥	١٠١٤٥	
		٩٥٨	١٠٢٦٢	٢٠٠٩٣	
١٣٨٠٣	الطبايعون في لندن	٨٩٤	١٠٧٢٧	٢٠٣٦٧	

### ( ٥ ) الصناعة الأمريكية الحديثة

حتى يتسنى لنا تكوين فكرة عن هذا الضرب من الاستغلال الرأسمالي وعن مساوئه البشعة تدرس صناعة عمل المسامير بقرية إنجليزية نائية ( والإشارة هنا إلى المسامير المطروقة لا التي تقطع وتعمل بالآلات : لجنة تشغيل الأطفال... التقرير الثالث ص ١١، ١٩٠١١ رقم ١٢٥-١٣٠ ص ٥٢ رقم ١١، ص ١١٤ رقم ٤٤٧، ص ١٣٧ رقم ٦٧٤ ) . وتكفيني كذلك أمثلة قلائل من فروع صناعات الدتلا وتصفير القش التي لم تستخدم فيها الآلات بعد ولم تنافس الفروع التي تتم في المصانع وفي المعامل اليدوية . فمن ١٥٠.٠٠٠ عامل في صناعة الدتلا بالجلترا ينطبق قانون المصانع لعام ١٨٦١ على نحو ١٠٠.٠٠٠ منهم ، والباقيون من النساء والصغار أو الأطفال من كلا الجنسين وتشمل الفئة الأخيرة عدداً قليلاً من الذكور . ويدل على صحة هذه المادة الرخيصة ، المعدة للاستغلال ، الجدول التالي الذي جمعه الدكتور برومان طبيب عيادة نوتنجهام العامة . فمن بين ٦٨٦ مريضة ( معظمهن فيما بين سن ١٧ - ٢٤ ) بلغ عدد المصابات بالسل كالآتي ( شرحه - التقرير الثاني ص ٢٣ رقم ١٦٦ )

١٨٥٢ - ١ في ٤٥	١٨٥٥ - ١ في ١٨	١٨٥٩ - ١ في ٩
١٨٥٣ - ١ في ٢٨	١٨٥٦ - ١ في ١٥	١٨٦٠ - ١ في ٨
١٨٥٤ - ١ في ١٨	١٨٥٧ - ١ في ١٣	١٨٦١ - ١ في ٨
	١٨٥٨ - ١ في ١٥	

== دون سن الثلاثين ليتقنوا هذه المهنة ويقال لهم « الصبيان » ، أو « improvers » ، هؤلاء يظهرون بالجدول على أنهم من أهل لندن وبذا يزيدون العدد الذي تحسب إليه نسبة الوفيات دون أن يزيدوا بصفة جدية عدد الوفيات . ومعظم هؤلاء يهودون إلى الريف ، وبصفة خاصة يرجعون إلى بيرتهم إذا مرضوا .



هذه الزيادة في نسبة إصابات السل يجب أن ترضى أشد التقدّمين تفاعلاً ، وحتى الكذابين من أبقاق حرية التجارة بألمانيا . ويسرى قانون المصانع الصادر عام ١٨٦١ على عمل الدتلا ما دام ذلك بالآلات وهذه هي القاعدة في إنجلترا . والفروع التي سنعالجها بايجاز ( . ونقتصر على العمال الذين يعملون في بيوتهم وتجاهل من يعملون في المصانع اليدوية النخ ) . تنقسم إلى (١) الأعداد النهائى (٢) الدتلا للوسائد . ويشمل الأول الدتلا التي تصنعها الآلات وهذا بدوره يضم عدة أقسام فرعية . وتقوم بالعمل فيه نسوة في بيوتهم بمساعدة أطفالهن أو غيرهم . وهؤلاء النسوة فقيرات للغاية وحجرة العمل جزء من مسكنهن ، ويتسلمن الطلبات من أصحاب المصانع والمخازن النخ . ويستخدمن النساء والبنات وصغار الأطفال . ويتوقف عدد هؤلاء على مساحة حجرة العمل وتقلبات الطلب ، ويتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ ، أو بين ١٠ ، ٢٠ . ومتوسط سن الأطفال السادسة ولكن الكثيرين منهم يبدأون العمل قبل الخامسة . ويمتد يوم العمل من ٨ صباحاً حتى ٨ مساءً مع تخصيص ١٣ ساعة للراحة والطعام ، وغالباً ما يتناول العاملات الغذاء في غرفة العمل الفاسدة . فإذا كانت التجارة رائجة استمر العمل من الساعة ٨ (وأحياناً ٦) صباحاً حتى ١٠ أو ١١ أو ١٢ ليلاً . يحتم القانون في المعسكرات البريطانية أن يخصص لكل جندي ٦٠٠ قدم مكعب من الفراغ الهوائى ، ١٢٠٠ في المستشفيات العسكرية بينما النسبة في هذه الجحور ٦٧ - ١٠٠ من الأقدام المكعبة للفرد الواحد ، وذلك بالإضافة إلى مصايح الغاز التي تستهلك الهواء . ورغم أن الأرضية من الطوب أو الحجارة لضمان نظافة الأسرة ورغم الأطفال حتى في برد الشتاء علي خلع نعاهم ، وليس من غير المعتاد في نوتنجهام أن تلقى ما بين ١٤ ، ٢٠ طفلاً متراصين في غرفة صغيرة لا تزيد مساحتها عن ١٢ قدم مربعة ويعملون ١٥ ساعة يومياً في عمل مرهق في حد ذاته ويجرى في أحوال لا تتوافق فيها الشروط الصحية ... وحتى صغار الأطفال يشتملون بانتباه مجهد لأعصابهم وبسرعة مدهشة لا يكادون يريحون أصابعهم أو يقللون من سرعة حركتها . وإذا ما وجه اليهم سؤال لما رفعوا العين عن العمل خشية إضاعة لحظة واحدة . . وتستخدم المديرات « عصاً طويلة ، للتثنيه والتنشيط » فيتعب الأطفال تدريجياً ويشد قلقهم كالطيور ، وذلك عند ما تدنو نهاية احتجازهم الطويل في عمل ممل مجهد للعين . ومهك بسبب الوضع المتسق الذي يكون عليه الجسم . إن عملهم شبيه بالرق ، ( التقرير الثانى للجنة تشغيل الأطفال ١٨٦٤ ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ) . وفي حالة اشتغال النساء في البيت بمساعدة أطفالهن ( ونقصد البيت بمعناه الحديث أى غرفة واحدة مؤجرة غالباً ما تكون فوق السطح ) فالأحوال أسوأ . ويعطى العمل الذى من هذا النوع في دائرة قطرهما ٨ أميال

من نوتنجهام . وحينما يخرج الأطفال من المخازن في التاسعة أو العاشرة ليلا يعطيهم الرأسمالي القاسى حزمة لإيكلها في بيوتهم قائلاً للطفل « هذا لأملك » وهو يعلم تمام العلم أن المسكين سيسهر على العمل ويساعد في إتمامه ( شرحه ص ٢١ ، ٢٦ ) .

وتجرى صناعة pillow lacemaking في جهتين زراعتين بانجلترا إحداهما هونيتون وتمتد مسافة من ٢٠ إلى ٣٠ ميلاً على شاطئ ديفون الجنوبية وإن شملت أما كن قليلة في ديفونشير الشمالية . وتشمل الجهة الثانية الشطر الأكبر من مقاطعات بكننجهام وبدفورد ونورثمبتن مع الأجزاء المجاورة من مقاطعتي أكسفورد وهنتنجتن . والورش في العادة عبارة عن أكواخ العمال الزراعيين . ويستخدم كثير من رجال الصناعة أكثر من ٣٠٠٠ من هؤلاء العمال المنزليين معظمهم من الأطفال والأحداث ، وجميع هؤلاء من الإناث . وتكرر هنا نفس الأحوال التي أشرنا إليها بصدد إعداد الدنتلا والفارق الوحيد أننا نجد بدلاً من بيوت صاحبات العمل ما يقال له « مدارس الدنتلا » تتولاها نسوة فقيرات في أكواخهن . وفي هذه « المدارس » يعمل أطفال تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثانية عشرة أو الخامسة عشرة . ويشغل الصغار جداً من ٤ إلى ٥ ساعات ، وعند ما يكبرون يشتغلون يوماً كاملاً من ٦ صباحاً حتى ٨ أو ١٠ مساءً . وغرف العمل هي حجرات الخزين ذاتها في تلك الأكواخ الصغيرة وتسد المدخنة لمنع التيارات الهوائية ويعتمد من في الحجرات على حرارة الجسم الطبيعية للتدفئة ، ويحدث هذا غالباً في الشتاء . وفي حالات أخرى تكون غرف الدراسة هذه كما يقال لها شبهة بغرف خزين صغيرة بدون موافق التدفئة ... ويبلغ الازدحام في هذه المغارات والفساد الناجم عن هذا أقصاهما . ويضاف إلى هذا الأثر الضار الناجم من المجارى والمواد المتحللة وغير ذلك من القاذورات التي نجدها عادة في جوار الأكواخ الصغيرة . أما عن الفراغ ، ففي غرفة بها ١٨ فتاة ورئيستهن ٣٥ قدماً مكعباً ، ويكون ذلك في ٢٤ غرفة أخرى بها ١٨ شخص ورأيتها لا تطاق . وتلقى في هذه الصناعة أطفالاً في سن الثانية والثانية والنصف ( شرحه ص ٢٩ ، ٣٠ ) . وفي مقاطعتي بكننجهام وبدفورد يبدأ تضييق القش وينتشر في قسم كبير من مقاطعة هرتفورد والأجزاء الغربية والشمالية من إسكس . وفي سنة ١٨٦٩ بلغ عدد المشتغلين في تهيئة القش وعمل القبعات منه ٤٠٠٠٤٣ منهم ٣٨١٥ من الذكور من كافة الأعمار والباقيون من الإناث منهم ١٤٩١٣ دون سن العشرين ، ٧٠٠ من الأطفال . وهنا نجد بدلاً من مدارس الدنتلا « مدارس تهيئة القش » ، ويبدأ الأطفال عادة في تعلم الصنعة في سن الرابعة بل والثالثة في حالات كثيرة . ويتحدث الأطفال أنفسهم عن المدارس الأولية بأنها « مدارس طبيعية » تميزاً لها عن هذه المنشآت القاتلة التي يضطرون فيها إلى أداء

العمل الذى تفرضه عليهم أمهاتهم الجائعات والثلاثى يحملنهم على العمل فى البيت بعد انتهاء المدرسة حتى الساعة ١٠ أو ١١ أو ١٢ مساءً . والقش يقطع أصابعهم وكذلك أفواههم لأنهم يعملون دائماً على ترطيبه بلغابهم . وبناء على أقوال الدكتور بالارد يعتقد موظفو الصحة فى لندن بضرورة تخصيص ٣٠٠ قدم مكعبة لكل فرد فى غرفة نوم أو عمل على أساس أن هذا هو الحد الأدنى . ولكن هذه النسبة أقل فى هذه المدارس منها فى مدارس الدنتلا فهى ١٢٤ ، ١٧ ، ١٨٤ وأقل من ٣٢ قدم مربعة لكل شخص . ويقول عضو اللجنة هوايت إن أقل هذه الأرقام دون نصف الفراغ الذى قد يشغله طفل وضع فى صندوق طول كل ضلع منه ٣ أقدام . وهكذا ينعم الأطفال بالحياة حتى سن ١٢ أو ١٤ . وأما الآباء التعساء وهم أنفسهم يتضورون جوعاً فإنهم لا يفكرون إلا فى الحصول على أكبر قدر قدر من العمل من أطفالهم . وبطبيعة الحال حين يكبر الآخرون يهجرون والديهم إذ لا يابهون لهم « فلا عجب أن عظم انتشار الجهل والرذيلة فى قوم شيوا على هذا النحو ... ومستواهم الأخلاقى منخفض للغاية ... فلعدد كبير من النساء أطفال غير شرعيين ويحدث ذلك فى سن مبكرة جداً يدبش لها أولئك الذين لهم دراية واسعة بالاحصائيات عن المجرمين » ( شرحه ص ١١ ، ١٤ ) . ومع ذلك يتحدث الكونت متالمبرت عن هذا البلد الذى تسكن فيه هذه الأسرات النموذجية فى مثل هذه البيوت بأنها البلد النموذجى فى أوروبا المسيحية ! والأجور منخفضة بالنسبة إلى الأجور الحقيقية ( إذ يندر أن يتناول الطفل ثلاث شلنات ) وذلك بفضل نظام truck System الواسع الانتشار فى الجهات المختصة بصناعة الدنتلا ( شرحه التقرير الأول ١٨٦٣ ص ١٨٥ ) .

(هـ) الانتقال من الصناعة اليدوية الحريضة والصناعة المنزلية الى الصناعة الكبيرة

الاسراع بهزه الثورة بسبب تطبيق قوانين المصانع على النوعين الأولين

إن العمل على رخص قوة العمل بسبب سوء استعمال عمل النساء والأطفال ، وسلب كافة الأحوال والظروف العادية اللازمة للحياة والعمل ، والطابع الوحشى للارهاق والعمل اللبلى - هذه العوامل جميعها لها حدود معينة تفرضها الطبيعة ولا يمكن تخطيمها . وعلى ذلك هناك حدود مفروضة على محاولات إنقاص ثمن السلع ( على هذا الأساس ) وعلى الاستغلال الرأسمالى بوجه عام . وإذ نصل إلى هذه النقطة أخيراً ( بعد وقت طويل ) تدق الساعة التى يجب فيها استخدام الآلات وتحويل هذه الصناعات المنزلية المنفرقة ( أو الصناعات اليدوية المتناثرة ) إلى صناعة المصانع بسرعة . وتلقى فى إنتاج الملابس مثلاً لهذا التحويل على نطاق

هائل . وحسب تقسيم لجنة تشغيل الأطفال، تشمل هذه الصناعة صانعي قبعات القش والسرات والخياطين والخياطات وصانعي القمصان وأحزمة السيدات ، وكذلك فروعاً صغيرة كثيرة كعمل ربطات العنق والياقات الخ . وفي سنة ١٨٦٠ بلغ عدد الإناث المشتغلات فيها بإنجلترا وويلز ٥٨٦٠٢٩٨ منهن ١١٥٠٢٤٢ على الأقل دون العشرين ، و ١٦٠٩٥٠ دون الخامسة عشرة . وكان عددهن (١٨٦١) بالمملكة المتحدة ٧٥٠٠٣٣٤ . وفي نفس التاريخ كان عدد العمال الذكور في عمل القبعات والجوانتيات والأحذية وتفصيل الملابس ٤٣٧٠٩٦٩ في إنجلترا وويلز منهم ١٤٠٩٦٤ دون الخامسة عشرة ، ٨٩٠٢٨٥ فيما بين الخامسة عشرة والعشرين ، ٣٣٠١١٧ يزيدون عن العشرين . والأرقام المذكورة لا تشمل عدداً كبيراً من الحرف الصغيرة الشأن التي تشملها هذه الصناعات . ومع هذا فن هذه الأرقام - كما هي عليه - نجد أنه حسب إحصاء سنة ١٨٦١ بلغ عدد المشتغلين في صناعة الملابس بإنجلترا وويلز ١٠٠٢٤٠٢٧٧ وهذا يعادل عددهم في الزراعة وترية الماشية . هنا نبدأ في إدراك السبب الذي من أجله تستطيع الآلات أن تسحر هذه المقادير الضخمة من المنتجات وبذلك تساعد على تحرير أو « إطلاق سراح » مثل هذه الأعداد الوفيرة من العمال .

ويحدث جانب من إنتاج الملابس في المصانع اليدوية التي لا يتوافر في نطاقها تكرار تقسيم العمل الذي يجد المواد المنفردة على استعداد له . كذلك يقوم بقدر آخر من إنتاج الملابس -صغار أرباب الحرف اليدوية الذين لم يعودوا يعملون من أجل المستهلكين الفرديين كما كان شأنهم من قبل وإنما يعملون للمصانع اليدوية والمخازن بحيث أن مدناً ومناطق زراعية بأكملها قد تشتغل في بعض فروع كعمل الأحذية وما إلى ذلك على أنها من خصائصها . وثمت جانب ثالث أوسع انتشاراً يزاوله العمال المنزليون وهم الذين يكونون القسم الخارجي من المصانع اليدوية والمخازن بل والورش التابعة لصغار أرباب الحرف اليدوية<sup>(١)</sup> . وتسمى الصناعة الكبيرة مواد العمل ( كالمواد الأولية والمنتجات المتوسطة الخ ) ، ويتكون العمل الرخيص من « حررتهم » الصناعة والزراعة الكبيرتان . ومصنوعات هذه الطبقة منشؤها في الغالب حاجة الرأسمالين إلى أن يجعلوا تحت يدهم جيشاً من العمال على استعداد لمواجهة كل زيادة في الطلب<sup>(٢)</sup> . ولكن هذه

(١) العادة أن تجرى ممارسة عمل الملابس للسيدات في مسكن صاحب العمل بواسطة عاملات يعشن فيه ، وعاملات يقمن في بيوتهن ويحضرن نهراً لأداء العمل .

(٢) زار المستر هرايت عضو اللجنة أحد رجال الصناعة المشتغلين بعمل ملابس الجيش وكان يستخدم (١٠٠٠ - ١٢٠٠) كلم تقريباً من النساء ، وقام كذلك بزيارة لأحد المشتغلين بصناعة الأحذية ويستخدم ١٣٠٠ نصمفم تقريباً من الأحداث والأطفال الخ ) شرحه ، التقرير الثاني ص ١٧ رقم ٣١٩ .

المصنوعات سمحت ببقاء الحرف اليدوية المبعثرة والصناعات المنزلية كأساس واسع تقوم عليه . والإنتاج الكبير لفائض القيمة في مثل فروع العمل هذه ، مضافاً إلى اطراد ترخيص السلع التي تنتجها ، يرجع إلى انخفاض الأجور فيها إلى حد لا تكفي معه مجرد المعيشة ، وكذلك إلى امتداد ساعات العمل إلى أقصى حد ممكن من الوجهة الانسانية . والحقيقة إن هذا الامتداد الذي لا ينقطع للسوق التي تستوعب هذه السلع التي يتم إنتاجها على هذا النحو ، إنما يرجع في الواقع إلى رخص ذلك العرق والدم البشريين اللذين يتحولان إلى سلع . وتجد انجلترا هذه السوق بالمستعمرات حيث تغلب العادات والأذواق الانجليزية . وأخيراً تصبح الطريقة القديمة وهي الوحشة المجردة في استغلال العمل ، عاجزة عن سد مطالب السوق النامية وعن الصمود أمام المنافسة المتزايدة بسرعة بين صنوف الرأسمالين . هنا تدق الساعة مؤذنة بضرورة استخدام الآلات . وما كئنة الحياكة هي الآلة الاتقلاية الحاسمة الأثر والتي تمد قبضتها على الفروع التي لا تعد لها في هذا الميدان من الإنتاج مثل عمل الملابس والحياكة وصنع الأحذية وأشغال الإبرة وعمل القبعات وغير ذلك . وأثرها العاجل بالنسبة إلى العمال شبيه بأثر كافة أنواع الآلات التي تعزو فروعاً جديدة خلال عصر الصناعة الكبيرة . فيبطل استخدام الأطفال الصغار جداً ، وترتفع أجور عمال الآلات بموازنتها بأجور العمال المنزليين الذين ينتمى أغلبهم إلى الفقراء جداً ، وتتهبط أجور العمال الحاذقين إذ تنافسهم الآلات بعد أن كانوا حتى ذلك الوقت في مركز طيب نسبياً ، وتصبح غالبية العمال من الفتيات والنساء خاصة وهؤلاء يحطمن بمساعدة القوة الآلية ما للذكور من احتكار العمل الثقيل ، بينما يطردن أيضاً من الأعمال الأخرى نوعاً أعداداً من الفسوة المتدمات في السن وصغار الأطفال . والمنافسة القوية الطاغية تسحق الضعيف في صفوف أهل الحرف اليدوية .

وقد سارت الزيادة الشنيعة في الوفيات من الموت جوعاً في لندن خلال العقد الأخير جنباً إلى جنب مع اتساع نطاق آلة الحياكة (١) . وتدير العائلات الجدد آلات الحياكة باليد أو القدم ، واقفات أو جالسات ، طبقاً لما يتطلبه ثقل الآلة وحجمها وخواصها ، وبدا يتفق مقداراً كبيراً من قوة العمل . وعملهم غير صحي بسبب الساعات الطويلة وإن كانت في العادة أقصر منها في ظل النظام القديم . وحينما تشق آلة الحياكة سبيلها إلى غرف العمل الصغيرة المتزدحمة يزداد ابتعاد هذه المجال عن الشروط الصحية . ويقول مستر لورد إن الأثر الذي

(١) وإليك مثال ، ففي تقارير المسجل العام الأسبوعية ( بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٦٤ ) نجد خمس حالات من الموت جوعاً ، وذكرت صحيفة التيمس حالة أخرى في نفس اليوم ... معنى هذا ستة ضحايا من الجوع في أسبوع واحد !

تلبسه عند دخول حجرات العمل ذات السقوف المنخفضة وحيث يتراص ما بين ٣٠، ٤٠، ٥٠ آلة حياكة، أثر لا يطاق... وحتى في ساعات العمل المعتدلة أى التي تمتد من ٨ صباحاً حتى ٦ مساءً يصاب ٣-٤ أشخاص بالإغماء يومياً، (التقرير الثانى ١٨٦٤ ص ٥٧ رقم ٤٠٦-٤٠٩، ص ٨٤ رقم ١٢٤، ص ٦٣ رقم ٤٤١، ص ٦٦ رقم ٦، ص ٨٤ رقم ١٢٦، ص ٧٨ رقم ٨٥، ص ٧٦ رقم ٦٩، ٦٢ رقم ٨٣). والانقلاب فى الوسائل الاجتماعية للقيام بالصناعة وهو الانقلاب الذى يعقب بالضرورة الثورة فى أدوات الإنتاج، يعبر عن نفسه بمزيج من الأشكال الانتقالية. وتختلف هذه الأشكال طبقاً لمدى استعمال آلة الحياكة فى فرع أو آخر من الصناعة، والوقت الذى استخدمت أثناءه، والحالة السابقة التى كان عليها العمال! وغلبة الصناعة اليدوية والحرفة اليدوية أو الصناعة المنزلية، وإيجار الورشة<sup>(١)</sup> وغير ذلك، فى حالة عمل الملابس للسيدات حيث نظم العمل (فى الغالب على هيئة تعاون بسيط) لا تعدو آلة الحياكة أن تكون عاملاً جديداً من عوامل الإنتاج فى الصناعة اليدوية. وفى حياكة الملابس وعمل القمصان والأحذية النخ تبرز أشكال الإنتاج كلها امتزاجاً لا انفصاماً لأجزائه، وهنا نجد نظاماً محتماً من إنتاج المصانع. هناك يتسلم الوسطاء المادة الأولية من الرأسمالى الرئيسى ويجمعون حول آلات الحياكة فى غرف أو حجرات صغيرة فوق الأسطح ما بين ١٠، ٥٠ من العاملات أو أكثر. وفى أماكن أخرى، كما هو الشأن حيث تستخدم الآلات على نطاق ضيق، يستعمل بعض عمال الصناعة اليدوية آلات يملكونها ويعاونهم أهلهم أو عمال مأجورون<sup>(٢)</sup>. والغالب اليوم فى إنجلترا أن يجمع الرأسمالى عدداً كبيراً من الآلات فى ورشته ويوزع ما أنتجته الآلات على ذلك الجيش من العمال المنزليين لإعداده بصورة نهائية (مصدر سابق ص ٢ رقم ١٢٢). ومع هذا فتعدد الأشكال الانتقالية لا يخفى الميل إلى تحويل الصناعة إلى صناعة مصانع بالمعنى الصحيح الذى تدل عليه هذه العبارة. ويعظم هذا الاتجاه بسبب نفس طبيعة آلة الحياكة والاستعمالات المتعددة الجوانب لها، مما يشجع تركز فروع المهنة المتفرقة من قبل فى مكان واحد وتحت إدارة واحدة. ويساعد على ذلك أيضاً أن بعض العمليات التمهيدية الأخرى كإشغال الإبرة يحسن القيام بها فى نفس المكان الذى تستخدم فيه الآلة. وأخيراً يشتد هذا الاتجاه بسبب سلب أرباب الحرف اليدوية والعمال المنزليين

(١) يبدو أن إيجار الأماكن اللازمة لتكون حجرات عمل هو العنصر الذى يعين هذه النقطة فى النهاية، ونتيجة لذلك فهو المركز الرئيسى الذى احتفظ به النظام القديم فى إعطاء العمل لصغار أرباب العمل والاسرات أطول زمن. ورجع إليه قبل غيره (مصدر سابق ص ٨٣ رقم ١٢٢) - والعبارة الختامية تشير خاصة إلى صنع الاحذية.

(٢) لا يقع هذا فى صناعة عمل المفازات وغيرها من الصناعات التى يكاد فيها أن تميز بين العمال والفقراء المساكين..

الذين ينتجون بالآلاتهم ، وهؤلاء أصابهم هذا المصير إلى حد بالغ ، فاطراد زيادة كمية رأس المال المستثمر في آلات الحياكة (١) يُنشِط الإنتاج ويُمنح السوق ، وهذه ترغيب العمال اليدويين على بيع آلاتهم . والإفراط في إنتاج آلات الحياكة ذاتها يؤدي بالمتجدين الذين يتعين عليهم إيجاد أسواق لبضائعهم إلى تأجير آلاتهم وهذا يسبب منافسة قاتلة بالنسبة إلى صغار مالكي الآلات ( مصدر سابق ص ٨٤ حاشية ١٢٤ ) . والتغيرات التالية في بناء الآلات وازدياد ورخص أثمانها مما يؤدي إلى خفض مطرد في قيمة الأنواع الأقدم عهداً . والتي تباع حينئذ بأعداد كبيرة بأسعار قاضية والمشترون هم كبار الرأسماليين وهم وحدهم القادرون على استخدامها بطريقة مريحة . وأخيراً كما هو الشأن في كافة الانقلابات الصناعية المشابهة ينتهي الإشكال بإحلال القوة البخارية محل عضلات الإنسان كالقوة المحركة . فأولا يلاقى استخدام القوة البخارية صعاباً فنية كعدم الانتظام في الآلات ، والصعاب الناشئة عن السيطرة على سرعتها ، وسرعة فساد الآلات الخفيفة وهكذا — وكلها مما تتيح التجارب التغلب عليه (٢) . بينما من جهة أخرى يكون في تركيز آلات عمل كثيرة في مصانع يدوية كبيرة دافع على استخدام القوة البخارية ، فمنافسة البخار للعضلات الإنسانية تعجل بتركيز العمال والآلات في مصانع كبيرة . وبذلك يرى اليوم فيما يختص بالصناعة الإنتاجية الهائلة لعمل الملابس في إنجلترا وبلاد كثيرة غيرها ، تحولا من الصناعة اليدوية والحرف اليدوية والصناعة المنزلية إلى صناعة المصانع ، وذلك منذ وكد كل من هذه الأشكال المبكرة جميع مساوئ نظام المصانع أو فاقها بدون الاشراف في أي ناحية من نواحي تقدمها الحقيقي (٣) . وذلك بعد أن تعرضت هذه الأشكال للتغيير والانحلال كلية تحت تأثير الصناعة الكبيرة .

هذا الانقلاب الصناعي وهو عملية تحدث من تلقاء ذاتها يعجل به توسيع مدى تطبيق

(١) كانت صناعة الاحذية بالجملة في ليستر سنة ١٨٦٤ تشمل ٨٠٠ آلة حياكة .

(٢) وعلى هذا أمكن التغلب على هذه الصعاب في مصنع ملابس الجيش في بيمبكر ، وحدث نفس الشيء في مصنع تيلي وهندرسن لعمل القمصان في لندندري ، وكذلك في مصنع الملابس بليمريك حيث يشتغل حوالي ١٢٠٠ عامل .

(٣) « الاتجاه إلى نظام المصانع » ، ( ص ٥٧ ) - « العمل كله في هذا الوقت في حالة انتقال ويعرض لنفس التنوير الذي حصل في صناعة الدتلا والفتج الخ » ، رقم ٤٠٥ - « انقلاب شامل » ، رقم ٣١٨ - وحيثما تألفت لجنة تشغيل الاطفال سنة ١٨٤٠ كان صنع الجوارب يتم بواسطة العمل اليدوي ثم استخدمت آلات تدار بقوة البخار وذلك منذ سنة ١٨٤٦ . والمجموع الكلي للشغلتين في صناعة عمل الجوارب بإنجلترا من كلا الجفسين ومن كافة الاعمار فوق الالف كان حوالي ١٢٩٠٠٠ ( ١٨٦٢ ) ، ولكن فقط داخلون في نطاق قوانين المصانع

( Parliamentary Return, February 11, 1862 ) .

فوانين المصانع على كافة فروع الصناعة التي يشتغل فيها النساء والأحداث والأطفال. فالتنظيم الإلجبارى ليوم العمل من حيث طوله وفترات الراحة وبيدائه ونهايته ونظام المناوبات للأطفال وتحريم استخدامهم دون سن معينة الخ - هذا التنظيم يتطلب بالضرورة زيادة استعمال الآلات<sup>(١)</sup> وإحلال القوة البخارية محل عضلات الإنسان كقوة محرك<sup>(٢)</sup>، كما ينشأ عنه من جهة أخرى توسيع المجال الذي تستخدم فيه أدوات الإنتاج بالاشتراك مثل الأفران والمباني الخ حتى يتسنى التعويض في الحيز عما ضاع في الوقت. وبكلمة واحدة يعقب ذلك تركيز أعظم في أدوات الإنتاج وتجميع أعظم مماثل في نفس الوقت للعمال. ويتفق أرباب الصناعة الذين يهددهم تطبيق قوانين المصانع على مشروعاتهم، بأن من الضروري استخدام قدر أكبر من رأس المال إن شاؤوا مواصلة أعمالهم على الأساس القديم. وفيما يتعلق بالأشكال المتوسطة بين الصناعة اليدوية والصناعات المنزلية، وكذلك الصناعة المنزلية ذاتها، فإن الأرض تتمد من تحت أقدامها حين تُفرض القيود القانونية على طول يوم العمل واستخدام الأطفال، إذ تتعذر المنافسة لانهيار الأساس اللازم لها وهو الاستغلال غير المحدود لقوة العمل الرخيصة.

ومن الضروريات الأساسية لإنتاج المصانع - وبخاصة في حالة إخضاعه لتنظيم يوم العمل ضرورة التأكد من النتيجة أى إنتاج مقدار محدود من السلع، أو من النتيجة النافعة المرغوب فيها في فترة معلومة من الزمن. وفترات التوقف عن العمل التي ينص عليها القانون أثناء يوم العمل تتضمن معنى إمكان تنظيم مثل هذه الفترات الفجائية والفورية في عملية الإنتاج بدون إفساد نوع السلعة. مثل هذا التأكد من النتيجة، ومثل هذه الطاقة على احتمال آثار الراحة في عمليات العمل، يسهل تحقيقها بطبيعة الحال في العمليات الميكانيكية الصرفة أكثر منه في العمليات التي تلعب فيها التغييرات الكيميائية والجيئمانية دوراً كما هو الحال في صناعة عمل الفخار والصباغة والخبز ومعظم صناعات المعادن. حينما ساد يوم العمل غير المقيد والعمل الليلي وتهدد المادة البشرية كان الناس يعدون الصعاب الطبيعية التي تنشأ في عملية الإنتاج «عوائق»

(١) عن صناعة الفخار يقول السادة كوشرين أصحاب مصنع برتين بجلاسجود، للاحتفاظ بالكمية التي نتجها توسعنا في استخدام آلات صنعها العمل غير الحاذق، وكل يوم يزيدنا اقتناعاً بأن في استطاعتنا أن ننتج كمية أكبر مما كنا نتجها بواسطة الطريقة القديمة، (تقارير ١٩٠٠-٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١٣). ويترب على قوانين المصانع أرقام أصحاب الصناعات على التوسع في استخدام الآلات، (ص ١٣-١٤).

(٢) بعد تطبيق قوانين المصانع على مجال عمل الأدوات الفخارية حدثت زيادة كبيرة في استخدام المناخل البخارية power jiggers بدلا من النوع القديم الذي كان يتم تحريكه باليد.



طبيعية لا يمكن فصلها ، . إن أى مادة سامة لا تقتل الحشرات بمثل ما تتغلب قوانين المصانع على هذه العوائق الطبيعية . ولم يتغلب على هذه المستحيلات أكثر من السادة أصحاب محال عمل الفخار . ففي سنة ١٨٦٤ طبق القانون على مشروعاتهم وبعد انقضاء ١٦ شهر زالت جميع هذه المستحيلات ولم تزد نفقة الآنية الفخارية وإن كانت هناك زيادة بالغة في مقدار المنتج بحيث بلغت الصادرات ١٣٨٠٦٣٨ جنيه ( خلال السنة المنتهية في ديسمبر ١٨٦٥ ) زيادة على متوسط السنوات الثلاث السابقة لذلك . وفي عمل الكبريت كانوا يعدون من القوانين الطبيعية أن يواصل الأولاد غمس عيدان الثقب في الفسفور المذاب حتى أثناء الطعام بينما يتصاعد الغاز السام إلى وجوههم ، وترتب على استخدام قانون المصانع في عام ١٨٦٤ أن بدأ استعمال آلة لهذه العملية فلا يحث البخار المتصاعد منها بالعمال<sup>(١)</sup> . ويحدثونا الآن عن فروع في صناعة الدتللم تدخل بعد في نطاق قانون المصانع ، بأن أوقات تناول الطعام لا يمكن أن تكون منتظمة بسبب الحاجة إلى فترات مختلفة للتجفيف تتراوح بين ثلاثة دقائق وساعة أو أكثر ، وقد أصر بعض رجال هذه الصناعة على أن طبيعة المواد المستعملة وعملياتهم المختلفة تجعل في التوقف أى لحظة خلال أوقات الطعام خسارة خطيرة ، ولكن وضع إمكان التغلب على هذه الصعوبة بفضل العناية والتنظيم . وقد أمهلهم القانون ( المادة ٦ من القسم السادس ) ١٨ شهر قبل تطبيق النصوص الخاصة بساعات الغذاء عليهم ( لجنة ... التقرير الثاني ١٨٦٤ ص رقم ٥٠ ) . وما أن صدر القانون حتى اكتشف أرباب الصناعة أن هذه الصعاب التي تخوفوا منها لم تنشأ ولم يؤثر تطبيق القانون في الانتاج بل قال أحدهم « إننا نتج مقداراً أكبر في نفس الوقت ، ( تقارير ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٢٢ ) . لقد تعلم البرلمان بالتجربة إن الإلزام القانوني كاف للقضاء على ما يقال له العوائق الطبيعية في العملية الإنتاجية ، ويلاحظ أن القانون يمهل رجال الصناعة فترة من الوقت ليتخلصوا منها . لقد قال ميرابو « مستحيل ؟ لا تستعمل هذه الكلمة الغبية معي ! » ، وينطبق هذا على التعبير الفنى الحديث بصفة خاصة . ومع هذا فرغم أن قوانين المصانع تهيم الأحوال المادية لتحويل الصناعة اليدوية إلى نظام المصانع ، فإنها كذلك تعجل بانتهاء صغار أصحاب الأعمال ، وتركيز رأس المال إذ تجعل من الضروري استخدام مقدار كبير منه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أدى استخدام هذه الآلة وغيرها في صناعة الكبريت إلى النتائج التالية في قسم واحد : حل ٣٢ ولداً وبتاً تتراوح أعمارهم بين ١٧٠١٤ سنة على ٢٣٠ من الشبان ، وترتب على استخدام القوة البخارية سنة ١٨٦٥ ازدياد مقدار الوفرة في العمل .

(٢) « ويجب أن نذكر أن هذه التجهيزات برغم تطيقها تماماً في بعض المنشآت ، إلا أنها ليست عامة ولا =

وبعض النظر عن العقبات الفنية البحتة التي يمكن التغلب عليها بوسائل فنية ، يتصادم تنظيم يوم العمل مع عادات العمال غير المنتظمة وبخاصة حين يسود نظام الدفع بالقطعة بحيث يمكن تعويض الكسل في جانب من اليوم أو الأسبوع بزيادة مفرطة في حدة العمل أو عن طريق العمل الليلي الأمر الذي له آثار وحشية على الذكور البالغين وهدامة في حالة النساء والصغار (١) . وبرغم أن عدم الانتظام في بذل قوة العمل يعتبر رد فعل طبيعي ساذج للاعباء فإنه ينشأ إلى حد أكبر عن فوضى الإنتاج التي تمثل استغلال رأس المال لقوة العمل استغلالاً غير مقيد . ذلك أنه ، إلى جانب التقلبات الفترية للدورة الصناعية وإلى جانب تقلبات السوق فهناك الاختلافات الفصلية التي تتوقف من جهة على ملاءمة بعض الفصول للملاحة البحرية ، ومن جهة أخرى على المودة أو طلبات فجائية كبيرة يتعين إنجازها بسرعة . وكلما عظم انتشار السلك الحديدية والتلغراف كثرت عادة تنفيذ هذه الطلبات في الحال . « إن امتداد نظام السلك الحديدية مال إلى تشجيع طريقة الطلب قبل نفاذه بوقت قصير . فيأتي المشترون من جلاسجو ومنتستر وإدنبره مرة كل أسبوعين أو نحو ذلك إلى مخازن بيع الجملة التي ندمها بالسلع ويتقدمون بطلبات صغيرة عاجلة التنفيذ بدلا من أن يشتروا المخزون . ومنذ سنوات كنا قادرين دائماً على العمل في أوقات الركود حتى تتمكن من مواجهة الطلب في الفصل التالي ولكن من الصعب الآن التمكن مما يكون عليه الطلب حينذاك ، (٢) . وفي المصانع والمعامل اليدوية التي لم يطبق عليها قانون المصانع يلجأون من وقت لآخر إلى أشد أنواع العمل إرهاقاً في مثل هذا الفصل لمواجهة الطلبات المفاجئة بسرعة . ففي القسم الخارجي من المصنع أو

يمكن استخدامها في كثير من المصانع اليدوية القديمة إذ يتطلب ذلك اتفاق مقادير من رأس المال تزيد عن طاقة أصحاب هذه المصانع ، - وبجداثة المفتش المساعد ماى آرت نوعاً من الاضطراب المؤقت لا يد أن يصاحب تطبيق قوانين ، المصانع ولكن هذا دليل على الشروط التي أريد علاجها بتطبيق القانون (٣١ أكتوبر ١٨٦٥) .

(١) في حالة أمرات الصهر مثلاً ، يزداد العمل بوجه عام حوالي نهاية الأسبوع نظراً لما اعتاده العمال من التكاثر في يوم الاثنين وكذلك في جزء من يوم الثلاثاء أو اليرم كله ، ( لجنة تشغيل ... التقرير الثالث ص ٦ ) ، ولا ينتظم صفار الاسطوات بوجه عام ، فتراهم يضيعون يومين أو ثلاثة ثم يشتغلون ليلاً لتعويض ذلك ... وهم يستخدمون دائماً أطعالمهم إن كان لهم أطفال ص ٧ - ، وعدم الانتظام في الحضور إلى العمل الأمر الذي يشجع عليه عادة تعويض ذلك بالعمل ساعات أطول ، ص ١٨ - ، ويضيع مقدار كبير من الوقت في برمتجهام ... التكاثر في خلال بعض الوقت والارهاق في بقيته ص ١١ .

(٣) لجنة تشغيل الاطفال ، التقرير الرابع ص ٣٢ - ، يقال إن توزيع نطاق نظام السلك الحديدية ساعد إلى حد كبير على انتشار عادة إعطاء هذه الأوامر العجائية بالطلبات وما ينجم عن ذلك من إسراع العمال وإهمالهم أوقات تنازل الطعام وانتعالمهم حتى ساعة متأخرة من الليل ، ( المصدر السابق ص ٣١ ) .

المعمل اليدوى أى فى مجال الصناعة المنزلية ( حيث العمل غير منتظم لأن توريد المادة الأولية و تقديم الطلبات متوقفان على أهواء الرأسمالى الذى لا يتقيد بأية اعتبارات لحسن استخدام الأبنية والآلات الخ والذى لا يخاطر بشئ سوى جلد العامل ، فى حالة الصناعة المنزلية ) - نقول فى هذا القسم الخارجى تتخذ الخطوات بانتظام للتأكد من وجود جيش صناعى احتياطى يمكن استخدامه ، ففى جزء من العام ينقص عدده بسبب الكمد الشديد وفى بقية العام يهبط إلى درجة التسول بسبب عدم توفر العمل . ويستغل أرباب الأعمال طابع عدم انتظام العمل المنزلى هذا بحيث أنه يستمر فى حالة الطلب الإضافى المقاجىء حتى الساعة ١١ أو ١٢ مساءً أو ٣ صباحاً ، أو « كل الساعات » كما يقولون . وقد وصف شاهد أرباب العمل بأنهم قوم غريبون إذ يظنون أن الولد لا يصديه الضر إذا أسرف فى العمل خلال نصف العام وتعطل فى النصف الآخر ( لجنة ... التقرير الرابع ص ١٢٧ رقم ٥٦ ) . وكما هو الشأن فى الصعاب الفنية يتحدث الرأسماليون عما يقال لها « العادات » وهى التى نمت بنمو التجارة ويصفونها بأنها قيود طبيعية ، فرضت على الإنتاج ، وتلك هى شكوى أصحاب الصناعة القطنية حينما هددتهم تطبيق قانون المصانع . وبرغم اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية وبالتالي على الملاحظة فقد كذبهم التجارب ، ومنذ ذلك الحين يصف مفتشو المصانع كل عقبة من هذا القبيل بأنها هراء (١) . وأثبتت الأبحاث الزهية التى قامت بها لجنة استخدام الأطفال عدة أمور منها : أولاً فى بعض الصناعات يرجع إلى تنظيم يوم العمل الفضل فى تنظيم العمل المستخدم على مدار السنة ( لجنة ... التقرير الرابع ص ١٧١ رقم ٣١ ) . ثانياً - كان تنظيم يوم العمل أول قيد معقول على أهواء الذوق الفاتلة والعديمة المعنى والتى لا تتفق مع تنظيم الصناعة الكبيرة (٢) . ثالثاً . قضى تقدم النقل فى المحيط ووسائل المواصلات

(١) « وبخصوص خسارة التجارة بسبب عدم انفاذ أوامر الشحن فى الوقت المناسب ، أذكر أن هذه كانت الموجة الثانية التى تدرع بها أصحاب المصانع فى عامى ١٨٣٢ ، ١٨٣٣ . ولا يكفى لأمى شئ . يقال الآن بصدد هذا الأمر أنه تكون له دوتة فى ذلك الوقت قبل أن يختصر البخار المسافات بما يعادل النصف ويقيم تنظيماً جديدة للنقل » ( تقارير ١٨٦٢ ص ٥٤ - ٥٥ ) .

(٢) فى سنة ١٦٩٩ لاحظ جون يلز ما يأتى « ويزيد عدم التأكد من الأوراق عدد الفقراء المحتاجين ولهذا الأمر ضرران : أولهما بؤس عمال اليومية فى الشتاء لعدم توافر العمل ، ولا يستطيع الخردواتية والناسجون استخدام هؤلاء العمال قبل حلول الربيع حيث يعرفون نوع المودة ، وثانيهما أن عدد عمال المياومة لا يكون كافياً فى الربيع ولكن الناسجون يجب عليهم استخدام عدد كبير من الصبيان حتى يتسنى إنتاج مطالب التجارة فى البلد خلال ربع السنة أو نصفها وهذا يحرم الأرض من العمال ويملا المدينة بالمتسولين ويجمع البعض فى الشتاء بمن يخجلون من الاستجداء ، ،

Essays about the Poor, Manufactures, etc., p. 9.

( ٢٧ — )

عموماً على السبب الحقيقي الوحيد للعمل الفصلي ( لجنة ... التقرير الخامس ص ١٧١ رقم ٣١ )  
رابعاً : تختفي جميع الصعاب الأخرى التي يقال إنها ، لا تنفصل ، عن العمل ، وذلك حين  
تتوسع المباني وتضاف آلات أخرى وتحدث زيادة مناسبة في عدد العمال (١) ، وحين يكون  
لهذه التغييرات أثرها الطبيعي على طريقة إجراء تجارة الجملة (٢) . ولكن ، مع هذا كله ، كما  
اعترف الرأسمالون دوماً ، لا يمكن التوفيق مطلقاً بين رأس المال ومثل هذه التغييرات إلا  
« تحت ضغط قانون برلماني عام (٣) ، للتنظيم الإجباري لساعات العمل .

### ( ٩ ) قوانين المصانع . المواد الخاصة بالصحة والتعليم في هذه القوانين .

#### تطبيق قوانين المصانع على إنجلترا كلها

إن تشريع المصانع أول رد فعل منظم مقصود المهدف من جانب المجتمع إزاء التطور  
التلقائي غير المقيد لعملية الإنتاج ، وهو نتيجة حتمية للصناعة الكبيرة لا تلتف في هذا عن  
غزل القطن والمحركات الآلية والتلغراف . وقبل أن نعرض لتطبيق قوانين المصانع في إنجلترا  
كلها تحسن الإشارة إلى موادها التي لا تتصل بساعات العمل .

وبرغم صيغتها التي تجعل من السهل على الرأسماليين التهرب منها ، فالمواد الصحية ضئيلة  
إذ تقتصر على تبييض الجدران والنظافة في مسائل معينة والحماية ضد الآلات الخطرة .

( ١ ) وقد شهد نثلو بيرت برادفورد للتصدير بما يلي ، ويبدو واضحاً في هذه الظروف أنه لا حاجة لتشغيل الأولاد  
أكثر من مدة تمتد من ٨ صباحاً حتى ٧ و ٧/٣٠ مساءً وذلك على سبيل التعويض . إن المسألة مجرد أيدي عاملة ونفقات  
زيادة عن المعتاد . لو لم يكن بعض أصحاب الأعمال بهذا القدر من الجشع لما اشتغل الأولاد إلى ساعة متأخرة من  
الليل ، إن آلة إضافية ( علامة على العدد المعتاد ) تكلف ٦ أو ١٨ جنيه فقط ، وإن جانباً كبيراً من الوقت  
الخارج عن المقرر والمشار إليه يرجع السبب فيه إلى عدم كفاية الآلات والأجهزة وعدم توفر الفراغ ، ( لجنة  
التقرير الخامس ص ١٧١ رقم ٣١ ، ٣٦ ، ٣٨ ) .

( ٢ ) فيما يلي ما قاله صاحب مصنع بلندن وهو من يعد التنظيم الإجباري ليرم العمل حماية للعمال ضد أصحاب  
المصانع ، وللآخرين ضد تجار الجملة ، ويرجع الضغط الذي نعاينه في العمل الذي نقوم به إلى أصحاب السقن الذين يريدون  
مثلاً إرسال البضائع بالمسفن الشراعية لكي تصل إلى هدفها في فصل معلوم ويريدون في الوقت ذاته أن يستولوا على  
الفرق في أجرة النقل بين السفينة الشراعية والسفينة البخارية ، كما يرجع السبب إلى الذين يختارون البواخر التي تبحر قبل  
غيرها حتى تصل البضائع إلى السوق الأجنبية قبل بضائع منافسيهم ، - نفس التقرير .

( ٣ ) ويقول أحد أصحاب المصانع ، ويمكن القضاء على هذا على حساب توسيع المصانع إذا ما صدر قانون  
برلماني بذلك ، - نفس التقرير ص ١٠ رقم ٣٨ .

وسنعالج في الكتاب الثالث مقاومة أرباب المصانع لتلك المواد التي أرغمتهم على إنفاق مبلغ إضافي لحماية لعالمهم ، وهي مقاومة تلقي الضوء مرة أخرى على مبدأ الحرية الذي يقول إنه حيث تتفاعل المصالح المتعارضة في المجتمع يرعى المرء مصالح الجماعة حين يعمل على تنمية صالحه الشخصي ، ومثل واحد يكفي . خلال العشرين سنة الأخيرة تقدمت صناعة الكتان كثيراً بإرلنده وتبع هذا ازدياد عدد Scutching mills بحيث بلغ ١٠٠٨ عام ١٨٦٤ . وتجذب هذه الصناعة عاماً بعد آخر في الخريف والشتاء عمالاً كثيرين أغلبهم من النساء والصغار من أبناء وبنات وزوجات المستأجرين الزراعيين بالجماعات المجاورة . والحوادث لا مثيل لها في تاريخ الآلات ، سواء من حيث عددها أو شدتها ، ففي مصنع بكيلدينان بجوار كورك بلغ عدد الإصابات المميتة ٢٦ والتشويه ٦٠ في الفترة ( ١٨٥٢ - ٥٦ ) ، وكان في المستطاع تجنبها ببعض أجهزة بسيطة وبإنفاق بضع شلنات . ويقرر الدكتور هوايت (جراح مصانع جهة داون باتريك في تقريره بتاريخ ١٥-١٢-١٨٦٥) أن الحوادث فظيعة ، ففي حالات كثيرة يقطع ربع الجسم من الجذع وقد يؤدي إلى الموت أو إلى مستقبل من الألم والعجز . وبطبيعة الأمر تزداد هذه النتائج المرعبة بازدياد المعامل . وإنها لنعمة كبرى لو خضعت هذه المصانع لسلطان التشريع ، ولو أحكمت الرقابة لا يمكن تجنب تفضيات هائلة في الأرواح وأعضاء الجسم (مصدر سابق ص ١٥ رقم ٧٢) .

كيف يستطاع إظهار حقيقة الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج بأكثر من الحاجة إلى فرض أبسط أساليب المحافظة على النظافة والصحة بواسطة التشريع ؟ ففي الصناعة الفخارية سبب قانون ١٨٦٤ تبيض أكثر من ٢٠٠ ورشة وتنظيفها بعد امتناع دام ٢٠ عاماً في حالات كثيرة وامتناع مطلق في بعض الحالات . وحتى ذلك الوقت ظل عمالها البالغون ٢٧٨٠٠ يتنفسون خلال الأيام الطويلة وأحياناً الليلية جواً فاسداً جعل العمل مليئاً بالمرض والموت ، وقد عمل القانون على تحسين التهوية كثيراً (تقارير ٣١-١٠-١٨٦٥ ص ١٢٧) . وأظهر التنفيذ أن نفس طبيعة الإنتاج الرأسمالي تحول دون تحسين معقول بعد حد معين . أشرت إلى ما يراه الأطباء الإنجليز من اعتبار فراغ قدره ٥٠٠ قدم مكعبة كحد أدنى للفرد في الأماكن التي يجري فيها عمل متواصل . هذه النصوص تعجل بتحويل الورش الصغيرة إلى مصانع وهذا اعتداء على حقوق الامتلاك بالنسبة لصغار الرأسمالين ، كما يضمن احتكاراً للكبارهم . فتحتم فراغ هوائى كاف يُفقد الألوف من صغار أرباب الأعمال ملكيتهم بضربة واحدة . ويتحطم نفس أساس طريقة الإنتاج الرأسمالية أى التمدد الذاتي لرأس المال ( كبيراً كان أم صغيراً ) بواسطة حرية ، شراء واستهلاك قوة

العمل . وتتفق السلطات الصحية ولجان التحقيق والمفتشون على ضرورة توفير ٥٠٠ قدم  
مربعة كحد أدنى ، وتصر على القول باستحالة حمل الرأسماليين على قبول هذا الإصلاح ،  
وتصرح بأن السبل وغيره من أمراض الرئة بين العمال ظروف لا بد منها لبقاء رأس المال (١) .

ومع أن المواد الخاصة بالتعليم لم تخط إلا خطوة قصيرة فإنها تنص على أن التعليم الأولي  
يجب أن يصحب عمل الأطفال (٢) . وكان في نجاح القانون أول دليل على إمكان الجمع بين  
التعليم والتربية الاجتماعية (٣) وبين العمل اليدوي من جهة ، وربط العمل اليدوي بالتعليم  
والتربية الاجتماعية من جهة أخرى . وكشف مفتش المصانع أن أطفال المصانع ، وإن كانوا  
لا يتألمون من التعليم إلا نصف ما يحصل عليه التلاميذ النظاميون ، فإنهم يتعلمون مثلهم وأحياناً  
أكثر منهم ، وتعليل ذلك أن بقاءهم بالمدرسة نصف يوم يجعلهم نشيطين على الدوام وعلى  
استعداد لتلقي العلم . وقضاء نصف اليوم في العمل اليدوي والآخر بالمدرسة فيه نوع من الراحة  
والتنوع فيعظم إقبال الطفل على كل من الأمرين ، والطفل الذي كان بالمدرسة طول الصباح  
لا يجارى ( وبخاصة في الطقس الحار ) زميله الذي يأتي نشطاً ومبتهجاً من عمله (٤) . وزى

(١) دلت التجارب على أن الفرد المتوسط الصحة يستهلك ٢٥ بوصة مكعبة من الهواء حين يتنفس مرة واحدة  
وهو يتنفس حوالي عشرين مرة في الدقيقة . وعلى ذلك يبلغ ما يستهلكه الفرد ٧٢٠,٠٠٠ بوصة مكعبة أو ٦ ٤  
قدم مكعبة من الهواء في اليوم المكون من ٢٤ ساعة . وتعلم علاوة على ذلك أن الهواء الذي نستنشقه لا يصلح بعد  
ذلك إلا إذا أعاده الطبيعة نقياً من جديد . ويبدو من نتائج التجارب التي أجراها فالتين وپرونر أن الرجل المتمتع بصحة  
صليمة يقدر ما يخرج من الزفير في الساعة الواحدة ٣٠٠ بوصة مكعبة من أكسيد الكربون ، ومعنى هذا أن ماخرجه  
الزئتان في ٢٤ ساعة يعادل ٨ أوقيات من الكربون الصلب . ويقول هكسلي ، يجب أن يكون لكل إنسان ٨٠٠  
من الأقدام المكعبة ، .

(٢) ينص قانون المصانع الاجباري ألا يبعث الوالدون بأطفالهم إلى المصانع ، ، الخاضعة له ، ، ما داموا  
دون سن الرابعة عشرة من العمر إلا إذا سمحوا لهم في نفس الوقت بالحصول على التعليم الأولي ، وصاحب المصنع  
مسئول عن تنفيذ القانون . التعليم بالمصنع إجباري وشرط من شروط العمل . تقارير ... ٣ أكتوبر ١٨٦٣ ص ١١١  
(٣) أما عن النتائج الطيبة المترتبة على ربط التربية البدنية ( والبرينات الرياضية في حالة الأولاد ) بالتعليم  
الاجباري لأطفال المصانع والطلاب الفقراء ، فعليك أن تقرأ خطاب ن . و . سينيور الذي ألقاه بالمؤتمر السنوي  
السابع للجمعية الأهلية لتربية العلوم الاجتماعية - تقرير عن أعمال المؤتمر الخ ، لندن ١٨٦٣ ص ٦٣ ، ٦٤ - وكذلك  
تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١١٨ ، ١١٩ ، ٢٠ ، ٣٦ ، وما بعدها ..

(٤) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١١٨ - وقد صرح صاحب مصنع حرير بما يأتي ببساطة أمام لجنة  
تشغيل الأطفال ، ، إلى متى أكد تماماً أن السر الحقيقي في إنتاج عمال أكفاء ينحصر في ربط التعليم والعمل منذ الطفولة  
وإدخالها الحال يجب ألا تكون المهنة قاسية أو مجهددة أو غير صحية ، ولكني لأشك في مهنة الربط بين التعليم والعمل :-

من خطاب سينيور أمام مؤتمر العلوم الاجتماعية بإدنبره سنة ١٨٦٣ أن يوم المدرسة الممل الطويل بغير حاجة بالنسبة لأطفال الفصول العليا والمتوسطة ويزيد من مجهود المعلم بلا فائدة . وهذا ليس عديم الجدوى وضاراً بصفة مطلقة فحسب ، بل إنه يبدد وقت الأطفال وصحتهم ونشاطهم<sup>(١)</sup> . ونعلم مما توافر عليه أن بذور التعليم في المستقبل توجد في نظام المصانع . وسيكون هذا تعليماً يربط في حالة كل طفل فوق سن معينة بين العمل الإنتاجي وبين التعليم والثريية الجمثانية ، لا على أن ذلك وسيلة لزيادة الإنتاج الاجتماعي فحسب . بل على أنه الطريقة الوحيدة لتخرج مخلوقات آدمية كاملة النمو .

رأينا أن الصناعة الكبيرة بسبب التطورات الفنية المصاحبة لها تضع حداً لتقسيم الصناعة اليدوية للعمل وهو ذلك النوع الذي يرتبط فيه كل فرد طيلة حياته بعملية تفصيلية واحدة . ولكنه يعود إلى الظهور في عهد الصناعة الكبيرة بشكلها الرأسمالي فيتحول العامل إلى ملحق واع بآلة تؤدي عملية جزئية ، بينما في غير ذلك تحدث أمثال هذه الشرور على غير انتظام بفضل الاستعمال المنتثر للآلات وعمل الآلة<sup>(٢)</sup> ، ومن جهة نظراً لإدخال عمل النساء

وإلى لأرد لو تياً لأطفلى العمل إلى جانب اللعب إذ فى هذا نوع من التنوع لتعلمهم،،(التقرير الخامس ص ٨٢ رقم ٣٦)

(١) سينيور ص ٦٦ — إن الموازنة بين الخطاب الذى ألقاه سينيور سنة ١٨٦٣ وهجومه على قانون المصانع الصادر سنة ١٨٣٣ ، أو إن الموازنة بين الآراء التى أبدأها المؤتمر المشار إليه وبين ما نراه فى بعض مناطق ريفية معينة بإنجلترا يحرم فيها على الوالدين الفقراء أن يعلوا أطفالهم وإلامات هؤلاء الوالدون من الجوع — نقول إن مثل هذه الموازنة تكفى لبيان كيف أن الصناعة الحديثة تستطيع إذا بلغت مستوى معيناً من النمو أن تحدث انقلاباً فى عقول الناس بفضل الثورة التى تحدثها فى طريقة الإنتاج وفى علاقات الإنتاج الاجتماعية . مثال ذلك أن المصنوع Snell يقرر عن مقاطعة سمعست أنه حين يطالب فقير بالمعونة من الأبرشية فغالباً ما يضطر إلى إخراج أطفاله من المدرسة . ويحدثنا المستر ولارتن القسيس فى فلتام عن حالات رفض فيها منح المساعدة للأسرات معينة ، لأنها كانت تبعث بأطفالها إلى المدرسة ، ، !

(٣) حينما تبدأ المنافسة المباشرة أو غير المباشرة بين آلات الحرفة البدوية التى تدار بواسطة عضلات الانسان وبين الآلات التى بلغت مبلغاً عالياً من النمو ( أى التى تديرها القوية الميكانيكية ) ، يحدث تحول عظيم فيما يتعلق بالعامل الذى يدير الآلة . لقد حلت الآلة فى الأصل محل هذا العامل ، أما الآن فقد تمين عليه أن يفعل مكان الآلة البخارية وتبعاً لذلك يشتد إرهاق ما له من قوة العمل ويبلغ درجة هائلة ، ويتعرض لمثل هذا العذاب بصفة خاصة صغار السن ومن أمثلة ذلك أن عضو اللجنة لوجج وجد فى كوفنترى وما جارها أولاداً فيما بين العاشرة والخامسة عشرة من أعمارهم يشتغلون فى إدارة أنوال نسج الأشرطة ribbon خل عنك الأطفال الأصغر سناً والذين كانوا يقومون بإدارة آلات أصغر . . . انه عمل متعب إلى حد غير معتاد ، وما الولد إلا مجرد بديل عن القوة البخارية ، — لجنة تشفيل . . . التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١١٤ رقم ٦ — وهذا الجزء نفسه من التقرير يحوى على أكلة بخصوص النتائج القاتلة المترتبة على نظام البرودية هذا ، ، .

والاطفال والعمل غير الحاذق كأساس جديد لتقسيم العمل . والآن يتضح التناقض بين تقسيم العمل في ظل الصناعة اليدوية وبين الطبيعة الأساسية للصناعة الحديثة . ومن الوسائل التي يبدو بها هذا التناقض أن نسبة كبيرة من الأطفال في المصانع الحديثة يخضعون لأشد الاستغلال عاماً بعد آخر دون أن يتعلموا حرفة تجعلهم نافعين في المستقبل في نفس الصناعة اليدوية أو عمل المصنع . مثال ذلك طبع الكتب بانجلترا حيث كان الصبيان في الأيام السالفة ينتقلون تدريجاً من عمل سهل إلى آخر أصعب نسبياً وهكذا يتعلمون الحرفة كلها حتى يحصلوا على ما يؤهلهم لعمل الطباعة ، وهذا إلى جانب تعلم القراءة والكتابة . وقد تغير هذا كله بسبب استخدام الطباعة الآلية التي تستخدم اليوم صنفين من العمال : البالغين ( الذين يرعون الآلات ) والأحداث فيما بين سن ١١ ، ١٧ وعمالهم الوحيد نشر أفرخ الورق تحت الآلة ثم إخراجها بعد ذلك . وهم يزاولون هذا العمل المتعب وبخاصة في لندن حوالي ١٤ ، ١٥ أو ١٦ ساعة خلال أيام عدة وأحياناً لمدة ٣٦ ساعة مرة واحدة مع منحهم ساعتين فقط للطعام والراحة (١) . وكثيرون منهم لا يقرأون وليس من الضروري أن يحصلوا على تدريب فكري إذ ليس في العمل سوى مجال صغير للمهارة ومجال أصغر منه للتقدير الحسن . والأجور لا تناسب زيادتها مع تقدمهم في السن ، وأغلبهم لا يتطلعون إلى الوظائف الأحسن أجراً والأكثر مسئولية وهي وظائف المشرفين على الآلات « لأن لكل آلة مشرفاً واحداً ومعه ولدان أو أربعة » (٢) . فاذا ما بلغوا السابعة عشرة من العمر طردوا من المطبعة وبذا يزداد عدد التطبيقات المجرمة . وتفشل محاولات إيجاد عمل لهم في ميادين أخرى بسبب جهلهم ووحشيتهم وانهاياهم العقلي والجثاني .

وما ينطبق على تقسيم الصناعة اليدوية للعمل داخل المصنع ينطبق بالمثل على تقسيمه في المجتمع . فما دامت الحرفة اليدوية والصناعة اليدوية أساس الإنتاج الاجتماعي يصبح تخصيص المنتج لفرع من الإنتاج خاصة وتكسير الجوانب الأولية المتعددة النواحي لمهنته (٣) خطوة

(١) شرحه ص ٣ رقم ٢٤ .

(٢) شرحه ص ٧ رقم ٦٠ .

(٣) « جاء في Statistical Account عن إقليم المرتفعات باسكتلندا أن كل فلاح منذ سنوات ليست بالكثيرة كان يصنع أحذيته من جلد يديغه بنفسه . وكثيراً ما كنا نجد في المكتبة الكثيرين من الزعاة وسكان الأكوخ من صغار الفلاحين cottars وقد ارتدوا ثياباً من صنع أيديهم مادتها الأولية صوف أغنامهم والكتان الذي زرعه في حقولهم ، ونادروا ما كانوا يفترون أداة واحدة مما يحتاجون إليه في هذا العمل وذلك باستثناء المحرز والابرة والكتبان وبعض أجزاء قليلة جداً من الأدوات الحديدية التي تستخدم في النج . وكان



حضرورية في طريق التطور ، وعلى هذا الأساس وكثمرة التجربة يتخذ كل فرع خاص من الإنتاج الشكل الفني المناسب ، ويتقنه بالتدرج ثم يتبلور في ذلك الشكل عند بلوغ درجة معينة من النضج . والشئ الذي يحمل على التغيير هنا وهناك هو التغيير التدريجي في أدوات العمل بالإضافة إلى ما يرد من أنواع جديدة من المادة الأولية عن طريق التجارة . وحين يمكن الحصول على ذلك الشكل الذي أثبتت التجارب صلاحيته تراه يجمد ويبدو ذلك من الطريقة التي ينتقل بها من جيل لآخر مدى آلاف السنين . ومن مظاهر هذا التطور أنه حتى في القرن الثامن عشر كان يقال للحرف اليدوية « الحفايا » ، (١) التي لا يعلم أسرارها سوى الذين يعملون السحر . لقد مزقت الصناعة الكبيرة القناع الذي اعتاد إخفاء عملية الإنتاج الاجتماعية عن الناس ، وجعل أغازاً من مختلف فروع الإنتاج التي نمت من تلقاء ذاتها . وهي أغاز لا للخارجين عنها بل لمن يبعثونها . والمبدأ الذي تسيّر عليه الصناعة الحديثة وبمقتضاه تتحلل كل عملية إلى الأجزاء التي تكونها بغض النظر عن وجود أية علاقة بينها وبين أساليب المدع الإنسان لها ، هو الذي خلق علم الصناعات والحرف . فالأشكال المتعددة من عملية الإنتاج الاجتماعية والتي تبدو في ظاهرها غير متصلة الحلقات إنما تتحول إلى تطبيقات مقصودة الهدف للعلوم الطبيعية ، وكل منها يعد بطريقة منتظمة لادراك النتيجة النافعة المرغوب فيها . كذلك تكشف الأشكال الأساسية القليلة للحركة وهي الأشكال التي يجب أن يتخذها كل نشاط إنتاجي للجسم الإنساني برغم تنوع العُدَد المستعملة وذلك كما أن علم الميكانيكا لا يرى في أقصى تعقيدات الآلات أكثر من التكرار الدائم للقوى الميكانيكية البسيطة . ولا تنظر الصناعة الحديثة إلى المشكل القديم من عملية إنتاجية على أنه نهائي . إن أساسها الفني على ذلك انقلابي بينما كان الأساس الفني لكافة وسائل الإنتاج السابقة محافظاً (٢) . وعن طريق الآلات والعمليات الكيماوية

== النساء يستخرجن الأصباغ من الأشجار والشجيرات والأعشاب، مؤلفات Dugald Stewart، طبعة هاملتن

٨ ص ٣٢٧—٣٢٨ .

(١) في المؤلف الشهير المعروف باسم Livres des métiers والذي وضعه Etienne Boileau نقرأ أن أحد عمال اليومية إذا ما انضم إلى جماعة الملبين من أعضاء القابة كان يقسم ،، أن يجب اخوانه بعميار المحبة الأخوية ، وأن يعاونهم في حرفهم المختلفة وألا يفشى أسرار المهنة ، وألا يجذب بضائمه عن طريق لفت نظر المشتري إلى عيوب سلع الغير وهذا الأمر الأخير في صالح الجميع .

(٢) ،، لا نستطيع البورجوازية العيش دون أن تحدث بلا انقطاع انقلابات في أدوات الإنتاج وفي علاقات الإنتاج بعد ذلك ، ومن ثم في مجموعة العلاقات الاجتماعية . وعلى العكس من هذا كان الإبقاء على أساليب الإنتاج القديمة الشرط الأول لوجود الطبقات الصناعية السابقة وبقاتها . والشئ الذي يميز العصر البورجوازي عن سواه التحويل ==

ووسائل أخرى فالصناعة الحديثة إذ تغير الأساس الفنى للإنتاج تعمل كذلك على تغيير وظائف العمال والارتباطات الاجتماعية لعملية العمل . وفي الوقت ذاته وبنفس الدرجة من الاستمرار تحول تقسيم العمل في داخل المجتمع فتنقل بلا انقطاع مقادير من رأس المال والعمل من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج . فالصناعة الكبيرة بطبيعتها تسبب تغييرات في العمل وكثرة في الوظائف ، ومرونة متعددة الجوانب للعامل . ومن جهة أخرى ففي شكلها الرأسمالي تكرر التقسيم القديم للعمل وخواص ذلك التقسيم . وقد رأينا كيف أن هذا التناقض الكامن يسلب العامل الراحة والثبات والاستقرار ويهدد بحرمانه في الوقت ذاته من وسائل العمل والحياة (١) . وأن يجعل فائضاً عن الحاجة لا الوظيفة التفصيلية التي يقوم بها فحسب ، بل والرجل نفسه . وقد رأينا كذلك كيف أن هذا التناقض يبدو أثره الخطير في التضحية المستمرة بالعمال وفي تبيد قوة العمل تبيداً يتميز بالإرهاق والتهور ، وفي مظاهر الدمار المترتبة على الفوضى الاجتماعية . وهذا هو الجانب السلبي . ولكن إذا كانت تغييرات العمل المستمرة تعرض نفسها كقانون طبيعي غالب على سواه ومبدأً أثره بذلك النشاط المدمر لمثل هذا القانون حين يلتقي فعله عقبات في كل مكان (٢) . ومن جهة أخرى فالصناعة الكبيرة عن طريق نكباتها تفرض ضرورة حيوية وهي أن التغييرات في العمل وفي مهارة العامل إلى اقصى حد يمكن . سينظر إليها على أنها قوانين عامة للإنتاج الاجتماعي بحيث أن الإنتاج يجب أن يجعل مطابقاً للطريقة التي تؤدي بها هذه القوانين ووظائفها في العادة .

== المستمر للإنتاج والاضطراب الدائم في الأحوال الاجتماعية وعدم الاستقرار والحركة الخالدان ، فتزول كافة العلاقات الثابتة العديمة بما يصحبها ويتعلق بها من أفكار وآراء خاطئة قديمة لها احترامها ، كما أن العلاقة الحديثة الناشئة والتكوين تصبح عتيقة بالية قبل أن تجمد وتتحجر . ويتعظم كل ما كان يراه الناس صلباً وتتناثر أجزاءه ، ويصيب الناس كل ما كان مقدساً ، وأخيراً يضطر الناس إلى أن يحرقوا بأعين مفتوحة في مركزهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، ، ف. انجلز . - كارل ماركس Manifesto of the Communist Party لندن ١٨٤٨ .

(١) ( إنك تسليق الحياة حين تنزع من الوسائل التي أعيش بها )

شكسبير : تاجر البندقية — الفصل الرابع ، المنظر الأول السطر ٣٧١—٣٧٢ .

(٢) على أثر عودة عامل فرنسي من سان فرانسيسكو كتب ما يأتي ، ، لم أكن لأصدق أبداً أني قادر على الاشتغال في حرف مختلفة متنوعة . اشتغلت في كاليفورنيا وكنت مقتناً أني لا أصلح إلا للطباعة . . . ولكن إذ أتيت نفس في وسط هذا العالم من المغامرين الذين يغيرون مهمتهم كما يفعلون بلايهم ، فقلت مثلهم ، وإذا لم يكن للذين عملاً جزياً هجرته إلى المدينة حيث اشتغلت بترتيب الحروف وأصبحت سبباً كالح . ولما كشف صلاحيتي لأى نوع من العمل شعرت أني إنسان ، ، C. A. Cordon : De l'enseignement professionnel ، الطبعة الثانية ، باريس ١٨٥٨ ص ٥٠ .

ولكن تطور هذه المتناقضات في نطاق شكل تاريخي من الانتاج هو الطريقة التاريخية الوحيدة التي تحمل بها هذه المتناقضات ويظهر شكل جديد إلى عالم الوجود . لقد كان من آئين جواهر حكمة رجال الحرف اليدوية قولهم « ليثبت الإسكافي حتى النهاية » . ولكن هذه الحكمة صارت سخافة مطلقاً منذ اللحظة التي تمكن فيها صانع الساعات وات من اختراع الآلة البخارية ، والحلاق أركريت من اختراع الآلة المعروفة باسم البغلة ، والجوهري فولتن من ابتداء السفينة البخارية ،<sup>(١)</sup>.

بقدر ما ينظم تشريع المصانع العمل في المصانع ومعامل الصناعة اليدوية النخ لا يعدو هذا في أول الأمر أن يكون تدخلاً في حق رأس المال في الاستغلال . ومن جهة أخرى يعد أي تنظيم لما يعرف باسم الصناعة المنزلية<sup>(٢)</sup> تدخلاً واضحاً ومباشراً في سلطة الوالدين ، وهذه كانت خطوة ظل البرلمان البريطاني الطيب القلب راغباً عن أن يخطوها . ولكن أرغمته قوة الظروف في النهاية على أن يعرف أن الصناعة الكبيرة التي حطمت الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها نظام الأسرة القديم وعمل الأسرة الملامم لذلك النظام ، كانت تكتسح أمامها العلاقات الأسرية القديمة . وصار من المتعين المناداة بحقوق الأطفال ، وإنا لنقرأ ما يلي في تقرير لجنة استخدام الأطفال لعام ١٨٦٦ « لسوء الحظ يتضح من جميع الأدلة أن الأطفال من الجنسين إنما يتطلبون الحماية إزاء أهليهم أكثر منها إزاء الغير » . فالسبب في نظام الاستغلال غير المقيد لعمل الطفل عموماً ولما يقال له العمل المنزلي على وجه الخصوص إنما هو « لأن الوالدين قادرين على مراقبة أو تقييد ملى ممارسة سلطانهم الاستبدادي الضار على فلذات أكبادهم الصغار وناعمى الأظفار . — فينبغي ألا يكون للوالدين السلطة المطلقة التي تمكنهم من أن يجعلوا من أطعالمهم مجرد آلات تكسب كذا أجر في الأسبوع ... فالأطفال والصغار

---

(١) في نهاية القرن السابع عشر نجد أن جون يلرز ( وهو صورة هامة في تاريخ الاقتصاد السياسي ) قد أدرك بوضوح الضرورة الداعية إلى إلغاء نظام التعليم الحالى والأساليب الحالية في تقسيم العمل التي تتناقض الامتلاء والحرمان في قطبي المجتمع المتقابلين ، وإليك قوله « والنمليم الحامل لا يفضل كثيراً تعلم الخمرل ... والعمل الجئاني نظام أول فرضه الله ... ولكون العمل صالحاً نصحته الجسم كالغذاء بالنسبة إلى حياته ، لأن الآلام التي يوقرها الإنسان بواسطة الراحة إنما يراها في المرض ... إن العمل يضيف الزيت إلى مصباح الحياة الذي يشعله التفكير .. إن العمل السخيف الشبيه بعمل الأطفال يجعل عقول الأطفال تافهة ، ،

Proposals for Raising a College of Industry of all Useful Trades and Husbandry, London, 1696, pp. 12, 14, and 18.

(٢) يستمر هذا النوع من العمل في الورش الصغيرة كما رأينا في مهن عمل الدتلا وطلى القش ويمكن أن ندرسه بتفصيل أوفى صناعات المادان بشفيك وبرمنجهام الخ .

في كافة أمثال هذه الحالات لهم ما يبرر طلبهم على اعتبار ذلك حق طبيعي لهم بأن يُعقَدَ ومما يحطم قبيل الأوان قوتهم الجماعية ويهبط بهم في معيار المحلوقات الفكرية والأدبية ، ( لجنة تشغيل الأطفال، التقرير الخامس ص ٢٥ رقم ١٦٢ ، التقرير الثاني ص ٣٨ رقم ٢٨٩٠٢٨٥ ، ص ٣٥ رقم ١٩١ ) ولكن لم يكن سوء استغلال السلطة الأبوية السبب في هذا الاستغلال المباشر وغير المباشر لعدم الأشخاص غير الناضجين من جانب رأس المال ، بل بالعكس إن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج هي التي حولت سلطة الوالدين إلى إساءة استعمال لها لأن هذه الطريقة قصت على الأساس الاقتصادي للملاءم لسلطة الوالدين . ومهما بدأ تحطيم نظام الأسرة القديم في داخل المجتمع الرأسمالي شيئاً فالصناعة الكبيرة إذ تخصص للنساء والأحداث والأطفال دوراً حاسماً في عملية الإنتاج المنظمة على أساس اجتماعي وهو دور يجب الاضطلاع به خارج البيت ، إنما تبنى الأساس الاقتصادي الجديد لشكل أعلى من الأسرة ومن العلاقات بين الجنسين . ومن السخف أن ننظر إلى الشكل المسيحي الثيوتوني للأسرة على أنه شكل مطلق ، كما ينطبق نفس الأمر على الأشكال الرومانية والإغريقية والشرقية ، وهي بهذه المناسبة تكون سلسلة متطورة متصل بعضها ببعض على مرّ التاريخ . وواضح علاوة على ذلك أن تكوين هيئة العمل المتحددة من أفراد من كلا الجنسين ومن أعمار مختلفة برغم أنه في شكله الرأسمالي النامي من تلقاء ذاته والوحشي (حيث فيه يوجد العامل من أجل عملية الإنتاج لا أن تكون عملية الإنتاج من أجل العامل) — نقول إنه وإن كان هذا التكوين مصدراً سيئاً للفساد والاستعباد فقد يتحول إلى مصدر تقدم الإنسان إذا توافرت أحوال مناسبة (١) .

بدأ تشريع المصانع كفاتون استثنائي طبق على الغزل والنسيج الآليين وهي أولى ثمار الصناعة الميكانيكية . وقد رأينا الحاجة إلى توسيع مدها بحيث يصبح قانوناً عاماً ينطبق على جميع الإنتاج الاجتماعي تنشأ من عملية التطور التاريخية للصناعة الكبيرة كنتيجة ترتب عليها حدوث انقلاب في الأشكال التقليدية للصناعة اليدوية والحرف اليدوية والصناعة المنزلية فتتحول الأولى على الدوام إلى إنتاج مصانع ، والثانية إلى صناعة آلية يدوية ، وتصبح أقاليم الحرف اليدوية والصناعة المنزلية ، في وقت سريع إلى درجة مذهلة عبارة عن أما كن بؤس يجد فيها الاستغلال الرأسمالي المجال حراً للممارسة أفدح ألوانه . وهناك عاملان هما اللذان يعينان في النهاية امتداد تشريع المصانع . فأولاً هناك التجربة المتجددة على الدوام وهي أن رأس المال حالما تخضعه لإشراف الدولة في نواح قليلة منعزلة من البناء الاجتماعي يبحث عن

(١) ، قد يكون العمل بالمصنع خالفاً وجيداً كالعمل المنزلي بل وربما أفضل منه ، ، — تقارير مفتش

المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١٢٧ .

التعويض بقوة أعظم في نواح أخرى ( المصدر السابق ص ٢٧ و ٣٣ ) . والعامل الثاني الطاب المملح من جانب الرأسماليين أنفسهم لتحقيق المساواة في أحوال المنافسة وهذا يتضمن طلباً على إقامة حدود يمكن تطبيقها عموماً لاستغلال العمل ( وتجد معلومات وفيرة عن هذا الأمر في « تقارير مفتشى المصانع » ) . ولنستمع إلى حديثين يشقان الصلوب ، فالسادة كوكسلي من المشتغلين بصناعة المسامير والسلاسل ببرستول وقد طبقوا من تلقاء أنفسهم تنظييات قانون المصانع . نظراً لثبته الأسلوب القديم غير المنتظم في المعامل المجاورة فموقف جماعة كوكسلي غير ملائم لأن الأولاد في منشآتهم يجتذبون للعمل بعد الساعة السادسة مساءً في أما كن أخرى ، وهم يقولون بالطبع : إن هذا ينافي العدل وتنتج عنه خسارة لأنه ينهك جانباً من قوة الأولاد وهي القوة التي يجب أن نستفيد منها إلى الحد الأقصى ( لجنة ... التقرير الخامس ص ١٠ رقم ٣٥ ) . وصرح المسترح . سمبسون صانع ورق الصناديق والحقائب بلندن أمام اللجنة أنه مستعد لتوقيع أى التماس لتدخل التشريع لأنه يشعر دائماً بالقلق لئلا حين يغلق محله خشية أن يشغل الغير حتى ساعة متأخرة من الليل وبذا يحصلون على الطلبات التي كانت من نصيبه ( شرحه ص ٩ رقم ٢٨ ) . ورأت اللجنة أنه من غير العدل وضع مصانع كبار أرباب الأعمال تحت التنظيم بعكس الحال الأصغر منها . وأشارت إلى الظلم الناجم عن المنافسة بخصوص ساعات العمل إذا أعفيت الحال الصغيرة . وفضلاً عن هذا تجذب أما كن العمل المعفاة من التشريع ما لدى كبار أرباب الصناعة من العمال الأحداث من الذكور والإناث . وفضلاً عن هذا فتمت حافز على مضاعفة عدد الحال الصغيرة مع أنها أقل مناسبة لصحة القوم وراحتهم وتعليمهم وتحسين أحوالهم ( مصدر سابق ص ٢٥ رقم ١٦٥ - ١٦٧ ) - لإدراك المزاييا الأخرى للصناعات الكبيرة . راجع التقرير الثالث للجنة تشجيع الأطفال ص ١٣ رقم ١٤٤ و ص ٢٥ رقم ١٢١ و ص ٢٦ رقم ٢٥ و ص ٢٧ رقم ١٤٠ الخ .

وتوصى اللجنة في تقريرها الختامى بتطبيق القانون بحيث يدخل في دائرته ١٤٠٠٠٠٠ من الأطفال والأحداث والنساء حوالى نصفهم موضع الاستغلال في الصناعة الصغيرة والمنزلية . إذ لا ريب أن مثل هذا التشريع سيكون له أثر طيب لا بالنسبة للصغار والضعفاء

(١) هذا الامتداد للقانون جعله يسرى على المهن الآتية : - عمل الدتلا ، نسج الجوارب ، طي القش ، عمل الملايس بفرعها المختلفة ، عمل الزهور الصناعية ، عمل الأحذية ، عمل القبعات ، عمل الجوانتيات ، الحياكة ، كافة مصانع المعادن من أفران الصهر حتى مصانع الأبراج ، مصانع الورق والزجاج والطبايق والمطاط ، عمل الأبسة اليدوى ، عمل المظلال ، صناعات المغازل ، الطباعة ، التجليد ، عمل الأدريات الكتابية ( ويشمل ذلك عمل الحقائب الورقية والورق الملون الخ ) ، وعمل الحبال ، وصنع الحلي وعمل الطرب ، وصنع الحرير باليد ، والنسج في كوفتري =

فحسب وهم موضع عنايته المباشرة . بل وبالنسبة إلى العمال البالغين الذين يدخلون تحت سلطانه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وسيفرض ساعات منتظمة معتدلة ، ونظافة وصحة أما كرس العمل ، وهذا يعمل على توفير وتحسين قوتهم الجثمانية التي تتوقف عليها رفاهيتهم ورفاهية البلاد كثيراً ، كما ينقذ الجيل الناشئ من الإفراط في المجهود في سن مبكرة ... وأخيراً يتيح لهم - على الأقل حتى سن الثالثة عشرة - فرصة تلتقي بمبادئ العلم . . . » ( مصدر سابق ص ٢٥ رقم ١٦٩ ) .

وأعلنت وزارة التورى في خطاب العرش ( ٥ فبراير ١٨٦٧ ) انها ضمنمت توصيات لجنة التحقيق الصناعية بضع مشروعات قوانين<sup>(١)</sup> ، وكان لا بد قبل إدراك هذه النتيجة من تجربة أخرى لمدة ٢٠ عاماً على حساب الطبقة العادلة . ففي ١٨٤٠ تألفت لجنة لفحص عمل الأطفال وكما صرح نساو . و . سينيور أظهر تقريرها ( ١٨٤٢ ) ه أفضح صورة للجشع وحب الذات من جانب أصحاب العمل والوالدين ، والبؤس والدمار من جانب الصغار والأطفال .. ولسوء الحظ لا زالت تلك الويلات مستمرة بمثل حداثها السابقة ، كما يتضح من الكتيب الذى نشره هاردويك منذ عامين ... وإبه لدليل غريب على ما يصيب أخلاق أطفال الطبقة العاملة وصحتهم من إهمال عام عدم الاهتمام بهذا التقرير مدى عشرين عاماً سمح خلالها لأطفال نشأوا دون أى إدراك لما يراد بكلمة الأخلاق وبدون معرفة أو دين أو عاطفة طبيعية أن يصبحوا والدين للجيل الحالى ، ( سينيور : مؤتمر العلوم الاجتماعية ص ٥٥ - ٥٨ ) . وخلال ذلك تغيرت الأحوال الاجتماعية ولم يجرأ البرلمان على تجاهل مطالب لجنة ١٨٦٣ ومد نطاق مفعول القانون النافذ إذ ذاك فى صناعة المنسوجات ليشمل عدة صناعات منها عمل الفخار وورق الجدران والكبريت والخراطوش الخ ، وذلك سنة ١٨٦٤ مع أن تقرير اللجنة لم ينشر منه إلا جزء . وقد أتمت اللجنة أعمالها سنة ١٨٦٦ ، وفى ١٥ أغسطس سنة ١٨٦٧ صدق الملك على The Factory Acts Extension Act (للصناعات الكبيرة) وعلى Workshops Regulation Act

==ومعامل الملح والشمع والاسمنت ، ومعامل تكرير السكر ، وصناعات متنوعة متصلة بالخشب ، وحرف أخرى متصلة بالخشب ، وحرف أخرى مختاطة .

(١) صدر القانون  
Factory Acts Extension Act فى ١١ أغسطس ١٨٦٧  
ونظم كافة معامل المعادن والمسابك والمصنوعات بما فى ذلك عمال الآلات وكذلك صناعات الزجاج والورق ، وصنع جاره gutta percha ، والمطاط ، والطباق ونمال الطباخة والتجليد ، وأخيراً كدفة الورش التى تستخدم أكثر من خمسين عاملاً . و صدر قانون تنظيم أوقات العمل ، فى ١٧ أغسطس ١٨٦٧ وهو ينظم الورش الصغيرة . وما يقال له الصناعة المنزلية . وسأعود إلى هذه القوانين وإلى قانون التعدين الجديد الصادر سنة ١٨٧٢ الخ فى المجلد الثانى . . .

في ٣١ أغسطس (الصناعات الصغيرة). ويسرى الأول على أفران الصهر ومعامل صهر الحديد والنحاس ومعامل السبك ومصانع عمل الآلات والمصانع المشتغلة بالصناعة المعدنية وورش الورق والزجاج والطباقة والطباعة والتجليد، وعلى العموم جميع المنشآت الصناعية من هذا النوع والتي يشتغل فيها ٥ شخصاً أو أكثر في نفس الوقت لمدة لا تقل عن ١٠٠ يوم في السنة. ولكي نعطي فكرة عن مدى مجال تطبيق هذا القانون نقبس الفقرات التالية من المادة التفسيرية « لقانون تنظيم الورش ».

الحرفة اليدوية (handicraft) هي أي عمل يمارس بطريقة التجارة أو لأغراض الكسب، أو تكون ملازمة لصنع أي ساعة أو جزء من سلعة، أو ملازمة لتغيير وإصلاح وتزيين وإتمام ساعة أو جعلها صالحة للبيع.

الورشة (workshop) - أي غرفة أو مكان مهما كان في العراء أو مسقوفاً ومعد للممارسة أي حرفة يدوية بواسطة أي طفل أو شخص صغير السن أو امرأة، ويكون فيه حق الرقابة والإشراف لمن يستخدم هذا الطفل أو الحدث أو المرأة.

المستخدمون (employed) ويقصد بذلك من يعملون في أي حرفة يدوية بأجر أو بغير أجر تحت إشراف رب عمل أو والد كما هو مبين هنا.

الوالد - ويراد به الوالد والوصى أو الشخص الذي عليه رعاية أو الإشراف على أي ... طفل أو حدث.

وتنص المادة السابعة على عقاب استخدام الأطفال والأحداث والنساء بطريقة مخالفة للقانون، وتفرض الغرامات لا على من يدير الورشة سواء كان والد أو غير ذلك لحسب بل وعلى والد الطفل والصغير أو المرأة أو الشخص الذي يستفيد فائدة مباشرة من عمل هؤلاء أو يسيطر عليهم.

ويختلف القانون الأول الخاص بالمنشآت الكبيرة عن قانون المصانع بسبب اشتغاله على عدد من الاستثناءات الفاضحة، كما أنه يسلم عن جبن بأمور كثيرة لصالح أصحاب رؤوس الأموال. وظل قانون تنظيم الورش على تفاهته عديم القيمة في أيدي السلطات المدنية والمحلية التي عهد إليها تنفيذه. وحين سحب البرلمان هذه الاختصاصات سنة ١٨٧١ من السلطات المحلية ونقلها إلى مفتشى المصانع أضيف إلى عمل الأخيرين أكثر من ١٠٠.٠٠٠ ورشة، ٣٠٠ مصنع لعمل الطوب دفعة واحدة. ورغم نقص عدد موظفي هيئة التفتيش من الأصل لم يزد

عددها لإثمانية مع اتساع نطاق عملها بهذه الإضافة الجديدة<sup>(١)</sup>.

ومما يسترعى النظر في التشريع البريطاني (١٨٦٧) أن البرلمان المكون من الطبقات الحاكمة اضطر أن يقبل كسألة مبدأ اتخاذ مثل هذه الاجراءات الواسعة والشاذة ضد ماشاهده من تطرف رأس المال في الاستغلال . هذا من جهة ، ومن أخرى كان التطبيق العملي لهذه الاجراءات متصفاً بالتردد . وعدم الرغبة في التنفيذ ، وسوء النية .

كذلك أوصت لجنة ١٨٦٢ بإجراء تنظيم جديد لصناعة التعدين التي تميزت باتفاق مصالح كل من ملاك الأراضي والرأسماليين الصناعيين . لقد ساعد تضارب مصالح الفريقين على صدور تشريع المصانع ، وإن اختفاء هذا العداء يفسر التراخي الذي تميزت به محاولات تنظيم المناجم عن طريق التشريع . وقد كشفت لجنة ١٨٤٠ الغطاء عن أشياء بشعة كانت موضع فضيحة بأوربا ، وهنا سن البرلمان قانون التعدين (١٨٤٢) الذي حرم العمل الليلي تحت سطح الأرض بالنسبة للنساء والأطفال ممن لم يبلغوا العاشرة . ثم نص قانون ١٨٦٠ على أن يتولى التفتيش على المناجم موظفون عموميون يعينون لهذا الغرض ، كما حرم العمل تحت سطح الأرض على الأحداث فيما بين العاشرة والثانية عشرة إلا إذا كانوا مزودين بشهادة من المدرسة أو كانوا يدرسون ساعات معينة كل أسبوع .

ومن أحدث الكتب الزرقاء تقرير اللجنة المختارة عن المناجم ، مضافاً إليه ... الأدلة (٢٣ يولية ١٨٦٦) وأصدرته لجنة من أعضاء مجلس العموم خولت حق استجواب الشهود . والتقرير مجلد ضخم لا يشغل فيه التقرير الفعلي سوى خمسة سطور ، فكأن على اللجنة أن تستجوب شهوداً آخرين . ويذكرنا توجيه الأسئلة بطريقة المحاكم الانجائزية حيث يحاول الدفاع بأسئلة وقحة محيرة انتزاع الألفاظ من الشهود . وكان أعضاء اللجنة يتولون التحقيق بأنفسهم ، ومنهم ملاك المناجم ومستغلوها ، أما الشهود فمن عمال المناجم وأغلبهم من عمال مناجم الفحم . وهذه المهزلة تمثل روح الرأسمالية ، وسنقدم مقتطفات مرتبة ؛ وأود أن أشير إلى أنه في الكتب الزرقاء البريطانية يعطى لكل سؤال وجواب رقم . وما نورده أجزاء من شهادة عمال مناجم الفحم .

(١) كانت هيئة التفتيش تتكون من مفتشين ، ومساعدين ، ٤١ من صغار المفتشين زاد عددهم ثمانية سنة ١٨٧١ . لم تزد تفتيات القانون في إنجلترا واسكتلندا وإرلنده عن ٢٥٠٣٤٧ من الجنيات في عام ١٨٧١ - ١٨٧٢ بما في ذلك التعاقبات القانونية المترتبة على رفع الدعوى على أصحاب الأعمال ممن خالفوا نصوص القانون .



## استمرار الأ ولاد منه سمة العاصرة فما فوقها بالمناجم

يستمر العمل ( بما فى ذلك الخروج والعودة ) ١٤ ، ١٥ ساعة وأحياناً من ٣ ، ٤ ، ٥ صباحاً حتى ٦٥ مساءً ( رقم ٦ ، ٤٥٢ ، ٨٣٣ ) . ويعمل البالغون نوبتين كل منهما ٨ ساعات . وليس هناك تغيير بالنسبة للأولاد بسبب ما يتكلفه ذلك العمل ( ٢٠٤٠٣٠٣٨٠ ) . ويقوم الصغار بفتح وإغلاق أبواب التهوية . أما من يكبرونهم فيقومون بحمل الفحم الخ ( ١٧٤٧٧٣٩١٢٢ ) . ويظلون فى هذا العمل حتى سن ١٨ أو ٢٢ ثم يبدأون عمل المعدن بمعناه الصحيح ( ١٦١ ) . ومعاملة الأطفال والأحداث أسوأ وأشق من أى فترة مضت ( ١٦٦٣ - ٦٧ ) . وهنا يسأل هس فيفيان « ألا يتوقف رأى العامل على فقر الأسرة ؟ » . لمستر بروس ، لا ترى فى حالة إصابة الوالد أو مرضه أو موته وعدم وجود غير الأم أن من الصعب منع طفل فيما بين ١٢ و ١٤ من أن يكسب ١ شلن ٧ بنس ، فى اليوم للأسرة ؟ .. يجب وضع قاعدة عامة ... هل ترى صدور تشريع يمنع استخدام الأطفال دون سن ١٢ أو ١٤ مهما كانت حالة الوالدين ؟ « نعم » ( ١٠٧ - ١١٠ ) فيفيان ، ... ألايحتمل - إذن - أن يبحث الوالدون عن عمل لأطفالهم فى نواح أخرى كالصناعة اليدوية مثلاً ؟ ، « لا أظن » ( ١٧٤ ) كينيرد « برعى بعض الأولاد الأبواب ، أليس كذلك ؟ » . « نعم - » . « ألا يحدث تيار قوى حين فتح أو إغلاق الباب ؟ » « نعم » . ويبدو ذلك سهلاً ولكنه مؤلم حقيقة ؟ ، « إنه سجين كما لو كان فى زنزانه » — فيفيان البورجوازى « إذا أعطينا الولد مصباحاً ألا يستطيع القراءة ؟ » « نعم » . « أظنه يعد مذنباً إذا وجدوه يقرأ إذ عليه أولاً أداء عمله ، ولا أظن إمكان السماح بذلك فى المنجم » ( ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ) .

## التعليم

يطالب عمال المناجم بالتعليم الاجبارى لأطفالهم كما هو الحال بالمصانع . ويعدون مواد قانون ١٨٦٠ وهما لا حقيقة . « هل تطلبون القانون ضد أصحاب العمل أو الوالدين ؟ » « أظن ضد الطرفين » . « إذن ليس ضد طرف أكثر منه ضد الآخر ؟ » . « أكاد لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال » ( ١١٥ ، ١١٦ ) . « هل بأصحاب الأعمال رغبة فى توجه الأطفال للدرسة ؟ » . « لا ، إذ لا تخفض ساعات العمل لهذا الغرض ( ١٣٧ ) المستر كينيرد . هل لديك أمثلة عن رجال حسنوا تعليمهم منذ بدأوا العمل ؛ أم أنهم يفقدون ما حصلوه ؟ » .

« تسوء حالهم بوجه عام وتتكون فيهم عادات سيئة كالقمار وتناول المسكرات . ( ٢١١ ) - هل يقومون بأية محاولة من هذا النوع بإنشاء المدارس ليلاً ؟ - . تشمل نتائج قليلة مدارس ليلية ولكن من العبث توجيههم إليها بسبب إعيائهم . ( ٤٥٤ ) . إذن أنت ضد التعليم ؟ : لا ... بكل تأكيد ولكن : الخ ( ٤٤٣ ) - . ألا يحتم القانون على - أرباب الأعمال - المطالبة بهذه الشهادات المدرسية ؟ - . يطالبهم القانون بذلك ؛ ولكن لا أظنهم يطلبونها . - إذن من رأيك أن هذا النص عاقل في المناجم : إنه غير نافذ المفعول : ( ٤٤٣ ر ٤٤٤ ) - هل يهتم العمال بمسألة التعليم ؟ . أغلبهم ( ٧١٧ ) - . هل بهم رغبة شديدة في نفاذ القانون ؟ : ترى الأغلبية ذلك . ( ٧١٨ ) : هل ترى أى قانون ... لا يصير فعالاً إذا عاون الناس على تنفيذه ؟ - . قد يرغب الكثيرون في الاعتراض على استخدام الولد ولكنهم يصبحون موضع المراقبة ، : ( ٧٢١ ) - . من جانب ؟ - . الذين يستخدمونه ( ٧٢٠ ) - . أظن أرباب الأعمال يرون ما يدعو للبرء اخذة في حالة رجل يطبع القانون ؟ ... اعتقد ذلك ( ٧٢٢ ) - . هل سمعت عاملاً أعترض على استخدام ولد بين سن ١٠ و ١٢ لا يستطيع القراءة أو الكتابة ؟ - . ليس له حق إبداء الرأى . ( ١٢٣ ) . هل تطلب تدخل البرلمان ؟ : لا بد من قرار برلماني ليكون تعليم أولاد المعدنين إلزامياً : ( ١٦٣٤ ) - : هل يقع هذا على عاتق المعدنين وحدهم ؟ : إنى أتحدث عن المعدنين فقط . ( ١٦٣٦ ) - لماذا نميز بين أولادهم وأولاد الآخرين ؟ لأنهم استثناء للقاعدة ( ١٦٣٨ ) - من أية ناحية ؟ من الناحية الجثمانية ( ١٦٣٩ ) - لماذا يكون التعليم في حالتهم أكبر قيمة ؟ لا أعرف أنه أكبر قيمة ، ولكن الارهاق لا يجعل لأولاد عمال المناجم فرصة الدراسة في مدارس الأحد أو المدارس النهارية : ( ١٦٤٠ ) - أليس من المستحيل أن تنظر إلى مسألة كهذه بصفة مطلقة ؟ ( ١٦٤٤ ) - هل هناك عدد كاف من المدارس ؟ - لا ( ١٦٤٦ ) إذا حتمت الدولة إلحاق كل طفل بمدرسة فهل تتوافر المدارس ؟ - إذا جدد الظروف فقد تنشأ المدارس ( ١٦٤٧ ) - أظن بعض الأولاد يجمل القراءة والكتابة ؟ - أغلبهم . وكذلك أغلبية الرجال ، ( ٧٢٥ ر ٧٠٥ )

### استحرام النساء

منذ سنة ١٨٤٢ اقتصرت النساء على العمل فوق سطح الأرض في حمل الفحم الخ وجر البراميل إلى الترع وعربات السكك الحديدية ... وزاد عددهم في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة ( ١٧٢٧ ) وأعمارهم ما بين ١٢ و ٥٠ أو ٦٠ ( ١٧٧٩ ، ٦٤٥ ) : « ما شعور المعدنين إزاء تشغيل النساء ؟ - يستنكرون ذلك عموماً ( ٦٤٨ ) - لماذا - لأنه محط لجنسهن ، ( ٦٤٩ )

هل ثبت ما يميز الملابس د - إنها أجدر بالرجال وأعتقد أنها أحياناً تطغى على كل شعور بالرفقة ، هل تدخن النساء ؟ بعضهن - - ، أعتقد أن هذا عمل قدر ؟ - قدر جداً ، - هل تسود وجوههن ؟ - كالرجال داخل المنجم ، - أعتقد أن المرأة ذات الأولاد تعجز عن القيام بواجبها نحوهم ؟ ( ٦٥٠ - ٦٥٤ ) هل تستطيع أرملة أن تحصل على مثل هذا الأجر ( ٧ - ١٠ شلنات في الأسبوع ) في مكان آخر ؟ لا أستطيع التحدث عن ذلك ، ( ٧٠٩ ) - ولكن هل أنت مستعد لمنعهن عن كسب العيش بهذه الوسائل ؟ - نعم ، ( ٧١٠ ) ما الشعور في الجبهة ... إزاء استخدام النساء ؟ - إنه محط للكرامة ، وإنما لنود أن ننظر إلى الجنس اللطيف بقدر أكبر من الاحترام بدلاً من رؤيته في جوانب المنجم ... وبعض العمل شاق جداً بحيث أن بعض الفتيات يحمل يومياً ما زنته ١٠ أطنان ( ١٧١٥ و ١٧١٧ ) ، هل المشتغلات بالمناجم دون زميلاتهن بالمصانع خلقياً ؟ - قد تكون نسبة الرديئات أعلى قليلاً ( ١٢٣٧ ) ولكنك غير راضٍ عن الحالة الأخلاقية بالمصانع ؟ - لا ( ١٧٣٣ ) هل توافق على تحريم استخدام النساء في المصانع أيضاً ؟ لا ( ١٧٣٤ ) - ولماذا ؟ أظن العمل بالمصانع أشرف لهن ( ١٧٣٥ ) ، ومع هذا ألا تراه ضاراً بأخلاقهن ؟ ، ليس كالحال بالمناجم ، ولكنه أرقى من وجهة المركز الاجتماعي ... هكذا أنظر إلى المسألة وليس من الوجهة الأخلاقية وحدها . إن أثر الاضطراب في الفتيات يدعو إلى الرثاء . وحين تزوج هذه الفتيات الأربعائة أو الخمسمائة يقاسى المعدنون كثيراً مما يحملهم على هجر بيوتهم والالتجاء إلى الشراب ( ١٧٣٦ ) - إذا حرمت استخدام النساء بالمناجم فقد تضطر إلى تطبيق نفس الأمر على معامل الحديد ؟ لا أستطيع التحدث عن مهنة أخرى ( هل ثبت اختلاف بين ظروف العمل في معامل الحديد وفوق سطح الأرض في المناجم ؟ - لم أتحقق من الأمر ) ( ١٧٤٠ ) ، هل ترى ما يدعو إلى التمييز بين طبقة وأخرى ! - لم أتأكد من ذلك ولكن زيارتي لليوت دلتني على أن الحالة في جبهتها داعية إلى الإشفاق . . ، ( ١٧٤١ ) - ، هل ترى التدخل حينما يكون استخدام النساء محطاً للكرامة ؟ ، - ، يكون ذلك ضاراً بالطريقة الآتية : لقد تلقى الانجليز أحسن مشاعرهم من تعليم الأم ... ( ١٧٥٠ ) - ، ولا ينطبق هذا على الأعمال الزراعية ؟ نعم ولكن خلال فصلين ونحن نشغل طيلة الفصول الأربعة ، ( ١٧٥١ ) - ، إنهم يعملون أحياناً بالليل والنهار وينفذ الماء إلى الجلود وتتحطم البنية والصحة ... لعلك لم تبحث الأمر ؟ لاحظته بكل تأكيد في طريق ، ولكنه لا يعادل نتائج استخدام النساء بالمناجم ... إنه عمل الرجل ، والرجل القوي ، ( ١٧٥٣ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ) - ، إن شعورك ينحصر في أن الطبقة الأحسن من المعدنين تشعر أنها تهبط من الناحية الإنسانية وذلك بسبب الحصول على المساعدة من

النساء أليس كذلك؟ نعم، ( ١٨٠٨ ) .

وبعد أسئلة من هذا النوع المعوج من جانب هؤلاء البورجوازيين يتكشف أخيراً سر ( عطفهم ) على الأراامل والأسرات الفقيرة .. إن صاحب منجم الفحم يعين البعض للإشراف على العمل وهؤلاء سياستهم أن يجرى العمل على أحسن الأسس الاقتصادية حتى ينالوا رضا مخدمهم ، وهؤلاء الفتيات تتناول الواحدة منهن أجراً قدره شلن وخمس بنسات مقابل شلنيتين ونصف شلن للرجل ، ( ١٨ ٦ ) .

### تحقيقات فاضى التحقير

هل يثق العمال بالإجراءات المتبعة في التحقيقات حين وقوع حوادث! - لا ثقة لهم بها ( ٣٠٦ ) - ولماذا؟ - لأن من يقومون بها لا يدرون شيئاً عن المناجم وأمثالها ، - ألا يجلس العمال مطلقاً في هيئة المحلفين؟ مبلغ علمي أنهم لم يظهروا إلا كشهود ، - من يدعون عادة لتكوين هيئة المحلفين؟ تجار الجهة المجاورة ... يقعون أحياناً تحت تأثير مخدمهم بحكم ظروفهم - أصحاب المصانع وهؤلاء لا تتوافر لهم الدراية الكافية ويكادون لا يفهمون الشهود والاصطلاحات التي تستعمل الخ ، - هل ترى تأليف هيئة المحلفين عن سبق لهم العمل في صناعة التعدين؟ - نعم إذ من جهة ... يظن (العمال) أن الحكم لا يتفق بوجه عام مع الشهادة التي يدلون بها ، ( ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٥ ) - إن الغرض العظيم من استدعاء محلف هو الحصول على شخص محايد ، أليس كذلك؟ أظن ذلك - هل يتوافر عدم التحيز إذا كانت الأغلبية من العمال؟ - لا أرى ما يحمل العمال على التحيز .. إنهم أدرى بالعمليات المتصلة بالمنجم ، إذن لا تظن هناك ميلاً من جانب العمال لإصدار أحكام قاسية؟ - لا أرى ذلك ، ( ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠ ) .

### الأوزان والمقاييس المغشوشة

يطالب العمال بدفع الأجر كل أسبوع بدلاً من كل أسبوعين ، وبالوزن بدلاً من المحتويات المسكبة في البراميل ، ويطلبون حمايتهم من استعمال الأوزان المغشوشة الخ ( ١٠٧١ ) . إذا زينت البراميل بالقش أليس في إمكان الرجل الانقطاع عن العمل بواسطة إنذار بذلك قبل الانقطاع بأربعة عشر يوماً؟ ولكن إذا ذهب لمكان آخر وجد نفس الشيء ، ( ١٠٧١ ) «ألا

يستطيع مغادرة المكان الذى ارتكب فيه الخطأ؟ هذا الخطأ عام ، وأينما يتوجه عليه أن يخضع له « ( ١٠٧٢ ) » هل يستطيع أى رجل أن يترك العمل بإنداز يقدمه قبل الموعد بأربعة عشر يوماً؟ - نعم ، ( ١٠٧٣ ) ومع ذلك فهم غير راضين !

### التفتيش على المناجم

ليست الإصابات الفاجحة عن حوادث الانفجار هى وحدها الأخطار التى يتعرض لها العمال (رقم ٢٣٤ وما بعده) بل إنهم يشكون كثيراً من سوء التهوية مما يؤذيهم ويؤدي إلى انقطاعهم عن العمل وعدم صلاحيتهم بعد حين لمزاولته ، وهم لا يجرأون على الشكوى المفتش خشية أن يفقدوا عملهم ولا يستطيعون الحصول على سواء . أما عن التفتيش فقد قال الشاهد إن عدد المفتشين قليل جداً بحيث أن المنجم الذى يشتغل فيه لم يزل فيه مفتش إلا مرة واحدة خلال سبع سنوات ، وقال إن بجهتهم مفتشاً تريد سنه عن السبعين وعليه أن يفتش على ١٣٠ منجماً . هل ترغب فى وجود طبقة من المفتشين المساعدين؟ - نعم ، ( أرقام ١٠٢٤ ، ١٠٢٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩٣ ) . ولما سئل إذا كان يرى فى إمكان الحكومة الاتفاق على مثل هذا الجيش الكبير من المفتشين أجاب باستحالة ذلك . « ألا ترى أن كثرة زيارات المفتشين معناها نقل ثقل مسؤولية (؟) التهوية الصحيحة من أرباب المناجم إلى موظفى الحكومة؟ - لا أظن ذلك ، وأرى أن عليهم تنفيذ القوانين القائمة » ( ١٨٥ ) . « حين تتحدث عن المفتشين المساعدين هل تقصد طبقة أدنى أجراً ودرجة؟ ، فكان الجواب بالنفي وأن الغرض إيجاد المفتش الكفء الذى يعرف واجبه ولا يخشى شيئاً ( ٢٩٤ ، ٢٩٥ ) . « إذا وجدت هذه الطبقة من رجال أقل درجة أليس من خطر ينجم عن نقص المهارة والكفاية الخ؟ - أظن أن على الحكومة أن تنتقى الأفراد الصالحين » ( ٢٩٧ ) . وهنا ينفد صبر رئيس اللجنة من هذا الضرب من الأسئلة بحيث أنه يتدخل قائلاً ، « إنك تريد قوماً يفهمون دقائق العمل ويتوجهون إلى كل مكان ثم يرفعون تقاريرهم إلى المفتش الرئيسى الذى يعالج الحقائق التى يوردونها بمعرفته ومعلوماته ، ( ٢٩٨ ، ١٩٩ ) . ولما قيل للشاهد إن تهوية هذه الاماكن القديمة الكثيرة العدد عمل ينطوى على نفقات كثيرة أجاب « ولكن يجب فى الوقت نفسه حماية الأرواح ، ( ٥٣١ ) . واعتراض أحد عمال المناجم على القسم السابع عشر من قانون سنة ١٨٦٠ قائلاً « إذا وجد المفتش الآن جانباً من المنجم غير صالح كتب بذلك إلى صاحب المنجم وإلى وزير الداخلية . بعد ذلك تتاح للأول فرصة ٢٠ يوماً ليتدبر الأمر وفى نهايتها له أن يرفض إجراء أى تغيير فى المنجم ولكنه

يكتب بذلك إلى وزير الداخلية ويعين في الوقت نفسه خمسة مهندسين يختار الوزير أحدهم ليكون حكماً ، وأرى في هذه الحالة أن صاحب المنجم نفسه هو الذي يعين الحكم ، (٥٨١) .  
وهنا تتوالى الأسئلة من المحقق البورجوازي ، إذن رأيتك ضعيف في نزاهة المهندسين ؟ —  
هذا بكل تأكيد بعيد عن الحق (٥٨٨) ، وألا ترى أن المهندسين من ذوى الصبغة العامة  
مما يجعلهم فوق مستوى شبهة التحيز ؟ لا أريد الإجابة عن هذا السؤال فيما يختص بصفتهم  
الشخصية . إنى أعتقد أنهم يتحيزون في حالات كثيرة ويجب ألا يترك الأمر في أيديهم إذا  
ما تعلق بحياة الناس ، (٥٨٩) . ونفس هذا البورجوازي لا ينجل من توجيه السؤال التالي  
« ألا ترى أن صاحب المصنع يخسر بسبب الانفجار ؟ » وأخيراً « ألا تستطيعون بإعمال  
لانكشير أن ترعوا مصالحكم دون طلب مساعدة الحكومة لكم ؟ .. لا ، (١٠٤٢) .

في سنة ١٨٦٥ كان بريطانيا العظمى ٣٢١٧ من المناجم الفحم و ١٢ مفتشاً وفي خطاب  
بعث به أحد أصحاب المناجم في يوركشير إلى صحيفة التيمس ذكر أنه بغض النظر عن كون  
العمل المكتاني يستوعب جانباً كبيراً من وقت المفتشين فإن من غير الممكن أن يتوجه المفتشون  
لزياره كل منجم إلا مرة كل عشر سنوات . ونكاد لا ندهش إذن أننا نجد في السنوات  
الحديثة وبخاصة في عامي ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ زيادة مطردة في عدد وقوة كوارث المناجم مما  
يؤدى أحياناً إلى التضحية بعدد يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ من المعدنين دفعة واحدة . هذه  
هى ، مظاهر الجمال ، التى يتصف بها الإنتاج الرأسمالى ، الحر ، !

وبرغم هذا فقانون سنة ١٨٧٢ ، برغم ما به نقص ، أول قانون لتنظيم ساعات العمل  
للأطفال فى المناجم ، وأول قانون يجعل المستغلين وأصحاب المناجم مسؤولين بدرجات  
متفاوتة عن الحوادث .

وقد ظهرت تقارير هامة جداً وضعتها اللجنة الملكية التى تألفت سنة ١٨٦٧ للتحقيق فى  
مسائل استخدام الأطفال والأحداث والنساء فى العمل الزراعى . وقد حدثت محاولات عدة  
لتطبيق مبادئ تشريع المصانع فى صورة معدلة على الزراعة ولكن أخفقت هذه المحاولات  
تماماً . ومع ذلك فالذى أود أن ألفت النظر إليه هنا هو وجود ميل لا يمكن مقاومته نحو  
التطبيق العام لهذه المبادئ .

لقد صار من المحتوم تعميم تشريع المصانع بقصد كفالة الحماية الجمائنية والعقلية للطبقة-  
العامة . وإلى جانب هذا عمّ تحويل عمليات العمل المتناثرة الصغيرة المدى إلى عمليات عمل

متحدة تجرى على نطاق واسع ( أى على نطاق اجتماعى ) ينطوى على تركيز رأس المال وأوتوقراطية نظام المصنع . هذه التغييرات ينجم عنها دمار كافة الأشكال العتيقة والاتقالية التى يحتفى فيها سلطان رأس المال إلى حد ما بحيث تصبح سيطرة رأس المال الآن مباشرة وظاهرة . ولكن فى الوقت نفسه نجد أن تعميم تشريع المصانع يعمم النضال المباشر ضد السيطرة الرأسمالية ذلك أنه إلى جانب فرض الانسجام والانتظام والنظام والاقتصاد فى الورشة الفردية عن طريق تحـديد وتنظيم ساعات العمل وتنمية التقدم الفنى ، فإنه يزيد فى الوقت ذاته من فوضى الإنتاج الرأسمالى ويضعف من نكباته ، ويزيد من حدة العمل ومن المتناقضة بين الآلات والعامل . وفى مجال الصناعة الصغيرة والصناعة المنزلية يعمل تعميم تشريع المصانع على تحطيم آخر ملاجئ د السكان الفائضين عن الحاجة ، وبذا يقضى على صمام الأمان الوحيد الباقى فى الجهاز الاجتماعى كله . وإذ يعل على نضوج أحوال الإنتاج المادية والارباطات الاجتماعية لعملية العمل ، فإنه ينمى المتناقضات ونواحي التمارض التى يتميز بها الشكل الرأسمالى فى الإنتاج؛ وبذا يهـىء فى الوقت نفسه العوامل التى تميل إلى إحداث انقلاب فى المجتمع القديم والعوامل التى تميل إلى بناء مجتمع جديد<sup>(١)</sup> .

#### ١٠ — الصناعة الكبيرة والزراعة

ندع وصف الانقلاب الذى أحدثته الصناعة الكبيرة فى الزراعة وفى العلاقات الاجتماعية للشهتغلين بالإنتاج الزراعى إلى مرحلة متأخرة من هذا البحث ، ولكننا نكتفى الآن بالإشارة إلى بضع من نتائج ذلك الانقلاب . إذا كان استخدام الآلات فى الزراعة لا يخلو من المساوىء الجثمانية بالنسبة للعامل والتى يتميز بها استخدامها فى المصانع<sup>(٢)</sup> إلا أن الأثر المترتب على

(١) كان روبرت أون - مؤسس المصانع والمخازن التعاونية - أبعد عن أن يشارك أتباعه فى أوهاهم بصدد مغزى عوامل التحويل هذه ، ولهذا لم يقتصر أمره على أن يبدأ فى تجاربه من نظام المصانع بل إنه أعلن أن هذا النظام نقضة ابتداء الانقلاب الاجتماعى وذلك من الناحية النظرية . ويبدو أن المر Vissering أستاذ الاقتصاد السياسى فى جامعة ليدن قد ساورته الشكوك من ناحية هذا الأمر حيث نجد أنه يجذب بشدة الحرف اليدوية إزاء نظام المصانع ، وذلك فى كتابه Handbok van praktische Staat huishou dkunde الذى كرر فيه إيراد سخافات وبسائط الاقتصاد العامى اندراج .

(٢) تجد وصفاً دقيقاً للالات المستعملة فى الزراعة البريطانية فى كتاب Die landwirthschaftlichen Gerathe und Maschinen Englands تأليف المر هام (Hamm) ، الطبعة الثانية ، ١٨٥٦ . ولكن المرض الذى يقدمه لنا المر هام عن تطور الزراعة البريطانية بعيد عن روح النقد وذلك من حيث أنه يتبع—

الآلات من حيث حلولها محل العمال يكون أعظم وضوحاً ويلقى مقاومة أقل درجة كما سنرى تفصيل ذلك فيما بعد . مثال ذلك أنه بينما زادت مساحة الأرض المزروعة إلى حد كبير في مقاطعتي كمبردج وسفوك خلال العقدين الأخيرين فقد أقرنت هذه الزيادة بنقص في عدد السكان من الوجهتين النسبية والمطلقة . ويحدث أحياناً بالولايات المتحدة الأمريكية أن تحل الآلات الزراعية محل العمال من الناحية الفعلية وليس بصفة مطلقة ، ومعنى هذا أنها تجعل في مكنة المنتج أن يزرع مساحة أكبر عن ذي قبل مع بناء استخدام نفس العدد من العمال . وفي إنجلترا وويلز كان عدد الأشخاص المشتغلين بعمل الآلات الزراعية ١٠٣٤ في سنة ١٨٦١ وذلك في الوقت الذي بلغ فيه عدد العمال الزراعيين الذين يستخدمون فعلاً الآلات البخارية وآلات التشغيل ١٢٠٥ فقط .

وأعظم أثر انقلابي تحدثه الصناعة الكبيرة في ميدان الزراعة أنها تحطم الحاجز الذي يحمي المجتمع القديم ويراد بذلك الفلاح Peasant إذ يحل محله عامل أجير ، وبهذه الطريقة ينشأ التعادل بين التحولات الاجتماعية ووحى التعارض بكل من الريف والمدينة . فتحل الأساليب العلمية القائمة على أساس التقدم الفنى محل الأساليب العتيقة غير الرشيدة في الزراعة . كما أن الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج يفصل تماماً صلة الاتحاد التى كانت قائمة بين الزراعة والصناعة اليدوية وهما اللتان كانتا مرتبطتين إذ كانتا فى عهد طفولتهما ، كما أن هذا الأسلوب الرأسمالى يعمل فى الوقت نفسه على خلق الشروط والأحوال المادية اللازمة لقيام التآلف والتوافق بين الزراعة والصناعة ( الآلية ) . فتح اطراد غلبة الفريق من السكان المتجمع فى المرا كز العظمى يعمل الإنتاج الرأسمالى من جهة على زيادة حركة ( مرونة ) المجتمع ، بينما يحطم من جهة أخرى تبادل المادة بين الانسان والتربة ، ومعنى هذا أن تعود الى التربة عناصرها المكونة لها والتي تستخدمها المخلوقات الآدمية على هيئة غذاء وكساء - وهذه العودة الشرط الطبيعى الذى لا بد منه للبقاء على خصوبة التربة . وهكذا تراه فى نفس الوقت عاملاً على تحطيم صحة عامل المدينة من الوجهة الجثمانية ، والرشاء العقلى للعامل الزراعى<sup>(١)</sup> . ولكن بينما يحطم هذا النظام الطبيعى

== خطرات المسيو Léonce de Lavergne

(١) « إنك تقسم الناس إلى معسكرين متعادين من مرده فظة وأقزام سلبية الرجولة يا لسماء ! شعب مقسم إلى مصالح زراعية وتجارية يدعوا نفسه شعباً عاقلاً ، لا بل يتراعى له أنه مستنير ومتحضر ، لا يرغم هذا الانقسام الفطري وغير الطبيعى غضب بل ونتيجة له ، دافيد اركهارت ، مصدر سابق ص ١١٩ — ترىنا هذه الفقرة مدى القوة والضعف فى مثل هذا الأسلوب التقدى الذى يستطيع أن يحكم على الحاضر ويستنكره بينما يعجز فى الوقت ذاته عن إدراك مناه وفهمه .



والمتطور بصفة تلقائية لتداول المادة من التربة إلى الأديمين ومن الأخيرين إلى التربة ، فإنه يتطلب عودة مثل هذا التداول بصفته قانوناً ينظم الإنتاج الاجتماعي ، وتكون العودة على شكل ملائم للتقدم الكامل للجنس البشرى . ففي الزراعة كما في الصناعة اليدوية تجد أن تحول عملية الإنتاج إلى الطابع الرأسمالي يتضمن في الوقت ذاته معنى استشهاد المنتج ، وتصبح أداة العمل الوسيلة لإخضاع العامل واستغلاله وإفقاره ، ويؤدي التنظيم الاجتماعي لعملية العمل وظيفة كونها وسيلة جيدة لسحق حيوية العامل وحرية واستقلاله الفردية . فتفرق العمال الزراعيين في مساحات واسعة يحطم فراهم على المقاومة في الوقت الذي يعمل فيه التركز على زيادة قوى عمال المدن في هذه الناحية . في الزراعة الحديثة وفي صناعة المدن يتم شراء زيادة إنتاجية العمل ومرونته على حساب تدمير قوة العمل وجعلها فريسة للبرص . وفضلاً عن هذا فكل تقدم في الزراعة الرأسمالية تقدم في فن سلب العامل والتربة على حد سواء ، وكل تقدم في خصوبة التربة خلال فترة معلومة من الوقت معناها في الوقت نفسه تقدم نحو دمار المصادر الدائمة لهذه الخصوبة . وكلما عظم مدى ميل البلد نحو بدأ تطوره على أساس الصناعة الكبيرة (كما تفعل الولايات المتحدة مثلاً) زادت سرعة عملية التدمير هذه<sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فالإنتاج

(١) Liebig : Die Chemie in ihrer Anwendung auf- +gricultur und

Physiologie الطبعة السابعة ، ١٨٦٢ ، وبخاصة في المجلد الأول Introduction to the Natural Laws of Agriculture ومن أجل الخدمات الخالدة التي أسداها ليبيج أنه أوضح المظاهر السلبية أو المدمرة للزراعة الحديثة وأنه فعل ذلك من وجهة نظر العلوم الطبيعية . والوصف التاريخي الذي قدمه لنا عن تقدم الزراعة يلقى ضوءاً كبيراً على الموضوع وإن لم يخجل هذا العرض من أخطاء خطيرة . وما يدعو للاسف أن نجد لديه أخطاء كالأية ، وتحطيم التربة بطريقة أفضل وبالأكثر من الحرث بسبل تمرب الهواء في داخل التربة المسامية ويزداد تعرض السطح لفعل الجو ، إلا أنه من السهل أن نرى أن الزيادة في غلة الأرض لا يمكن أن تتناسب مع العمل المبذول في تلك الأرض إذ الأولى أقل بكثير من الثاني ، ثم يضيف ليبيج إلى ما تقدم قوله « كان جون ستيوارت مل أول من صاغ هذا القانون والعبارة الآتية في كتابه ( مبادئ الاقتصاد السياسي - ص ١٧ ) : والقانون العام لحرفة الزراعة ينحصر في أن نائج الأرض يزداد بنسبة متناقصة وذلك بالقياس إلى زيادة العمال المستخدمين وهذا إذا تساوت الأشياء الأخرى . - هذه العبارة ذات أهمية نظراً لأن مل كان يجهل السبب في هذا القانون » ( ليبيج المصدر السابق - ص ١٤٣ والحاشية) . وجدير بنا أن نذكر أن مل في الفقرة التي اقتبسها ليبيج قد أخطأ في صياغة القانون الذي ابتدعه مدرسة ريكاردو ذلك أنه لما كان ، ، النقص في العمال المستخدمين ، ، يمتشى في إنجلترا مع تقدم الزراعة فإن هذا القانون الذي تم كشفه في إنجلترا وقيل إنه صالح في حالتها لا يمكن أن ينطبق على ذلك البلد في كافة الأحوال والظروف - ولكن بصرف النظر عن تفسير ليبيج الخاطئ لكلمة «عامل» labourer وهي الكلمة التي تدل في نظره على معنى يخالف ما يراه الاقتصاد السياسي ، فن المؤكد أنه ، لأمر بارز جداً ، أن نراه يعزو إلى المستر جون ستيوارت -

الرأسمالى لا يستطيع تنمية فن واتحاد عملية الإنتاج الاجتماعية إلا اذا قوض فى الوقت نفسه أسس جميع الثروة — أى الأرض والعمال .

---

== مل نظرية أعلنها جيمس أندرسون لأول مرة فى أيام آدم سميث وترددت فى مؤلفات مختلفة حتى بداية القرن التاسع عشر ، وهى نظرية نجد أن مالئس الأستاذ فى فن المرقعة الأدبية ( ونظريته عن السكان سرعة أدبية لاجيأ. نها ) قد أضافها إلى نفسه سنة ١٨١٥ ، وهى نظرية وصل إليها وست فى نفس الوقت الذى نشرها فيه اندرسن ومستقلا عنه ، ونظرية ربطها ريكاردو سنة ١٨١٧ بنظريته العامة عن القيمة ثم دارت فى العالم على أنها « نظرية ريكاردو » ، ثم عممها فى سنة ١٨٢٠ جيمس مل والدجون ستيوارت مل ، وأخيراً كررها جون ستيوارت مل. وسواء على أنها نظرية مألوقة لطلاب المدارس . وإلى مثل هذه الأمور ترجع شهرة جون ستيوارت مل « البارزة » ، ومركزه وسميته

## بعض أخطاء الطباعة

نورد هنا بعض أخطاء الطباعة معتذرين عن غيرها لما لا يخفى أمره على فطنة القارئ

صفحة	السطر	إقرأ	صفحة	السطر	إقرأ
١٢	٢	المتزايدة	١٩٥	٢١	أن يتعرض
١٨	١٣	أورداء واحد = ٢٠ ياردة	٢٠٢	١٦	أمر غير
٣٠	٥	لا تجد	٢٦٧	٢٠	تُمن سلعه
٣١	٢٣	وهي التيل	٢٨١	٢٠	لا يبدوان
٣٥	٢٢	وهذه الصفة لا انفصال	٢٨٢	٢١	لعملية العمل
٣٩	١٩	من صلاة	٢٩٢	٥	من أجزاء
٤١	١٢	على سبيل التنوع	٣٩٢	١١	وفيها يتعاون
٤٣	٦	كما يقاس	٣٠٣	٥	الى القول
٨١	٢٣	يقبل حدوث	٣٣٥	٢٣	فإنها أقل
٨٨	٧	دون حد أدنى	٣٤٢	١٤	على أن يصرّ
٨٨	١٣	مجارى العملة	٣٤٢	١٨	من القانون
٨٧	٨	غير القابل للتحويل	٣٤٥	٥	استبدال
٩٦	٢٧	ففى العملية	٣٤٧	٩	تحدد
١١٦	١١	إذا استثنينا	٣٤٨	١٥	النفع إذ يغادر أى من رجالنا
١٤١	٢٢	ومنذ اللحظة			المصنع لحظة واحدة؟
١٥٤	٢	من متوسط	٣٥٤	٩	بتشهيل
١٥٨	١٤	مجرد الصورة	٣٧٩	٢٣	فى أول الأمر
١٦٠	٦	تُحسب بكليتها	٤٣٧	١٠	وإذ يعمل
١٧٣	١٥	ورأس المال			

# رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمته

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

مطبعة الاعتماد بمصر

# بسم الله الرحمن الرحيم

## نصير

هذا هو الجزء الثانى من « رأسى المال » آثرنا إصداره مع الجزء الأول حتى يكون البحث بأكمله أمام القارىء الذى يتسنى له إذ ذاك الإلمام بأطراف الموضوع . ونرى لزاماً علينا أن نتقدم بالشكر إلى المعاونة القيمة التى أسدتها إلينا « مطبعة الاعتماد » وما بذله حضرات صاحبها وموظفيها وعمالها من جهد حتى تم إخراج الجزء الثانى فى هذا الثوب القشيب .

القاهرة فى يناير سنة ١٩٤٧

راسم البراوى

# محتويات الجزء الثاني

## الباب الخامس

إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

صفحة	
١١ -	الفصل الرابع عشر - فائض القيمة المطلق والنسبي
	الفصل الخامس عشر - تغيرات الحجم في زمن قوة العمل وفي فائض القيمة
٢٢ -	١٢ . . . . . القيمة
	( ١ ) ثبات طول يوم العمل وحدة العمل وتغير إنتاجية العمل ١٣ -
	( ٢ ) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتان ، وحدة العمل متغيرة ١٧
	( ٣ ) ثبات إنتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل . ١٨
	( ٤ ) تغيرات حادثة في نفس الوقت في وقت العمل وإنتاجيته وحده ٢٠
٢٦ -	٢٣ . . . . . الفصل السادس عشر - الصبغ المختلفة لعمل فائض القيمة

## الباب السادس

### الأجور

٣٤ -	٢٧ . . . . . الفصل السابع عشر - تحويل قيمة أو ثمنه قوة العمل الى أجور
٤١ -	٣٥ . . . . . الفصل الثامن عشر - دفع الأجور حسب نظام الوقت
٤٩ -	٤٢ (الوحدة) . . . . . الفصل التاسع عشر - دفع الأجور حسب نظام النقطة
٥٤ -	٥٠ . . . . . الفصل العشرون - الفوارق القومية في الأجور

## الباب السابع

### تجميع رأس المال

٥٦ -	٥٥ . . . . . اعتبارات عامة
------	----------------------------

صفحة	
٦٩-٥٧	الفصل الحادى والعشرون - الإنتاج البسيط والتجريد . . . . .
٩٩-٧٩	الفصل الثانى والعشرون - تحويل فائض القيمة الى رأس مال
	( ١ ) الإنتاج الرأسمالى على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً - تحول قوانين الملكية التى تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالى . . . . . ٧٠
	( ٢ ) فكرة رجال الاقتصاد السياسى الخاطئة عن الإنتاج المتجدد على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً . . . . . ٧٨
	( ٣ ) تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد - نظرية الامتاع ( ٤ ) الظروف التى تعين مدى التجميع بغض النظر عن النسب التى بها تنقسم القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد : درجة استغلال قوة العمل - إنتاجية العمل - ازدياد الفارق فى المقدار بين رأس المال المستثمر ورأس المال المستهلك - مقدار رأس المال الذى يقدم . . . . . ٨٧
	( ٥ ) ما يقال له رصيد الأجور . . . . . ٩٦
١٨٠-١٠٠	الفصل الثالث والعشرون - القانون العام للتجميع الرأسمالى
	( ١ ) ما يصحب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل مع بقاء تركيب رأس المال كما هو . . . . . ١٠٠
	( ٢ ) التناقض النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال كلما زاد تقدم التجميع وما يصحبه من تركيز . . . . . ١٠٧
	( ٣ ) الإنتاج المتزايد ( التصاعدى ) لجيش العمل الإحتياطى ( ٤ ) الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبى - القانون العام للتجميع الرأسمالى . . . . . ١١٤
	( ٥ ) أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالى . . . . . ١٢٤
	١ - إنجلترا من ١٨٤٦ إلى ١٨٦٦ . . . . . ١٣٠



صفحة	
	ب — الطوائف التي تتناول أحط الأجور بين صفوف العمال
١٣٦	الصناعيين في بريطانيا . . . . .
١٤٢	ح — الفريق الرحّل ( المتنقل ) من السكان . . . . .
	و — تأثير الأزمات على الفريق الأحسن أجراً من الطبقة
١٤٦	العاملة . . . . .
١٥٠	هـ — البروليتاريا الزراعية البريطانية . . . . .
١٦٨	و — إرلنده . . . . .
٢٣٥ — ١٨١	الفصل الرابع والعشرون — التجميع الأولى . . . . .
١٨١	( ١ ) سر التجميع الأولى . . . . .
١٨٣	( ٢ ) سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة . . . . .
	( ٣ ) التشريع الوحشي ضد الذين نزعت أملاكهم منذ ختام القرن
	الخامس عشر — القوانين البريطانية الصادرة بقصد خفض
١٩٩	الأجور . . . . .
٢٠٦	( ٤ ) نشأة المزارع الرأسمالي . . . . .
	( ٥ ) رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعي على الصناعة . قيام
٢٠٩	السوق المحلية لرس المالى الصناعى . . . . .
٢١٣	( ٦ ) أصل الرأسمالى الصناعى . . . . .
٢٢٤	( ٧ ) الاتجاه التاريخى للتجميع الرأسمالى . . . . .
٢٣٤ — ٢٢٦	الفصل الخامس والعشرون — النظرية الحديثة فى الاستثمار . . . . .

# الباب الحادي عشر

## انتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

### الفصل الرابع عشر

#### فائض القيمة المطلق والنسبي

بدأنا في (الفصل الخامس) يبحث عملية العمل من وجهتها المجردة مستقلة عن أشكالها التاريخية، على أنها عملية مستمرة جارية بين الإنسان والطبيعة. وقلنا إذ ذاك: لو نظرنا إلى عملية العمل كلها من وجهة نظر نتيجتها أي المنتج فإن كلا وسائل العمل والشئ الذي يقع عليه العمل تتخذ مظهر وسائل إنتاج، كما يتخذ العمل ذاته مظهر عمل منتج، وفي حاشية لذلك توسعنا بقولنا، إن هذه الطريقة في تعريف العمل المنتج، أي تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها، لا تلائم مطلقاً الشكل الر. الإنتاج. ويتعين أن نزيد الأمر بحثاً الآن.

بقدر ما تكون عملية العمل عملية فردية صرفة فإن العامل يجمع في شخصه كافة الوظائف التي تصبح فيما بعد منفصلة. ففي حالة ما يخصص لنفسه الأشياء الطبيعية اللازمة لشؤون حياته ومعيشته فإنه يتولى إدارة أموره بنفسه. ولكنه بعد ذلك يقع تحت إشراف الآخرين. إن الإنسان بمفرده لا يستطيع أن يشتغل فيما تهيئه له الطبيعة إلا بعضلاته وبمجهودها تحت إشراف عقله. وكما أنه في نظام الطبيعة ينتمى كل من الرأس واليد إلى الآخر فلذلك يتحد العمل العقلي والعمل اليدوي في عملية العمل. ثم يحدث بعد ذلك أن يصيرا منفصلين بل ويصل الأمر بهما إلى أن يكونا عدوين لدودين. ويمكن القول إجمالاً بأن المنتج يتحول من حالة كونه ثمرة مباشرة لعمل المنتج الفردي ويصير منتجاً اجتماعياً أي المنتج المشترك لعامل جماعي ويراد بهذا الأخير هيئة العمال المتحدة والتي تقوم عناصرها المفردة بإعداد الشئ الواقع عليه العمل وذلك بدرجات متفاوتة. وإذا تنسع الصبغة التعاونية لعملية العمل يحدث بالضرورة توسع

مائل في النظرة إلى العمل المنتج والنظرة إلى الشخص الذي يؤديه أى العامل المنتج . ولكي يؤدي العامل العمل بطريقة منتجة ليس من الضروري أن يكون هو الذي يقوم بالعمل ، بل يكفي أن يكون عضواً من أعضاء العامل الجماعي يقوم بإداء إحدى وظائف العامل الجماعي الثانوية . والتعريف الأولي السابق للعمل المنتج كما استخلصناه من نفس طبيعة الإنتاج المادي . يصدق دائماً بالنسبة للعامل الجماعي إذا نظرنا إليه ككل . ولكنه لا يصدق بالنسبة إلى عناصر ذلك العامل إذا أخذناها من الناحية الجمعية .

ومن جهة أخرى تضيق النظرة إلى العمل المنتج ، فالإنتاج الرأسمالي ليس مجرد إنتاج للسلع ، ولكنه إنتاج لشيء أكثر من هذا . فهو في أساسه إنتاج لفائض القيمة . والعامل لا ينتج انفسه ، وإنما ينتج لرأس المال . وعلى ذلك لا يكفي اقتصاره على الإنتاج ، بل لابد له من إنتاج فائض القيمة . فالعامل الآن « لا يعد منتجاً ، إلا إذا أنتج فائض قيمة للرأسمالي وبذا ساعد على التوسع الذاتي لرأس المال . وإذا سمح لي أن أضرب مثلاً خارج مجال الإنتاج المادي لقلت إن المعلم يعتبر عاملاً منتجاً إذا كان يكدر لإثراء صاحب المدرسة ، إلى جانب ما يقوم به من عمل لتحسين مستوى ذكاء طلابه . وسواء استثمر صاحب رأس المال ماله في مدرسته أو في مصنع صلصة فان هذا لا يغير شيئاً من الموضوع الأساسي . وعلى ذلك فنظرية العامل المنتج لا تنطوي فقط على علاقة بين العمل والمنتج النافع ، أى بين العامل وثمره عمله ، وإنما تتضمن علاقة إنتاج اجتماعية خاصة وهي العلاقة التي ظهرت إلى عالم الوجود خلال عملية تاريخية والتي بفضلها يوصف العامل بأنه وسيلة مباشرة تعمل على ازدياد التوسع الذاتي لرأس المال ، وعلى ذلك ليس من حسن الحظ أن يكون المرء عاملاً منتجاً بل قد يكون هذا الأمر نكبة . وحين تناقش تاريخ نظرية فائض القيمة في الكتاب الرابع من هذا المؤلف سنرى بقدر أكبر من الوضوح والجلال أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ظل ينظر إلى إنتاج فائض القيمة على أنه الصفة التي تميز العامل المنتج ، ولهذا يختلف تعريفه للعامل المنتج تبعاً لنظريته عن طبيعة فائض القيمة . وهكذا نرى الطبيعيين يصرحون بأن العمل الزراعي هو النوع الوحيد من العمل المنتج ولذا يعدونه النوع الوحيد من العمل الذي ينتج فائض القيمة . وحسب رأيهم لا يوجد فائض القيمة إلا على هيئة ريع الأرض . وإنتاج فائض القيمة معناه أن نطيل يوم العمل إلى ما بعد الحد اللازم للعامل كي ينتج خلاله مقداراً معادلاً لما يملك من قوة العمل ، وبعد ذلك يستولى صاحب رأس المال على فائض القيمة هذا . فهو الأساس العام الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي ، ونقطة الابتداء في

إنتاج فائض القيمة النسبي . والأخير يفترض مقدماً انقسام يوم العمل إلى قسمين : العمل  
الضروري والعمل الفائض . وكى يمكن زيادة فترة العمل الفائض لا بد من تقصير فترة العمل  
الضروري بوسائل تجعل فى الامكان إنتاج المعادل لأجر العمل فى وقت أقصر . ان إنتاج  
فائض القيمة المطلق يتوقف فقط على طول يوم العمل ، أما إنتاج فائض القيمة النسبي فإنه  
يحدث انقلاباً فى عملية العمل الفنية وفى الطريقة التى ينقسم بها المجتمع إلى مجموعات فرعية .  
وعلى ذلك فهو يفترض طريقة رأسمالية خاصة فى الإنتاج ، وهى طريقة تعمل بالإضافة  
إلى وسائلها وأدواتها وأحوالها ، على أن تنمو نمواً تلقائياً على ذلك الأساس الذى يكونه  
خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفى خلال هذا النمو يصبح ما كان خضوعاً شكلياً  
لرأس المال خضوعاً فعلياً .

ويكفى أن نشير إشارة عابرة إلى أشكال متوسطة معينة ، وهى أشكال لا يستخلص فيها  
فائض العمل من المنتج بالقهر المباشر ، وفيها لم يتم خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال .  
وفى هذه الحالات لم يحز رأس المال بعد سيطرة مباشرة على عملية العمل . فإلى جانب المنتجين  
المستقلين الذين يمارسون الحرف اليدوية أو يفلحون الأرض وفق الوسائل التقليدية ، يقف  
المرابى برأس ماله الربوى والتاجر برأس ماله التجارى يعيشان كالمخلوق الطفيل على المنتجين .  
وغلبة هذا الشكل من الاستغلال فى أى مجتمع يستبعد وجود الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج ،  
وإن كان مرحلة انتقال إلى هذا الأسلوب كما حدث فى العهد الأخير من العصور الوسطى ،  
وأخيراً ، وكما يتمثل فى الصناعة المنزلية الحديثة ، قد تتولد أشكال انتقالية معينة هنا وهناك  
على أساس من الصناعة الكبيرة وإن كان ذلك فى صورة معدلة تعديلاً كبيراً . وخضوع العمل  
لرأس المال خضوعاً شكلياً بحتاً يكفى لإنتاج فائض القيمة المطلق ومثال ذلك أنه يكفى فى  
حالة أهل الحرف اليدوية الذين اعتادوا العمل لحسابهم أو كصبيان لمعلمين ، أن يصبحوا عمالاً  
أجراء تحت الإشراف المباشر للرأسمالى . ولكننا نرى من جهة أخرى أن وسائل إنتاج  
فائض القيمة النسبي هى فى الوقت ذاته وسائل لإنتاج فائض القيمة المطلق . وفى الواقع قد  
يبدو أن إطالة يوم العمل إلى حد فائق الثمرة الكبرى المميزة للصناعة الكبيرة . ويمكن  
القول بوجه عام إن هذه الطريقة الرأسمالية نوع خاص من الإنتاج لا تعود مجرد وسيلة  
لإنتاج فائض القيمة النسبي حالما تسيطر تلك الطريقة على فرع بأكمله من الإنتاج ، وأكثر  
من هذا حالما تغزو كافة فروع الإنتاج المهمة . وحينئذ تصبح الشكل العام والمسيطر من  
الوجهة الاجتماعية على العملية الإنتاجية . وكوسيلة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي فإنها

تظل ذات أثر فعال أولاً بقدر مدى سيطرتها على الصناعات التي كانت من قبل خاضعة لرأس المال بالمعنى الشكلي وعلى ذلك بقدر ما تمد نطاقها، وثانياً بقدر ما تصبح الصناعات التي دخلت في نطاقها عرضة للانقلابات المستمرة نتيجة للتطورات في وسائل الإنتاج .

وقد يبدو من إحدى وجهات النظر أن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي إن هو إلا تمييز خيالي، فقائض القيمة النسبي مطلق لأنه يشترط إطالة مطلقة ليوم العمل بعد ذلك القدر من وقت العمل اللازم للعامل كي يمده بعيشه، وفائض القيمة المطلق نسبي لأنه يشترط زيادة الإنتاجية مما يسمح بقصر وقت العمل الضروري على جزء واحد من يوم العمل . ولكن إذا وضعنا أمام أعيننا حركة فائض القيمة لاختنى مظهر التماثل هذا . لما ثبتت قواعد الطريقة الرأسمالية في الإنتاج تماماً وتصبح طريقة الإنتاج العامة فإن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي يبدى أثره حينئذ تكون المسألة عبارة عن زيادة معدل فائض القيمة . فبفرض أن قوة العمل يدفع لها أجرها حسب قيمتها فهنا توأجهنا الأمور التالية . فأما في حالة بقاء إنتاجية العمل وحدته العادية بلا تغيير فإن معدل فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بالإطالة المطلقة ليوم العمل ، وأما في حالة ثبات طول يوم العمل لا يمكن زيادة معدل فائض القيمة إلا بتغيير في الأحجام النسبية للأجزاء التي تكونه — أي العمل الضروري والعمل الفائض ، وهذا يتضمن تغييراً في إنتاجية أوحدة العمل إلا إذا هبطت الأجور دون قيمة قوة العمل . إذا كان العامل في حاجة إلى جميع وقت العمل لديه كي ينتج وسائل العيش لنفسه ولأسرته ، فلن يتبق له وقت عمل يعمل فيه بدون مقابل من أجل الغير . فيلزم أن يبلغ العمل مستوى معيناً من الإنتاجية فلن يكن لدى العامل وقت علاوة على الوقت اللازم لإنتاج وسائل عيشه ، وبغير هذا الوقت الفائض لا يكون ثمت وجود للعمل الفائض وبالتالي للرأسماليين . وصحيح بالمثل أنه في مثل هذه الظروف يتعذر وجود ملاك العبيد والبارونات الاقطاعيين . وبكلمة واحدة لا يمكن قيام طبقة من الملاك (١) .

وعلى ذلك نستطيع القول بوجود أساس طبيعي لفائض القيمة ولكن بالمعنى العام فقط أي عدم وجود عقبة طبيعية في سبيل أي امرئ يشاء أن ينجح على عائق غيره عبء العمل الضروري لإنتاج أسباب عيشه ، كما لا يكون هناك ثمت عائق طبيعي في سبيل أي امرئ

---

(١) إن نفس وجود المادة الرأسمالية كصفة متميزة يتوقف على إنتاجية الصناعة — رمزي (المصدر المشار إليه قبلاً) ص ٢٠٦ «لو أن عمل كل انسان كان كافياً لإنتاج غذائه لما كان ثمت وجود للملكية» رافنستون (مصدر سابق) ص ١٤ — ١٥ .

يرى أن يتغذى على لحم مخلوق آخر (١). إن إنتاجية العمل تطور طبيعي وليس في الأمر خفاء وغموض وإن كان هناك بعض من يميل أن يجعل من ذلك سرّاً غامضاً . ولا تنشأ الأحوال التي يصبح فيها فائض عمل امرئ وسيلة عيش لآخر إلا إذا ارتقى الآدميون فوق مستوى الحيوانات التي تسلسلوا منها ، وإلا إذا أصبح عملهم إلى حد ما ذا صبغة اجتماعية . إن إنتاجية العمل ضئيلة في بداية الحضارة ، ولكن نجد في الوقت ذاته أن مطالب الإنسان قليلة لأن هذه المطالب إنما تنمو بدرجة تتناسب مع النمو في وسائل إشباعها . وأكثر من هذا ففي تلك الأيام الأولى تكون نسبة أعضاء المجتمع الذين يعيشون على عمل الغير ضئيلة جداً إذا قيست بمجموع المنتجين . ولكن إذ تزداد إنتاجية العمل الاجتماعية فإن هذه النسبة تعظم من الوجهتين المطلقة والنسبية (٢) وعلاوة على هذا تنشأ العلاقة التي تجعل رأس المال من الممكنات على أساس اقتصادي هو نفسه ثمرة عملية من التطور طويلة الأمد . إن إنتاجية العمل القائمة الآن والتي يفترض رأس المال وجودها ، ليست هبة من هبات الطبيعة . بل وليدة تاريخ دام ألوف القرون .

وبغض النظر عن درجة نمو الإنتاج الاجتماعي تتوقف إنتاجية العمل على أحوال طبيعية تترد جميعاً إلى « طبيعة » الآدميين ( الجنس الخ ) وإلى « الطبيعة » التي تشكل بيئة الإنسان . ويمكن تقسيم الأخيرة من وجهة النظر السياسية الاقتصادية إلى قسمين : الثروة الطبيعية في وسائل العيش وهذه معناها تربة خصبة ومياه تعج بالأسماك .. والثروة الطبيعية في أدوات العمل كالشلاتات والأنهار الصالحة للبلاحة والخشب والمعادن الخام والفحم الخ .. وقد كانت الثروة الطبيعية من النوع الأول ذات أهمية حاسمة خلال أيام التمدن الأولى ، بينما تكون الأهمية الحاسمة للثروة الطبيعية من النوع الثاني في المراحل العليا من التطور الاجتماعي . ويمكنك على سبيل المثال أن توازن بين إنجلترا والهند ، أو بين أئينا وكورنث من جهة والبلاد الواقعة على جوانب البحر الأسود من جهة أخرى في الأيام القديمة . كلما قل عدد الحاجيات الطبيعية التي لا بد من إشباعها ، وعظمت خصوبة التربة الطبيعية ،

---

(١) يعيش على الأقل ٤ ملايين من أكلة اللحوم البشرية في أجزاء العالم التي كشفت حتى الآن ، وذلك طبقاً لتقدير حديث .

(٢) بين الهنود المتوحشين في أمريكا يكاد يكون كل شيء ملكاً للعامل ، ٩٩ ٪ / بوضع لحساب العمل ، بينما لا يكون للعامل في إنجلترا سوى الثلثين .

وزادت صلاحية المناخ ، قل مقدار العمل الضروري الذي لا بد منه للابقاء على المنتج وتوالده ، وعظمت تبعاً لذلك النسبة بين عمل المنتج للغير وعمله من أجل ذاته . وقد كتب ديودور عن قدماء المصريين يقول : لا يمكن تصور ضالة ما يعانون من مشقة ونفقة في تربية أطفالهم . فيطبخون لهم أول وأبسط غذاء في متناول أيديهم ، ويعطونهم الجوز الأسفل من البردى ليأكلوه بقدر ما يمكن تسويته على النار ، وكذلك يعطونهم الجذور وسيقان نباتات المستنقعات بعضها فيء وبعضها مغلى مستو . ولا يتعل معظم الأطفال شيئاً ، ويسرون عراة لأن الهواء معتدل . وعلى ذلك لا يكلف الطفل والديه أكثر من عشرين دراهمة . وهذا هو السبب في وفرة سكان مصر وإمكان القيام بمشقات كبيرة كثيرة (١) . وحقيقة الأمر أن القيام بأعمال البناء الضخمة في مصر القديمة لم يكن نتيجة الكثرة العددية في السكان ، أكثر مما كان نتيجة وجود نسبة كبيرة من السكان تحت تصرف العمل . فكما أن العامل الفردي يستطيع أن يسلم مقداراً أكبر من وقت العمل بنسبة صغر مقدار العمل الضروري ، فلذلك كلما صغر حجم ذلك الفريق من السكان العاملين اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية ، عظم ذلك الفريق من السكان العاملين الصالح للأعمال الأخرى .

وبفرض وجود الإنتاج الرأسمالي مع اقتران ثبات الأحوال من نواح أخرى وكون يوم العمل ذا طول ثابت ، فإن مقدار العمل الفائض يختلف تبعاً للظروف الطبيعية التي يتم فيها أداء العمل ، وبخاصة خصوبة الأرض . ولكن هذا لا يستتبع حدوث العكس . فليس من الصحيح دائماً أن أحصب التربة هي أكثرها ملائمة لنمو الطريقة الرأسمالية في الإنتاج . إن نمو هذه الطريقة يفترض مقدماً سيطرة الإنسان على الطبيعة . فحيث تكون الطبيعة عظيمة السخاء فإنها تبقيه في يمينها كما يقبض الطفل على خيوط لعبه . وحين تكون الطبيعة كريمة لا يبعد نمو الملكات الإنسانية إلى الحد الأكمل ضرورياً وأساسياً (٢) . ليس موطن رأس

Diodorus, op. cit., lib,1, cah. 80

(١)

(٢) والثروة الطبيعية « كما أنها أنبل الأشياء وأشدّها نفعا فإنها تحمل الناس على الاحمال والكبرياء ويختلف صنوف الافراط » أما الثروة الاصطناعية « فنخلق اليقظة والأدب والفنون والسياسة » England's Treasure by Foreign Trade, or the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure ( كتبه توماس نين الناجر ونشره الآن للصلح العام ابنه جون نين ، لندن ١٦٦٩ ص ١٨١ — ١٨٢ ) — « ولا أستطيع أن انصور لعنة تحقيق بشعب أعظم من أن يمجده نفسه في أرض لإنتاجها للعيش والغذاء يتم بصورة تلقائية ولا يسمح جوها إلا بالقليل من أسباب الكساء أو المأوى . . . وقد يكون =

المال بالمناطق الحارة حيث النبات غزير ، بل إن موطنه المنطقة المعتدلة . إن تنوع المنتجات الطبيعية من الأرض ، وليس خصوصتها المطلقة ، الأساس الطبيعي للتقسيم الاجتماعي للعمل ، وهذا التنوع يدفع الإنسان عن طريق تغيير الأحوال الطبيعية لبيئته ، إلى مضاعفة حاجياته وقواه ووسائل العمل وطرق العمل . إن الذي يلعب أعظم الأدوار الحاسمة في تاريخ الصناعة الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية على الطبيعة ، والحاجة إلى الاقتصاد فيها بامتلاكها على نطاق واسع أو باستئناسها ، والحاجة إلى أداء هذه الأشياء بواسطة عمل الأيدي الانسانية . خذ لك مثلاً من الأعمال المائتة في مصر ولمبارديا وهولندا الخ (١) . . . والرى في الهند وبلاد فارس الخ مثال آخر . فهناك تجد الرى بالقنوات الصناعية لايمد التربة بالماء اللازم لها فحسب وإنما يأتي لها بالمخضبات المعدنية من التلال على هيئة رواسب . إنا لنجد سر ازدهار حال الصناعة في أسبانيا وصقلية في ظل الحكم العربي في أعمال الرى (٢) .

تهيء الأحوال الطبيعية الملائمة مجرد إمكانية وجود العمل الفائض وبمعنى آخر فائض القيمة أو فائض المنتج . ولكنها لا تكفي أن تجعل ذلك أمراً واقعياً . وكون العمل يتم أداءه في ظل أحوال طبيعية مختلفة في أماكن مختلفة ، يترتب عليه أن نفس الكمية من العمل في بلاد مختلفة تشبع مقادير مختلفة من الحاجات الإنسانية (٣) ، بحيث أنه إذا تساوت الأشياء

---

== هناك تطرف في الجانب الآخر . إن الأرض التي لا تنتج بواسطة العمل رديئة سيئة كالأرض التي تنتج إنتاجاً وفيراً بدون استخدام العمل « An Inquiry into the Present High Price of Provisions, London, 1767, p. 10.

(١) كانت الحاجة إلى التنبؤ بارتفاع مياه النيل وهبوطها داعية إلى دراسة الفلك في مصر القديمة وبذا قامت سلطان رجال الدين بصفتهم الموجهين لشؤون الزراعة . يبدأ ارتفاع النيل وقت انقلاب الشمس وهذه هي الفترة التي رأى المصريون ضرورة اللاتفات إليها . . . لقد احتاجوا إلى تدوين السنة المدارية يسترشدون بها في عملياتهم الزراعية ، ولذلك تعين عليهم ان يكشفوا في السماء ما يدل على عودتها « Cuvier : Discours sur les révolutions du globe, Hoefler, Paris, 1853, p. 141.

(٢) كان تنظيم موارد الماء في الهند أحد الأسس المادية التي قام عليها سلطان الدولة على الأجهزة الانتاجية الصغيرة المنفككة بالبلاد ، وقد أدرك حكام الهند المسلمون هذه الحقيقة أكثر مما فعل الانجليز ، ويكفي أن نذكر مجاعة ١٨٦٦ التي هلك فيها ما يربو على مليون من الهنود جوعاً بمنطقة أوريسا في مقاطعة البنغال .

(٣) لا يوجد بلدان في العالم ينتجان نفس المقدار من ضروريات الحياة بنفس الوفرة وبنفس المقدار من العمل . إن حاجات الناس تزيد أو تنقص تبعاً لقسوة الجو الذي يعيشون فيه أو اعتداله ونتيجة لهذا تختلف نسبة التجارة التي يضطر الأهليون إلى ممارستها بحكم الضرورة ، كما انه ليس من الأمور العملية أن نتأكد من درجة الاختلاف أبعد من أن يكون ذلك بتقدير درجات الحر والبرد ، ومن هنا ==



الأخرى تختلف مقدار وقت العمل الضروري من مكان إلى آخر . هذه الأحوال تؤثر في فائض العمل فقط كحدود طبيعية أى بتحديد النقطة التي يمكن أن يبدأ عندها العمل للغير . وبشمو الصناعة تُدفع هذه النقطة إلى الوراء . ففي مجتمع أوروبا الغربية حيث لا يستطيع العامل أن يحصل على إذن بالعمل من أجل بقائه إلا بشرط أن يقدم عملاً فائضاً ، يسهل الوقوع في خطأ الاعتقاد أن تقديم العمل الفائض صفة كامنة في العمل البشرى . (١) لننتقل إلى بحث حالة أحد سكان جزر الأرخيل الأسيوى حيث ينمو نبات الساجو في الغابات . حين يقتنع الأهلون بعد ثقب الشجرة أن العصور ناضج يقطعون الجذع ويقسمونه قطعاً عدة ، ويستخلص العصور ويمزج بالماء ويرشح ، وحينئذ يكون صالحاً للاستعمال كساجو . وفي العادة تغل الشجرة ٣٠٠ رطل . ويذهب الناس هناك إلى الغابة ويقطعون الخبز لأنفسهم كما يفعل نحن لقطع خشب الوقود (٢) . لنفرض أن قاطع الخبز هذا يحتاج إلى العمل ١٢ ساعة فقط في الأسبوع لكي يشبع حاجياته . إن الهبة التي تقدمها له الطبيعة كثيرة وقت الفراغ ، وقبل تمكنه من استخدام ذلك الفراغ لصالحه لا بد أن تكون سلسلة كاملة من الأحوال التاريخية قد نضجت ، وقبل أن يقدمه كعمل فائض بالثيابة عن الغير من الضروري استخدام القهر . فإذا أدخل الإنتاج الرأسمالي فقد يضطر هذا الشخص الطيب أن يعمل ستة أيام في الأسبوع لكي ينتج لنفسه ثمرة يوم عمل واحد . وكرم الطبيعة لا يفسر لنا السبب الذي يتعين عليه من أجله في هذه الحالة أن يعمل ستة أيام في الأسبوع ، أو من أجله يجب أن يعطى الغير فائض عمل خمسة أيام . وكل ما يفسره كرم الطبيعة هو السبب الذي من أجله يقتصر عمله الضروري على يوم واحد في الأسبوع . ومهما يحدث ليس لنا الحق في أن نقول إن منتجه الفائض نتيجة صفة خفية كامنة في العمل الإنساني . إن إنتاجية العمل الاجتماعية التي تطورت ونمت خلال

---

== نستخلص هذه النتيجة العامة وهي أن كمية العمل التي تلزم عدداً معيناً من الناس تكون في أعلى درجاتها في الجو البارد وأقلها في الأجواء الحارة ، ذلك أن الناس في الجو البارد لا يحتاجون ملابس أكثر خشب ، بل إن التربة تتطلب مجهوداً أكبر لزراعتها عنها في الأجواء الحارة An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of In (لندن ١٧٥٠ ص ٦٠) ومؤلف هذا الكتاب الذي نشر دون اسم صاحبه ، هو ج . ماسي ؛ وقد اقتبس هيوم نظريته عن الفائدة من هذا المؤلف ( الذي يعد بداية عصر جديد ) .

(١) « يجب أن يخلف العمل فائضاً على الدوام » ؛ هكذا كتب برودون الذي يبدو أنه توهم أن هذا أيضاً من حقوق المواطن وواجباته !

F. Shouw. Die Erde ,die Pflanze, und der Mensch (٢)

( الطبعة الثانية ، ليزرغ ١٨٥٤ ص ١٤٨ ) .

التاريخ ، وكذلك إنتاجية العمل الطبيعية ، تتخذان مظهر كونهما إنتاجية رأس المال الذى أندمج فيه ذلك العمل .

ولا يكلف ريكاردو نفسه مطلقاً عناء البحث فى منشأ فائض القيمة فهو يناقش فائض القيمة كما لو كان شيئاً كامناً فى طريقة الإنتاج الرأسمالية ، التى يعدها الشكل الطبيعى للإنتاج الاجتماعى . وحين يتحدث عن إنتاجية العمل فإنه يبحث فيها فقط عن السبب الذى يعين حجم فائض القيمة لاعن سبب وجود فائض القيمة . ومن جهة أخرى نادى مدرسته بصوت عال أن إنتاجية العمل السبب الذى يولد الربح ( ويحسن أن تقرأ ذلك ، فائض القيمة ) . حقيقةً يعد هذا خطوة نحو الأمام بالقياس إلى التجارئين الذين اعتقدوا أن زيادة ثمن المنتجات عن نفقات إنتاجها نشأت من التبادل ووجدت لأن المنتجات بيعت بأعلى من قيمتها . ومع هذا فحتى مدرسة ريكاردو قد تحاشت المسألة بدلا من أن تحاول حلها . والحق أن غريزة سليمة حذرت هؤلاء الاقتصاديين البورجوازيين من التعمق فى بحث منشأ فائض القيمة ، لأن هذا التعمق مبعث خطر للغاية . ولكن ماذا نقول حين نجد جون ستيوارت ميل بعد ريكاردو بنصف قرن ، يعلن تفوقه على التجارئين بينما يقتصر على ترديد هذه التفاهات الخاطئة التى نشرها أتباع مذهب ريكاردو ؟

يقول ميل « سبب الربح أن العمل (العامل) ينتج أكثر مما يلزم لإعالتة ، وهو إلى هذا الحد إنما يضرب على الأوتار القديمة ، ولكنه يريد أن يزيد شيئاً مبتكراً فيقول : ولتغيير شكل النظرية نقول إن السبب الذى من أجله يغل رأس المال إنما يرجع إلى أن الغذاء والملبس والمواد والحدود تعيش زمناً أطول مما استلزمه إنتاجها » . وهو هنا يخلط بين مدة وقت العمل وبقاء منتجات العمل . وطبقاً لهذا الرأى لا يستطيع الخباز المعلم التى تدوم منتجاته يوماً واحداً فقط أن يستخلص من عماله الأجراء مئداراً من الربح يعادل ما يحصل عليه صاحب مصنع لعمل الآلات وهو الرجل الذى تدوم منتجاته عشرين عاماً أو أكثر . وبالطبع صحيح أن الطيور كانت تضطر أن تستغنى عن الأعشاش إذا كان العش لا يعيش أكثر من الوقت الذى تستغرقه فى بنائها !

وإذ يضع ميل قواعد هذه الحقيقة الأساسية فإنه يأخذ فى إثبات تفوقه بالنسبة إلى التجارئين فيقول : هكذا نرى أن الربح ينشأ لامن حدوث التبادل ولكن من قوة العمل الإنتاجية ، والربح العام الذى يحصل عليه البلد هو الربح الذى تولده قوة العمل الإنتاجية ، سواء حدث التبادل أم لم يحدث . لو لم يكن هناك تقسيم فى الأعمال لما كان هنا شراء أو بيع ،

ولكن كان يكون هناك ربح رغم ذلك . وإذن فإل ينظر إلى التبادل والبيع والشراء والأحوال العامة للإنتاج الرأسمالي على أنها حادث عرضي ، وأن الربح موجود حتى في حالة انعدام بيع أو شراء قوة العمل ! ثم يستطرد فيقول : « إذا كان عمال البلد مجتمعين ينتجون أكثر من أجورهم بمقدار ٢٠٪ لكنت الأرباح ٢٠٪ مهما كانت الأثمان ، إن هذا مثل بديع للغو التافه لأنه إذا كان العمال ينتجون فائض قيمة قدره ٢٠٪ للرأسماليين الذين يستخدمونهم فإن النسبة بين الأرباح والأجور الكلية للعمال تكون ٢٠ : ١٠٠ . وفضلاً عن هذا فمن الخطأ المطلق القول بأن الأرباح تكون ٢٠٪ ، إنها تكون دائماً أقل لأن الأرباح تحسب على أساس المجموع الكلي لرأس المال الذي أنفقناه . فإذا كان الأخير مثلاً ٥٠٠ جنيه أنفق منه ٤٠٠ جنيه على أدوات الإنتاج ، ١٠٠ جنيه على أجور العمل ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٢٠٪ حسب الفرض ، فإذن يكون معدل الربح ٢٠ : ٥٠٠ وهذا عبارة عن ٤٪ لا ٢٠٪ .

والآن نأتى إلى مثال رائع للطريقة التي يعالج بها ميل أشكال الإنتاج الإجتماعي التاريخية المختلفة . « إنى أفترض في الموضوع بأسره غلبة الحال التي يكون فيها العمال والرأسماليون طبقتين منفصلتين مع استثناءات قليلة ، وهي الحالة التي يقدم فيها الرأسمالي النفقات كلها بما في ذلك أجر العامل .

لا بد أن ميل ضخمة خداع بصري غريب بحيث يرى في كل مكان حالة لا توجد على أرضنا إلا في أمثلة شواذ ! حسناً فلنتابع الأمر . إن طيبة مل تحمل على الاعتراف بأن « كونه يعمل ذلك ليس مسألة ضرورة كامنة ، بل على العكس » قد ينتظر العامل حتى يتم الإنتاج ، كل ذلك الجزء من أجره الذي يزيد عن الضروريات ، بل وقد ينتظر كل الأجر إذا توافر لديه ما يكفي لإعالتة مؤقتاً . وحتى العامل في الحالة الأخيرة عبارة عن رأسمالي حقيقة في المشروع وذلك بتقديم جزء من الأموال الضرورية لمواصلة المشروع ، وكما يحسن بل لو قال إن العامل الذي يقدم وسائل العمل ، لاضروريات الحياة فقط ، هو عامل أجير لنفسه . وبنفس العدل يجوز له القول بأن المالك الأمريكي عبد لنفسه ، أى عبد يشغل لنفسه لالسيد .

وبعد أن أوضح مل بذلك القدر من الوضوح أن الإنتاج الرأسمالي موجود دائماً حتى ولو لم يكن له وجود فهو منسجم مع نفسه إلى الحد الذي يجعله يثبت أن هذا الإنتاج غير موجود حتى في حالة وجوده . وحتى في الحالة السابقة ، ( أى حين يكون العامل عاملاً أجيراً يقدم له الرأسمالي كل ضروريات الحياة ) فإنه ( العامل ) قد يُنظر إليه في نفس الضوء ( أى

يوصفه رأسمالياً ) لأنه بتقديم العمل بأقل من سعره في السوق يعتبر كأنما أقرض الفرق ( ؟ ) لمخدومه ثم استرده مع الفائدة (١) .  
في العالم الحقيقي الواقعي يقدم العامل عمله للرأسمالي لمدة أسبوع لكي يحصل على سعر السوق لقوته في العمل في نهاية الأسبوع . ويقول مل إن هذا يحوله إلى رأسمالي ! إن الأكوام البسيطة تبدو كالتلال على السطح المنبسط . إننا نستطيع أن نقيس تفاهات الأكوام البورجوازية الحديثة ذاتها بالحدود التي يستطيع « مفكروها العظام » بلوغها .

---

(١) جون ستور ت مل — مبادئ الاقتصاد السياسي ، لندن ١٨٥٨ م ٢٥٢ — ٢٥٣ وما بعدها .

## الفصل الخامس عشر

### تغيرات الحجم في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة

إن ضروريات الحياة التي يتطلبها عادة العامل المتوسط هي التي تعين قيمة قوة العمل . ورغم اختلاف شكل هذه الضروريات من وقت إلى آخر فإن مقدارها معروف في عصر معين وفي مجتمع معين ، الأمر الذي يجعل في إمكاننا أن ننظر إليها كحجم ثابت . والذي يتغير هو قيمة ذلك المقدار . وثمت عاملين إضافيين يلعبان دورهما في تحديد قوة العمل ، وأولهما نفقة تنمية هذه القوة ، وهي نفقة تتغير تبعاً لتغير أسلوب الإنتاج ، وثانيهما تنوع قوة العمل الطبيعي أي هل هي قوة عمل ذكور أم أناث أم أطفال ، صغار ، بالغين . واستخدام هذه الأنواع المختلفة من العمل ( وطريقة الإنتاج هي التي تعين هذا الاستعمال ) يترتب عليه اختلاف كبير في نفقة توالد الأسرة من الطبقة العاملة ، وفي قيمة قوة عمل العامل الذكر البالغ . وهذان العاملان اللذان ذكرناهما أخيراً نسقطهما من الحساب في البحث الآتي :

إني أفرض (١) أن السلع تباع بقيمتها (٢) وأن ثمن قوة العمل لا تهبط دون قيمتها وإن كان يعلو فوق ذلك المستوى من حين إلى آخر .

فعلى أساس هذين الفرضين رأينا أن الأحجام النسبية لفائض القيمة وثمر ثمن قوة العمل تعينها ظروف ثلاثة (١) طول يوم العمل أي الحجم الممتد للعمل (٢) حدة العمل العادية أي حجمه من حيث كفايته بمعنى أن مقداراً مخصوصاً من العمل يُبذل في وقت مخصوص (٣) إنتاجية العمل وهي التي تبعاً لها يغل مقدار مخصوص من العمل في وقت مخصوص مقداراً أكبر أو أصغر من المنتج ، وهو المقدار الذي يتوقف على درجة تطور أحوال الإنتاج . ومن الواضح أن الارتباطات الكثيرة الاختلاف من الأمور الممكنة وذلك تبعاً لما إذا كان أحد العوامل ثابتاً والعاملان الآخران متغيرين ، أو كان اثنان ثابتين وواحد منها متغيراً أو الثلاثة جميعها متغيرة في نفس الوقت . ويعظم عدد الارتباطات لأنه حين تتغير هذه العوامل في نفس الوقت ، قد يختلف حجم واتجاه هذه التغيرات . ولن نعرض فيما يلي إلا للارتباطات الرئيسية .

### (١) نبات طول يوم العمل وعدة العمل ، وتغير انتاجية العمل

على أساس هذه الفروض تحدد قوانين ثلاثة قيمة قوة العمل وحجم فائض القيمة .  
٤ - إن يوم عمل ذا طول معلوم يخلق دائماً نفس المقدار من القيمة مهما كان مبلغ إنتاجية العمل ، وقد يتغير معها مجموع المنتج وسعر كل سلعة مفردة واحدة أنتجت . فإذا كانت القيمة التي يخلقها يوم عمل طوله ١٢ ساعة عبارة عن ست شلنات مثلاً فإذن - برغم أن كمية القيمة الاستيعابية المنتجة تختلف حسب إنتاجية العمل ، نجد أن القيمة المقدرة بـ ٦ شلنات إنما - توزع - فقط على عدد أكبر أو أصغر من السلع .

ب - يختلف فائض القيمة وقيمة قوة العمل بنسبة عكسية . فالتغير في إنتاجية العمل ، سواء بالزيادة أو النقص حسب الحالة ، إنما يؤدي إلى تغير مضاد في قيمة قوة العمل ، وتغير مماثل في فائض القيمة .

إن القيمة التي يخلقها يوم عمل من ١٢ ساعة مقدار ثابت وليكن ذلك ست شلنات . هذا المقدار الثابت يساوى مبلغ فائض القيمة زائداً قيمة قوة العمل وهذه القيمة الأخيرة يستبدلها العامل بمعادل . وواضح وضوحاً ذاتياً أنه حين يتكون مقدار ثابت من جزئين فلا يمكن أن يزيد أحدهما إلا إذا تناقص الآخر . فقيمة قوة العمل لا يمكن أن ترتفع من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبط فائض القيمة من ٣ شلنات إلى شلنين ، وفائض القيمة لا يمكن ارتفاعه من ٣ شلنات إلى ٤ إلا إذا نقصت قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين ، في هذه الظروف لا يمكن حدوث أى تغير في الحجم المطلق لفائض القيمة أو قيمة قوة العمل بدون أن يحدث تغير في ذات الوقت في حجميهما النسبيين أى في النسبة بين حجم الواحد وحجم الآخر ؛ إذ لا يمكن أن يرتفع الحيطان أو ينخفضا في وقت واحد .

وفضلاً عن هذا لا يمكن أن تهبط قيمة قوة العمل وبالتالي لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة إن لم تكن هناك زيادة في إنتاجية العمل . فثلاً في الحالة السابقة لا يمكن هبوط قيمة قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين الا اذا ترتب على زيادة الانتاجية أن أصبحت تنتج في ٤ ساعات نفس مقدار وسائل العيش التي كانت تنتجها من قبل في ست ساعات ، وعلى العكس من ذلك لا يمكن زيادة قوة العمل من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات الا اذا هبطت إنتاجية العمل بحيث يتيسر في ٨ ساعات إنتاج كمية معلومة من وسائل العيش كنا نتجها من قبل في ٦ ساعات .

ويترتب على هذه الاعتبارات أن الزيادة في إنتاجية العمل تؤدي إلى خفض قيمة قوة العمل وزيادة فائض القيمة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فالهبوط في إنتاجية العمل يسبب ازدياد قيمة قوة العمل وخفض فائض القيمة.

حين صاغ ريكاردو هذا القانون أغفل ظرفاً واحداً. فبرغم أن التغيير في حجم فائض القيمة أو فائض العمل يسبب تغييراً عكسياً في حجم قيمة قوة العمل أو في حجم العمل الضروري، فإن هذا لا يستتبع بالضرورة أنهما يختلفان بنفس النسبة. إنهما فعلاً يزيدان أو ينقصان بنفس المقدار، ولكن ازديادهما أو نقصهما النسبي يتوقفان على حجميهما الأصليين قبل أن يحدث التغيير في إنتاجية العمل. فإذا كانت قيمة قوة العمل  $\epsilon$  شلنات أو إذا كان وقت العمل الضروري ٨ ساعات، وإذا كان فائض القيمة شلنين أو كان فائض العمل  $\epsilon$  ساعات، وإذا حدث نتيجة لزيادة إنتاجية العمل أن هبطت الآن قيمة قوة العمل إلى ثلاث شلنات أو هبط العمل الضروري إلى ست ساعات فإن فائض القيمة سيرتفع إلى ثلاث شلنات أو فائض العمل إلى ٦ ساعات. فنفس المقدار وهو شلن أو ساعتان يضاف في حالة وي طرح في الأخرى. ولكن التغيير النسبي في الحجم مختلف في الحالتين. فبينما تهبط قيمة قوة العمل من  $\epsilon$  شلنات إلى ٣ شلنات أي بمقدار الربع أو ٢٥٪ يرتفع فائض القيمة من شلنين إلى ثلاث شلنات أي بمقدار ٥٠٪، ويتبع ذلك إذن أن الازدياد أو النقص النسبي في فائض القيمة المترتبين على تغيير معلوم في إنتاجية العمل، يتوقفان على الحجم الأصلي لذلك القسم من يوم العمل الذي ضمن نفسه في فائض القيمة. فكلما صغر ذلك القسم، زاد التغيير النسبي، وكلما عظم كان التغيير النسبي أقل.

— ح زيادة أو نقص فائض القيمة هو دائماً نتيجة، وليس سبباً مطلقاً لنقص أو ازدياد

مماثل في قيمة قوة العمل (١).

(١) وقد زاد ما كولوخ وغيره على هذا القانون الثالث هذه الإضافة السخيفة وهي أن ارتفاعاً في القيمة الفائضة غير مصحوب بهبوط في قيمة قوة العمل، قد يحدث عن طريق إلغاء الضرائب التي يدفعها الرأسمالي. إن إلغاء مثل هذه الضرائب لا يسبب أي تغيير في مقدار القيمة الفائضة التي يقتصبها الرأسمالي في الأصل من العامل، وكل ما يحدثه من أثر ينحصر في النسبة التي تنقسم بها القيمة الفائضة بينه وبين الأشخاص الآخرين. ونتيجة لهذا لا يؤثر مطلقاً في النسبة بين القيمة الفائضة وقيمة قوة العمل. وهذا الاستثناء الذي يديه ما كولوخ إنما يثبت سوء فهمه للقانون — وهو سوء حظ يلزمه حين يحاول تقريب آراء ريكاردو إلى الناس كما يحدث بالمثل للكاتب ج. ب. ساي حين يحاول نفس الشيء. انسبه إلى آدم سميث.

بما أن يوم العمل ذو حجم ثابت وتمثله قيمة ذات حجم ثابت ، وبما أنه مع كل تغيير في حجم فائض القيمة يحدث كذلك تغيير عكسى في حجم قيمة قوة العمل ؛ وبما أن تغيير قيمة قوة العمل لا يمكن إلا أن يصحب التغيير في إنتاجية العمل — فمن الواضح أنه في ظل هذه الأحوال يجب أن ينشأ كل تغيير في حجم فائض القيمة من تغيير عكسى في حجم قيمة قوة العمل . فإذا لم يكن هناك ، كما رأينا ، تغيير في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو تغيير في فائض القيمة غير مصحوب بتغيير في حجميهما النسبيين ، كانت النتيجة أنه لا يمكن حدوث تغيير في حجميهما النسبيين بدون تغيير سابق في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل .

وطبقاً للقانون الثالث يفترض التغيير في حجم فائض القيمة تغييراً في قيمة قوة العمل ، وهذا التغيير الأخير يسببه تغيير في إنتاجية العمل . والقيمة المتغيرة لقوة العمل هي التي تعطى حد التغيير . ورغم هذا ، حتى إذا كانت الظروف تسمح بسريران مفعول القانون فقد تحدث حركات إضافية . فلو حدث مثلاً نتيجة لزيادة إنتاجية العمل ، أن هبطت قيمة قوة العمل من ٤ إلى ٣ شلنات ، أو إذا حدث هبوط في وقت العمل الضرورى من ٨ إلى ٦ ساعات ، فلا يمكن أن يهبط ثمن قوة العمل إلى ٨ بنس ٣ و ٣ شلنات ، ٣ ، ٣ ، ٣ ش و هكذا ، وتبعاً لهذا لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة عن ٣ ش ، ٣ ش ، ٣ ش و هكذا . فققدار هذا الهبوط الذى حده الأدنى ٣ شلنات ( أى القيمة الجديدة لقوة العمل ) يتوقف على الوزن النسبى الذى يحدثه فى الميزان ضغط رأس المال من جهة ومقاومة العمال من جهة أخرى . إن قيمة قوة العمل تعينها قيمة كمية محدودة من وسائل العيش ؛ فالذى يتغير مع التغيرات فى إنتاجية العمل إنما هو قيمة وسائل العيش هذه ، لا مقدارها . ومع هذا من المستطاع ، بسبب زيادة فى إنتاجية العمل ، أن يحتص كل من العامل والرأسمالى نفسه فى ذات الوقت بمقدار أكبر من هذه الضروريات بدون حدوث أى تغيير فى ثمن قوة العمل أو فائض القيمة . وإذا كانت القيمة الأصلية لقوة العمل ٣ شلنات ، وإذا كان وقت العمل الضرورى ست ساعات ، وإذا كان فائض القيمة بالمثل ٤ شلنات ، وفائض العمل ٦ ساعات — إذن لو ضوعفت إنتاجية العمل بدون تغيير نسبة الممل الضرورى إلى فائض الممل فلن يحدث تغيير من حيث الحجم فى فائض القيمة و ثمن قوة العمل .

وهنا تكون النتيجة الوحيدة المترتبة على ذلك أن كلا منهما يمثل ضعف القيمة الاستعمالية التى كان يمثلها من قبل ، وتصير هذه القيم الاستعمالية أرخص مرتين مما كانت عليه من قبل . فبرغم عدم حدوث تغيير فى ثمن قوة العمل فإن الثمن الآن يكون أعلى من قيمتها .



ومع هذا لو حدث أن ثمن قوة العمل قد هبط إلى ١٠ ٢ ، من ٢٦ ١ ، وهكذا لا إلى ١٦ ١ س ش ( وهو أدنى رقم ممكن يتفق مع قيمتها الجديدة ) فإن هذا الثمن الأقل يظل يمثل مقداراً متزايداً من ضروريات الحياة . وعلى ذلك من الممكن في حالة زيادة إنتاجية العمل ، أن يستمر ثمن قوة العمل في الهبوط ومع هذا يكون الهبوط مصحوباً بنمو دائم في مقدار وسائل عيش العامل . ومن الوجهة النسبية إذا قورنت قيمة العمل بفائض القيمة ، كان هناك نقص مستمر في النسبة بينهما بحيث أن الهوة بين مركز العامل ومركز الرأسمالي تتسع باستمرار (١) . كان ريكاردو أول من صاغ القوانين الثلاثة السالفة بدقة ، ولكنه وقع في أخطاء . فهو أولاً ينظر إلى الأحوال التي تثبت فيها صلاحية هذه القوانين على أنها أحوال الإنتاج الرأسمالي الواضحة بذاتها ، وأنها الأحوال العامة التي تستبعد غيرها . فهو لا يعترف بأى تغيير سواء في طول يوم العمل أو في حدة العمل بحيث أنه لا يرى إلا عاملاً واحداً متغيراً ذلك هو إنتاجية العمل . ثانياً ( وهذا الخطأ يسرى في تحليله بصفة أخطر ) أنه لم يدرس ، أكثر مما فعل غيره من الاقتصاديين ، فائض القيمة في ذاته وبذاته أى مستقلاً عن أشكاله الخاصة مثل الربح وريع الأرض الخ .. وعلى ذلك فهو يخلط بين القوانين المتعلقة بمعدل فائض القيمة وبين قوانين معدل الربح . وكما قلت قبلاً إن الربح هو النسبة بين فائض القيمة والمجموع الكلي لما أنفق من رأس المال ، بينما معدل فائض القيمة هو النسبة بين فائض القيمة والحجم المتغير من رأس المال . لنفرض أن رأس المال ج قدره ٥٠٠ جنيه يتكون من مادة أولية وأدوات عمل مقدارها ٤٠٠ جنيه ( او ج ) ومن أجور مقدارها ١٠٠ جنيه أو ( م ) وأن فائض القيمة هو ١٠٠ جنيه أو ( ف ) . هنا نحصل على معدل لفائض القيمة هكذا .

$$\frac{ف}{م} = \frac{١٠٠ \text{ جنيه}}{١٠٠ \text{ جنيه}} = ١$$

$$\text{ولكن معدل الربح هكذا} = \frac{ف}{ج} = \frac{١٠٠ \text{ جنيه}}{٥٠٠ \text{ جنيه}} = ٠.٢٠ \text{ (٢)}$$

(١) حين يطرأ تغيير على إنتاجية الصناعة وهو ما تنتجه كمية معلومة من العمل ورأس المال فقد تتفاوت نسبة الأجور بينما تظل الكمية التي تمثلها تلك النسبة ثابتة أو قد تختلف الكمية بينما تظل النسبة كما هي « معالم الاقتصاد والسياسة » (لؤلؤف مجهول الاسم) لندن ١٨٣٢ ص ٦٧ .  
(٢) رمزنا بالحروف الآتية : ج ( رأس المال ) ، م ( رأس المال المتغير ) ، ف ( فائض القيمة ) .

وواضح علاوة على ذلك أن معدل الربح قد يتوقف على ظروف ربما لا تؤثر بأية طريقة في معدل فائض القيمة ، وسأوضح في الكتاب الثالث أنه بواسطة معدل معلوم لفائض القيمة قد نحصل على أى عدد من معدلات الربح ، وأن معدلات مختلفة لفائض القيمة قد تجد التعبير عن ذاتها ، في ظل أحوال معلومة ، في نفس معدل الربح الواحد .

## (٢) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثباته ، وعمرة العمل متغيره

إن ازدياد حدة العمل معناه زيادة ما يبذل من عمل في فترة معلومة من الوقت ، وبالتالي فيوم عمل أكثر حدة يتضمنه مقدار أكبر من المنتجات ، بخلاف يوم عمل أقل حدة ويتكون من نفس العدد من الساعات . أو إذا كان يوم العمل من نفس الطول فإنه ينتج منتجات أكثر حين تكون الإنتاجية أكبر . وفي الحالة الأخيرة تنقص قيمة المنتج الفردى مادام يكلف من العمل أقل مما كان يتكلفه قبلا . وفي الحالة الأولى تظل قيمة المنتج الفردى بلا تغيير نظراً لأن المنتج يتكلف الآن كما هو الحال من قبل ، نفس المقدار من العمل . هنا يزداد عدد المنتجات بدون أى هبوط في ثمنها . وإذا ازداد عددها يزداد مبلغ ثمنها أيضاً ؛ بينما في الحالة الأخرى لا يمثل المقدار الكلى للقيمة إلا في كمية متزايدة من المنتجات . وعلى ذلك حين يظل عدد ساعات العمل على ما هو عليه كلما كان المنتج ذو القيمة الإجمالية الأعلى ينطوى على يوم أعظم حدة ، ومعنى هذا أنه تنطوى عليه نقود أكثر حين تظل قيمة النقود بدون تغيير .

والقيمة التي تُخلق تتغير مع التطورات في درجة اختلاف حدة العمل عن الشكل الإجتماعى ، وبالتالي فإن نفس يوم العمل لا يمثله ، كما كان الحال قبلا ، مقدار ثابت من القيمة المخلوقة بل مقدار متغير منها . ومثال ذلك أن يوماً أكثر حدة ومكوناً من ١٢ ساعة قد تمثله ٧ أو ٨ شلنات بدلا من ٦ شلنات كما كان يحدث لو كان يوماً طوله ١٢ ساعة ومن الحدة المعتادة . وواضح أنه إذا زادت القيمة التي يخلقها عمل يوم واحد من ٦ شلنات مثلاً إلى ٨ شلنات فإن ذلك قد يحدث أن القسمين اللذين تنقسم إليهما القيمة ( وهما ثمن قوة العمل وفائض القيمة ) يزيدان كلاهما في نفس الوقت وبنسبة متساوية أو غير متساوية . وثمر قوة العمل من جهة وثمر فائض القيمة من جهة أخرى يمكن أن يزداد كلاهما في وقت واحد من ٣ شلنات إلى أربع شلنات حين يزداد مقدار القيمة المنتجة من ٦ شلنات إلى ٨ شلنات . فهنا الارتفاع في ثمن قوة العمل لا يعنى بالضرورة أن ثمن قوة العمل قد ارتفع أكثر من قيمتها ؛ بل

بالعكس قد يكون الارتفاع في الثمن مصحوباً بهبوط في القيمة . ويحدث هذا دائماً حين يكون الارتفاع في ثمن قوة العمل غير كافٍ للتعويض عن ازدياد استهلاك قوة العمل . ونعلم أنه مع ( استثناءات زائلة ) ، لا ترتب على التغيير في إنتاجية العمل إلا تغير في حجم قيمة قوة العمل وبالتالي في حجم فائض القيمة حين تكون منتجات فرع الصناعة الذي نعى به جزءاً من الاستهلاك العادي اليومي للعامل . ولكن في الحالة الحالية لا يعود هذا الشرط منطبقاً ، فسواء كان التغيير في حجم العمل من حيث المدى أو الحدة فإن هذا التغيير يحدث تغيير مطابق له في حجم القيمة التي تم إنتاجها بغض النظر عن طبيعة ( ماهية ) السلعة التي تتضمنها تلك القيمة . فإذا كانت حدة العمل تزداد في الوقت ذاته وببنفس الدرجة في جميع فروع الصناعة فيها تصبح الدرجة الجديدة والأعلى من الحدة المعيار الاجتماعي للجمع الذي ندرس أمره ، وبذلك لا تعود تحسب كحجم ممتد ، ومع ذلك فحتى في هذه الحالة تختلف حدة العمل في البلدان المختلفة وبذلك تؤثر في تطبيق قانون القيمة على أيام العمل التي سادت في تلك البلاد . فيوم العمل الأكثر حدة في بلد يتمثل في مبلغ من النقود أكبر ، بخلاف يوم عمل أقل حدة في بلد آخر (١) .

### (٣) ثبات انتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل

يمكن أن يختلف يوم العمل في أي اتجاهين ، فقد يكون أطول أو أقصر .  
٢ - في حالة بقاء إنتاجية وحدة العمل بدون تغيير ، فإن الخفض في طول يوم العمل يترك قيمة قوة العمل وبالتالي وقت العمل الضروري بلا تغيير ، فيستخف فائض العمل وفائض القيمة . يتصل بالهبوط في الحجم المطلق لفائض القيمة هبوط في حجمه النسبي أي بالنسبة إلى قيمة العمل التي تبقى هنا غير متغيرة . والطريقة الوحيدة أمام الرأسمالي لكي يحصل على التعويض تكون بالعمل على خفض ثمن قوة العمل دون قيمتها . وجميع الحجج الاعتيادية ضد الخفض في يوم العمل تتركز على افتراض أن هذا الخفض يحدث في ظل

---

(١) « في حالة تساوي الأشياء الأخرى يستطيع رجل الصناعة الانجليزي أن يخرج في وقت معلوم مقدراً من العمل أكبر بكثير مما يفعل رجل الصناعة الأجنبي بحيث يوازن أو يعوض اختلاف أيام العمل أي بين ٦٠ ساعة في الأسبوع هنا ، و٧٢ أو ٨٠ في الجهات الأخرى » ( تقارير مفتشى للصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ ص ٦٥ ) . ولو انتشر التحديد القانوني لساعات العمل في مصانع القارة الأوروبية لسكان ذلك سبيلاً لانقاس هذا الفارق الكمي بين يوم العمل في القارة وفي إنجلترا .

الأحوال التي هي موضع النظر الآن . بينا في الحقيقة التغيير في إنتاجية العمل وكشافته إما أن يسبق الخفض في طول يوم العمل أو يتلوه مباشرة (١) .

ب — والآن لنفرض أن طول يوم العمل قد زيد . ليسكن وقت العمل الضروري ٦ ساعات أو قيمة قوة العمل ٣ شلنات ، وليسكن فائض العمل ٦ ساعات وفائض القيمة تبعاً لذلك ٣ شلنات ، فيوم العمل الكلي يكون إذن ١٢ ساعة ويتجسم في قيمة قدرها ٦ شلنات . إذا أطيل يوم العمل بمقدار ساعتين ، مع بقاء ثمن قوة العمل بدون تغيير زاد الحجم النسبي والحجم المطلق لفائض القيمة . وبرغم أن حجم قيمة قوة العمل يظل بلا تغيير بصفة مطلقة فإنه يهبط بصفة نسبية ، وفي ظل الأحوال التي فرضناها في (١) لا يمكن تغيير القيمة النسبية لقوة العمل بدون تغيير في قيمتها المطلقة ، وهنا من جهة أخرى يكون التغيير في القيمة النسبية لقوة العمل نتيجة تغيير مطلق في حجم فائض القيمة .

وبما أن القيمة التي يتجسم فيها عمل اليوم تزداد كلما طال يوم العمل فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في نفس الوقت في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة ، وتكون الزيادة في هذين متساوية أو غير متساوية . وعلى ذلك فالزيادة التي تحدث في وقت واحد في كلا الحجمين قد تحدث في أى من الحالتين : حين تكون هناك زيادة مطلقة في طول يوم العمل ، وحين تكون زيادة في حدة العمل بدون زيادة كهذه في طول يوم العمل .

في حالة الزيادة في طول يوم العمل قد يهبط ثمن قوة العمل دون قيمتها وإن ظل لإسمها بلا تغيير أو إن ازداد ، لأن القارىء يذكر أن قيمة يوم قوة العمل تقدر طبقاً لمداها المتوسط العادى أو طبقاً لمدى الحياة العادى بين العمال ، وعلى ذلك ( طبقاً لطبيعة الانسان العامة ) على أساس مدى التحول العادى للمادة الانسانية إلى حركة (٢) ، وإلى حد معين فإن البلى في قوة العمل وهو ما لا ينفصل عن الزيادة في طول يوم العمل ، يمكن تعويضه بأجور أعلى ، وبعد هذه النقطة يزداد البلى بمتواليه هندسية وفي الوقت نفسه يلقي إلى الخارج بكافة الأحوال العادى الضرورية لتكاثر قوة العمل وأدائها لوظائفها ، ولا يعود ثمن قوة العمل ودرجة استغلالها مقدارين قابلين للتعاقد فيما بينهما .

(١) « هناك ظروف عوضت هذا ... أظهرها تنفيذ قانون العشر ساعات » شرحه أول ديسمبر

١٨٤٨ ص ٧

(٢) « إن مقدار العمل الذى قام به رجل خلال ٢٤ ساعة يمكن إدراكه تقريبا إذا خفضنا التغييرات

السكياوية التي طرأت على جسمه والأشكال المتغيرة للمادة والتي تدل على فعل القوة الديناميكية »

Grove : On the Correlation of Physical Forces.

#### (٤) تغييرات هادئة في نفس الوقت في وقت العمل وإنتاجيته وهدوءه

من الواضح إمكان ذكر عدد كبير من الارتباطات تحت هذا العنوان . قد يختلف أى عاملان ويبقى الثالث ثابتاً ، أو قد تتغير العوامل الثلاثة في وقت واحد ، وقد يكون اختلافها بدرجة متساوية أو بدرجة غير متساوية ، وفي نفس الاتجاه أو في اتجاهات مضادة بحيث أن تغييراتها يقاوم كل واحد منها الآخر مقاومة كلية أو جزئية ، ومع ذلك فيمكن تحليل جميع الحالات الممكنة وذلك طبقاً للبادئ الموضحة في ١ و ٢ و ٣ ، ويمكن حساب أثر كل ارتباط ممكن بمعاملة كل عامل بدوره على أنه متغير أو معاملة العاملين الآخرين على أنها ثابتان مؤقتاً ، وعلى ذلك يكفى أن تناقش مثالين هامين بإيجاز .

١ — هبوط في إنتاجية العمل مصحوب بزيادة في طول يوم العمل في نفس الوقت . حين تحدث هنا عن هبوط في إنتاجية العمل فالذى يعيننا هو فروع الصناعة التي تعين منتجاتها قيمة قوة العمل ، ومثال ذلك هبوط سريع في خصوبة التربة مصحوب بزيادة بمائة في أثمان المنتجات الزراعية . لنفرض أن يوم العمل ١٢ ساعة وأن القيمة التي يخلقها يوم كهذا ٦ شلنات وأن نصف هذا يحل محل قيمة قوة العمل بينما النصف الآخر عبارة عن فائض القيمة . إذن ينقسم يوم العمل إلى ٦ ساعات عمل ضروري ، ٦ ساعات فائض القيمة . ونظراً للارتفاع في ثمن منتجات التربة لنفرض أن قيمة قوة العمل ترتفع الآن من ٣ شلنات إلى أربع شلنات بحيث أن وقت العمل الضروري الذي كان ٦ ساعات أصبح ٨ . وإذا بقي طول اليوم العمل بدون تغيير يهبط فائض العمل من ٦ ساعات إلى أربعة وفائض القيمة من ٣ شلنات إلى اثنين . فإذا زيد الآن يوم العمل بمقدار ساعتين ، أى من ١٢ إلى ١٤ ساعة صار فائض العمل حينئذ ٦ ساعات كما كان شأنه في ظل الأحوال التي بحثناها في بداية هذه الفقرة ، ويظل فائض القيمة ٣ شلنات ، ولكن يكون هناك هبوط في قيمة النسبة إذا ما عقدت الموازنة بينها وبين قيمة قوة العمل مقاسة بمقدار وقت العمل الضروري . وإذا زيد يوم العمل بمقدار ٤ ساعات أى من ١٢ ساعة إلى ١٦ ساعة فإن الأحجام النسبية لفائض القيمة وقوة العمل ، ولفائض العمل والعمل الضروري ، تستمر بلا تغيير ، ولكن الحجم المطلق لفائض القيمة يرتفع من ٣ إلى ٤ شلنات ، ويرتفع الحجم المطلق لفائض العمل من ٦ ساعات عمل إلى ٨ وهي زيادة قدرها الثلث أى ٣٣٪ وعلى ذلك فمع إنتاجية عمل متناقصة وزيادة في نفس الوقت في طول وقت العمل ، وقد يظل الحجم المطلق لفائض القيمة ثابتاً

في الوقت الذي فيه ينقص حجمه النسبي ، أو قد يظل حجمه النسبي بلا تغيير بينما يزداد حجمه المطلق ، وقد يزداد كلاهما إذا كانت الزيادة في طول يوم العمل كافية .

خلال الفترة ( ١٧٩٩ — ١٨٢٥ ) أدى ازدياد ثمن ضروريات الحياة بانجلترا إلى زيادة إسمية في الأجور ، بينما كانت الأجور الحقيقية — معبراً عنها بضروريات الحياة — في هبوط . وقد استنتج وست وريكاردو من هذه الحقيقة أن النقص في إنتاجية العمل الزراعي يسبب هبوطاً في معدل فائض القيمة ، وفي نظرهم هذا الفرض الذي يمثل حقيقة لم يكن لها وجود إلا في خيالهم صار نقطة ابتداء لتحليلات هامة إلى الأحجام النسبية للأجور والربح وريع الأرض . وفي الحقيقة بفضل ازدياد كثافة العمل والزيادة الإيجابية في طول يوم العمل زاد في ذلك الوقت فائض القيمة من الوجهتين المطلقة والنسبية . هذا هو العهد الذي كانوا ينظرون فيه إلى زيادة غير معتدلة في طول يوم العمل على أنها أمر طبيعي<sup>(١)</sup> . وكان العهد الذي تميز خاصة بزيادة في رأس المال من جهة والفقر والتسول من جهة أخرى<sup>(٢)</sup> .

(١) نادرا ما يسير القمح والعمل جنباً إلى جنب تماماً ، ولكن هناك حداً ظاهراً لا يمكن بعده فصلها . وفيما يختص باليهود غير العادية التي تبذلها الطبقات العاملة في فقرات ارتفاع الأثمان وهي الفترات التي تسبب هبوط الأجور الذي لاحظناه من الشهادات [ التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق البرلمانية ١٨١٤ — ١٨١٥ ] « فإنها تلائم بكل تأكيد نمو رأس المال ، ولكن لا يسع أي رجل مشبع بالروح الانسانية أن يرى هذه الجهود متصلة لا تنقطع ، وهي داعية للاعجاب كنوع من التخفيف المؤقت ، أما لو دامت لترتبت عليها آثار مماثلة لتلك التي تنجم عن استهلاك الشمب لأقصى ما يملك من الغذاء ، Malthus : Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London 1815, p. 48, Footnote . ومن الواضح أن مالثس إنما يفكر في الزيادة في يوم العمل وهو يشير إلى هذه الزيادة في مواضع أخرى من هذا الكتاب بينما جعل ريكاردو وغيره الطول الثابت ليوم العمل أساساً لأبحاثهم ، وأنه لشرف كبير لمالثس أن يكون صريح القول في هذه المسألة ! ولكن مصالح الطبقة المحافظة وهي المصالح التي كان يخدمها جعلت من المستحيل عليه أن يرى أن الزيادة غير المحدودة في طول يوم العمل إلى جانب تقدم واسع المدى في الآلات واستغلال عمل النساء والأطفال ، قينة أن تجعل نسبة كبيرة من الطبقة العاملة « فائضة عن الحاجة » وبخاصة عندما انتهت الحرب وزال معها ما كان لانجلترا من احتكار في السوق العالمية . ومن الطبيعي أنه كان أنسب له وأكثر اتفاقاً مع مصالح الطبقات الحاكمة لو أنه فسر هذه الزيادة المفرطة في عدد السكان بأنها راجعة إلى قوانين الطبيعة الخالدة بدلا من أن يجعلها وليدة التاريخ الطبيعي للنتاج الرأسمالي .

(٢) وتمت سبب رئيسي لازدياد رأس المال خلال الحرب وذلك عبارة عن الجهود الكبيرة التي بذلتها الطبقات العاملة ومظاهر الحرمان الذي عاتته . فقد أرغبت الظروف أعداداً من النساء والأطفال أكبر من أي عهد سبق على مواصلة أعمال شاقة مجهدة ، واضطر العمال السابقون — لنفس السبب — أن يخصصوا جانباً أكبر من وقتهم لزيادة الانتاج .

Essay on Political Economy, in which are illustrated the Principal Causes of the Present National Distress, London, 1830, p. 428.

١ — ازدياد حدة وإنتاجية العمل مع نقص طول يوم العمل في نفس الوقت . لإنتاجية العمل المتزايدة وللزيادة في حدته تأثير مشابه ، فكلاهما يزيد مقدار المنتجات المنتجة في فترة معلومة من الوقت ، وعلى ذلك فكلاهما يخفف ذلك القسم من يوم العمل الذي يحتاجه العامل لإنتاج وسائل عيشه أو المعادل لها . وألحد الأدنى لطول يوم العمل يعينه هذا القسم الضروري من يوم العمل والقابل مع ذلك للتخلص . فإذا خفض طول يوم العمل إلى هذا الحد الأدنى اختفى فائض العمل وهذا مستحيل في ظل النظام الرأسمالي . فالغاء طريقة الإنتاج الرأسمالية ستسمح بخفض طول يوم العمل إلى مقدار وقت العمل الضروري . ولكن حتى في الحالة الأخيرة قد يتعرض مقدار وقت العمل الضروري ( مع تساوى الأشياء الأخرى ) للامتداد وهذا يحدث من جهة لأن حاجيات العامل الأساسية تزداد ويرتفع مستوى حياته . ومن جهة أخرى فإن جانباً مما يعد الآن عملاً فائضاً سيحسب عملاً ضرورياً أى ذلك المقدار من العمل الضروري لإعداد رصيد للاحتياطي والتجميع .

كلما عظمت الزيادة في إنتاجية العمل أمكن خفض طول يوم العمل ، وكلما خفض طول يوم العمل عظمت الزيادة في حدة العمل . ومن وجهة النظر الاجتماعية تزداد إنتاجية العمل بازدياد الاقتصاد في العمل ولا يقصد هنا باقتصاد العمل التوفير في وسائل الإنتاج فحسب بل وتجنب كل عمل لا حاجة إليه . ومع أن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج تفرض الاقتصاد في كل عمل فردى ، إلا أن فوضى المنافسة تؤدي إلى أفدح وأبشع تبديد لقوة العمل ووسائل الإنتاج الاجتماعية ، بينما تؤدي الرأسمالية إلى خلق من عدة لاغنى لها عنها ، ولكنها في حد ذاتها زائدة عن الحاجة .

وإذا نظرنا إلى حدة العمل وإنتاجيته على أنهما ثابتان فتقصر نسبة يوم العمل الاجتماعى الذى سيكون من اللازم تخصيصه للإنتاج المادى ، ونتيجة لهذا يعظم مقدار الوقت الذى يستغله العامل فى نواحي النشاط العقلى والاجتماعى بنسبة توزيع العمل على كافة أعضاء المجتمع القادرين بدرجة عادلة ، وبنسبة عكسية إلى الحد الذى فيه تستطيع طبقة اجتماعية معينة أن تزيح العبء الطبيعى من العمل على كاهل أفراد طبقة أخرى . وسيكون هناك حد لخفض يوم العمل ولكن هذا الحد سيتوقف على إنتاجية عمل الجماعة ذى الطابع العام . وفى المجتمع الرأسمالى من جهة أخرى تجد أن وقت الفراغ لطبقة ممتازة مصدره تحويل حياة الجماهير إلى وقت عمل .

# الفصل السادس عشر

## الصيغ المختلفة لمعدل فائض القيمة

رأينا أن معدل فائض القيمة تمثله الصيغ الآتية :

$$(1) \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} = \left( \frac{f}{m} \right) = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضروري}}$$

والصيغتان الأوليتان تمثلان بوصفهما نسبة للقيم ، ذلك الذى يمثل فى الصيغة الثالثة كنسبة للاوقات التى تنتج فيها القيم ، وهذه القيم ، بمعادلتها الواحدة بالأخرى ، محدودة وصحيحة تماماً ، ولهذا نلقاها فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى . وفيه نلقى كذلك الصيغ الآتية مشتقة من السابقة .

$$(2) \frac{\text{فائض العمل}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة المنتج}} = \frac{\text{المنتج الفائض}}{\text{المنتج الكلى}}$$

فنفس النسبة الواحدة يعبر عنها هنا كنسبة لاوقات العمل ، وللقيم التى تتجسم فيها أوقات العمل هذه ، وللمنتجات التى توجد فيها هذه القيم . والمفروض طبعاً ان لمرد « بقيمة المنتج » القيمة التى أنتجت حديثاً فى يوم عمل ، مع استبعاد الجزء الثابت من قيمة المنتج . وفى هذه الصيغ جمعاً يعبر بصورة باطلة عن درجة استغلال العمل الواقعية أى معدل فائض القيمة . ليكون يوم العمل ١٢ ساعة ، فاذن ، باتخاذ الفروض المذكورة فى الأمثلة السابقة ، يتمثل المعدل الفعلى لاستغلال العمل بالنسبة التالية .

$$\frac{6 \text{ ساعات فائض عمل}}{6 \text{ ساعات عمل ضرورى}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{راس مال متغير قدره ٣ شلنات}} = 100\% /$$

ولكن نحصل من الصيغ الواردة تحت رقم (٢) على الآتى .

$$\frac{6 \text{ ساعات فائض عمل}}{\text{يوم عمل طوله ١٢ ساعة}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{قيمة منتجة قدرها ٦ شلنات}} = 50\% /$$



هذه الصيغ التي استنتجناها تعبر حقيقة عن النسبة التي ينقسم بها يوم العمل أو القيمة التي ينتجها بين الرأسمالي والعامل ، وعلى ذلك إذا نظرنا إليها على أنها التعبيرات المباشرة عن معدل التوسع الذاتي لرأس المال ، لصح القانون الخاطيء الآتي : لا يمكن مطلقاً أن يبلغ فائض العمل أو فائض القيمة . . ١٠٠ (١) ونظراً لأن فائض القيمة لا يمكن إلا أن يعدو كونه جزءاً من المقدار الكلي للقيمة المنتجة ، فينتج بالضرورة أن فائض العمل يتكون عادة من وقت أفصر من يوم العمل ، أو أن فائض القيمة يمثل دائماً مقداراً أصغر من القيمة الكلية المنتجة . ولكن إذا بلغنا النسبة ١٠٠ : ١٠٠ فلا بد من تساويهما . ولكي يستوعب فائض العمل يوم العمل كله ( ويعيننا هنا متوسط يوم العمل لأسبوع العمل أو لسنة العمل الخ) يجب أن يهبط العمل الضروري إلى الصفر . ولكن باختفاء العمل الضروري يختفي العمل الفائض أيضاً ما دام الأخير ليس سوى وظيفة للأول . وعلى ذلك فالنسبة

$$\frac{\text{فائض العمل}}{\text{فائض القيمة}} = \frac{\text{فائض القيمة المنتجة}}{\text{القيمة المنتجة}}$$

لا يمكن أن تبلغ النسبة الحدية  $\frac{100}{100}$  ولا ترتفع إلى  $\frac{100}{100} + س$  ولكن الحال خلاف

هذا بالنسبة إلى معدل فائض القيمة أو درجة استغلال العمل الفعلية . خذ مثلاً تقدير الميسو ليونس دى لأثيرني عن أن العامل الزراعي الإنجليزي لا يتناول إلا ربع المنتج (٢) أو قيمته مقابل ثلاثة أرباع هي نصيب الرأسمالي (وهو الفلاح في هذه الحالة) — وهذا بعيد عن المسألة الأخرى وهي كيفية توزيع الغنيمة فيما بعد بين الرأسمالي (الفلاح) والمالك والآخرين . وحسب هذا التقدير تكون النسبة بين العمل الفائض والعمل الضروري في حالة العامل الزراعي

(١) أنظر مثلاً :

Rodbertus : Soziale Briefe an kirchmann, third leteer, Widerlegung der Ricardo'schen Theorie von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie, Berlin, 1851.

(٢) نظراً لأن كافة الأشكال الراقية من عملية الانتاج الرأسمالية عبارة عن أشكال من التعاون ، فليس أسهل من أن نتجاهل صفتها التعارضية ، وبذا نقول إنها أشكال خالصة للتعاون والاشتراك . وهذا ما فعله الكونت A. de Laborde في كتابه De l'esprit de l'association dans tous les intérêts d la communauté ( باريس ١٨١٨ ) . وفي استطاعة السكاتب الأمريكي هـ . كاري أن يلب هذه الحجة الساحرة بنجاح حين يعالج موضوع الحواس التي يتميز بها نظام الرق .

الانجليزي عبارة عن ٣ : ١ وهذه درجة استغلال تبلغ ٣٠٪ .

والطريقة السائدة بين الاقتصاديين من حيث النظر إلى ساعات العمل على أنها ثابتة في عددها أيدها استعمال الصيغ الواردة في رقم (٢) إذ فيها تجرى الموازنة دائماً بين فائض العمل ويوم عمل ذي طول معلوم . وينطبق نفس الأمر إذا كان الاعتبار الوحيد هو تقسيم القيمة التي أنتجت . ويوم العمل الذي صار مجسماً في منتجات ذات مقدار معلوم من القيمة ، هو دائماً يوم عمل ذو طول معلوم .

وعادة تمثيل فائض القيمة وقيمة قوة العمل على أنهما أجزاء من القيمة المنتجة ( وهي العادة التي تولدت عن الشكل الرأسمالي في الإنتاج وهي عادة سيتضح مغزاها فيما بعد ) تخفي الصفة المخصوصة للعلاقة التي يخفيها رأس المال وهي مبادلة رأس المال المتغير بقوة العمل الحية واستبعاد العامل من المنتج بعد ذلك . وبدلاً من هذه الحقائق لا يرى الناس سوى مظهرأ خداعاً لعلاقة اشترك يقسم فيها العامل والرأسمالي المنتج وفق نسب تطابق العناصر المختلفة التي يساهمان بها في تكوينه .

وأما عن الباقي فإن الصيغ الواردة في رقم (٢) قابلة دائماً لأن يعاد تحويلها إلى الصيغ رقم (١) فلو كان لدينا مثلاً :

فائض عمل قدره ٦ ساعات  
يوم عمل قدره ١٢ ساعة  
فإذن يكون وقت العمل الضروري مساوياً ليوم عمل قدره ١٢ ساعة  
ناقصاً فائض العمل الذي قدره ٦ ساعات وبذلك نحصل على الآتي :

$$\frac{100}{100} = \frac{\text{فائض عمل قدره ٦ ساعات}}{\text{عمل ضروري قدره ٦ ساعات}}$$

وهناك مجموعة ثالثة من الصيغ أوردتها من باب استباق الأمور أكثر من مرة وهاهي :

$$(٣) \quad \frac{\text{فائض قيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضروري}} = \frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$$

وقد تؤدي الصيغة  $\frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$  إلى سوء فهم وتجعلنا نظن أن الرأسمالي يدفع ثمن

العمل لاقوة العمل ، ولكن الاعتبارات السالفة تجعل في إمكاننا تجنب سوء الفهم هذا ، فالصيغة التالية وهي :

عمل بغير أجر      فائض عمل  
عمل بأجر      إن هي تعبير عادي عن الصيغة  
عمل ضروري

فالرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل (أو ثمن قوة العمل وهو غير متبادل دائماً مع القيمة) ،  
ويأخذ مقابل ذلك القدرة على التصرف في قوة العمل الحية . ويكون حق الانتفاع بقوة  
العمل هذه من فترتين ففي الأولى منهما ينتج العامل قيمة مساوية لقيمة ما يملك من قوة العمل  
أي قيمة لا تزيد عن كونها معادلاً . وعلى ذلك فالرأسمالي الذي يدفع ثمن قوة العمل يحصل  
بدوره على منتج ذي ثمن مماثل ، وهو أشبه بما لو كان اشترى السلعة التامة الصنع في السوق .  
وفي الفترة الثانية وهي فترة العمل الفائض يخلق حق الانتفاع بقوة العمل قيمة الرأسمالي دون  
أن يدفع عنها مقابلاً<sup>(١)</sup> . فهو يحصل على هذا التحويل لقوة العمل إلى قيمة مجاناً وبلا مقابل ،  
وبهذا المعنى يمكن أن يقال عن العمل الفائض إنه عمل بغير أجر .

وهكذا ليس رأس المال كما يدعوه آدم سميث السيطرة على العمل فحسب ، ولكنه في  
أساسه سيطرة على العمل الذي لأجر له . وكل قيمة فائضة مهما كان الشكل الذي تتبلور فيه  
بعدئذ على هيئة ربح أو ريع أرض أو فائدة الخ ... إن هي في أساسها إلا الصورة المادية  
التي يبدو بها وقت العمل غير ذي الأجر . ونجد سر التوسع الذاتي لرأس المال في هذه  
الحقيقة وهي أن رأس المال يجد تحت تصرفه كمية محدودة من عمل الآخرين وهو عمل  
لا يدفع عنه أجراً .

---

(١) ولو أن الطبيعيين لم يتمكنوا من حل لغز فائض القيمة إلا أنهم استطاعوا على الأقل أن يروا  
أن فائض القيمة « ثروة مستقلة » يمكن التصرف بها ، وهي ثروة يبيعها المالك وإن لم يشترها .

# الباب السادس

## الأجور

### الفصل السابع عشر

#### تحويل قيمة أو ثمن قوة العمل إلى أجور

في ظاهر المجتمع البورجوازي يبدو أجر العامل كأنه ثمن العمل ، أى مبلغ محدود من المال يدفع مقابل مقدار محدود من العمل .

ويتحدث الناس عن قيمة العمل ويقولون إن مبلغ النقود الذى يعبر عن تلك القيمة هو الثمن الضرورى أو الطبيعى للعمل . وهم يتحدثون كذلك عن ثمن السوق للعمل كأنه ثمن يتقلب على أى من جانبي ثمنه الضرورى .

ولكن ماقيمة السلعة ؟ إنها الشكل الموضوعى الذى يتخذه العمل الاجتماعى الذى بذل فى إنتاجها . حسناً ، وكيف نقيس حجم قيمتها ؟ نقيس تلك القيمة بحجم العمل الذى تتضمنه . وكيف إذن نتأكد من قيمة يوم عمل ذى إثني عشرة ساعة مثلاً ؟ يجب أن نقيسها بساعات العمل الاثني عشرة التى يحتوى عليها يوم عمل ذو ١٢ ساعة — وهو لغو يدعو إلى السخرية<sup>(١)</sup>.

(١) يتحاشى المستر ريكاردو بمهارة صعوبة قد تهدد مذهبه القائل بأن القيمة تنوقف على كمية العمل التى تستخدم فى الإنتاج . ولو تمسكنا بهذا المبدأ بدقة لتبع هذا أن قيمة العمل تنوقف على كمية العمل التى تستخدم فى إنتاجها ، وهو امر واضح السخافة . وعلى ذلك يجعل المستر ريكاردو قيمة العمل تنوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور او حسب عبارته ان قيمة العمل تقدر بكمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور وهو يقصد بهذا كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود او السلع التى تعطى للعامل . وهذا شبيه بالفول إن قيمة القماش لا تقدر بكمية العمل الذى يبذل فى إنتاجها بل بكمية العمل التى تبذل فى إنتاج القصة التى تجرى مبادلة القماش بها .

A Critical Dissertation on the Nature, etc., of Value, pp. 50—51. (By S. Bailey<sup>6</sup> published anonymously).

إذا كان لابد من بيع العمل في السوق كسلعة فهذا العمل يجب أن يكون موجوداً قبل إمكان بيعه . ولكن إذا استطاع العامل أن يجعل لعمله وجوداً مستقلاً ، لباع سلعة لا عملاً (١) . وبغض النظر عن هذه المتناقضات فإن المبادلة المباشرة النقود (أى العمل المجسم) بالعمل الحى إما أن تقضى على قانون القيمة الذى يبدأ فقط أن ينمو فى حرية على أساس الإنتاج الرأسمالى ، وإما أن يلغى الانتاج الرأسمالى نفسه الذى يرتكز مباشرة على العمل الأجير . إن يوم العمل ذا الاثنى عشرة ساعة مثلاً تمثله قيمة نقدية قدرها ٦ شلنات والآن أمامنا هنا احتمالان . فإما أن يجرى التبادل بين معادلين وفى تلك الحالة يحصل العامل على ٦ شلنات مقابل عمل اثنى عشرة ساعة ، وإذن يكون ثمن عمله مساوياً لما ينتجه . ولكن إذا كان الأمر كذلك لما أنتج فائض القيمة لمشتري عمله ، ولما تحولت الشلنات الست إلى رأس مال ، ولزالت أسس الإنتاج الرأسمالى وهى التى عليها يبيع عمله ويصبح عمله عملاً أجيئاً . والأمر الممكن الثانى هو أنه يحصل لقاء عمل الساعات الاثنى عشرة على أقل من ٦ شلنات أى أقل من عمل الساعات الاثنى عشرة ؛ وهى فى هذه الحالة يبادل عمل ١٢ ساعة بعمل ١٠ أو ٦ ساعات أو ربما أقل من ذلك حسب ما تكون الحال . ومثل هذا التعادل لأحجام غير متساوية لا يقتصر على أنه يضع حداً لتعيين القيمة . وليس فى الإمكان التعبير عن تناقض هادم لذاته كهذا أو صياغته كقانون عام (٢) .

ولا نستفيد فى هذا المأزق إذ نفسر مبادلة مقدار أكبر أو أقل من العمل بأن نقول إن للعمل شكلاً مختلفاً فى الحاليتين ، وإن أحد العمليين مجسم والآخر عمل حى (٣) . وتزداد

(١) إذا سميت العمل سلعة فإنه غير السلعة التى تنتج اولاً يقصد التبادل ثم يؤتى بها الى السوق حيث يجب مبادلتها بالسلع الأخرى تبعاً لما فى السوق إذ ذاك من مقادير كل سلعة . إن العمل يحتاج فى اللحظة التى يؤتى بها إلى السوق ، بل لأنه ليؤتى به إلى السوق قبل ان يحتاج .

Observations on certain Verbal Disputes, etc., pp. 75-76.

(٢) إذا نظرنا إلى العمل كأنه سلعة ، ورأس المال وهو منتج العمل على انه سلعة اخرى ، فينخذ إذا كانت قيمتا هاتين السلعتين ينظمهما مقداران متساويان من العمل ، فإن مقداراً معلوماً من العمل تجرى ... مبادلته بكمية رأس المال التى انتجها نفس المقدار من العمل ؛ كما ان العمل السابق ... تجرى المبادلة بينه وبين نفس المقدار من العمل الحالى . ولكن قيمة العمل بالنسبة إلى السلع الأخرى ... لا تعينه كميات متساوية من العمل .

E.G. Wakefield, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London. 1836, vol. 1, p. 231.

(٣) « أصبح من الضروري أن نوافق » (صورة جديدة من «العقد الاجتماعى») « على أنه حينما =

سخافة هذا إذا ذكرنا أن قيمة السلعة لا يعينها مقدار العمل المجرى فيها فعلا ، وإنما مقدار العمل الحى اللازم لإنتاجها . لنفرض أن ساعة تمثل ست ساعات عمل . فإذا حدثت اختراعات جعلت فى الإمكان إنتاج هذه السلعة فى ٣ ساعات هبطت قيمة السلعة التى تم إنتاجها إلى النصف فهى لا تمثل الآن إلا ثلاث ساعات من العمل الإجتماعى الضرورى بدلا من الساعات الست التى كانت تمثلها قبلا . وعلى ذلك فالذى يعين قيمة السلعة إنما هو مقدار العمل اللازم لإنتاجها ، لا الشكل المجرى لهذا العمل .

والذى يواجهه صاحب النقود فى السوق هو العامل لا العمل ، فالعامل إنما يبيع قوته على العمل . وبمجرد ابتداء العمل لا تعود هذه القوة ملكا للعامل وبذا لا يعود فى إمكانه بيعها . فالعمل هو جوهر القيمة ومقياسها الكامن ولكنه غير ذى قيمة بذاته (١) .

وحين يقال « قيمة العمل » فى هذه العبارة لا تمحى الفكرة عن القيمة فحسب ، بل إنها تتحول إلى نقيضها . فهذه العبارة خيالية كما لو تحدثنا عن قيمة الكرة الأرضية . ولكن هذه التعبيرات الخيالية تنشأ من نفس علاقات الإنتاج ، فهى أنواع للأشكال المظهرية من العلاقات الأساسية . إن طلاب العلوم الأخرى يدركون كون الأشياء المظهرية تبدو أحيانا فى أشكال مقلوبة ، ولكن الاقتصاديين السياسيين هم الطلاب الوحيدون الذين لا يعرفون هذه الحقيقة (٢) .

== يجرى التبادل بين عمل تم أدائه وعمل يجب القيام به فإن الأخير ( الرأسمالى ) تكون قيمته أعلى من قيمة الأول ( العامل ) .

Simonde (de Sismondi) : De la richesse commerciale, Geneva, 1803, vol. I, p. 37

(١) « العمل مقياس القيمة الوحيد ... ومبدع جميع الثروة ، ليس سلعة » Thomas Hodgskin

(٢) إن الذين يحاولون أن يفسروا أمثال هذه العبارات على أنها لا تزيد عن كونها نوعا من إسراف الشعراء فى أقوالهم ، إنما يظهرون مدى عجز تحليلهم . قال برودون « يقال إن العمل ذو قيمة لا على أنه نفسه سلعة بل من حيث القيم الكامنة التى يظن أنه يتضمنها . إن قيمة العمل تعبير مجازى . ولورد على هذا وضعت مؤلفى « فقر الفلسفة » وقلت ( ص ٣٤ — ٣٥ ) ما يأتى « لأنه لا يرى فى العمل بوصفه سلعة ، وهى حقيقة عميقة ، إلا ألفاظا وعلى ذلك علينا أن نظن أن المجتمع المعاصر كله القائم على أساس العمل كسلعة يجب أن ننظر إليه كأنه يقوم على عبارات شعرية وتعبير مجازى . لذا شاء المجتمع أن يتخلص من متاعبه فما عليه إلا أن يتخلص من عبارات وألفاظ ويعتمد على تغيير شكلها ، وما عليه إلا أن يطلب من الأكاديمية أن تعيد طبع قاموسها فى شكل جديد . وأسهل لنا بطبيعة الحال أن نذهب إلى أن القيمة لا تعنى شيئا مطلقا ، وندمج كل شئ فى هذه الطبقة وهذا ما يفعله ج . ب . سائى . السؤال : « ما القيمة ؟ » الجواب : « لأنها ما يساويه الشئ » . السؤال « وما الثمن ؟ » الجواب « قيمة انقيمة مبرأ عنه بالنقود » . السؤال « ولم تكون لزراعة التربة... قيمة ؟ » الجواب « لأننا نحدد لها ثمننا » . وهكذا فالقيمة عبارة عما يساويه الشئ ، والأرض ذات قيمة لأننا نعبّر عن قيمتها بالنقود . وهذا بكل تأكيد طريقة بسيطة جدا لإدراك أسباب الأشياء !

لقد استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من الحياة اليومية العادية عبارة « ثمن العمل » دون أن يحاول نقدها ، ثم أخذ يتسامل بعد ذلك عن كيفية تعيين هذا الثمن . وسرعان ما اعترف الاقتصاديون الكلاسيكيون أن التغيير في نسبة العرض والطلب لا يمكن أن يفسر — بصددهن العمل أو ثمن أية سلعة أخرى — أكثر من تغيرات في الثمن وبعبارة أخرى تقلبات أثمان السوق فوق أو دون مقدار محدود . فإذا توازن العرض والطلب انقطعت التقلبات في الثمن (مع تساوى الأشياء الأخرى) ؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك يجوز العرض والطلب عن تفسير أى شيء . إن ثمن العمل ، حين يكون هناك توازن بين العرض والطلب ، هو ثمنه الطبيعي ، أى ثمنه مستقلا عن النسبة بين العرض والطلب ، وهذا هو الشيء الواقعي الذى علينا أن نحمله . ثانيا : بملاحظة التقلبات فى أثمان السوق خلال فترة طويلة كسنة مثلا ، ووجد أن كلا منها يحو الآخر ، مخلفاً ثمناً متوسطاً أى كمية محدودة . ومن الواضح إذن أن الثمن المتوسط يجب أن يعينه عامل آخر خلاف الانحرافات عنه وهى الانحرافات التى محاط كل منها الآخر . وهذا الثمن الذى يسيطر ويتحكم فى أثمان السوق العرضية للعمل (وسماه الطبيعيون السعر الضرورى) وأطلق عليه آدم سميث « الثمن الطبيعي للعمل » — هذا الثمن كما فى حالة السلع الأخرى ، لا يمكن أن يكون سوى قيمته معبراً عنها بالنقود . وبهذه الطريقة توهم الاقتصاد السياسي أن فى استطاعته أن يغوص خلال أنحاء العمل العرضية فيصل إلى قيمته . وهذه القيمة عينتها نفقة الإنتاج ، كما هو الشأن فى السلع الأخرى . ولكن ماهى نفقة إنتاج العامل . ما الذى يتكلفه إنتاج العامل ، أو إعادة إنتاجه ، وقد سمح الاقتصاديون لهذا السؤال أن يحل محل السؤال الذى سألوه فى أول الأمر ، وذلك عن غير وعى عنهم ، لأنهم ظلوا فيما يتعلق بمشكلة نفقة إنتاج العمل ، يدورون ويدورون فى دائرة دون أن يتقدموا خطوة إلى الأمام . وعلى ذلك فما يطلق عليه فى الاقتصاد السياسى عبارة قيمة العمل إنما هو فى الحقيقة قيمة قوة العمل وهى الثروة الموجودة فى شخص العامل ، وهى تختلف عن وظيفتها كما تختلف الآلة عن العمل الذى تقوم به . وبسبب انهماكهم فى بحث الفرق بين أثمان السوق للعمل وقيمة السلع التى ينتجها العمل الخ . . . تراهم لم يلاحظوا أبداً أن اتجاه التحليل لم يؤد بهم من أسعار السوق للعمل إلى قيمته المفترضة فحسب ، بل أدى بهم إلى تحليل قيمة العمل هذه إلى قيمة قوة العمل . ونظرا لغفلتهم عن نتيجة تحليلهم ، ونظراً لتقبلهم بنظرة غير انتقادية عبارات « قيمة العمل » ، « الثمن الطبيعي للعمل » الخ كأنها تعبيرات صادقة نهائية لعلاقة القيمة التى كانوا يبحثونها ، وقع الاقتصاديون الكلاسيكيون

( كما سنرى فيما بعد ) في اضطرابات ومتناقضات ، وهذا أعدوا للاقتصاديين الدهماء أساساً متيناً يمارسون عليه تلك العقيدة التي أصبحت مبدأ بالنسبة إليهم . وهي عقيدة التفاهة اى عبادة المظاهر .

ولنتقل الآن لرى كيف أن قيمة وثمن قوة العمل يتمثلان في شكلهما المتحول على هيئة أجر .

نعلم أن القيمة اليومية لقوة العمل تحسب على أساس ما ينتظر من الحياة للعامل ، وأنه بالمثل يتطابق مع هذا طول محدود ليوم العمل ؛ ولنفرض أن يوم العمل المعتاد عبارة عن ١٢ ساعة وأن القيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات أى التعبير النقدي لقيمة تتجسم فيها ست ساعات ، فحين يتسلم العامل ٣ شلنات فإنه يحصل على قيمة ماله من قوة عمل تشتغل فترة قدرها ١٢ ساعة . وإذا كنا الآن نعبّر عن هذه القيمة اليومية لقوة العمل على أنها قيمة يوم العمل ، لحصلنا على الصيغة التالية : عمل ١٢ ساعة له قيمة قدرها ٣ شلنات . وهكذا تعين قيمة قوة العمل قيمة العمل ، أو تعين ثمنها الضرورى إن شئنا التعبير عن ذلك بالفقود . وإذا كان ثمن قوة العمل من جهة أخرى ينحرف عن قيمتها فإن ثمن العمل ينحرف بالمثل عما يقال له قيمة العمل .

وبما أن قيمة العمل ليست إلا تعبيراً غير سليم عن قيمة قوة العمل فمن الأمور الواضحة بذاتها أن قيمة العمل يجب أن تكون دائماً أقل من القيمة التي تخلقها لأن الرأسمالى يحرص دائماً على أن قوة العمل تواصل العمل خلال وقت أطول مما يلزم لإعادة انتاج قيمتها . ففي المثال السابق قيمة قوة العمل التي تشتغل عن ١٢ ساعة عبارة عن ٣ شلنات وإعادة انتاج هذه القيمة يجب أن يشتغل العامل ٦ ساعات . لكن القيمة المنتجة عبارة عن ٦ شلنات ذلك لأن قوة العمل تشتغل خلال الاثني عشرة ساعة ، والقيمة المنتجة تتوقف لا على قيمة قوة العمل ذاتها بل على المدة التي تقوم خلالها بإداء وظيفتها . وهكذا نصل الى النتيجة التي تبدو سخيفة لدى أول نظرة ، وهذه النتيجة هي أن العمل الذى يخلق قيمة قدرها ٦ شلنات ، قيمته ذاته ٣ شلنات (١) .

(١) أنظر كتاب « نقد للاقتصاد السياسى » حيث ذكرت ( ص ٤٠ ) أن فى ذلك الجزء من العمل الذى يتعامل مع رأس المال نجد حلاً للمشكلة الآتية « كيف يؤدى الانتاج على أساس القيمة التبادلية التي يعينها وقت العمل وحده ، إلى النتيجة الآتية وهي أن قيمة العمل التبادلية أقل من قيمة منتج العمل التبادلية ؟ » .



وعلاوة على ذلك نرى أن القيمة وقدرها ٣ شلنات والتي تمثل ذلك الجزء من يوم العمل المدفوع أجره (أى الست ساعات من العمل) تبدو كأنها قيمة أو ثمن المجموع الكلى ليوم العمل ذى الاثني عشرة ساعة وهو الذى يتضمن ٦ ساعات من العمل بغير مقابل . وعلى هذا فشكل الأجر يزيل كل أثر لتقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض ، أى إلى عمل له أجره وآخر لا أجر له . ويتخذ كل العمل مظهر عمل دفع له أجره . وفى نظام السخرة ( العمل الاجبارى فى ظل النظام الإقطاعى ) تجد ثمن عمل القن لنفسه وعمله الاجبارى للسيد منفصلا كل منهما عن الآخر من حيث الفراغ ( أى المكان والزمان ) وتجد كلا منهما واضحا متميزاً عن الآخر . وفى عمل العبد نجد أن ذلك الجزء من يوم العمل الذى لا يقوم فيه العبد لا بإحلال قيمة وسائل عيشه وبالتالي الذى يعمل فيه لنفسه حقيقة - نقول إن ذلك الجزء يتخذ مظهر عمل لمالك العبد ، ويبدو عمل العبد كله بدون أجر (١)

أما فى حالة العمل الأجر من جهة أخرى فحتى العمل الفائض أو الذى لا أجر له يبدو كأنه عمل دفع عنه أجره . ففى حالة واحدة تخفى علاقة الملكية حقيقة كون العبد يشتغل جانباً من وقته لنفسه ، وفى الحالة الأخرى تخفى علاقة النقود حقيقة كون العامل الأجير يعمل جانباً من وقته بلا مقابل .

ومن هنا نستطيع أن ندرك الأهمية الحاسمة لتحويل قيمة و ثمن قوة العمل إلى شكل أجر للعمل أو إلى قيمة و ثمن العمل ذاته . وعلى أساس هذا الشكل الظاهرى الذى يجعل العلاقة الحقيقية خفية ويبرز عكسها تماما ، تقوم التصورات القانونية التى يعتقد بها العامل والرأسمالى سواء بسواء ، وكافة تصرفات الرأسمالى فى الإنتاج ، وجميع صورها الخادعة عن الحرية ، وكل المبررات الخادعة التى يلجأ إليها الاقتصاديون الدهماء .

وليس أسهل من تفسير السبب فى هذا ، والسبب فى أن هذا الشكل المظهرى ضرورى — حتى ولو كان التاريخ قد استغرق زمنا طويلا فى حل سر الأجور الخفى . وفى أول الأمر يبدو التبادل بين رأس المال والعمل كأنه من نفس نوع شراء وبيع السلع الأخرى . فالمشترى يدفع مبلغاً معيناً من النقود والبائع يقدم سلعة من نوع مختلف عن النقود . وشعور رجل القانون

(١) تم « المورنتج ستار » الصحيفة اللندنية من السنة حال حرية التجارة وتميز ببساطة ندنو من الغباء . وقد صرحت الصحيفة مرارا خلال الحرب الأهلية الأمريكية وهى تتميز بالفضب الأدبى ، أن المبيد فى الولايات المتحالفة كانوا يشتغلون دون مقابل مطلقا . وكان يحسن لو أنها وازنت بين ما يتكلفه مثل هذا العبد فى اليوم بما يتكلفه عامل حر مثلا فى حى إيست لند بلندن !

لا يستطيع أن يرى هنا أكثر من اختلاف مادي يعبر عن نفسه في الصيغ المعادلة من الوجهة القانونية . « اعطى كى تعطى ، وأعطى كى تصنع واصنع كى تعطى ، واصنع كى تصنع » .

وفضلاً عن هذا بما أن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية حجان غير قابلين للتساوى والتعادل فإن التعبيرات «قيمة العمل» و«ثمن العمل» لا تبدو أكثر بعداً عن السداد عن تعبيرات «قيمة القطن» و«ثمن القطن» . وإلى جانب هذا فالعامل يتناول الأجر بعد أن يؤدي عمله . فمن حيث وظيفتها كوسيلة للدفع ، تجسم النقود فيما بعد قيمة أو ثمن السلعة التي تسلم ، والتي هي — في الحالة المعلومة — قيمة أو ثمن العمل الذي تم اداؤه . وأخيراً فالقيمة الاستعمالية التي يسلمها العامل إلى الرأسمالي ليست في الحقيقة قوته على العمل ، ولكنها وظيفة تؤديها قوة العمل — أى عمل نافع معين مثل الخياطة وعمل الأحذية والغزل أو حسباً نشاء . والعقل العادي عاجز تماماً عن أن يدرك أنه من وجهة أخرى هذا النوع المخصوص من العمل له مغزى عام كعنصر يخلق قيمة ، وكصفة تميزه عن كافة السلع الأخرى . لنضع أنفسنا مكان العامل الذي نفرض أنه يحصل مقابل عمله ١٢ ساعة على القيمة التي يخلقها في ست ساعات ولتكن ٣ شلنات مثلاً . وبالنسبة إليه يكون عمله مدى ١٢ ساعة هو في الحقيقة الوسيلة التي يتمكن بها من شراء الشلنات الثلاث . وقد تختلف قيمة قوته على العمل تبعاً لقيمة وسائل عيشه الاعتيادية من ٣ إلى ٤ شلنات أو ٣ شلنات إلى اثنين ، كما أنه في حالة ثبات قيمة قوة العمل قد يترتب على تغييرات العرض والطلب أن يرتفع ثمن قوة العمل إلى ٤ شلنات أو يهبط إلى شلنين ، ولكن العامل يؤدي دائماً عملاً خلال ١٢ ساعة . هذا يستتبع بالضرورة أن أى تغيير في حجم المعادل يبدو في نظر العامل الذي يتسلمه تغييراً في قيمة أو ثمن العمل الذي دام ١٢ ساعة . لهذا نجد أن آدم سميث الذي عامل يوم العمل على أنه ثابت (١) قد خدعته هذه الظاهرة التي سلفناها فاعتقد أن قيمة العمل ثابتة برغم ما تعرض له قيمة وسائل العيش من اختلاف . وبرغم أن نفس يوم العمل الواحد يأتي للعامل بمقدار من النقود يختلف من حالة إلى أخرى .

لنتحول الآن إلى النظر في أمر صاحب رأس المال . إنه يريد الحصول على أكبر قسط من العمل بأقل مبلغ من النقود ، وعلى ذلك فالشئ الوحيد الذي يعنيه من الناحية العملية إنما هو الفرق بين ثمن قوة العمل والقيمة التي تخلقها قوة العمل عن طريق قيامها بمهمتها

(١) حين يكتب آدم سميث في موضوع نظام دفع الاجور بالطعنة (الوحدة) تراه يشير بطريقة عابرة فقط إلى التغييرات في يوم العمل .

ووظيفتها. ولكنه يحاول أن يشتري جميع السلع بأرخص ما يمكن ، كما أنه يفسر لنا دائماً الربح الذى يحصل عليه على أنه ناجم عن الشراء بثمان بخس والبيع بثمان مرتفع ، أى شراء الشيء بما دون قيمته وبيعه بأعلى منها . بناء على هذا يعجز عن ان يدرك انه حتى إذا كان لشيء كقيمة العمل وجود حقيقى وحتى اذا كان قد دفع هذه القيمة حقيقة ، فانه لا يمكن وجود رأس مال لأن نقوده لم تتحول إلى رأس مال .

وفضلاً عن هذا فالحركة الفعلية للأجور تبنى لنا ظواهر يبدو أنها تثبت أن ما يدفع أجره ليس قيمة قوة العمل وإنما قيمة وظيفتها أى العمل ذاته . ونستطيع أن نرجع هذه الظواهر إلى طبقتين كبيرتين . فأولاً لدينا تغيير فى الأجور مرتبط بتغيير فى طول يوم العمل . وتستطيع أن نستنتج من هذا أنه نظراً لأن استئجار آلة لمدة أسبوع قد يكلفنا أكثر من استئجارها ليوم فإن ما ندفع مقابلها ليس قيمة الآلة بل قيمة عملها . ثانياً لدينا الفوارق الفردية فى أجور مختلف العمال الذين يؤدون نفس النوع من العمل ، ونجد نفس الفوارق الفردية فى نظام الرق حيث تباع قوة العمل علناً وبدون تحفظ ، ولكن هنا لا تنشأ أى أوام . وفى عصر نظام الرق تكون أية ميزة ناجمة عن قوة عمل فوق المتوسط أو الضرر من قوة عمل دون المتوسط ، من نصيب مالك العبد ، بينما فى نظام العمل الأجير يعود النفع أو الضرر على العامل نفسه لأنه هو نفسه الذى يبيع ماله من قوة عمل ، بينما قوة عمل العبد يبيعها شخص آخر .

وأما عن الباقي بصدد الشكل الظاهرى « قيمة رثن العمل » أو « الأجور » عند الموازنة مع العلاقة الأساسية التى فى أساس ذلك الشكل المظهرى الذى هو قيمة وثمان قوة العمل — فإن نفس الاختلاف يصدق على كافة الأشكال المظهرية وطبقاتها الفرعية الخفية . إن الأشكال الظاهرية تبدو بصورة تلقائية ومباشرة كأشكال من الفكر عادية ( سائدة ) ويجب البحث عن الطبقات التحتية الفعلية بالبحث العلمى . ويقترّب الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من الحقيقة الداخلية بدون أن يصوغها عن إدراك ووعى . هذه الصياغة الواعية مستحيلة بالنسبة لعلم الاقتصاد إلا إذا خلع عنه رداءه البورجوازى .

## الفصل الثامن عشر

### دفع الاجور حسب نظام الوقت

تتخذ الاجور بدورها أشكالا متباينة وإن كانت أبحاث الاقتصاديين لا تجعلنا قادرين على فهمها نظراً لأن اهتمامهم بالجواهر يحماهم على إغفال الفوارق الشكلية . ومع أن بيان هذه الأشكال المتعددة الجوانب ينتمى إلى المذهب الخاص بالعمل الأجير وهذا لا محل له في هذا المؤلف ، إلا أنى أرى من اللازم أن نميز بصورة موجزة بين الشكلين السائدين من دفع الاجور . يذكر القارىء أن قوة العمل تباع دائماً لمدة محدودة ولهذا تبدو قيمتها اليومية أو الأسبوعية الخ بشكل «أجر يدفع حسب نظام الوقت» أى تتخذ شكل الأجر اليومي أو الأسبوعي الخ . ويتعين علينا أولاً أن نشير إلى أن القوانين التي أوردناها في الفصل الخامس عشر عن التغيرات التي تطرأ على الأحجام النسبية لثمن قوة العمل وفائض القيمة ، تستطيع بتغيير بسيط في الشكل أن تتحول إلى قوانين للأجور . وبالمثل فالتمييز بين القيمة التبادلية لقوة العمل وبقية وسائل العيش التي تتحول إليها هذه القيمة يظهر الآن بأنه تمييز بين الأجور الإسمية والحقيقية . . . . . ويكفيها الآن أن نعرض لمسائل قليلة يتميز بها نظام الأجر حسب الوقت .

إن مبلغ النقود<sup>(١)</sup> الذي يتسلمه العامل لقاء عمله يوماً أو أسبوعاً هو الأجر الإسمى أو الأجر مقدراً بالقيمة . ومن الواضح أن التغير في طول يوم العمل (أى مقدار ما يؤديه العامل من عمل يومياً) يتبعه أن نفس الأجر اليومي أو الأسبوعي الخ قد يمثل ثمناً مختلفاً للعمل — ومعنى هذا دفع مبالغ مختلفة جداً لنفس المقدار من العمل<sup>(٢)</sup> . لهذا يتعين علينا في نظام الأجر حسب

(١) ستفرض ثبات قيمة النقود .

(٢) « ثمن العمل عبارة عن المبلغ الذى يدفع لقاء مقدار معلوم من العمل ( سير ادورد وست : « ثمن القمح وأجر العمل » ، لندن ١٨٢٦ ص ٦٧ ) . وقد وضع وست مقالا ( دون ذكر اسم المؤلف ) يعد بداية عصر في تاريخ الدراسات الاقتصادية في إنجلترا ، وعنوانه :

Essay on the Application of Capital to Land, by a Fellow of University College, Oxford, London, 1815.

الوقت أن نميز بين المبلغ الكلي للأجور (الأجور اليومية أو الأسبوعية الخ) و ثمن العمل . فكيف فوجد هذا الثمن ، وكيف تتأكد من القيمة النقدية لكمية معلومة من العمل ؟ في الإمكان معرفة متوسط ثمن العمل عن طريق قسمة متوسط القيمة اليومية لقوة العمل على عدد الساعات التي يحتوى عليها يوم العمل المتوسط . فإذا كانت هذه القيمة ٣ شلنات ( وهي القيمة التي يخلقها عمل ٦ ساعات) وإذا كان اليوم ١٢ ساعة كان ثمن ساعة عمل واحدة  $\frac{٣}{١٢}$  أى ٣ بنسات . هذا الثمن الذي حققناه هكذا هو وحدة قياس ثمن العمل .

لهذا قد يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي على ما هو عليه مع أن ثمن العمل يتناقص باستمرار . فلو فرضنا أن يوم العمل العادى ١٠ ساعات والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات كان ثمن الساعة  $\frac{٣}{١٠}$  بنس ولكنه يهبط إلى ٣ بنسات لو أصبح يوم العمل ١٥ ساعة ، وفي كل هذا يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي دون تغيير . وبالعكس قد يرتفع الأجر الأسبوعي الخ برغم ثبات ثمن العمل بل وبرغم هبوطه . فلو شمل يوم العمل ١٠ ساعات وكانت قيمة قوة العمل في اليوم ٣ شلنات كان ثمن الساعة  $\frac{٣}{١٠}$  بنس . فإذا ترتب على تحسن أحوال التجارة اشتغال العامل ١٢ ساعة في اليوم مع ثبات ثمن العمل أصبح الأجر اليومي ٣ شلنات و  $\frac{٣}{١٢}$  بنس ويمكن بلوغ نفس النتيجة عن طريق زيادة حدة العمل دون أن يصحب ذلك تغيير في حجمه ( أى مدته ) (١) . وعلى ذلك قد تكون الزيادة في الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي مصحوبة بثمن عمل لم يتغير أو بهبوط فيه . وينطبق نفس الأمر على دخل الأسرة العاملة حيث أن ما يقوم به رئيسها من عمل يكمله عمل بقية الأفراد ؛ ولهذا فهناك وسائل لخفض ثمن العمل وهي خارجة عن خفض الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي (٢) .

(١) « يتوقف أجر العمل على ثمنه ومقداره ... وليس من الضروري أن تنطوى الزيادة في أجر العمل على ارتفاع في ثمنه ، فقد يترتب على عمالة كاملة وجهود كبيرة تبذل أن يزداد أجر العمل إلى حد بالغ مع بقاء ثمنه على ما هو عليه » ( وست : مصدر سابق ص ٦٧ ، ٦٨ ، ١١٢ ) . ولكن السؤال الرئيسي هو كيفية تعيين « ثمن العمل » ، ولكن وست يتجنب الأمر باللقو التافه .

(٢) يعد مؤلف An Essay on Trade and Commerce من أشد المدافعين عن البورجوازية الصناعية تعصبا في القرن الثامن عشر ؛ وقد أدرك هذه النقطة ولكنه عبر عنها بطريقة مضطربة فقال « إن ثمن المؤن والضروريات هو الذى يعين كمية العمل لا ثمنه ( ويقصد بهذا الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي ) : خفضوا ثمن الضروريات وبالطبع تحفضون كمية العمل بما يتناسب مع ذلك ... ويعلم أرباب الصناعة سبلا مختلفة لرفع وخفض ثمن العمل وذلك إلى جانب تغيير مبلغه الإسمي » ( ص ٤٨ ، ٦١ ) . وقد كتب سينيور نساو في كتابه « محاضرات ثلاث عن معدل الأجر » ( لندن ١٨٣٠ ص ١٤ ) =

يمكن إذن أن نقول بوجود قانون عام نحواه أنه إذا علينا مقدار العمل اليومي أو الأسبوعي فإن أجره يتوقف على ثمن العمل الذي يتغير هو ذاته تبعاً لقيمة قوة العمل أو لمدى انحراف ثمنها عن قيمتها . كذلك إذا علينا ثمن العمل كان الأجر اليومي أو الأسبوعي متوقفاً على كمية العمل اليومي أو الأسبوعي -

إن ثمن ساعة العمل ، أى وحدة الأجر بنظام الوقت ، عبارة عن مبلغ القيمة اليومية لقوة العمل مقسوماً على عدد ساعات اليوم العادى من العمل . نفرض أن طول اليوم ١٢ ساعة ، وقيمة العمل اليومية ٣ شلنات (القيمة التى يولدها عمل ست ساعات) ؛ هنا يكون ثمن ساعة العمل ٣ بنسات ومبلغ القيمة التى يتم إنتاجها فى ساعة عمل ٦ ست بنسات . فإذا اشتغل العامل أقل من ١٢ ساعة يومياً ( أى أقل من ٦ أيام فى الأسبوع ) وليكن ذلك ٦ أو ٨ ساعات فقط كان أجره اليومي (٢) أو (١) شلن حسب الثمن المعلوم للعمل (١) . وبما أنه حسب فرضنا يجب أن يعمل فى المتوسط ست ساعات يومياً كي ينتج فقط أجر يوم يطابق قيمة ما لديه من قوة العمل ، وبما أنه طبقاً لنفس الفرض يشغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للأسالى ، يتضح إذن أنه لا يستطيع أن يحصل لنفسه على منتج ٦ ساعات إذا استخدم أقل من ١٢ ساعة . لقد بحثنا الآثار الهدامة للإرهاق فى العمل ، وهنا نستطيع أن نبصر المتاعب التى يتعرض لها العامل إذا لم يتوافر العمل الكافى لديه .

إذا تحدد أجر الساعة بطريقة تجعل صاحب رأس المال لا يلتزم بدفع أجر يوم أو أسبوع وإنما يدفع أجر الساعات التى يشاء أن يستخدم العامل فيها ، أصبح فى إمكانه استخدام العامل وقتاً أقصر من الوقت الذى كان فى الأصل أساساً لتقدير أجر الساعة أو أساساً لوحدة قياس ثمن العمل .

#### القيمة اليومية لقوة العمل

وبما أن وحدة القياس تعينها النسبة التالية  $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات}}$  فإن هذه

ما يأتى (مستعينا بالكتاب السالف الذكر دون الإشارة إليه) : « يهتم العامل قبل كل شئ بمقدار الأجر » ، ومعنى هذا أنه يهتم بما يتسلمه أى المبلغ الإسمى للأجر ، لا فيما يعطيه للغير أى كمية العمل ! (١) يختلف الأثر الناجم عن هبوط غير عادى فى العمالة عنه فى حالة حدوث خفض عام فى يوم العمل بحكم التفرغ . فليس للأول أى علاقة بالطول المطاق ليوم العمل وقد يحدث فى يوم طوله ١٥ ساعة أو ٦ ساعات . وفى الحالة الأولى يحسب الثمن العادى للعمل على أساس الفرض بأن العامل يستخدم ١٥ ساعة فى اليوم ، وفى الحالة الأخيرة على أساس افتراض اشتغاله ٦ ساعات فى المتوسط . وعلى ذلك فالنتيجة واحدة إذا اشتغل فى إحدى الحالتين  $٧\frac{1}{2}$  ساعات فقط وفى الأخرى ٣ ساعات فقط .

الوحدة تفقد معناها حالما لا يصبح يوم العمل محتويا على عدد محدود من الساعات ، وتفنصم الرابطة بين العمل ذى الأجر والعمل الذى لامقابل عنه ، ويستطيع الرأسمالى الآن أن يستخلص كمية محدودة من فائض العمل دون أن يسمح للعامل بوقت العمل الضرورى اللازم لعيشه ، ويستطيع أن يقصى على انتظام العمل ويتبع أهواه أو مصلحته المؤقتة بحيث يجعل الارهاق الشديد تعقبه فترات من البطالة الكاملة أو الجزئية . ويستطيع بحجة أنه يدفع « الثمن العادى للعمل » أن يطيل يوم العمل أكثر من المعتاد بدون أن يعرض العامل عن هذاتعويضاً مناسباً ؛ وهذا يفسر لنا سخط عمال صناعة البناء بلندن سنة ١٨٦٠ لما حاول الرأسماليون تنفيذ أجر الساعة عليهم . ويضع التحديد القانونى ليوم العمل حداً لهذه المساوىء ؛ إلا انه بالطبع لا يوقف خفض العمل الناجم من منافسة الآلات أو من التغيير فى نوع العمال ، أو من الأزمات الجزئية أو العامة .

حين يأخذ الأجر اليومى أو الأسبوعى أو اليومى فى الازدياد فقد يظل ثمن العمل ثابتاً بصورة إسمية وقد يهبط برغم ذلك دون مستواه العادى . ويحدث هذا دائماً عند إطالة يوم العمل أكثر من المعتاد مع فرض ثبات ثمن العمل أو ثمن ساعة العمل . فى الكسر التالى القيمة اليومية لقوة العمل

---

إذ زاد البسط زاد المقام بأسرع منه ، ونظراً لأن قيمة قوة العمل

يوم العمل

تتوقف على البلى الذى يصحب استخدامها لهذا تزيد مع مدة عملها وتكون الزيادة فى القيمة أسرع منها فى المدة التى تؤدى خلالها وظيفتها . وفى كثير من فروع الصناعة حيث يسود نظام الأجر حسب الوقت وحيث لا توجد قيود قانونية على يوم العمل قضى العرف باعتبار يوم العمل عادياً إذا بلغ طوله حداً معيناً . فمثلاً يقال ليوم العشر ساعات « يوم العمل العادى » أو « يوم العمل » أو « ساعات العمل المنتظمة » وغير ذلك . اما ما يزيد عن هذا فيعد من قبيل العمل الزائد عن المقرر ، وإذا كانت الساعة هى وحدة القياس كان أجر الساعة من العمل الزائد عن المقرر يحسب غالباً على أساس معدل (مستوى) منخفض إلى حد يدعو للسخرية (١) . فيوم العمل العادى هنا كسر من يوم العمل الفعلى ، وكثيراً ما نجد الأخير

---

(١) « معدل الأجر عن العمل الزائد عن المقرر ( فى صناعة عمل الدتلا ) صفر جداً ويتراوح بين  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{4}$  بنس عن الساعة الواحدة ، بحيث تجد التناقض مؤلماً بينه وبين مبلغ الأذى الذى يصيب صحة العمال وقوتهم ... وهذا المقدار الصغير الذى يكسبونه على هذا النحو غالباً ما يتفقونه بسبب ما يحتاجون إليه من تغذية زيادة عن المعتاد » ( لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثانى ، ص ١٦ رقم ١١٧ ) .

يسود خلال فترة من السنة أطول من التي يغلب فيها يوم العمل العادى (١) . وحين يُطال يوم العمل بعد حد عادى معين يتخذ ثمن العمل فى مختلف الصناعات البريطانية شكلا بحيث يكون منخفضا خلال ما يقال له يوم العمل العادى إلى درجة تجعل العامل مضطرا إلى العمل فترة خلاف الوقت المقرر وبمعدل أعلى وذلك كى يحصل على أجر يمكنه من أن يعيش (٢) . والتحديد القانونى ليوم العمل يضع حدا لهذه المساوىء (٣) ومن المعلوم انه كلما طال يوم العمل فى أى فرع من الصناعة هبط الأجر (٤) . ويوضح المفتش رديجراف هذا بعرض نسبي لفترة عشرين عاما ( ١٨٣٩ — ٥٩ ) يربنا كيف ارتفعت خلالها الأجور فى المصانع

(١) حدث هذا فى صناعة تلوين الورق قبل تطبيق قانون المصانع عليها حديثا . « إننا نشغل دون التوقف لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل البالغ عشر ساعات ونصف ينتهى فى الساعة ٤/٣٠ مساء وبعد ذلك نشغل مقدارا آخر ونادرا ما ننتهى قبل السادسة مساء » . ( شهادة المستر سميث ، لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٢٥ ) .

(٢) حدث هذا فى مصانع التبييض الاسكتلندية قبل تطبيق قانون المصانع عليها سنة ١٨٦٢ . فى بعض جهات اسكتلنده كان العمال يشتغلون يوم العمل العادى ( ١٠ ساعات ) بأجر يومية قدره شلن وبنسان ، ثم ٣ — ٤ ساعات بعد ذلك لقاء ٣ بنسات عن الساعة الواحدة . ومعنى هذا عدم استطاعة العامل أن يكسب أكثر من ٨ شلنات فى الأسبوع إذا اشتغل الوقت العادى وهو أجر غير عادى أو معقول ( تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠ ) . وعرض أجور أعلى فيه لإغراء قوى الحبل البائسين على العمل ساعات أطول من المقرر . ( شرحه ٣٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٥ ) . وفى صناعة تجليد الكتب بلندن كثير من البنات تتراوح اعمارهن بين ١٤ ، ١٥ سنة . وبرغم تحديد ساعات العمل لهن فإنهن يعملن خلال الأسبوع الأخير من كل شهر حتى الساعة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ليلا الى جانب البائسين مع الاختلاط بهم ، ويفرهن أرباب العمل بمقدار من الأجر والدشاء زيادة عن المقرر ، وهن يتناولن العشاء فى المحال العامة المجاورة ( لجنة ... التقرير الخامس ص ٤٤ رقم ١٩١ ) . والفساد الحقيقى واسع الانتشار بين هؤلاء بسبب الأحوال التى يعملن فيها .

(٣) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠ — كان عمال صناعة البناء فى لندن على علم دقيق بمجريات الأحوال ولذا أعلنوا خلال إضراب سنة ١٨٦٠ أنهم يقبلون الأجر بالساعة بشرط أنه فى حالة تحديد ثمن الساعة يكون اليوم ٩ أو ١٠ ساعات ، وأن يكون ثمن الساعة فى يوم العصر ساعات أعلى منه فى حالة يوم التسع ساعات . واشترطوا كذلك دفع معدل أجر أعلى عن كل ساعة بعد الوقت المقرر .

(٤) « من الأمور البارزة ضآلة الأجر فى حالة ساعات العمل الطويلة » — تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٩ — وفى ( التقرير السادس عن الصحة العامة ١٨٦٤ ص ١٥ ) أن العمل الذى يعطى منه مقدار قليل من الغذاء هو اليوم الذى يطال إلى حد بالغ جدا .



الخاضعة لقانون العشر ساعات وانخفضت حين كان العمل يستمر ١٤ او ١٥ ساعة في اليوم (تقارير ٣٠ ابريل ١٨٦٠ ص ٣١ - ٣٢) .

ومن القانون التالي « إذا علم ثمن العمل فإن الأجر اليومي او الأسبوعي يتوقف على كمية العمل » ، نستخلص أولاً انه كلما هبط ثمن العمل عظمت كميته أى طال يوم العمل بحيث يستطيع العامل الحصول حتى على مقدار زهيد من متوسط الأجر ؛ وفي هذه الحالة يكون انخفاض ثمن العمل حافظاً على إطالة يوم العمل (١) . وبالعكس يؤدي امتداد وقت العمل إلى هبوط في ثمنه وبالتالي في الأجر اليومي او الأسبوعي . والكسر التالي

### القيمة اليومية لقوة العمل

الذي يعين ثمن العمل ، يرينا أن مجرد إطالة يوم

يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات

العمل يؤدي إلى خفض ثمن العمل مالم تتدخل مؤثرات أخرى على سبيل التعويض . ولكن نفس الظروف التي تمكن الرأسمالي من إطالة يوم العمل في الأجل الطويل تمكنه في أول الأمر وترغمه بعد ذلك على ان يهبط بالثمن الاسمي للعمل ايضاً اذ يتناقص الثمن الكلي لعدد الساعات المزاد ، أى أن يكون هناك هبوط في الأجر اليومي أو الأسبوعي . وتكفي الإشارة هنا إلى طرفين . فإذا قام رجل واحد بعمل رجل ونصف أو رجلين زاد عرض العمل برغم ثبات عرض قوة العمل ، إذ المنافسة الذي تنشأ هنا بين العمال تمكن الرأسمالي من أن يهبط بثمان العمل ؛ وبالعكس يجعل هبوط ثمن العمل في إمكان الرأسمالي أن يزيد وقت العمل أكثر من ذلك (٢) ولكن سرعان ما تبعث هذه المقادير غير العادية من العمل الذي لا يدفع أجر عنه — على المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم . ويدخل ثمن العمل في تكوين ثمن السلع ولكن الجزء المجاني من ثمن العمل يجب ألا يدخل في حساب ثمن السلع ، ويمكن تقديمه للبشترى وهذه هي الخطوة الأولى التي تؤدي إليها المنافسة . والخطوة الثانية استبعاد جزء

(١) نظراً لانخفاض ثمن عمل صناعات المسامير اليدويين كان على الواحد منهم أن يشتغل ١٥ ساعة يومياً لكي يحصل على عيشه الأسبوعي الذي يدعو الى الرثاء . فكان الواحد منهم يعمل ما بين ٦ صباحاً ، ٨ مساءً ويجد ونشاط طيلة الوقت كي يحصل على أجر قدره ١١ بنساً أو شلن واحد ، وإلى جانب هذا بلى العدد ونفقة إعداد النار وما يترتب على هذا من تبديد بعض الحديد ، وهذا كله يتكافئ ٢ ¼ أو ٣ من البنسات ( لجنة ... الترتير الثالث ص ١٣٦ رقم ٦٧١ ) . وأجر النساء الأسبوعي ٥ شلنات فقط مقابل العمل خلال نفس العدد من الساعات ( ص ١٣٦ رقم ٦٧٤ ) .

(٢) إذا رفض أحد عمال المصنع أن يشتغل العدد المعتاد من الساعات حل غيره مكانه وتمنع ( تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ شهادة ص ٣٩ رقم ٣٨ ) . « إذا قام رجل واحد بعمل اثنين ... ارتفع معدل الأرباح بوجه عام ... بسبب أن عرض العمل الإضافي أدى إلى نقص ثمنه » ( سينيور ص ١٤ ) .

على الأقل من القيمة الفائضة التي يولدها إطالة يوم العمل من ثمن السلع . وهذه الطريقة نجد لدينا ثمن يبيع منخفضاً ليصبح من الآن فصاعداً سبباً دائماً في الأجور المنخفضة للغاية وساعات العمل الطويلة جداً مع أنه كان نتيجة لهذين الأمرين ، ولكن أود الإشارة إلى أن تحليل المنافسة لا يعيننا هنا ومع هذا سادع الرأسمالي يتكلم عن نفسه دفي برمنجهام منافسة كبيرة بين أصحاب الأعمال بحيث يضطر كثير منهم إلى عمل أشياء بصفته من أصحاب الأعمال ينجح منها في خلاف هذه الظروف ، ومع ذلك لا يجنون مالا أكثر وإنما الفائدة تعود على الجمهور ، ( لجنة تشغيل . . . التقرير الثالث - شهادة ص ٦٦ رقم ٢٢ ) . وقد قال الخبازون بلندن ( full-priced ) أمام لجنة التحقيق البرلمانية ما يأتي عن منافسهم الذين يبيعون دون الثمن « إن وجودهم راجح أولاً إلى أنهم يحددون الجمهور وبعد ذلك يستأصرون عمل ١٨ ساعة من عملهم مقابل أجر ١٢ ساعة . . . فالسبب في المنافسة وبقائها ما يقدمه العمال من عمل لا يتألف عنه أجر . . . والمنافسة بين أصحاب الخبازين السبب في صعوبة التخلص من العمل الليلي . . . ومعظم الذين يستخدمهم الذين يبيعون دون الثمن الصحيح من الأجانب والشبان الذين يقبلون أى أجر يعرض عليهم (١) » .

هذا الكلام طريف لأنه ربما أن ذهب الرأسمالي لا ينعكس فيه سوى مظهر علاقات الإنتاج ، فهو لا يدري تماماً أن الثمن العادي للعمل يشمل كذلك مقداراً محدوداً من العمل الذي لا أجر عنه وأن هذا العمل الأخير هو المصدر العادي لكسبه . ففي نظره لا وجود لفائض العمل بسبب انه داخل في يوم العمل العادي ، الذي يظن أنه يدفع أجره . أما الوقت الزائد عن المقرر فله وجود في نظره . فإذا واجهه شخص يبيع بأقل منه فإنه يصر على دفع أجر زائد عن هذا الوقت الذي يشتغل فيه العامل بعد الزمن المقرر . وهنا نجد أيضاً لا يدري أن هذا الأجر الأخير يتضمن كذلك عملاً مجانياً . ومثال ذلك لنفرض أن ثمن ساعة من يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٣ بنسات وهذه الساعة قيمة يتم إنتاجها في نصف ساعة عمل ، وأن ثمن الساعة من الوقت الخارج عن المقرر ٤ بنسات وهي قيمة ما يتم في ثلثي ساعة . ففي الحالة الأولى يستولى الرأسمالي على نصف ساعة من العمل دون أن يدفع ثمن ذلك ، أما في الحالة الثانية فيستولى على الثلث .

*Report. etc relative to the Grievances complained of by the Journeymen (١)*

*Bakers, London' 1862, d. 411* وكذلك في الشهادة رقم ٤٧٩ ، ٣٥٩ ، ٢٧٤ في الوقت نفسه فيؤلا الخبازون الذين يبيعون بالسر الكامل « يبدأون العمل عادة في الساعة ١١ مساء . . . ويستمر حتى ٨ من صباح اليوم التالي . . . يشتغل ( العمال ) بعد ذلك طول اليوم . . . حتى الساعة مساء » ، وقد أشرنا إلى هذا وكذلك اعترف لسان حالهم بنيت ( مصدر سابق ص ٢٢ ) .

## الفصل التاسع عشر

### دفع الأجر حسب نظام القطعة (الوحدة)

ليست الأجر حسب القطعة سوى صورة متحوّلة للأجر التي تدفع حسب الوقت ، كما أن الأخيرة الصورة التي تحولت إليها قيمة قوة العمل أو ثمنها . وفي النوع الأول من الأجر يبدو من أول نظرة كما لو أن القيمة الاستعمالية المشتراة من العامل لا يمكن أن تكون وظيفية ما لديه من قوة العمل أي العمل الحى بل يجب أن تكون عملاً قد تحقق في المنتج ، وكذلك يبدو كما لو أن ثمن هذا العمل تعينه طاقة المنتج على العمل وليس يحدده القيمة اليومية لقوة العمل

الكسر الآتى

يوم عمل من عدد معلوم من الساعات

كما هو الشأن في حالة الأجر التي تدفع حساب نظام الوقت (١) .

والثقة التي تجعل الناس يخطئون فيظنون هذا المظهر هو الحقيقة كان من الواجب أن يتزعزع بسبب إمكان وجود نظامى دفع الأجر جنباً إلى جنب في نفس الفرع من الصناعة ، فالعادة أن صفاتى حروف الطباعة بلندن يشتغلون بالقطعة بينما زملاؤهم بالريف يشتغلون حسب الوقت . ويشغل تجارو بناء السفن في ميناء لندن حسب العملية التي يتولونها أو الوحدة بينما يعمل زملاؤهم في الجهات الأخرى باليوم (٢) . وفي مجال عمل السروج بلندن غالباً ما نجد في نفس الحرفة عمالاً من الفرنسيين والإنجليز ويتناول الأولون أجرهم بالقطعة بينما يدفع أجر

(١) يوضح نظام الأجر بالقطعة عصراً في تاريخ يوم العمل إذ يقع في منتصف الطريق بين مركز عامل اليومية الذي يعتمد على إرادة الرأسمالى وبين الصانع التعاونى الذى ينتظر في المستقبل غير البعيد أن يجمع في شخصه بين الصانع والرأسمالى . إن العمال الذين يعملون بنظام القطعة سادة أنفسهم وإن كانوا يشتغلون على رأس مال صاحب لعمل « *John Watts : Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies* منشور ١٨٦٥ ص ٥٢ — ٥٣ » . وقد نشر وانس هذا كتيباً سنة ١٨٤٢ عنوانه *Facts and Fictions of Political Economists* ؛ ومما قال « الملكية سرقة » ولكن ذلك كان منذ زمن بعيد .

(٢) ت . ج . دنتج « اتحادات العمال والاضرابات » لندن ١٨٦٠ ص ٢٢

الأخيريين حسب الوقت . وفي المصانع التي تتبع نظام الدفع بالقطعة نجد أن حِرفاً معينة لا يلاءمها هذا النظام لأسباب فنية ولذا يتناول الذين يمارسونها أجرهم حسب نظام الوقت (١) وواضح أن الاختلافات في شكل دفع الأجر لا تغير جوهر المسألة ، وإن كان أحد الشكلين أكثر ملاءمة من الآخر لتنمية الإنتاج الرأسمالي .

لنفرض أن يوم العمل العادي ١٢ ساعة ٦ منها لها أجرها والست الباقية لا يدفع عنها مقابل ، ولنفرض أن مبلغ القيمة التي يخلقها ٦ شلنات بحيث أن عمل ساعة واحدة يخلق قيمة قدرها ٦ بنسات . ولنفرض أن التجارب تريناً أن العامل ينتج ٢٤ سلعة متميزة في يوم العمل هذا إذا اشتغل بالدرجة المتوسطة من الحدة والمهارة أي لم يشتغل أكثر من مقدار وقت العمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية العادية السائدة . فإذا ما طرحنا ذلك الجزء الذي تتضمنه هذه السلع من رأس المال الثابت كانت قيمتها ٦ شلنات وكانت قيمة السلعة الواحدة ٣ بنسات . يتناول العامل ٣ شلنات بمعدل بنس ونصف البنس عن القطعة الواحدة . وكما أنه في حالة الأجر حسب الوقت لا يهمننا أن يكون العامل قد اشتغل ست ساعات لنفسه وستا للرأسمالي ، أو اشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالي ، كذلك لا يهمننا في حالة الدفع بالقطعة أن نقول إن الرأسمالي يدفع ثمن نصف كل قطعة ولا يدفع ثمن نصفها الآخر ، أو أن ثمن كل قطعة يخل محل قيمة قوة العمل بينما تدخل القطع الإتي عشرة الأخرى في نطاق القيمة الفائضة .

ولا يقل نظام القطعة عن زميله بعدا عن جادة العقل والصواب . ومثال ذلك أنه بينما تكون قيمة السلعتين اللتين تنتجهما ساعة عمل واحدة ٦ بنسات ( بعد خصم ما استهلك في

---

(١) وجود نظام الدفع في نفس الوقت بالمصنع الواحد يلاءم كافة أنواع الخداع من جانب رب المصنع » يستخدم المصنع ٤٠٠ عامل نصفهم حسب القطعة والنصف الآخر يتناولون الأجر باليوم ، فـالأوليين مصالحة مباشرة في العمل ساعات أطول ، والآخرين يشتغلون ساعات طويلة ولكنهم لا يتناولون شيئاً عن العمل الزائد عن المعتاد ... وعمل هؤلاء المائتين نصف ساعة يساوي عمل شخص واحد مدة ٥٠ ساعة أو ٣ عمل شخص واحد في الاسبوع وهذا كسب إيجابي لصاحب العمل ( تقارير ٠٠٠ ٣١ أكتوبر ١٨٦٠ ص ٩ ) » لا يزال الارهاق في العمل سائداً وفي كثير من الحالات تتخذ الاحتياطات لمنع كشف المخالفات وتوقيع الجزاء مما ينص عليه القانون ... وقد أظهرت في كثير من تقاريرى السابقة ... الضرر الذي يعود على العمال الذين لا يشتغلون بنظام القطعة وإنما يتناولون أجوراً أسبوعية — ليونارد هورنر ، تقارير ٠٠٠ ٣٠ أبريل ١٨٥٩ ص ٨ — ٠٩

إنتاجهما من قيمة أدوات الإنتاج) ، فإن العامل لا يحصل مقابلهما إلا على ٣ بنسات والواقع النعلى أن الأجر بالقطعة لا يعبر بصفة مباشرة عن علاقة قيمة . ليست المسألة خاصة بقياس قيمة القطعة حسب ما تتضمنه من مقدار وقت العمل ، بل بالعكس إنها مسألة قياس ما بذله العامل من عمل عن طريق حساب عدد القطع التي أنتجها . يقاس العمل في نظام الدفع بالوقت بمدة العمل المباشرة ، أما في نظام القطعة فيقاس بكمية المنتجات التي يندمج فيها العمل خلال فترة محدودة من الوقت (١) . وفي النهاية يتحدد ثمن وقت العمل بمعادلة القيمة التالية وهي :  
قيمة عمل اليوم = القيمة اليومية لقوة العمل ؛ وعلى ذلك ليست الأجور بالقطعة سوى شكل معدل من الأجور التي تدفع حسب الوقت . . . ولندرس الآن بقدر أكبر من الدقة المميزات التي تتصف بها الأجور وفق نظام القطعة .

إن نوع العمل أوصفته هنا تخضع لسلطان العمل ذاته إذ يجب أن يكون العمل من جودة متوسطة إذا أريد دفع ثمن القطعة كاملاً . ولهذا يصبح هذا النظام مصدراً طيباً للاستقطاعات من الأجور ووسيلة غش يتبعها الرأسمالي . والأجور من هذا النوع تعد في نظر صاحب رأس المال مقياساً دقيقاً لحدة العمل ، ذلك إن وقت العمل الذي يعتبر متوسطاً اجتماعياً ويدفع ثمنه على هذا الأساس إنما هو وقت العمل الذي يتجسم في كمية من السلع سبق تحديدها من قبل (على هدى التجارب) . ففي بعض محال حياكة الملابس بلندن يتحدون عن قطعة معينة من العمل كالصديري مثلاً بأنها ساعة أو نصف ساعة ، وتحسب الساعة على أساس ست بنسات ، وعن طريق التجارب العملية تعرف مقدار متوسط ما تنتجه الساعة الواحدة . وفي حالة الأزياء الجديدة الخ تنشأ المنازعات بين رب العمل ومن يشتغلون عنده في هل تمثل قطعة ما من العمل ساعة وهكذا ، وهنا يكون الحكم للتجارب . كذلك في ورش صنع الأثاث في لندن يطرد العامل إذا لم يؤد حداً أدنى محدوداً من العمل في اليوم وبعبارة أخرى إذا لم تتوافر له الدرجة المتوسطة من المهارة والحذق (٢) .

(١) يمكن قياس الأجور بأى من الطريقتين الآتيتين : مدة دوام العمل أو منتج العمل  
*Abrégé élémentaire des principes d'économie politique*

باريس ١٧٩٦ ص ٣٢ — كان ج . جارنييه صاحب هذا الكتاب المجهول اسم مؤلفه .  
(٢) يعطى (للغزل) مقدار معلوم من القطن على أن يميد في فترة معينة بدلاً منه وزناً معلوماً من الغزل ذي درجة معينة من الدقة ويتناول الأجر عن الرطل الواحد من الغزل . فإذا كان بعمله تقص من حيث النوع وقع عليه الجزاء ، وإذا كان المقدار دون الحد الأدنى المتفق عليه عن وقت معلوم فإنه يطرد ليحل محله عامل أكفأ منه (يور — مصدر سابق ص ٣١٧) .

وما دام الشكل الذى تدفع بمقتضاه الأجور يتحكم فى نوع العمل وحدته أصبح الإشراف عليه وقد اتسفت الحاجة إليه إلى حد كبير . فعدلات دفع الأجور بالقطعة تصير الأساس الذى يقوم عليه نظام الصناعة المنزلية الحديث والذى وصفناه فى الفصول المتقدمة ، وبصبح كذلك أساسا لنظام هرمى من الاستغلال والاستعباد . وثمت شكلان أساسيان للأمر الأخير . فمن جهة يسهل نظام الأجر بالقطعة تدخل الطفيليين فيما بين الرأسمالى والعمال الأجير ، وأرباح الوسطاء مصدرها الفرق بين ثمن العمل الذى يدفعه الرأسمالى وبين ذلك الجزء من الثمن الذى يسمح للوسطاء فعلا باستيلاء العمال عليه (١) . ويعرف هذا الأمر فى إنجلترا « بنظام التعريق أو الإرهاق » ( sweating system ) . ومن جهة أخرى يتمكن الرأسمالى بفضل هذا النظام من أن يتعاقد على الثمن الذى يدفعه لكل عامل عن عدد معلوم من القطع مع رئيس يتولى جمع العمال ودفع الأجور لهم . وفى هاتين الحالتين يتحقق استغلال رأس المال للعمال عن طريق استغلال عامل لآخر (٢) وفى ظل نظام القطعة يرى العامل من صالحه الشخصى أن يجهد ما يملك من قوة العمل الى الحد الأقصى مما يسهل على الرأسمالى أن يزيد الدرجة العادية من حدة العمل (٣) . ويرى العامل كذلك صالحه فى إطالة يوم العمل حتى يرتفع أجره اليومي أو

(١) « وحين يمر العمل بين أفراد عدة لكل منهم نصيب فى الأرباح بينما لا يؤدي العمل سوى الشخص الأخير يكون الأجر الذى يصل إلى العامل غير متناسب إلى حد يدعو إلى الاشتاق ( لجنة . . . التقرير الثانى رقم ٤١٤ ص ٦٠ ) .

(٢) وحتى واتس يلاحظ بهذا الصدد ما يأتى « لو أن الذين يستخدمون فى عمل كانوا شركاء فى العقد حسب مقدرة كل منهم بدلا من أن يكون من صالح رجل واحد أن يرهق الآخرين لمصلحته الذاتية — تقول لو حدث هذا لتحسن نظام الدفع بالقطعة تحسينا عظيما » ( ص ٥٣ ) . راجع لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثالث ص ٦٦ رقم ٢٢ ، ص ١١ رقم ١٢٤ ، ص ١١ رقم ١٣ ، ٥٣ ، ٥٩ الخ بشأن المساواة الشنيعة المترتبة على Sweating System .

(٣) وغالبا ما يحدث تضييق هذه النتيجة التلقائية بوسائل مفتعلة . ضد الحيل الشائعة فى صناعة الهندسة بلندن « اختيار رجل يمتاز بما لديه من قوة جثمانية وسرعة ليكون رئيس عمال عدة ويدفع له أجر اضافى كل ثلاثة أشهر أو خلاف ذلك على أساس أن يبذل قصارى جهده لحمل الآخرين الذين لا يتناولون سوى الأجر العادى على اللحاق به . . . وهذا يفسر شكاوى العمال من حيث ارغاءهم من قبل أصحاب الأعمال على بذل مقادير أكبر من النشاط والمهارة وقوة العمل » ( دنتج ص ٢٢ — ٢٣ ) — ولما كان دنتج هذا عاملا وسكرتيرا لأحد اتحادات العمال فقد يعد كلامه مبالغة ، ولهذا نصير على الفارىء بالاطلاع على مقال « العامل » فى « دائرة معارف الزراعة » التى وضعها ج . س . مورتين ، وهى مؤلف « جدير بالاحترام للسكير » ، وسيرى أن الكتاب ينصح الفلاحين باستخدام تلك الطريقة المشار إليها .

الأسبوعي<sup>(١)</sup> ، وبذا يحدث رد فعل كالذى وصفناه بصدد نظام الوقت ، مع العلم أن هذه الإطالة تهبط بضمن العمل حتى مع ثبات أجر القطعة .

وفى نظام الوقت تتشابه أجور أنواع العمل الواحدة : أما فى النظام الآخر وبرغم أن وقت العمل يقاس بكمية محدودة من المنتج فإن الأجر اليومي أو الأسبوعي يتفاوت تبعاً لمقدرة العامل على أن ينتج المقدار المتوسط من المنتج أو أعلى أو أدنى منه . وبهذا يتفاوت مبلغ النقود الذى يحصل عليه العامل تبعاً لاختلاف مهارته وقوته ونشاطه الخ . عن الحد المتوسط من كل منها<sup>(٢)</sup> . وبالطبع لا يؤثر هذا فى العلاقة العامة القائمة بين رأس المال والعمل الأجير وذلك أولاً لأن الفوارق الضرورية يوازن بعضها بعضاً فى المصنع بوجه عام بحيث تنتج الورشة فى فترة معلومة من وقت العمل المقدار المتوسط من المنتج ، وبحيث أن مجموع الأجر الكلى يطابق متوسط الأجور السائد فى ذلك الفرع من الصناعة . وثانياً ليس من تغيير فى النسبة بين الأجور وفائض القيمة نظراً لأن الأجر الفردى الذى يتناوله العامل الفردى يطابق مبلغ القيمة الفائضة الذى يهيمه للأسمالي . ولكن نظام القطعة يتيح مجالاً أوسع للعامل تنمو فيه روح الفردية والشعور بالحرية والاستقلال وسيطرته على نفسه ، كما أن هذا المجال يعمل من جهة أخرى على تنمية المنافسة فيما بين العمال . ولذلك بينما يميل العمل بالقطعة إلى رفع أجور العمال الفرديين فوق متوسط مستوى الأجور السائد فى صناعة ما ، فإنه يعمل فى الوقت نفسه على خفض هذا المستوى بصفته الكلية العامة . ولكن إذا كان معدل أجر القطعة قد حدده العرف بحيث أن خفضه قيم أن يثير مقاومة العمال ، لهذا يعتمد أصحاب العمل إلى اتباع نظام الدفع بالوقت بدلاً من الأجر حسب القطعة ؛ وإلى هذا يرجع سبب الإضراب الذى قام به عمال نسج الدتلا فى كوفنترى سنة

---

(١) ينتفع جميع الذين يتناولون الأجر على حسب نظام القطعة من هذا الانخفاض على حدود العمل القانونية ، وتنطبق هذه الملاحظة بنوع خاص وهى الرغبة فى العمل إلى مابعد الوقت المحدود ، على النساء اللاتى يشتغلن بالنسج (تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٨ ص ٩) — وهذه الطريقة الملائمة لصالح رب العمل تميل بصفة مباشرة إلى تشجيع الفخارى الناشئ ، على أن يجهد نفسه خلال السنوات الأربع أو الخمس التى يستخدم فيها وفق نظام القطعة ولكن بأجر منخفض . وهذا سبب كبير يعزى إليه ضعف بنية الفخاريين (لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٣) .

(٢) حيث تكون طريقة الدفع فى أى مهنة حسب القطعة أو العملية المنفق عليها فقد تختلف الأجور كثيراً من حيث مقدارها . . . أما فى نظام الأجر باليوم فعادة نجد معدلاً واحداً يمتد به كل من صاحب العمل والعمال مقياساً لأجور العمال فى هذه المهنة (دنتج ص ١٧)

سنه ١٨٦٠ (١) وأخيرا فنظام القطعة دعامة رئيسية النظام الساعة الذي وصفناه في الفصل السابق (٢). يتضح مما سبق أن نظام الدفع بالقطعة أصلح أشكال الأجور من وجهة نظر طريقة الإنتاج الرأسمالية . وليس هذا انشطار حديث النشأة إذ نجد ذكرا له في وثائق قوانين العمل الفرنسية والانجليزية في القرن الرابع عشر، ولكن لم يعم استخدامه إلا بابتداء عصر الصناعة يدوية ، كما اتخذ منه أرباب الأعمال في بداية عصر الصناعة الكبيرة اى خلال الفترة (١٧٩٧-١٨١٥) وسيلة لإطالة يوم العمل وخفض الأجور . وتمدنا الكتب الوراقه الصادره خلال هذه الفترة بمعلومات عن تقلبات الأجور إذ ذاك ، ومنها نعلم باطراد الهبوط في ثمن العمل بحيث أن الهبوط في صناعة النسيج كان أعظم منه قبلا برغم الزيادة في طول يوم العمل والأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل في صناعة نسيج القطن أقل بكثير مما كان عليه ، كما لم يعد هناك وجود تقريبا لتفوقه على العامل العادى وهو التفوق الذى كان من قبل عظيما جدا ... إن الفرق في أجر كل من العامل الحاذق والعامل العادى أقل بكثير الآن مما كان عليه في أى فترة سابقة ، (٣) ونستطيع من الفقرة التالية أن ندرك ضالة المنفعة التى عادت على العمال الزراعيين من ازدياد حدة العمل واتساع مداه ، وهذه الفقرة مقتبسة من كتاب يعد صاحبه من المدافعين عن قضية ملاك الأراضى والفلاحين « يقوم بمعظم العمليات الزراعية

(١) وينظم عمل رجال المياومة باليوم أو بالقطعة . . . ويعلم المعلم master تقريبا ما يستطيع العامل أداءه من عمل في اليوم الواحد وعلى هذا الأساس محسب الأجر ، ولهذا يضطر عمال المياومة الى بذل جهد كبير دون ماطحة الى الرقابة عليهم ، اذ ذلك في صالحهم ( كاتنوت : «مقال عن التجارة بوجه عام » طبعة أمستردام ١٧٥٦ ص ١٨٥ ، ٢٠٢ ) وقد ظهرت الطبعة الأولى سنة ١٧٥٥ . . . وتجد كاتنوت هنا ، وهو الذى اقتبس منه كويناي وسيرجيمس ستوارت اودم سميت كثيرا ، بمد الأجور بالقطعة مجرد شكل معدل من أجور الوقت . ويدل عنوان الطبعة الفرنسية على أن الكتاب مترجم عن الانجليزية ولكن الطبعة الانجليزية وعنوانها *The Analysis of Trade, Commerce, etc., by Philip Cantillon* فتاريخها سنة ١٧٥٩ أى بعد الفرنسية بأربع سنوات . فضلا عن هذا تدل محتويات الطبعة الانجليزية على أنها متأخرة المهدي وتناولتها يد المراجعة . فتتلافى الطبعة الفرنسية لاذكر لهيوم وكذلك الشأن يبيتى في الطبعة الانجليزية . وفيما يتعلق بالمسائل النظرية البحثة نجد الطبعة الانجليزية قليلة الأهمية نسبيا ولكنها تشمل تفصيلات عدة خاصة التجارة الانجليزية وتجارة السبائك النخ مما لا نجد له ذكرا في الطبعة الفرنسية .

(٢) « ألسنا نرى كثيرا أن أصحاب الورش يستخدمون أحيانا عددا من العمال أكثر مما يتطلبه العمل ؟ وفي حالات كثيرة يستخدم عمال أكثر توقعا لعمل عرضي ( قديكون وهما تماما ) . ولما كانوا يتناولون أجورهم بالقطعة فان صاحب العمل لا يتحمل أى خطر لأن الحسارة كلها على حساب المتعطلين . »  
H. Grégoir : *Les typographes devant le Tribunal correctionnel de Bruxelles* ,  
Brussels, 1865, p. 9.

Remarks on the Commercial Policy of Great Britain, London, 1815. (٣)



يوم يؤجرون باليوم أو حسب العمل بالقطعة ، والأجر الأسبوعي حوالى ١٢ شلن ، وبرغم أننا قد نفترض أن الفرد يكسب في نظام القطعة شلنا أو شلنين زيادة عن الأجر الأسبوعي ، لكن وُجد أنه إذا حسبنا دخله الكلى كان هذا الكسب أقل من العمل الذى يحسره خلال السنة بسبب التعطل . . . فضلا عن هذا وجدوا أن ثمت نسبة مميّنة بين أجور هؤلاء الناس وثمان وسائل العيش الضرورية بحيث أن رجلا له طفلان يستطيع تربية أسرته دون الالتجاء إلى الناس المعونة من الأبرشية ، (١) . وكتب مالثس مشيرا إلى الحقائق التى نشرها البرلمان في تاريخ متأخر يقول « أعتزف أنى أنظر بعين الشك إلى اتساع نطاق عادة دفع الأجر بالقطعة . والحق يقال إن العمل الشاق خلال ١٢ أو ١٤ ساعة فى اليوم أو أكثر من ذلك أمر كثير على أى مخلوق آدمى » (٢) ويسود نظام الأجر بالقطعة فى الورش التى تخضع لفعل قوانين المصانع إذ بذلك يستطيع رأس المال الحصول على إنتاج أكبر من يوم العمل عن طريق زيادة حدة العمل (٣) .

حينما تتغير إنتاجية العمل تمثل نفس الكمية من المنتجات مقدارا مختلفا من وقت العمل وتبعاً لهذا يتغير الأجر حسب القطعة إذ أنه عبارة عن الصورة التى تعبر عن ثمن مقدار محدود من وقت العمل . فى المثال السابق وجدنا أن ٢٤ سلعة تم إنتاجها فى ١٢ ساعة ، وقيمة منتج هذه الفترة ٦ شلنات ، والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات ، وثمان ساعة العمل ٣ بنسات ، وأجر القطعة الواحدة بنس ونصف البنس . إن القطعة الواحدة تتضمن عمل نصف ساعة ، فلو تضاعفت إنتاجية العمل بحيث يتم إنتاج ٤٨ سلعة فى نفس الوقت لهبط أجر القطعة من  $\frac{1}{2}$  بنس إلى  $\frac{3}{4}$  بنس ، وهذا مع بقاء الظروف الأخرى دون تغيير ما دامت كل قطعة تمثل الآن  $\frac{1}{3}$  ساعة فقط بدلا من  $\frac{1}{2}$  ساعة . إن  $\frac{1}{2}$  بنس  $\times$  ٢٤ مرة تساوى ٣ شلنات ، وكذلك  $\frac{1}{3}$  بنس  $\times$  ٤٨ = ٣ شلنات وبعبارة أخرى يهبط أجر القطعة بنفس النسبة التى يزيد بها عدد القطع التى يتم إنتاجها فى فترة معاومة من الوقت (٤) أو إلى الحسد

(١) « دفاع عن الملاك والفلاحين فى بريطانيا العظمى » لندن ١٨١٤ ص ٤ — . . .

(٢) مالثس Inquiry into the Nature and Progress of Rent لندن ١٨١٥ .

(٣) « لعل أربعة أخماس العمال فى المصانع . . . ممن يتناولون أجورهم بنظام القطعة » تقارير . . .

٣٠ أبريل ١٨٥٨ .

(٤) « وتقاس القوة الإنتاجية لآلة الفزل بدقة ، ومعدل الأجر عن العمل الذى يتم أدائه بها ينقص تبعاً لزيادة القوة الإنتاجية ولكن لا ينقص مثلها » ( يورس ص ٣١٧ ) ، وبعد ذلك ألقى يور العبارة الأخيرة ، وهو يعترف أن إطالة ( آلة ) البطلة تسبب بعض الزيادة فى العمل . ونتيجة لهذا لا ينقص العمل =

الذى يتناقض به مقدار وقت العمل المتجسم في كل قطعة . هذا التغيير في أجر القطعة ، وهو تغيير إسمي بحث ، يؤدي إلى نزاع دائم بين الرأسمالي والعامل إما لأن الرأسمالي يستخدمه ذريعة لخفض ثمن العمل فعلا ، وإما لأن ازدياد الإنتاجية ينطوي على زيادة في حدة العمل . أو قد يكون السبب أن العامل يعتقد أن ما يحصل عليه من الأجر هو ما ينتجه وليس هو قوته على العمل ولهذا يقاوم أى خفض في سعر القطعة لا يكون مصحوبا بأى خفض في ثمن بيع السلعة « إن العمال ... يراقبون بعناية ثمن المادة الخام و ثمن السلع المصنوعة وبذا يستطيعون أن يحصلوا على تقدير دقيق مضبوط لأرباح صاحب العمل ، (١) ويعترض الرأسمالي على مثل هذه الادعاءات التي يراها راجعة إلى أخطاء فاحشة في إدراك طبيعة العمل الأجير (٢) ، ويحمل على عجرفة هذه المحاولة الرامية إلى فرض ضرائب على تقدم الصناعة ، ويعلن بحفاة أن ليس للعامل مطلقا أى دخل في مسألة إنتاجية العمل (٣) .

---

« بنسبة زيادة إنتاجية » بهذه الزيادة تكبر القوة الإنتاجية للآلة بمقدار الخمس . وحين يحدث هذا فان الغزال لا يتناول أجره بنفس المعدل عن العمل الذى يؤديه كما كان الحال قبلا ، ولكن لما كان ذلك المعدل لا ينقص بنسبة الخمس فان التحسين يزيد من مكاسبه النقدية خلال عدد معلوم من ساعات العمل « ولكن » القول السالف يتطلب بعض التعديل ... على الغزال أن يدفع شيئا إضافيا مساعدة للأحداث وذلك من البنسات الست الإضافية التي يحصل عليها ، وهو ما يصحبه لإحلال الصغار محل جانب من البالغين « (س ٣٢١) وليس هنا مجال الرفع الأجور .

(١) H. Fawcett : The Economic Position of the British Labourer. لندن وكمبرج

(١٨٦٥ ص ١٧٨) .

(٢) تقرأ في العدد الصادر من جريدة الاستاندرد في ٢٦ أكتوبر ١٨٦١ عن قضية رفعتها شركة جون برايت وشركاه أمام قضاة روشديل على ممثلي اتحاد ناسجى الأبسطة متهمه بإيثارهم بالاتجاه الى وسائل التخويف . لقد استخدم شركاه برايت آلات جديدة تنتج ٢٤٠ ياردة من قماش الأبسطة في نفس الوقت وبنفس العمل (!) اللذين كانا لازمين من قبل لإنتاج ١٦٠ ياردة . ولم يكن للعمال حق في المطالبة بنصيب في الأرباح الناجمة عن استثمار صاحب العمل لرأس ماله في التحسينات الميكانيكية . وتبعاً لذلك اقترح السادة برايت خفض معدل الأجر من  $\frac{1}{4}$  بنس للياردة الى بنس واحد على أن يظل ما يكسبه العمال عن نفس العمل كما كان قبلا ؛ ولكن يقال انه كان هناك خفض اسمي لم يتدر بشأنه العمال مقدما .

(٣) « ان رغبة اتحادات العمال في المحافظة على الأجور تدفعها الى محاولة الاشتراك في النفوائد التي تعود من تحسين الآلات » (يا لها من فكرة جريئة!) « ... ان طلب أجور أعلى بسبب اختصار العمل ، معناه عبارة أخرى محاولة فرض رسم على التحسينات الميكانيكية » On Combinations of Trades الطبعة ٢ الجديدة ، لندن ١٨٣٤ ص ٤٢ ) .

## الفصل العشرون

### الفوارق القومية في الأجور

درسنا في الفصل الخامس عشر مختلف العوامل المتحددة التي تحدث تغييرا في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو في حجمها النسبي (أى بالقياس إلى فائض القيمة) ، وأوضحنا كيف أن كمية وسائل العيش التي يتحقق فيها ثمن قوة العمل تستطيع أن تتعرض لحركات مستقلة ومختلفة عن التغيرات في هذا الثمن . وقد سبق أن بينت (١) أن التحول البسيط لقيمة أو ثمن قوة العمل إلى ذلك المظهر الخارجى الدال عليها أى الأجور ، يجعل من هذه القوانين جميعها قوانين متعلقة بحركة الأجور وتوضحها . إن ما يبدو في تقلبات الأجور هذه داخل دولة واحدة على أنه سلسلة من ارتباطات متفاوتة قد يظهر في حالة الموازنة بين بلدان مختلفة كأنه اختلافات معاصرة في المعدلات القومية للأجور . وعلى ذلك حينما نعقد مثل هذه الموازنة بين المعدلات القومية للأجور يتعين علينا أن ندخل في حسابنا كافة العوامل التي تعين التغيرات في حجم قيمة قوة العمل ، ومن هذه العوامل : ثمن الضروريات الأولية للحياة ومدائها ، ونفقة تدريب العمال ، والدور الذى يلعبه عمل النساء والأطفال ، وإنتاجية العمل وحجمها . وحتى الموازنة السطحية تقتضى في البداية أن نرد متوسط الأجر اليسوى ( في حالة صناعة معينة تجرى مزاوتها في بلدان مختلفة ) ، إلى يوم عمل متجانس . فإذا ما رددنا الأجور اليومية إلى نفس الأساس وجب أن نعيد تحويل الأجور التي تدفع حسب نظام الوقت إلى الأجور التي تدفع حسب نظام القطعة لأن الأخيرة وحدها هي التي يمكن أن تكون مقياسا لكل من إنتاجية العمل وكثافته ( حدته ) .

إن لحددة العمل معيارا متوسطا في كل بلد بحيث أنه إذا كان العمل اللازم لإنتاج سلعة ما ينطوى على بذل مقدار أكبر من المقدار الضرورى من وقت العمل الاجتماعى ، فإن هذا العمل المبذول في إنتاج السلعة لا يعد من النوع المألوف . إن قياس قيمة العمل

(١) « ليس من الدقة أن نقول أن الأجور » (ويتحدث المؤلف هنا عن التعبير النقدي عن الأجور) فزاد لأنها تشتمل مقادير أكبر من السلعة الأرخص « Adam Smith's "Wealth of Nations," London, 1814, vol. 1, P. 417, note.

حسب مدى وقت العمل وحده لا يتأثر في بلد معلوم إلا إذا زادت درجة الكثافة عن المتوسط القومي . وليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالسوق العالمية التي أجزاؤها عبارة عن البلدان الفردية . ويختلف متوسط حدة العمل من بلد إلى آخر ، وعلى ذلك فالمتوسطات القومية تكون موزناً وحدة القياس فيه متوسط وحدة العمل العالمي . وعلى ذلك فالعمل القومي الأكثر حدة إذا قيس بالأقل حدة منه ينتج في فترة معلومة من الزمن قيمة أكبر يعبر عنها مقدار أعظم من النقود . وعلاوة على هذا فالتطبيق الدولي لقانون القيمة تعد له الحقيقة التالية وهي أنه في السوق العالمية يعد العمل القومي الأكثر إنتاجية كعمل أكثر حدة وكثافة ما دام الشعب الأكثر إنتاجية لا يضطر بداعي المناقصة إلى خفض ثمن بيع سلعه إلى مستوى قيمتها . تزيد حدة وإنتاجية العمل القوميتان ببلد معلوم عن المتوسط الدولي منهما وذلك تبعاً لدرجة ونسبة نمو الإنتاج الرأسمالي في ذلك البلد (١) . وعلى ذلك فالكميات المختلفة من سلع نوعها واحد والتي يتم إنتاجها في بلدان مختلفة خلال نفس الفترة من وقت العمل ، تكون لها قيم مختلفة تعبر عنها أثمان مختلفة أي مبالغ من النقود تتفاوت طبقاً للقيم الدولية ، ولهذا ففي البلد الذي يسوده نظام من الإنتاج الرأسمالي أكثر نمواً منه في غيره ، تجد أن القيمة النسبية للنقود أقل منها في بلد أسلوبه الرأسمالي في الإنتاج أقل تقدماً ونمواً . وهذا يستتبع أن تكون الأجور الاسمية — أي معادل قوة العمل معبراً عنه بالنقود — أعلى في البلد الأول منه في الثاني . ولكن لا يجوز الظن بأن هذا الأمر ينطبق كذلك على الأجور الحقيقية كما تعبر عنها كمية وسائل العيش التي تكون تحت تصرف العامل .

وحسب تصرف النظر عن هذه الاختلافات النسبية بين قيمة النقود في البلدان المختلفة فعلاً ما سنرى أن الأجر اليومي أو الأسبوعي في البلد الأول أعلى منه في الأخير ، بينما يكون الثمن النسبي للعمل — إذا قيس بكلتا فائض القيمة وقيمة المنتج — أعلى في البلد الثاني منه في الأول (٢) .

(١) سنبعث في موضع آخر الظروف المتصلة بالإنتاجية والتي تستلزم تعديل هذا القانون فيما يتعلق بفروع الإنتاج الفردية .

(٢) جاء في الحقبة التي شنها جيمس أندرسن على آدم سميث ما يأتى « وما هو جدير بالملاحظة أنه برغم أن الثمن الظاهري للعمل أقل عادة في البلدان الفقيرة حيث منتجات التربة والحبوب عموماً رخيصة ، إلا أنه في الحقيقة أعلى منه في البلاد الأخرى . والسبب في ذلك أن الثمن الحقيقي للعمل لا يتكون من الأجر الذي يدفع للعامل ولو أنه ثمنه الظاهري . إن الثمن الحقيقي هو ما يتكلفه صاحب العمل من جراء إداء كمية من العمل فعلاً ، وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر على هذا الوضع لرأينا أن العمل في جميع الحالات =

وقد قام المسترج . و . كورول عضو لجنة المصانع سنة ١٨٣٣ بدراسة دقيقة لصناعة الغزل خرج منها بالنتيجة الآتية وهي : أن الأجور في إنجلترا أقل فعلا بالنسبة إلى الرأسمال وأعلى بالنسبة إلى العامل منها في بلدان القارة الأوربية (١) . وقد أثبت مفتش المصانع رد جراف في تقرير له بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ بالإحصائيات وبالموازنة بين الأحوال السائدة في إنجلترا والقارة أنه برغم أن الأجور أقل وساعات العمل أطول فإن العمل في جهات القارة ( من حيث علاقته بالمنتج ) أعلى منه في إنجلترا . ويذكر مدير أحد مصانع القطن في أولدنبرج ، وهو رجل انجليزي ، أن وقت العمل هناك يستمر من منتصف السادسة صباحا حتى الثامنة مساء بما في ذلك يوم السبت ، وأن العمال الذين يعملون تحت إشراف مراقبين انجليز ، لا ينتجون ما ينتجه زملاؤهم الإنجليز في ١٠ ساعات ، وإنتاجهم أقل من هذا إذا كان المشرفون عليهم من الألمان . والأجور أقل منها في إنجلترا بنسبة ٥٠ ٪ في حالات كثيرة ولكن نسبة العمال إلى الآلات أكبر فتصل في بعض الأقسام ٥ : ٣ . ويورد لنا المستر رد جراف تفاصيل وافية عن مصانع القطن الروسية وقد أمده بالبيانات اللازمة والإحصائيات مدير انجليزي كان يعمل بالروسيا إلى وقت قريب . فلا تزال مساوى نظام المصانع التي شهدتها إنجلترا في أول الأمر مزدهرة بالروسيا ، والمديرون بطبيعة الحال من الإنجليز بسبب عدم كفاية الرأسمال الروسى في هذا المضمار . وبرغم العمل المرهق الذى يستمر ليلا ونهاراً وبرغم ضآلة الأجور ، فلا يستطيع إنتاج المصانع الروسية إلا أن يحتفظ بمركز غير مستقر بفضل منع المنافسة الأجنبية . وفي الختام أورد جدولاً مقارنة أمداًنا به المستر رد جراف وفيه متوسط عدد المغازل في المصنع وبالنسبة إلى الغزال في بلدان أوربية مختلفة . ويرى المستر رد جراف أن ما شهدته إنجلترا من ازدياد حجم المصانع وعدد المغازل منذ أن جمع هذه البيانات ، قد يحبه بلا شك تقدم نسبي مماثل في البلدان الأوربية ، بحيث لا يزال الجدول صالحاً للموازنة .

---

== تقريبا أعلى في البلاد الغنية منه في الفقيرة برغم انخفاض ثمن الحبوب والمواد الغذائية الأخرى في البلدان الأخيرة بالنسبة إلى الأولى ... فالعمل مقدرا باليوم أو طأ في اسكتلنده منه في إنجلترا «  
Observations on the Means of exciting a Spirit of national Industry, etc, Edinburgh, 1777, pp 350-351. وبالعكس من ذلك فانخفاض الأجر يسبب بدوره غلو ثمن العمل « فالعمل في ارلنده أعلى منه في إنجلترا ... لأن الأجر أقل » Royal Commission on Railways, Minute, 1867, (١) يور (مصدر سابق) ص ٣١٤ .

متوسط عدد المغازل للعامل الواحد		متوسط عدد المغازل لكل مصنع	
المغازل	البلد	المغازل	البلد
١٤	فرنسا	١٢٠٦٠٠	انجلترا
٢٨	روسيا	١٠٥٠٠	فرنسا
٣٧	بروسيا	١٠٥٠٠	بروسيا
٤٦	بافاريا	٤٠٠٠	بلجيكا
٤٩	النمسا	٤٠٥٠٠	سكوتيا
٥٠	بلجيكا	٧٠٠٠	النمسا
٥٠	سكوتيا	٨٠٠٠	سويسرا
٥٥	سويسرا		
٥٥	الولايات الصغرى بألمانيا		
٧٤	بريطانيا العظمى		

ويقول المستر رد جراف ، هذه الموازنة ليست في صالح بريطانيا العظمى لأن هناك عددا كبيرا من المصانع يجرى فيها النسيج بالقوة البخارية إلى جانب الغزل ، بينما الجدول يشمل النساجين ، والمصانع في الخارج في الأغلغ قائمة بالغزل . وإذا أمكن الموازنة بين الشبهين لوجدت في منطقة عملي كثير من مصانع غزل القطن يقوم فيها رجل واحد ومساعدان بملاحظة بغلات تشمل ٢٢٠٠ مغزل ، وينتجان في اليوم الواحد ٢٢ رطلا من الغزل طولها ٤٠٠ ميل (١) .

نعلم أن الشركات البريطانية قامت بمد خطوط حديدية في أوربا الشرقية وآسيا ، واستخدمت عددا من العمال الإنجليز إلى جانب العمال الوطنيين . وقد دفعتهم الضرورة العمالية إلى أن يحسبوا حسابا للفوارق القومية في حدة العمل ، ولم يعد عليهم هذا بأى ضرر . وقد تعلقت هذه الشركات من التجارب أنه برغم أن ارتفاع الأجور يتأثر إلى حد كبير أو قليل مع متوسط حدة العمل ، فالثمن النسبي للعمل ( أى الثمن من حيث علاقته بالمنتج ) يختلف بوجه عام في الاتجاه العكسي .

وقد حاول هـ . كاري في أحد مؤلفاته الاقتصادية السابقة (٢) أن يثبت أن الأجور في

(١) « تقارير مفتشى المصانع » ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٣١ - ٢٣ .

(٢) Essay on the Rate of Wages, with an Examination of the Causes of the Difference in the Condition of the Labouring Population throughout the World, Philadelphia, 1865.

البلدان المختلفة تناسب تناسباً مباشراً (طردياً) مع درجة إنتاجية يوم العمل القومي، وهو يستخلص من هذه العلاقة الدولية أن الأجور — بوجه عام — تعلق وتهبط بنسبة إنتاجية العمل. وإن تحليلنا لإنتاج فائض القيمة يثبت سخافة هذه النتيجة حتى ولو أن كاري حاول على غير عادته المألوفة أن يثبت صدق المقدمات والقضايا التي بحثها. وأعظم ما يدعو إلى الضحك أنه لا يزي أن الأشياء في الواقع العملي تتفق مع ما تحدثنا عنه نظريته. فهو يحدثنا أن تدخل الدولة قد برهن على بطلان وكذب العلاقات الاقتصادية الطبيعية، وعلى ذلك يجب علينا أن نحسب الأجور القومية المختلفة كما لو أن ذلك الجزء من كل منها والذي تأخذه الدولة على هيئة ضرائب يعود حقيقة إلى العامل. ألا يحسن بالمستركاري أن يتسائل، أليست «نفقات الدولة» هذه نفسها «ثمار الطبيعة» للتقدم الرأسمالي؟ والمنطق جدير بذلك الرجل الذي صرح بأن علاقات الإنتاج الرأسمالية قوانين خالدة أملت بها الطبيعة وفرضها العقل ولا يعرقل من فعلها المتسق المنظم سوى تدخل الدولة، ثم كشف بعد ذلك أن تأثير إنجلترا الشيطاني على السوق العالمية (وهو تأثير على ما يبدو غير ناشئ عن قوانين الإنتاج الرأسمالية) تطلب تدخل الدولة — ومعنى هذا أن على الدولة أن تحمي هذه القوانين التي هي وليدة الطبيعة والعقل، وبعبارة أخرى إن على الدولة أن تتبع نظاماً حامياً. وكشف المستركاري كذلك أن نظريات ريكاردو والآخريين والتي عبرت عن المتناقضات والعداوات الاجتماعية الموجودة، ليست فلسفة أو آراء مذهبية تولدت عن حركة اقتصادية فعلية. إن كاري ليحدثنا العكس إذ يرى أن متناقضات الإنتاج الرأسمالي سواء في إنجلترا أم في غيرها، نتيجة مترتبة على نظرية ريكاردو! وأخيراً اهتدى إلى كشف آخر ألا وهو أن التجارة هي التي تقضي على جمال وتناسق الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج. ولعله إن خطا خطوة أخرى قين أن يكشف أن رأس المال هو عيب الإنتاج الرأسمالي. رجل مثل هذا لا يمتاز بطابع البحث النقدي جدير أن يكون المنبع الذي ينهل منه أمثال باستيا وسواه من أنصار حرية التجارة المتفائلين في العصر الحالي.

# الباب السابع

## تجميع رأس المال

### اعتبارات عامة

إن تحويل مبلغ من النقود الى أدوات إنتاج وقوة عمل أول خطوة يخطوها مقدار من القيمة سيقوم بوظيفة رأس المال ؛ ويحدث هذا التحويل في السوق ، أى في مجال التداول . وتم الخطوة الثانية أى عملية العمل بمجرد أن تتحول أدوات الانتاج الى سلع تفوق قيمتها قيمة الأجزاء التى تتكون منها السلع ، وبذا تحوى على رأس المال الذى أنفق فى الاصل مضافاً اليه القيمة الفائضة . ويجب أن يلقى بهذه السلع فى التداول وتباع وتتحقق قيمتها والنقود ، ويجب أن تتحول النقود ثانية الى رأس مال وهكذا . هذه الحركة الدائرية التى تتكرر فيها نفس المظاهر على الدوام يتكون منها تداول رأس المال .

وأول شرط للتجميع أن يكون الرأسمالى قد باع سلعه وحول الجانب الأكبر من النقود التى تسلمها الى رأس مال . وسنفرض فى الصفحات التالية أن رأس المال يتداول بطريقته العادية ، وسنقوم بتحليل مفصل للعملية فى الكتاب الثانى .

والرأسمالى الذى ينتج القيمة الفائضة أول من يستولى حقاً على هذه القيمة وإن لم يكن آخر مالك لها ، وعليه أن يقسمها مع الرأسمالين الذين يؤدون وظائف أخرى فى الانتاج الاجتماعى ، أى يقسمها مع ملاك الاراضى الخ . وعلى ذلك تنقسم القيمة الفائضة أقساماً فرعية مختلفة تذهب الى جيوب طوائف مختلفة من الأشخاص وتتخذ أشكالاً مستقلة مختلفة كالربح والفائدة وريع الارض الخ . ولا يمكن قبل الكتاب الثالث أن نبحث هذه الأشكال المتحولة من القيمة الفائضة .

هنا نفرض من جهة أن الرأسمالى الذى ينتج السلع يبيعها حسب قيمتها ، ولن نؤجل البحث بصفة شاملة كاملة فى دخوله ثانية الى السوق العالمية أو البحث فى الأشكال الجديدة التى يتخذها رأس المال خلال تداوله ، أو لفحص أحوال الانتاج المادية الحسية التى تخفى



داخل هذه الأشكال . ومن جهة أخرى سنعامل المنتج الرأسمالى بصفته صاحب القيمة الفائضة أو بعبارة أخرى بصفته الممثل لجميع الذين يقاسمونه الأسلاب فى النهاية . ونتيجة لهذا نبدأ ببحث موضوع التجميع من الوجهة المجردة على أنه مجرد مظهر فى عملية الانتاج الفعلية . ولكى يحدث التجميع لا بد أن يكون الرأسمالى قد نجح فى بيع سلعه وإعادة تحويل نقود الشراء الى رأس مال . وفضلا عن هذا فتقسيم القيمة الفائضة الى أجزاءها المختلفة لا يؤثر فى ماهية القيمة الفائضة بأى حال من الأحوال أو فى الظروف والحالات التى تصبح فيها عنصراً للتجميع ، ومهما كانت النسبة التى استطاع المنتج الرأسمالى أن يحتفظ بها فى يده من القيمة الفائضة ، ومهما كانت النسبة التى يتعين عليه فى النهاية أن يتنازل عنها للغير ، فإنه الشخص الذى يحتص نفسه بها ويملكها . وعلى ذلك فالعرض الذى سنقدمه للتجميع لن يزد عن كونه وصفاً لما يحدث فعلا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالشكل البسيط والأساسى لعملية التجميع يحجبه تقسيم القيمة الفائضة ، وحركة التداول التى يعتمد عليها . وعلى ذلك إذا شئنا تحليل العملية بكل ما بها من بساطة وجب علينا أن نتجاهل المظاهر المختلفة التى تخفى فعل جهاز هذه العملية الباطنى .

# فصل الحادى والعشرون

## الانتاج المتجدد البسيط

### Simple Reproduction

مهما كان شكل عملية الانتاج فى مجتمع ما فلا بد أن تكون مستمرة أو تمر من فترة لأخرى فى نفس المظاهر . والمجتمع لا ينقطع عن الإنتاج أو الاستهلاك . وإذا نظرنا اليه على أنه كل متصل الأجزاء وفى حالة دائمة من التجدد ، لكنت كل عملية إنتاج اجتماعية عملية إنتاج متجدد أو معاد فى نفس الوقت . والأحوال التى يتم فيها الإنتاج هى فى الوقت ذاته ما يلائم الإنتاج المتجدد . ولا يستطيع أى مجتمع أن ينتج أى منتج من جديد إلا اذا عمل باستمرار على إعادة تحويل جانب من منتجاته الى أدوات إنتاج أو الى عناصر إنتاج جديد . وإذا بقيت الظروف فى النواحي الأخرى دون تغيير فلا يستطيع المجتمع إعادة الإنتاج أو المحافظة على ثروته فى نفس المستوى إلا اذا عمل على أن يحل مكان أدوات الإنتاج ( أدوات العمل ، المواد الخام ، المواد المساعدة ) التى تستهلك سنوياً مقدار مساوٍ من نفس نوع السلع ، وهذا المقدار يجب عزله عن مجموع المنتجات السنوية وإدماجه من جديد فى عملية الإنتاج ؛ وعلى ذلك ينتمى مقدار محدود من المنتج السنوى الى الإنتاج . ولما كان هذا الجزء معداً من أول الأمر للاستهلاك الانتاجى فانه يوجد بصفة أساسية على هيئة سلع غير صالحة إطلاقاً للاستهلاك الفردى .

إذا كان شكل الانتاج رأسمالياً فكذلك يكون شكل الانتاج المتجدد . وكما أنه فى طريقة الانتاج الرأسمالية تبدو عملية العمل وسيلة لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال ، كذلك يبدو كأن الانتاج المتجدد لا يعدو أن يكون قيمة تتمدد بذاتها . إن الشخص لا يقال له رأسمال إلا لأن نقوده تؤدى وظيفة رأس المال باستمرار ، فاذا تحول مبلغ ١٠٠ جنيه الى رأس مال هذه السنة وأنتج قيمة فائضة مقدارها ٢٠ جنيه ، فلا بد من تكرار نفس العملية فى السنة التالية وهكذا . والقيمة الفائضة بصفاتها ثمرة يظلمها من وقت لآخر رأس مال فى حالة

حركة وسيولة ، تكسب شكل إيراد ناشئ عن رأس المال (١) .

إذا كان هذا الإيراد لا يخدم صاحب رأس المال إلا كصيد للاستهلاك ، وإذا كان يتم استهلاكه وكذلك انتاجه من فترة لأخرى ، فحينئذ لا يكون لدينا سوى إنتاج متجدد بسيط وهذا في حالة بقاء الظروف الأخرى كما كانت من قبل . وبرغم أن الانتاج المتجدد البسيط مجرد تكرار لعملية الانتاج على الأساس القديم إلا أن هذا التكرار أو استمرار العملية يكسب تلك العملية خواص جديدة معينة أو بالأحرى يؤدي الى اختفاء خواص ظاهرية معينة كانت لها وهي بصفتها عملية منعزلة قائمة بذاتها .

وتبدأ عملية الانتاج بشراء قوة العمل لمدة محدودة ، ويتجدد هذا على الدوام حين ينتضى الأجل الذي اشترت قوة العمل خلاله وحين تنتهى فترة إنتاج محدودة مثل أسبوع أو شهر الخ . ولكن العامل لا يتسلم أجره إلا بعد استعمال ما يملك من قوة عمل وبعد أن تكون قد حققت على هيئة سلع قيمة فائضة إلى جانب قيمتها . وعلى ذلك لم ينتج العامل فائض قيمة فحسب ( وهو ماستعده الآن كصيد لاستهلاك الرأسمالى الخاص ) وإنما أنتج كذلك الرصيد الذى يدفع له منه أجره أى أنتج رأس المال المتغير ، والعامل يظل يشتغل طالما يستمر فى إعادة إنتاج هذا الرصيد . وهذا يفسر الصيغة التى أوردها الاقتصاديون والتى أشرنا إليها فى الفصل السادس عشرو هي الصيغة التى طبقاً لها تعد الأجور كنصيب فى المنتج نفسه (٢) . فالذى يعود إلى العامل على شكل أجر عبارة عن جزء من المنتج الذى يعيد إنتاجه باستمرار . حقيقة يدفع له الرأسمالى قيمة السلعة نقداً ، ولكن هذه النقود ليست سوى الشكل الذى تحول

(١) ولكن هؤلاء الأغنياء الذين يستهلكون منتجات عمل الغير لا يستطيعون الحصول عليها بغير عمليات التبادل [ المشتريات من السلع ] . فاذا أعطوا ما حصلوا عليه وجمعوه من الثروة مقابل هذه المنتجات الجديدة التى يميلون إليها ، بدأ أنهم معرضون لخطر استنفاد أرصدهم سريعاً . فلت إنهم لا يشتغلون بل وأنهم عاجزون عن العمل ، وعلى ذلك قد يظن أن ثروتهم تنافس يوماً بعد آخر حتى إذا ما انتهت لما وسعهم تقديم شيء للعامل لملهم على العمل لهم خاصة ... ولكن فى نظامنا الإجماعى اكتسبت الثروة خاصية تجديد لإنتاجها بواسطة عمل الغير بدون أن يساهم صاحبها فى ذلك العمل . فالثروة ، كالعامل بواسطة أدوات العمل ، تؤتى ثمرة سنوية يمكن القضاء عليها سنوياً دون أن يصبح صاحب الثروة أفقر مما هو عليه . هذه الثمرة هي الإيراد المتولد عن رأس المال « ( سيسموندى : مبادئ جديدة فى الاقتصاد السياسى ؛ باريس ١٨١٩ ج ١ ص ٨١ — ٨٢ ) .

(١) « يجب أن ننظر إلى كل من الأجور والأرباح على أن كلا منهما حقيقة جزء من المنتج التام الصنع » ( رمزى ص ١٤٢ ) — « النصيب الذى يحصل عليه العامل من المنتج على هيئة أجر » ( جيمس مل : عناصر الاقتصاد السياسى ، الترجمة الفرنسية ، باريس ١٨٢٣ ص ٣٤ ) .

إليه منتج العمل . فبينما يقوم العامل بتحويل جزء من أدوات الإنتاج إلى منتج ، فإن جانباً مما سبق له إنتاجه يعاد تحويله ثانية إلى نقود . فالأجر الذى يأخذه مقابل عمله اليوم أو خلال الشهور الست القادمة هو العمل الذى قام به فى الأسبوع الماضى أو الشهور الست الماضية . والوهم الذى يولده الشكل النقدي يختفى فى الحال إذا كنا ننظر إلى الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة بدلا من أن نقصر نظرنا على رأسمالى واحد وعامل واحد . والطبقة الرأسمالية تعطى الطبقة العاملة أوامر شراء على هيئة النقود ، أى أوامر تمكن العمال من الحصول لأنفسهم على جزء من المنتجات التى أنتجوها بأنفسهم والتى استولى عليها أفراد الطبقة الرأسمالية . وأوامر الشراء هذه يردها العمال باستمرار إلى الطبقة الرأسمالية وبهذه الطريقة يحصلون على أى نصيب يخصهم من الأشياء التى أنتجوها ، ولكن الماهية الحقيقية للعملية يخفيها شكل السلعة الذى يتخذه المنتج والشكل النقدي الذى تتخذه السلعة . وعلى ذلك ليس رأس المال المتغير أكثر من شكل تاريخي خاص لذلك الرصيد الذى يُعد من ضروريات الحياة ، أو لرصيد العمل الذى يحتاج إليه العامل لبقائه على قيد الحياة وتوالده — وهذا الرصيد يتعين عليه نفسه أن يقوم بإنتاجه وإعادة إنتاجه مهما كان نظام الإنتاج الاجتماعى . وإذا كان رصيد العمل ينساب إليه على الدوام على هيئة النقود التى تمثل أجر عمله فما ذلك إلا لأن ما ينتجه ينساب بعيداً عنه على شكل رأس مال . ولكن حقيقة كون رصيد العمل يتخذ هذا الشكل المظهرى لا تؤثر فى الحقيقة الأخرى وهى أن ما يقدمه ( يدفعه ) الرأسمالى للعامل ليس إلا عمل العامل وقد تحقق فى منتج (١) . لنبحث حالة فن يخضع لنظام السخرة ، ولنفرض أنه يشغل فى قطعة الأرض التى له ثلاثة أيام فى الأسبوع مستعملاً ما يملك من أدوات الإنتاج بينما يؤدي خلال الأيام الثلاثة الأخرى عملاً إجبارياً فى أبعادية السيد . فهو يعيد باستمرار إنتاج رصيد العمل الذى يملكه وفيما يختص بهذا الفن لا يتخذ هذا الرصيد أبداً شكل نقود تدفع له لقاء عمله ويدفعها له شخص آخر . ومن جهة أخرى فالعمل الإجبارى الذى يؤديه بدون مقابل لسيد لا يبدو عليه مطلقاً مظهر عمل اختياري له أجره . وإذا حدث يوماً أن وضع السيد يده على أدوات الإنتاج التى يملكها الفن وهى قطعة الأرض والحصان أو الثور وبنود القمح ، ففى الآن فصاعداً لا يبقى أمام الفن إلا أن يبيع ماله من قوة العمل للسيد . وإذا تساوت

(١) حيث يستخدم رأس المال فى دفع أجور العامل فلا ترتب عليه زيادة فى الأرصدة اللازمة للبقاء على العمل « — كازينو فى حاشية بالطبعة التى نهرها لكتاب مالتس «تاريخ فى الاقتصاد السياسى»

الأشياء الأخرى فيسظل كما كان يشتغل لنفسه ثلاثة أيام في الأسبوع ويعمل ثلاثة أخرى للرجل الذي كان سيده الإقطاعي وأصبح الآن السيد الذي يدفع له الأجر . والآن ، كما كان الحال من قبل ، سيستملك أدوات الإنتاج كأدوات إنتاج وينقل قيمتها إلى المنتج . والآن — كما كان الحال قبلا — سيخصص جزء مخصوص من المنتج للإنتاج المتجدد أو المعاد . ولكن منذ اللحظة التي يتحوا فيها العمل الإجباري إلى عمل أجنبي فإن رصيد العمل ( الذي يستمر الفلاح في إنتاجه وإعادة إنتاجه ثانية ) يتخذ شكل رأس مال يدفعه إليه السيد على هيئة أجور . والاقتصادى البورجوازي الذي يحول ضيق عقله بينه وبين الفصل بين الشكل الظاهري والحقيقية المستمرة تحتها ، يغمض عينيه عن حقيقة وهي أنه حتى اليوم لا يتخذ رصيد العمل شكل رأس مال إلا في حالات ومواقف متفرقة على سطح الكرة الأرضية (١) .

حقيقة يفقد رأس المال المتغير صفة كونه قيمة مدفوعة من أوسدة الرأسمالى (٢) وذلك حينما تتأمل عملية الإنتاج الرأسمالى في حركة تتجددها الدائم ، ولكن لا بد أن لتلك العملية بداية في مكان ما وفي وقت ما . ومن وجهة نظرنا الجدالية لن المحتمل أن الرأسمالى صار ذات مرة مالكا لتعود بفنئيل نوع من التجميع البدائى مستقل عن عمل الغير الذى لا مقابل له ، وهذا التجميع هو الذى مكنته من دخول السوق بصفته مشتريا لقوة العمل . ومهما كان الأمر فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج الرأسمالية أو عملية الإنتاج المتجدد البسيط ، تترتب عليه تغييرات بارزة لا يقتصر تأثيرها على رأس المال المتغير بل يشمل كذلك رأس المال كله بجزئيه .

لنفرض أن رأس المال قدره ١٠٠٠ جنيه ينتج ( كل سنة مثلا ) قيمة فائضة تبلغ ٢٠٠ جنيه ولنفرض أنها تُستهلك كل عام . يتضح لنا إذن أنه إذا تكررت العملية خمس سنوات كان مقدار القيمة الفائضة التي استهلكت  $5 \times 200 = 1000$  جنيه وهذا مبلغ يعادل رأس المال الأصيل وهو ١٠٠٠ جنيه . أما لو استهلكنا النصف مثلا ، حصلنا على نفس النتيجة بعد تكرار عملية الإنتاج عشر سنوات متتالية لأن  $10 \times 100 = 1000$  يساوى ١٠٠٠ ألف جنيه . وللتعبير عن

(١) « يدفع الرأسمالىون أجور العمل في حالة أول من ربح المال على ظهر الأرض » Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, p. 16  
(٢) برغم أن رجل الصناعة ( أى المامل المشغل للصناعة ) يدفع له شذومه الأجر فانه في الحقيقة لا يستلطف الأخير شيئا ، ذلك أن قيمة هذه الأجور محفوظة مع الأرباح في القيمة التي زادت للعادة التي بذل فيها العمل » — آدم سميث ، الكتاب الثانى ، الفصل الثالث ص ٣١١ .

هذا بصفة عامة نقول إنه لو قسمنا قيمة رأس المال على القيمة الفائضة المستهلكة سنويا لحصلنا على عدد السنوات أو فترات تجدد الإنتاج التي في ختامها يتم اختفاء رأس المال الأصلي واستهلاك الرأسمال له . ولا يغير من هذه الحقيقة اعتقاد الرأسمالي أنه يستهلك القيمة الفائضة أى عمل الغير الذى لا يدفع مقابله . فبعد انقضاء عدد معين من السنوات تكوّن القيمة الرأسمالية التي استولى عليها مساوية لمجموع القيمة الفائضة الكلى الذى أخذه دون معادل خلال تلك السنوات ، ويكون المجموع الكلى لما استهلكه مساوياً لمجموع رأس ماله الأصلي . حقيقة في يده رأس مال لم يتغير مقداره ، وأن جانباً منه ( مبانى وآلات الخ ) كان موجوداً فعلاً حينما بدأ أعماله ؛ ولكن الذى يعيننا الآن قيمة رأس المال لا العناصر المادية التي يتكوّن منها . حينما يبيد امرئ ممتلكاته بأن يستدين ما يعادل قيمتها فينئذ لا تمثل أملاكه سوى المجموع الكلى للديون . وكذلك الحال بالنسبة للرأسمالي الذى يستهلك معادل رأس المال الذى قدمه ، لأن قيمة رأس ماله الحالى لا تمثل سوى المبلغ الكلى من القيمة الفائضة التي استحوز عليها بدون أن يدفع فيها شيئاً . لا يعود ثمت وجود لذرة واحدة من قيمة رأس ماله القديم .

وعلى ذلك فبغض النظر عن أى تجميع فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج أو بعبارة أخرى مجرد الإنتاج المتجدد البسيط لا بد حتماً أن ينتهى عاجلاً أو آجلاً بتحويل كل رأس مال إلى قيمة فائضة متجمعة أو متراكمة . وحتى لو كان رأس المال حين دخوله عملية الإنتاج عبارة عن ممتلكات أمكن لصاحبه الحصول عليها عن طريق عمله الشخصى ، فإنه يصير عاجلاً أو آجلاً قيمة يتم الاستيلاء عليها بدون معادل لها أى يصبح عبارة عن عمل الغير الذى لا أجر او مقابل له والذى اتخذ صورة مادية إما على هيئة نقود او بأى شكل آخر .

رأينا في الفصل الرابع أن تحويل النقود إل رأس المال يتطلب شيئاً أكثر من مجرد إنتاج القيمة وتداول السلع ، ورأينا ضرورة وقوف شخصين في مواجهة بعضهما أحدهما بائع والآخر مشتر : فهنا صاحب القيمة أو النقود وهناك صاحب المادة التي تخلق القيمة ، وهنا مالك أدوات الإنتاج ووسائل العيش وهناك من لا يملك سوى قوة العمل . ورأينا أن نقطة ابتداء الإنتاج الرأسمالى تنحصر في فصل العمل عن منتجه أى بين قوة الممثل الذاتية وأحوال العمل الموضوعية ، ولكن بفضل استمرار العملية أى الإنتاج المتجدد البسيط نجد أن ما كان في أول الأمر نقطة ابتداء فقط أصبح النتيجة الخاصة للإنتاج الرأسمالى وهي نتيجة تتجدد على الدوام . فن جهة تحول عملية الإنتاج الثروة المادية إلى رأس مال بدون انقطاع أى إلى وسائل